

الأزهر الشريف قطاع المعاهد الأزهرية

المختار من الإختيار لتعليل المختار

في الفقه الجنفي

للصف الأول الثانوي

لجنة إعداد وتطوير المناهج بالأزهر الشريف

۱ غ ۱ ۲ - ۲ ۰ ۲ ۰ ۸ مـ ۲ ۰ ۲ ۰ ۲ - ۲ ۰ ۲ م

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

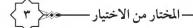
الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،،،

فكل فكر لا يهتدي بعلم فهو على شفا هلكة، وكل تدين لا ينبني على فقه فهو إلى الضلال أقرب، يقول نبينا على الله به خيرًا يفقهه في الدين (١٠).

واتباعًا لهذا المنهج النبوي يسرنا أن نقدم لطلاب الصف الأول الثانوي بقسميه الأدبي والعلمي الجزء الأول من كتاب (المختار من الاختيار لتعليل المختار) وهو اختيار وتوضيح للمقرر من كتاب (الاختيار لتعليل المختار) لمؤلفه العلامة عبد اللَّه بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي.

وقد توخينا في هذا المختار الضوابط التالية:

- 1- المحافظة على نص كلام المؤلف متنًا وشرحًا دون تبديل أو تحريف، لنحفظ على كتب التراث أصالتها، مع الاقتصار على الموضوعات المقررة من الكتاب.
- ٢_ وضع أهداف عامة لكتاب الفقه بأجزائه الثلاثة، وأهداف تعليمية لكل كتاب.
- ٣- تزويد الكتاب بأدوات النفوذ المتمثلة في: وضع عناوين رئيسة وفرعية تعين على الفهم، وعلامات ترقيم لتمييز كل فقرة عن غيرها من الفقرات، وضبط الكلمات التي تحتاج لضبط بما يساعد على المقروئية الصحيحة والفهم الجيد للنصوص.
 - ٤- تزويد الكتاب بتدريبات تعين الطالب على الفهم والاستيعاب.



⁽١) أخرجه البخاري ومسلم.

- ٥ حذف بعض المسائل التي لا وجود لها الآن على أرض الواقع، والتي لا تتفق ومستجدات العصر، ويمكن الاستغناء عنها دون الخروج على أصول المذهب.
- ٦- بيان ما خفي من ألفاظ وعبارات ومصطلحات مبهمة، بعبارات سهلة ومعان واضحة.
- ٧- توضيح مقادير الموازين والمكاييل والمسافات توضيحًا عصريًّا يتفق وأفهام الطلاب.

وفي النهاية لا يسعنا إلا أن ندعو اللَّه بالسداد والتوفيق وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا يوم نلقاه، ونقول لكل قارئ لهذا العمل ـ سواء أكان طالبًا أو معلمًا أو خبيرًا أو مستفيدًا ـ هذا الجهد المتواضع نرجو من اللَّه عز وجل أن يكون لبنة نافعة من لبنات العلم، أو سراجًا منيرًا على طريق المعرفة الفقهية ونعتذر عن أي تقصير أو سهو أو خطأ أفهذا جهد المقل.

الرموز الواردة بالكتاب:

جعل المصنف لكل اسم من أسماء الفقهاء حرفًا من حروف الهجاء يدل عليه وهي:

(س) لأبي يوسف، و(م) لمحمد بن الحسن، (سم) لأبي يوسف ومحمد، (ز) لزفر، (ف) للشافعي.

لجنة تطوير المناهج بالأزهر الشريف

الأهداف العامة لكتاب الفقه بأجزائه الثلاثة

يهدف مقرر الفقه الإسلامي في المرحلة الثانوية إلى ما يلي:

- 1- تعريف الطلاب بأئمة فقهاء المذهب، وبيان جهودهم في خدمة العلم الشرعى، مع حثهم على تلمس القدوة في حياتهم.
- ٢- بيان عظمة التشريع الإسلامي مع تبصير الطلاب بمظاهر التيسير فيه والتأكيد
 على سماحة الإسلام ويسره.
- ٣- تزويد الطلاب بالمعارف الفقهية الصحيحة وما يترتب عليها من أحكام شرعية، وآداب وسلوك وقيم وغير ذلك.
 - إلمامهم بالأدلة التفصيلية للأحكام الشرعية للموضوعات المقررة.
 - ٥- تدريبهم على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.
- ٦- تنمية الملكة الفقهية لدى الطلاب بما يمكنهم من الفهم والتصور والتكييف
 وبيان الحكم الفقهي.
- ٧- تنمية حبهم لكتب الفقه وتدريبهم على قراءتها وتحليلها وفهمها والاستفادة
 منها.
- ٨- إمدادهم بحكمة مشروعية الموضوعات الفقهية وما يترتب عليها من آثار
 اجتماعية واقتصادية وروحية.
 - ٩- تمييزهم بين علل الأحكام الشرعية والحكمة من مشروعيتها.
 - ١٠ تبصيرهم بالمقاصد الشرعية من الأحكام الفقهية.
 - ١١_ تنمية قدراتهم على ربط الأحكام الفقهية بالواقع المعيش.
- 11_ تعميق روح الاجتهاد لدى الطلاب وتنمية قدراتهم على قبول الرأي والرأي الآخر والبعد عن التعصب.

- 17_ تزويدهم بالمفاهيم والمعارف الفقهية التي تؤهلهم للدراسة الجامعية المتخصصة.
- ١٤ إثراء معارفهم الفقهية الصحيحة المتعلقة بالطهارة، وآداب قضاء الحاجة،
 وتأكيد حرص الإسلام على طهارة ونظافة المسلم وبيئته.
- ١٥ تنمية معارفهم الفقهية المتعلقة بالعبادات الإسلامية، وإدراك أحكامها،
 وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع، والحرص على أدائها أداءً صحيحًا.
- 17_ تزويدهم بالمعارف الفقهية المتعلقة بالمعاملات الإسلامية، وأحكامها، وما يترتب عليها من آداب وسلوك؛ وحثهم على الالتزام بضوابطها.
- ۱۷ تبصیرهم بالأحكام الفقهیة المتعلقة بشئون الأسرة، وما یتصل بها من معارف ومفاهیم، وما یترتب علیها من آثار.
- ۱۸ تنمیة معارفهم المتعلقة بأحکام الجنایات والحدود، وما یترتب علیها
 من آثار.
 - ١٩ _ تعميق فهمهم بأحكام الأيمان والنذور، والأضحية والعقيقة.
- ٢- ترسيخ قيم العدالة والإنصاف في نفوسهم من خلال تعريفهم بالنظام القضائي والدعاوي في الإسلام، ووسائل الإثبات.

الأهداف التعليمية لكتاب الطهارة

يتوقع من الطالب بعد دراسة الموضوعات الفقهية المضمنة في كتاب الطهارة أن:

- ١- يُعرِّف الطهارة لغةً وشرعًا.
 - ٢ يميز بين أنواع المياه.
- ٣- يبين أحكام كل نوع من أنواع المياه.
- ٤ يفصل القول في كيفية إزالة النجاسة.
 - ٥ يوضح معنى الاستنجاء.
 - ٦- يستعرض أحكام الاستنجاء
 - ٧- يبين آداب قضاء الحاجة.
- ٨ يستنتج الحكمة من مشروعية التطهر.
- ٩ يميز بين النجاسة الحكمية والنجاسة الحقيقية والنجاسة المخففة
 و النحاسة المغلظة.
- ١- يقارن بين الحيض والاستحاضة والنفاس من حيث التعريف والأحكام والآثار المترتبة عليها.
 - ١١ ـ يوضح أحكام الآسار.
 - ١٢ ييبن المقصود بالوضوء.
 - ١٣_ يشرح الأحكام المتعلقة بالوضوء.
 - ١٤ ـ يذكر معنى الغسل في اللغة والاصطلاح.
 - ١٥ يشرح الأحكام المتعلقة بالغسل.

- 1٦_ يحدد موجبات الغسل الخاصة بالنساء وموجبات الغسل المشتركة بين الرجال والنساء.
 - ١٧ ـ يبين المقصود بالتيمم.
 - ١٨ ـ يبين أحكام التيمم.
- ١٩ يفرق بين الوضوء والغسل والتيمم من حيث: الحكم، والموجب، والكيفية،
 والفروض، والواجبات، والسنن.
 - ٠ ٢ ـ يوضح ما يجوز لكل من المتوضئ والمتيمم.
 - ٢١ يوضح معنى الجبيرة.
 - ٢٢ يبين الأحكام المترتبة على الجبيرة.
 - ٢٣ يستدل بالنصوص الشرعية على أحكام الطهارة.
- ٢٤ يصدر حُكمًا صحيحًا على ما يعرض عليه من مسائل تتعلق بالطهارة
 والاستنجاء والوضوء والتيمم والغسل.
 - ٧٥ يبرز دور آداب قضاء الحاجة في الحفاظ على الصحة العامة.
 - ٢٦_ يحرص على العادات الصحية النافعة.
 - ٧٧ يقدر حرص الإسلام على طهارة المسلم.
 - ٢٨_ يتطهر بطريقة صحيحة.
 - ٢٩ يؤدي أعمال الوضوء أداءً صحيحًا.
 - ٣٠ يتيمم بطريقة شرعية صحيحة.
 - ٣١_ يؤدي أعمال الغسل أداءً صحيحًا.

بسم الله الرحمن الرحيم

«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقَّهْهُ فِي الدِّينِ»(١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَعَ لَنَا دِينًا قَوِيمًا، وَهَدَانَا إِلَيْهِ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَجَعَلَنَا مِنْ أَهْلِهِ تَعَلَّمًا وَتَعْلِيمًا، حَمْدَ مَنْ عَمَّنْهُ رَحْمَتُهُ وَإِفْضَالُهُ، وَغَمَرَتْهُ مُسْتَقِيمًا، وَجَعَلَنَا مِنْ أَهْلِهِ تَعَلَّمًا وَتَعْلِيمًا، حَمْدَ مَنْ عَمَّنْهُ رَحْمَتُهُ وَإِفْضَالُهُ، وَغَمَرَتْهُ أَعْطِيتُهُ وَنَوَالُهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةً أَسْتَزِيدُ بِهَا وُفُورَ وَعُمِهِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَه إِلَّا اللَّهُ وَحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، الَّذِي جَمَعَ بِمَبْعَثِهِ نِعَمِهِ، وَأَسْتَرْفِدُ بِهَا وُفُورَ كَرَمِهِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، الَّذِي جَمَعَ بِمَبْعَثِهِ شَمْلَ الْحَقِّ بَعْدَ تَظَوُّ قِهِ، وَقَمَعَ بِرِسَالَتِهِ حِزْبَ الْبَاطِلِ بَعْدَ تَطَوُّ قِهِ، وَأَصْعَابِهِ وَأَتْبَاعِهِمُ الَّذِينَ سَلَكُوا سَنَنَ سُنَنِهِ وَصَوَابِهِ.

وَبَعْدُ: فَكُنْتُ جَمَعْتُ فِي عُنْفُوانِ شَبَابِي مُخْتَصَرًا فِي الْفِقْهِ لَبَعْضِ الْمُبْتَدِئِينَ مِنْ أَصْحَابِي. وَسَمَّيْتُهُ بِ «الْمُخْتَارِ لِلْفَتْوَى» اخْتَرْتُ فِيهِ قَوْلَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، إِذْ كَانَ هُو الْأَوَّلَ وَالْأَوْلَى، فَلَمَّا تَدَاوَلَتْهُ أَيْدِي الْعُلَمَاءِ، وَاشْتَغَلَ بِهِ بَعْضُ اللَّهُ عَنْهُ -، إِذْ كَانَ هُو الْأَوَّلَ وَالْأَوْلَى، فَلَمَّا تَدَاوَلَتْهُ أَيْدِي الْعُلَمَاءِ، وَاشْتَغَلَ بِهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ طَلَبُوا مِنِّي أَنْ أَشْرَحَهُ شَرْحًا أُشِيرُ فِيهِ إِلَى عِلَلِ مَسَائِلِهِ وَمَعَانِيهَا، وَأُبِيِّنُ صُورَهَا وَأُنبِّهُ عَلَى مَبَانِيهَا، وَأَذْكُرُ فُرُوعًا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا وَيُعْتَمَدُ فِي النَّقْلِ عَلَيْهَا، وَأَنقُلُ صُورَهَا وَأُنبَّهُ عَلَى مَبَانِيهَا، وَأَذْكُرُ فُرُوعًا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا وَيُعْتَمَدُ فِي النَّقْلِ عَلَيْهَا، وَأَنقُلُ صُورَهَا بَيْنَ أَصْحَابِنَا مِنَ الْخِلَافِ، وَأَعَلَّلُهُ مُتَوخِيًا مُوجِزًا فِيهِ الْإِنْصَافَ، فَاسْتَخَرْتُ اللّهَ تَعَالَى، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْهِ، وَشَرَعْتُ فِيهِ، مُسْتَعِينًا بِهِ وَمُتَوكًلًا عَلَيْهِ، وَسَمَّيْتُهُ:

الِاخْتِيَارَ لِتَعْلِيلِ الْمُخْتَارِ وَزِدْتُ فِيهِ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى، وَمِنَ الرِّوَايَاتِ مَا يُخْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْفَتْوَى، يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا الْمُبْتَدِئُ، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا الْمُنْتَهِي.

وَاللَّهُ شُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَسْأَلُهُ أَنْ يُوَفِّقَنِي لِلْإِثْمَامِ وَالْإِصَابَةِ، وَيَرْزُقَنِي الْمَغْفِرَةَ وَالْإِنَابَةَ، إِنَّهُ قَدِيرٌ عَلَى ذَلِكَ وَجَدِيرٌ بِالْإِجَابَةِ، وَهُوَ حَسْبِي، وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ. الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ.

⁽١) سبق تخريجه.

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

مَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ وَهُوَ مُحْدِثٌ فَلْيَتَوَضَّأْ.

وَفَرْضُهُ: غَسْلُ الْوَجْهِ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ (ز)، وَمَسْحُ رُبِّعِ (ف) الرَّأْسِ، وَغَسْلُ الرِّجْنَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ (ز).

كتاب الطهارة

تعريف الطهارة والوضوء:

الطهارةُ في اللغةِ: مطلَق النظافةِ، وفي الشرع: النظافة عن النجاسات.

والوضوء في اللغةِ: من الوَضاءة: وهو الحسن.

وفي الشرع: الغسل والمسح في أعضاء مخصوصة، وفيه (۱) المعنى اللغوي، لأنه يَحْسُن به الأعضاء التي يقع فيها الغَسلُ والمَسْحُ، فالغَسل: هو الإسالة (۱)، والمَسْح: الإصابة (۱).

سبب فرضية الوضوء:

إرادةُ الصلاةِ مع وجود الحَدَث': لقوله تعالى: ﴿ يَثَانَّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَإِذَا قُمَّتُمْ إِلَى الصَّلَوْةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَالْمَسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَالْمَسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَالْمَسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْصَلَاة، وأنتم مُحدِثون. إلى الْكَعَبَيْنِ ﴾ (٥) قال ابن عباس: معناه: إذا أردتم القيامَ إلى الصلاة، وأنتم مُحدِثون. فرائض الوضوع:

قال: (وفرضُه: ١- غسلُ الوجهِ، ٢- وغَسلُ اليدين مع المِرفَقَين، ٣- ومسحُ ربع الرأس، ٤- وغسل الرِّجْلَين مع الكعبين)؛ لِما تَلَونا (١٠).

⁽١) يعني في المعنى الشرعي.

⁽٢) الإسالة: سيلان الماء وجريانه على العضو، والمسح أن يصيب البلل العضو الممسوح.

⁽٣) وألفرق بينهما : أن الغسل يشترط فيه تقاطر الماء من العضو، والمسح لا يشترط فيه تقاطر الماء.

⁽٤) الحدث: هو وصف شرعى يحل في الأعضاء يزيل الطهارة والمقصود هنا الحدث الأصغر.

⁽٥) سورة المائدة. الآية: ٦.

⁽٦) يعني قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ ... ﴾ إلخ [المائدة ٦].

١٠٠ الصف الأول الثانوي

فالوَجه: ما يواجَه به، وهو من قُصاصِ الشَّعر إلى أسفل الذَّقْن طُولًا، وما بين شحمتَي الأُذُنين (() عَرْضًا، وسَقَطَ غَسْلُ باطِنِ العينين؛ لِمَا فيه مِن المشقة وخوفِ الضَّرَرِ بها.

رأي زفر في دخول المرفقين والكعبين في غَسل اليدين والرَّجلين:

قال زُفر: لا يدخل المرفقان والكعبان في الغَسل؛ لأن «إلى» للغاية.

قلنا: وتستعمل بمعنى «مع»، قال اللَّه تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ أَمُولَكُمْ إِلَى آَمُولِكُمْ ﴾ ('') فتكون مُجمَلَةً، وقد ورَدَت السُّنَّةُ مفسِّرة لها، فقد صَحَّ أنه ﷺ «أَدَارَ المَاءَ على مَرافِقِه» ('')، ورَأَى رجلًا توضأ ولم يوصِل المَاءَ إلى كعبيه، فقال: «ويلُّ للأعقاب مِن النار» '' وأمَرَه بغسلِهما.

القدر الواجب مسحه من الرأس:

مقدار الناصية أي ناصية الرأس وهو ربعها والآية مُجمَلةٌ في مسح الرأس؛ تَحتَمِلُ إرادة الجميع (")؛ كما قال مالكُ، وتَحتَمِل إرادة ما تناوله اسمُ المَسْح؛ كما قاله الشافعي، وتَحتَمِلُ إرادة بعضِه، كما ذهب إليه أصحابُنا، وقد صَحَّ أن النبيَ عَلَيْ توضأ فَمَسَحَ بناصيتِه؛ فكان بيانًا للآية، وحُجَّة عليهِما، ولا يَزيدُ (") على مرةٍ واحدةٍ؛ لأنه بالتكرار يصيرُ غَسلًا، والمأمورُ به المَسْحُ.

- (١) شحمة الأذن: ما لان في أسفله.
 - (٢) سورة النساء .الآية: ٢.
- (٣) أخرجه الدار قطني والبيهقي من حديث جابر.
- رُ) متفق عليه، والأعقاب جمع عقب وهو مؤخر القدم أي ويل للمقصرين في غسلها.
 - (٥) يعني جميع الرأس.
 - (٦) يعنى ماسح الرأس.

َسُنَنُ الْوُضُوءِ: غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ ثَلَاثًا قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ لِمَنِ اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ، وَتَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ابْتِدَائِهِ، وَالسِّوَاكُ، وَالْمَضْمَضَةُ، وَالاسْتِنْشَاقُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسْحُ جَمِيع الرَّأْسِ وَالْأُذُنَيْنِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ (ف)،

سنن الوضوء:

١-قال: (وسُننُ الوضوء: غَسْلُ اليدين إلى الرُّسْغَين ثلاثًا، قبل إدخالهما في الإناء؛
 لَمِن استيقظ مِن نومِه) لحديث المستيقظ (١٠).

٢ قال: (وتسميةُ اللَّهِ - تعالى - في ابتِدائِه) لمواظبته عليها، وقال عليه الصلاة والسلام: «مَن توضَّأ وذكرَ اسمَ اللَّهِ - تعالى - كان طَهورًا لِجَميع بَدَنِه، ومَن تَوَضَّأ ولم يَذكُر اسمَ اللَّهِ عليه، كان طَهورًا لِمَا أصابَ الماءُ» (٢).

٣ قال: (والسواك) لأنه ﷺ واظبَ عليه، وقال: «أوصاني خليلي جبريل بالسواك». قالوا: والأصح أنه مُستَحَب.

٤ قال: (والمضمضة والاستنشاق، ثلاثًا ثلاثًا) يأخذُ لكل مَرَّةٍ ماءً جديدًا؛ لمُواظبته على ذلك.

و قال: (ومَسحُ جميع الرأسِ والأذنين بهاءٍ واحِدٍ) لِمَا روي أنه عَلَيْ تَوضَّا ومَسَحَ بجميع رأسِه، وقد تَقَدَّمُ أَنهُ مَسَحَ بناصيتِه، فيكون فرضًا، ويكون مَسْحُ الجميع سُنَّةً. وقال عليه الصلاة والسلام: «الأُذُنان مِن الرأسِ» أَن والمرادُ: بيان الحكم، دون الجلْقة.

⁽١) وهو قوله ﷺ: «إذا استيقظ أحدُكم، من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا فإنه لا يدري أين باتت يده وفى رواية: «فليُفرغ على يده ثلاثَ مرات قبل أن يُدخِلَ يدَه في إنائِه؛ فإنه لا يدري فِيمَ باتت يدُه» ، لأن الناس في ذلك الوقت كانوا يلبسون الإزار وهو الثوب المفتوح.

⁽٢) أخرجه الدار قطني من حديث ابن عمر.

⁽٣) في فرائض الوضوء.

⁽٤) أُخّرجه الدار قطني من حديث ابن عمر.

١٢ ك الصف الأول الثانوي

وَتَخْلِيلُ اللِّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ، وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ.

وَيُسْتَحَبُّ فِي الْوُضُوءِ النِّيَّةُ (ف) وَالتَّرْتِيبُ ...

٦ قال: (وتَخليلُ اللحيةِ) لِمَا رُوِيَ أنه ﷺ كان إذا توضًا شَبَّكَ أصابِعَه في لِحيَتِه؛ كأنه أسنان المشط.

٧ قال: (و) تخليلُ (الأصابِعِ)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «خَلِّلُوا أصابِعَكُم،
 قبل أن تتخللها نارُ جهنم»(۱).

٨ قال: (وتثليث الغسل) فالواحدة فرض، والثانية سُنَّة، والثالثة دونها في الفضيلة، وأصله الحديث المشهور؛ أنه عليه الصلاة والسلام توضًا ثلاثًا ثلاثًا، وقال: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء مِن قبلي» (")، وما روي أن عثمان عثمان توضًأ بالمقاعد" فغَسَلَ وجهَه ثلاثًا، ومَسَحَ برأسِه مرةً واحدةً، وغَسَل رجليه ثلاثًا، وقال: هكذا توضًا رسولُ الله عليه

مستحبات (الوضوء:

١ ـ قال: (ويستحب في الوضوء: النية)؛ لِيَقَعَ قُربةً.

٢ قال: (والترتيبُ) وهو أن يأتي بأفعال الوضوء مرتبة حسب المذكور في آية الوضوء وذلك لِيَخْرُجَ من عُهدة الفَرضِ بالإجماع.

٣_ وكذا يُستَحَبُّ الموالاة، وهو: ألا يَشتَغِلَ بَين أفعالِ الوضوءِ بغيرِها، وليس ذلك بفرضٍ؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّكَلَوةِ فَٱغْسِلُواْ ﴾ (٥) مِن غيرِ اشتراطِها،

⁽١) أخرجه الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن عمر.

⁽٢) أخرجه الدار قطني من حديث ابن عمر.

⁽٣) المقاعد _ بفتح الممهم وبالقاف _ قيل: هي دكاكين عند دار عثمان بن عفان، وقيل: درج، وقيل: موضع بقرب المسجد اتخذه للقعود فيه لقضاء حوائج الناس والوضوء ونحو ذلك.

⁽٤) المستحب ما فعله النبي على مرة أو مرتين يعنى لم يواظب عليه.

⁽٥) سورة المائدة. الآية: ٦.

وَالتَّيَامُنُ وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ.

ولأنه ذُكِرَ بحرف الواوِ، وأنَّها (الكَهُمْعِ بإجماعِ أَمْهِ النحوِ واللغة؛ نقلًا عن السيرافي (الله على النصِّ نَسْخٌ، ولا يجوز نسخ الكتاب بالخبر؛ لأنه (المحجّ؛ وقيل: إنها (الله شَنَّتان، وهو الأصحُّ؛ لمواظبتِه على عليها.

٤ قال: (والتيامُنُ) وهو البدء باليمين، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله يُحبُّ التيامُنَ في كلِّ شيءٍ؛ حتى التَّنَعُّل والتَّرَجُّل» (٥)(٢).

٥ قال: (ومَسحُ الرَّقَبَة) قيل: سنة، وقيل: مستحب.

أحكام عامة:

ويُكره أن يَستعين في وضوئِه بغيرِه، إلا عند العَجْزِ؛ ليكونَ أعظَمَ لِثوابِه، وأخْلَصَ لعبادتِه.

ويصلي بوضوء واحدٍ ما شاء مِن الفرائضِ والنوافلِ، لأنه على صلَّى يوم الخندق أربع صلوات بوضوء واحد (''.

* * *

⁽١) يعني الواو.

⁽٢) أبو سعيد السيرافي النحوى المعروف بالقاضي وكان من أعلم الناس بنحو البصريين.

⁽٣) يعنى الكتاب (القرآن).

⁽٤) يعنى الترتيب والموالاة.

⁽٥) التنعّل: لبس النعل، والترجل: تسريح الشعر.

⁽٦) أخرجه ابن حبان من حديث عائشة على المرابع ا

⁽٧) أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن مسعود.

الصف الأول الثانوي الم

وَيَنْقُضُهُ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَمِنْ غَيْرِ (ف) السَّبِيلَيْنِ إِنْ كَانَ نَجِسًا، وَسَالَ عَنْ رَأْسِ الْجُرْحِ، وَالْقَيْءُ مِلْءَ (ز) الْفَمِ،

فصل في نواقض الوضوء

١_قال: (وينقُضُه: كلُّ ما خَرَجَ مِن السبيلَين (١)

٢ قال : (ومِنْ غَيرِ السبِيلَيْن؛ إن كان نجسًا وسال عن رَأْسِ الجُرحِ)

لقوله تعالى: ﴿ أَوَ جَآءَ أَحَدُ مِنكُم مِنَ ٱلْغَآبِطِ ﴾ `` والغائطُ حقيقتُه: المكانُ المطمئِنُ، ولمنه وليْسَتْ حقيقتُه مرادَةً، فيُجعَل مجازًا عن الأمرِ المُحوِج إلى المكانِ المطمئِن، وهذه الأشياء تُحوِج إليه لتُفعَل فيه تَسَتُّرًا عن الناس، على ما عليه العادة، حتى لو جاء مِن المكانِ المطمئِن مِن غيرِ حاجةٍ؛ لا يجب عليه الوضوءُ إجماعًا.

وقال ﷺ: «الوضوءُ مِن كُلِّ دم سائِلٍ» (") وقال ﷺ: «مَن قاءَ، أو رَعُفَ في صلاته، فلينصرِف ويتوضَّأ... الحديث» (')، وقال ﷺ: «يُعادُ الوضوءُ مِن سبعٍ» (')، وعَدَّ منها: القيءَ مِلءِ الفم، والدَّمَ السائل، والقهقهة، والنومَ.

ويُشترط السَيلان في الخارِجِ مِن غيرِ السبيلين؛ لأن تحت كلِّ جِلدةٍ دمًا ورطوبةً، فما لم يَسِل يكون بادِيًا، لا خارِجًا، بخلاف السبيلين؛ لأنه متى ظَهَرَ يكون منتقِلًا، فيكون خارجًا.

٣ قال: (والقيءُ مِلءُ الفم) لِمَا تقدم، وهو: ما لا يمكنه إمساكُه إلا بمشقة، وإن قاءَ قليلًا قليلًا لو جُمِعَ كان ملءَ الفم؛ فأبو يوسف: اعتبَر اتحادَ المجلِسِ؛ لأنه (٢)

- (١) السبيلين: مخرجي البول والغائط.
 - (٢) سورة المائدة. الآية: ٦.
- (٣) أخرجه الدار قطني من حديث تميم الداري.
- (٤) أخرجه الدار قطني وابن ماجه من حديث جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة.
 - (٥) أخرجه البيهقى من حديث أبى هريرة.
 - (٦) يعني المجلس الواحد.

وَإِنْ قَاءَ دَمًا أَوْ قَيْحًا نَقَضَ وَإِنْ لَمْ يَمْلَا الْفَمَ (م)، وَإِذَا اخْتَلَطَ الدَّمُ بِالْبُصَاقِ إِنْ غَلَبَهُ نَقَضَ، وَيَنْقُضُهُ النَّوْمُ مُضْطَجِعًا، وَكَذَلِكَ الْمُتَّكِئُ وَالْمُسْتَنِدُ، وَالْإِغْمَاءُ وَالْجُنُونُ، ...

جامعٌ للمتفرِّقات؛ على ما عُرِفَ؛ كما في سجدةِ التلاوةِ، وغيرِها، ومحمدٌ: اعتَبَرَ اتحادَ السببِ، وهو: الغَثَيان؛ لأنه دليلٌ على اتحادِه، وعند زفر: يَنقُضُ القليلُ أيضًا كالخارج مِن السبيلَين.

قال: (وإن قاء دمًا، أو قيحًا، نَقَضَ، وإن لم يَملاً الفمَ) وقال محمد: لا ينقض ما لم يملأ الفم؛ كغيره من الأخلاط.

قلنا: المعدةُ ليست تَحَلَّا للدمِ، والقيحُ إنها يَسيلُ إليها مِن قُرحةٍ أو جُرحٍ، فإذا خَرَجَ فقد سال مِن موضِعِه؛ فيَنقُض، حتى لو قاء عَلَقًا: لا يَنقُض ما لم يملأ الفَم؛ لأنه يكون في المَعِدة، هكذا رَوَى الحسنُ عن أبي حنيفة على الله عنه الله عنه المَعِدة، هكذا رَوَى الحسنُ عن أبي حنيفة الله عنها الله الله عنها عنها الله ع

قال: (وإذا اختلط الدَّمُ بالبُصاق: إن غَلَبَه نَقَضَ) حُكمًا للغالِبِ، وكذا إذا تساويا؛ احتياطًا، وإن غَلَبَ البُصاق، لا؛ لأن القليلَ مستَهلَكُ في الكثيرِ، فيصيرُ عَدَمًا.

٤ قال: (وينقُضُه النومُ مضطحِعًا) (() لِمَا روينا(()) (وكذلك المتكئ (()) والمستنِد) لأنه مثلُه في المعنى، قال عليه الصلاة والسلام: «العَينُ وِكاءُ السَّهِ (()) فإذا نامتْ العينُ انْحَلَّ الوكاء».

- قال: (والإغماء والجنون (°) لأنهما أبلغ في إزالة المُسكة (`` مِن النومِ؛ لأن النائمَ يستيقظُ بالانتباهِ، والمجنونُ والمغمى عليه، لا.

⁽١) الاضطجاع: هو وضع الجنب على الأرض.

⁽٢) يعني حديث: «يعاد الوضوء من سبع» وقد مر.

⁽٣) المتكئ : المعتمد على وركيه .

⁽٤) السَّهِ بفتح السين المهملة وكسر الهاء المخففة _قال الخطابي: السَّهِ اسم من أسماء الدبر، والوِكاء: الذي تشد به القربة ونحوها من الأوعية.

⁽٥) الإغماء آفة تعتري العقل وتغلبه، والجنون: آفة تعتري العقل وتسلبه.

⁽٦) يعني القوة الماسكة (الأعصاب).

وَالنَّوْمُ قَائِمًا وَرَاكِعًا وَسَاجِدًا وَقَاعِدًا، وَمَسُّ الْمَرْأَةِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَكَذَا مَسُّ الْذَكِرِ، وَالْقَهْقَهَةُ فِي الصَّلَاةِ تَنْقُضُ.

قال: (والنوم قائمًا، أو راكعًا، أو ساجدًا، أو قاعِدًا) لا ينقُض؛ لقوله: على الله وضوء على مَن نام وضوء على مَن نام مضطجعًا» (() فإنه إذا نام مضطجعًا استرخت أعضاؤه.

حكم نقض الوضوءِ من مَسَّ المرأة، ومسَّ الذَّكَر:

قال: (ومسُّ المرأةِ لا ينقضُ الوضوء) لروايةِ عائشةَ هُ أَن النبي عَلَيْ قَبَّل بعضَ نسائِهِ، ثم صلَّى ولم يتوضأ أن والآية أن متعارِضَةُ التأويلِ؛ فإنَّ ابنَ عباسٍ هُ قَال: المرادُ باللَّمسِ الجِهاعُ، وقد تَأَكَّد بِفِعْل النبي عَلَيْ (وكذا مَسُّ الذَّكرِ) لقوله عليه الصلاة والسلام لِطَلْق بنِ علي حين سَأَلَه؛ هل في مَسِّ الذَّكرِ وضوءٌ؟ قال: «لا؛ هل هو إلا بُضعةٌ مِنْك» أن نَفَى الوضوءَ، ونبَّه على العِلةِ، وما روي: «مَنْ مَسَّ ذَكرَه فليتوضأ» طَعَنَ فيه يحيى بنُ مَعينٍ، وغيرُه مِن أئمةِ الحديث.

حكم نقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة:

قال: (والقهقهةُ في الصلاة تَنقُض) لِا رَوَينا (() ولقوله عليه الصلاة والسلام: «ألا مَن ضَحِكَ منكم قَهْقَهَةً فليُعِد الوضوءَ والصلاةَ جميعًا (() وإنه وَرَدَ في صلاةٍ كاملةٍ مَن ضَحِكَ منكم قَهْقَهَةً فليُعِد الوضوءَ والصلاة جميعًا (() وإنه وَرَدَ في صلاة الجنازة، أو في تقتصر عليها؛ لورودِه على خِلافِ القياسِ؛ حتى لو ضَحِك في صلاة الجنازة، أو سجدةِ التلاوة، لا يُنقَض الوضوءُ، والقهقهةُ: أن يَسْمَعَها جارُه، وحُكْمُها: انتقاضُ

⁽١) رواه ابن عدي.

⁽٢) أخرجه أحمد وأبو داود.

⁽٣) يعني قوله تعالى: ﴿ أَوَّ لَنَمَسْتُمُ ٱلنِّسَآ } ﴿ [المائدة ٦].

⁽٤) رواه أحمد وأصحاب السنة والدار قطني.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبةً.

⁽٦) يعني حديث: «يعاد الوضوء من سبع» وقد مر.

⁽٧) أخرجه ابن عدي.

.....

الوضوءِ والصلاةِ جميعًا، والضحك: أن يَسْمَعَها هو لا غير، قالوا: وتُبطِل الصلاةَ لا غير، والتَّبَسُّم: ما لا يسمَعه، هو ولا غيره، ولا حُكمَ له.

الشك في الطهارة:

وإن شك في نَقْضِ وضوئِه: فإن كان أوَّلَ شكِّه؛ أعادَه؛ لأنه تيقَّن بالحدث، وشك في زواله. وإن كان يَحَدُث له كثيرًا؛ لم يُعِد؛ دفعًا للحرج، ومَن أيقن بالحدث وشك في الطهارة فهو محدث أو بالعكس فهو متطهر أخذًا باليقين.

* * *

فَصْلُ

فَرْضُ الْغُسْل: الْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَغَسْلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ.

وَسُنَنُهُ: أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ، وَيُزِيلَ النَّجَاسَةَ عَنْ بَدَنِهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُفِيضَ الْمَاءَ عَلَى جَمِيع بَدَنِهِ ثَلَاثًا.

فصل في الغُسْل''

فرائض الغسل:

شرع في بيان فرائض الغسل فقال: (فَرضُ الغُسل: ١-المضمضةُ. ٢-والاستنشاقُ. ٣-وغَسلُ جميع البدنِ) قال اللّه تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَهَرُواْ ﴾ (" فيجب غَسلُ جميع ما يُمكن غسلُه مِن البدن، وقد تأكّد ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿ إِنّ تحتَ كُلّ شعرةٍ جنابة؛ ألا فَبِلُوا الشَّعْرَ، وأَنقُوا البشرة » ("، ويجبُ إيصالُ الماءِ إلى أصولِ الشَّعرِ وأثنائِه في اللّحية والرأسِ؛ لِمَا تَقَدَّم، إلا إذا كان ضفيرةً في روايةٍ؛ لِلْحَرَجِ.

سُنْنُ الغُسل:

قال: (وسُنَنْهُ: ١- أن يَغْسِل يَدَيْه ٢- وفَرْجَهُ، ٣- ويُزيلَ النَّجاسةَ عَنْ بَدَنه، ٤- ثُمَّ يَتُوضَّا للِصَّلاَةِ، ٥- ثُم يُفِيضُ الماءَ على جَمِيع بدنِه ثَلاثًا) هكذا حُكي غُسلُ رسولِ اللَّه ﷺ، قالت ميمونة: «وضعتُ للنبيِّ ﷺ غُسلًا، فاغتسلَ مِن الجنابةِ، فأَكْفَأ الإناءَ بشِمالِه على يمينه فَغَسَل كَفَيْه، ثم أَفاضَ الماءَ على فَرْجِه فَغَسَلَه، ثم مَالَ بِيدِه على الحائِطِ أَو على الأرضِ فَدَلَكها، ثم مَّضْمَض واسْتَنْشَق، وغَسَلَ وجهَهُ وذِرَاعَيه، وأفاضَ الماءَ على رأسِه، ثم أفاضَ على سائِر جسدِه، ثم تَنحَى فَغَسَلَ رِجلَيه" ''. ويُستحب تأخيرُ غَسْلِ رِجلَيه إن كانتا في مُستَنْقَع الماء؛ لِمَا رَوَينا، وتَحَرُّزًا عن الماء المستعمَل ''.

⁽١) هو إيصال الماء الطهور إلى جميع البدن.

⁽٢) سورة المائدة . الآية : ٣٠ أ

⁽٣) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي.

⁽٤) متفق عليه.

⁽٥) أما إذا كانت الحمَّامات مجهزة بأساليب صرف متطورة كما هو الآن فلا حاجة إلى تأخير غسل القدمين.

وَيُوجِبُهُ غَيْبُوبَةُ الْحَشَفَةِ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ، وَإِنْزَالُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ وَالشَّهْوَةِ، وَانْقِطَاعُ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، وَمَنِ اسْتَيْقَظَ فَوَجَدَ فِي ثِيَابِهِ مَنِيًّا أَوْ مَذْيًا (س)، فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ،

موجباتُ الغُسل؛

١ قال: (ويوجبه: غيبوبة الحشفة في قُبُلِ أو دُبُرٍ؛ على الفاعِلِ والمفعولِ به) لقوله على الناعِلِ والمفعولِ به) لقوله على: «إذا التقى الختانان، وتَوَارَت الحَشَفةُ، وَجَبَ الغُسْلُ، أَنزَلَ أو لَمْ يُنزِل» قالت عائشة على: «فعلتُه أنا ورسولُ اللَّه عَلَيْ فاغتَسَلْنا» (١٠).

٢_قال: (وإنزالُ المَنِيِّ على وَجْه الدَّفْق والشَّهوةِ) لأنه يوجِب الجنابةَ إجماعًا، فيجب الغُسلُ بالنَّصِّ، وسَألَتْ أمُّ سليم رسولَ اللَّهِ ﷺ عن المرأةِ تَرَى في مَنامِها أن زوجَها يَجامعُها، قال: «عليها الغُسل إذا وَجَدَت الماء» (٢٠).

٣_قال: (وانقطاعُ الحيضِ والنفاسِ) اي انقطاع دم الحيض والنفاس، أمَّا الحيض: فلقوله تعالى: ﴿ حَقَّ يَطْهُرُنَ ۚ ﴾ (")، بالتشديد، مَنَعَ مِن قربانِهن حتى يغتَسِلنَ، ولولا وجوبُه لَا مَنَع.

وأما النفاس: فبالإجماع، ولأنه مثل الحيض في أحكامه، وكذا يجب على المُستَحَاضَةِ إذا كَمُلَت أيامُ حَيضِها؛ لأنها في أحكام الحيضِ كالطاهِراتِ.

٤ قال: (ومَن استيقظ فوجَدَ في ثَيابه منيًا، أو مَذْيًا ()، فعليه الغُسل) أما المني: فلقوله ﷺ: «مَن ذَكَرَ حُلمًا ولم يَرَ بللًا فلا غُسل عليه، ومَن رأي بللًا ولم يَذكُر حُلمًا فعليه الغُسل» (°).

⁽١) أخرجه الشافعي في الأم.

⁽٢) رواه أحمد.

⁽٣) سورة البقرة . الآية: ٢٢٢.

⁽٤) الماء الذي يخرج مِن الرجل على ثلاثة أنواع: مني: وهو ماء دافِق يخرج مِن بين صُلب الرجل وترائب المرأة، وَوَدْي: وهو ما يخرج عند ملاعبة الرجل أهله.

⁽٥) أخرجه أبو داود والترمذي.

٢٠ الصف الأول الثانوى

وَغُسْلُ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْإِحْرَامِ سُنَّةٌ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْدِثِ وَالْجُنُبِ مَسُّ الْمُصْحَفِ إِلَّا بِغِلَافِهِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْجُنُبِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ. وَيَجُوزُ لَهُ الذِّكْرُ وَالتَّسْبِيحُ وَالدُّعَاءُ،

وأما المذي: ففيه خلاف أبي يوسف؛ لأن المذي لا يُوجبُ الغُسلَ؛ كما في حالة اليقظة.

ولنا: أن الظاهِرَ أنه مني قد رَقَّ، فيجب الغُسل احتياطًا.

الأغسال المسنونة:

قال: (وغُسلُ ١-الجُمعةِ، ٢-والعيدينِ، ٣-والإحرامِ، سُنَّةٌ) وقيل: مستحبُّ؛ فإنه يومُ ازدحام، فيستحب؛ لئلا يتأذَّى البعضُ برائحةِ البعضِ.

ما يجوز وما لا يجوز للمُحدث والجُنُب والحائض:

قال: (ولا يجوزُ للمُحدِثِ، والجُنُبِ مَسُّ المُصْحفِ إلا بغُلافِهِ) غيرِ المُشَرَّز (''؛ لقوله تعالى: ﴿ لَا يَمَسُّ مُ إِلَّا ٱلمُطَهَّرُونَ ﴾ ('')، ولا بأس أن يَمَسَّه بِكُمِّه، وكَرِهَهُ بعضُهُم.

قال: (ولا يجوزُ للجُنُبِ قراءةُ القرآنِ) لقوله ﷺ: «لا يَقرَأ الجُنُبُ، ولا الحائِضُ شيئًا مِن القرآنِ» (")، وعن الطحاوي: أنه يجوز له بعضُ آيةٍ، والحديثُ لا يَفصِل، ولا بأس بأن يقرأ شيئًا مِنه لا يُريدُ به القرآنَ؛ كالبَسْمَلَةِ، والحَمْدَلَةِ.

قال: (ويجوز له الذِّكْرُ، والتسبيحُ، والدعاءُ) لأن المَنْعَ وَرَدَ في القرآن خاصَّةً.

⁽١) يعنى: المنفصل عن المصحف.

⁽٢) سورة الواقعة. الآية: ٧٩.

⁽٣) أخرجه الدار قطني.

وَلَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَالْحَائِضُ وَالنُّفَسَاءُ كَالْجُنبِ.

قال: (ولا يَدخُلُ المسجدَ إلا لضرورةٍ) لقوله على: «لا أُحِلُ المسجدَ لجنبِ ولا حائضٍ "''؛ فإن احتاجَ إلى ذلك: تَيَمَّمَ ودَخَلَ؛ لأنه '' طهارةٌ عند عَدَمِ الماء، وإن نَامَ في المسجِدِ فأَجْنَبَ، قيل: لا يُباحُ له الخُروجُ حتى يَتَيَمَّم، وقيل: يُباح. قال: (والحائضُ والنَّفَسَاءُ كالجُنُب) في جميع ذلك.

* * *

⁽١) أخرجه البيهقي والطبراني وابن ماجه.

⁽٢) يعني: التيمم.

فَصْلُ

تَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ فِي نَفْسِهِ الْمُطَهِّرِ لِغَيْرِهِ كَالْمَطَرِ وَمَاءِ الْعُيُونِ وَالْآبَارِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ بِطُولِ الْمُكْثِ، وَيَجُوزُ بِمَاءٍ خَالَطَهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ فَغَيَّرَ أَحَدَ أَوْصَافِهِ كَالزَّعْفَرَانِ وَالْأَشْنَانِ وَمَاءِ الْمُدِّ. وَلَا تَجُوزُ بِمَاءٍ خَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَأَزَالَ عَنْهُ طَبْعَ الْمَاءِ، كَالْأَشْرِبَةِ وَالْخُلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ.

فصل في أنواع المياه التي يجوز بها التطهير، والتي لا يجوز

الماء الطّهور:

قال: (تجوزُ الطهارةُ بالماءِ الطاهِرِ في نَفْسِهِ، المُطَهِّرِ لِغَيرِه؛ كالمَطَرِ، وماءِ العيونِ والآبارِ وإن تَغَيَّرَ بِطُولِ المُكثِ (') والأصل فيه: قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآهُ طَهُورًا ﴾ (')، وتَوَضَّأ رسولُ اللَّه ﷺ من آبارِ المدينةِ وقالَ: «الماءُ طَهور لا يُنجَّسُه شيءٌ، إلا ما غَيَّرَ طَعمَه، أو لَوْنَه، أو رِيحَه ('')، وطولُ المُكثِ لا يُنجِّسُه، فيبقى طاهرًا.

٢ الماءُ الذي خالطَه شيءٌ طاهرٌ:

قال: (ويجوز بهاءٍ خالطَه شيءٌ طاهِرٌ فَغَيَّر أَحَدَ أوصافِه) ولم يُزِل رقَّتَه (كالزعفران، والأُشْنان''، وماء المَدِّ(°) وفي اللبن روايتان.

قال: (ولا يجوز بهاءٍ غَلَبَ عليه غيرُه فأَزَالَ عنه طَبْعَ الماءِ؛ كالأَشْرِبَة، والحَلِّ، وماءِ الوَرْد) وطبعُ الماءِ: كونُه سيَّالًا، مُرَطِّبًا، مُسَكِّنًا للعَطَشِ.

⁽١) يعنى: طول بقائه.

⁽٢) سورة الفرقان . الآية: ٤٨ .

⁽٣) أخرجه أبو داود .

⁽٤) الزعِّفران: صبغ طيب الرائحة، والأشنان: نوع من الحمض تغسل به الثياب.

⁽٥) المَدَّ: الفيضان، والسيل، وخص بالذكر لأنه يخالطه الطين وأوراق الأشجار ونحوهما.

وَتُعْتَبِرُ الْغَلَبَةُ بِالْأَجْزَاءِ.

وَالْمَاءُ الرَّاكِدُ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَا يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَشَرَةَ أَذْرُع فِي عَشَرَةٍ، وَالْمَاءُ الْجَارِي إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ وَلَمْ يُرَ لَهَا أَثَرٌ جَازَ الْوُضُوءُ مِنْهُ، وَالْأَثَرُ طَعْمٌ أَوْ لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ.

وَمَا كَانَ مَائِيَّ الْمَوْلِدِ مِنَ الْحَيَوَانِ مَوْتُهُ فِي الْمَاءِ لَا يُفسِدُهُ،

قال: (وتُعتبر الغَلَبَة بالأجزاء) والأصل فيه: أن الماءَ الذي خَالَطَه شيءٌ مِن الطينِ يجوزُ الوضوءُ به إجماعًا؛ لِبَقَاء اسم الماءِ المُطلَق.

٣_ الماءُ الرَّاكِد:

قال: (و) أما (الماءُ الرَّاكِدُ إذا وَقَعَت فيه نجاسةٌ لا يجوزُ به الوضوءُ) لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يَبولَنَّ أحدُكم في الماء الدائم ثم يتوضًا مِنه أو يشرب» (١) قال: (إلا أن يكونَ عشرةَ أَذْرُع في عَشَرَةٍ) أَذْرُع، والأصل: أن الماءَ القليلَ يَنجُسُ بوقوعِ النجاسةِ فيه، والكثيرَ لا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام في البحر: «هو الطَّهورُ ماؤُه».

٤_ الماءُ الجارى:

قال: (والماءُ الجاري إذا وَقَعَت فيه نجاسةٌ، ولم يُر لها أثرٌ؛ جاز الوضوءُ منه) مِن أيِّ موضع شاءَ (والأَثْرُ: طَعْمٌ، أو لونُ، أو رِيحٌ) لأنها لا تَبقى مع الجَرَيان. والجاري: ما يَعُدُّه الناسُ جاريًا، هو الأصح.

قال: (وما كان مائِيَّ المَوْلِدِ مِن الحيوانِ، مَوتُهُ في الماءِ لا يُفسِدُه) كالسَّمَكِ، والضُّفذَع، والسَّرَطان؛ لقوله ﷺ: «هو الطَّهورُ ماؤُه، الحِلُّ ميتَتُه»(٢)، فاستَفَدْنا به عَدَمَ تَنَجُّسِه بالموتِ، وإذا لم يَكُن نجِسًا، لا يَنْجُسُ ما يُجاورُه؛ لأنه لا دَمَ في هذه

⁽١) متفق عليه.

⁽٢) أخرجه أحمد وابن حبان والنسائي والترمذي.

وَكَذَا مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ كَالذُّبَابِ وَالْبَعُوضِ وَالْبَقِّ، وَمَا عَدَاهُمَا يُفْسِدُ الْمَاءَ الْقَلِيلَ.

وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يُطَهِّرُ الْأَحْدَاثَ، وَهُوَ مَا أُزِيلَ بِهِ حَدَثٌ، أَوِ اسْتُعْمِلَ فِي الْبَدَنِ عَلَى وَجُهِ الْقُرْبَةِ، وَيَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا إِذَا انْفَصَلَ عَنِ الْعُضْوِ (م).

الأشياء، وهو المنجِّس؛ إذ الدمويُ لا يتوالَد في الماءِ، وكذا لو ماتِ خارجَ الماءِ ثم وقَعَ فيه؛ لِمَا بيَّنًا.

قال: (وكذا ما ليس له نفسٌ سائلةٌ (')؛ كالذُّبابِ، والبَعوضِ، والبَقِّ) إذا مات في المائِع، لا يُفسِدُه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا وَقَعَ النُّبابُ في طعامِ أحدِكم فامقُلوه ('') ثم انقلوه ... الحديث ('')»، وإنه يموت بالمَقْلِ في الطعام، سيَّا الحارِّ منه، ولو كان موتُه يُنَجِّس الطعام لمَا أَمَرَ به.

قال: (وما عداهُما يُفسِد الماءَ القليلَ) لأنه دَمَويٌ يَنْجُسُ بالموتِ، فَيَنْجُسُ ما يجاوِرُه.

٥_ الماء المستعمل:

قال: (والماءُ المُستَعمَل لا يُطهِّرُ الأحداثَ ''، وهو: ما أُزيلَ به حَدَثٌ، أو استُعمِل في البَدَن على وجه القُربة) كالوضوءِ على الوضوءِ بنية العبادة.

متى يصير الماء مستعملا؟

قال: (ويصيرُ مستعملًا إذا انفَصَلَ عن العضو). وروى النسفيُ: أنه لا يصيرُ مستعمَلًا حتى يستَقِرَّ في مكان، والأوَّلُ المُختار. وقال محمد: لا يصير مستَعمَلًا إلا بإقامَةِ القُربة لا غير، وإنها يقع قُربةً بالنيةِ.

⁽١) يعنى دم سائل.

⁽٢) المقل: هو العمس. أخرجه أبو داود

⁽٣) الأمر في هذا الحديث ليس للوجوب، وإنما هو للإرشاد، ومِن ثَمَّ: فمن شاء فَعَلَه، ومن شاء لم يفعله، كلَّ حسب حاله.

⁽٤) أي: لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث.

.....

حُكم الماء المستعمل:

ثم الماءُ المستعمَلُ طاهرٌ غيرُ مُطَهِّرٍ عند محمد، هو روايتُه عن أبي حنيفة، وهو اختيارُ أكثرِ المشايِخ؛ لأن الصحابة على كانوا يتبادرون إلى وَضُوءِ رسول اللَّه على فيمسحون به وجوههم، ولم يمنعُهُم (١)، ولو كان نَجِسًا لمنتعهم كما مَنعَ الحَجَّام مِن شُربِ دَمِهِ. * * * * *

⁽١) متفق عليه.

جُلُودُ الَّيْتَةِ وَشَعْرُهَا وَعَظْمُهَا

وَكُلُّ إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ إِلَّا جِلْدَ الْآدَمِيِّ لِكَرَامَتِهِ، وَالْخِنْزِيرَ لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ، وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهُ طَاهِرٌ. الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا طَاهِرٌ،

فصلٌ في طهارة جلود الميتة

ما يَطهُرُ وما لا يَطهُر من الجلود بالدِّباغ:

قال: (وكُلُّ إهابِ '' دُبِغَ فقد طَهُرَ) لقوله عليه الصلاة والسلام: «أَيُّها إهابِ دُبِغَ فقد طَهُرَ»، قال: (إلا جِلْدَ الآدميِّ؛ لكرامَتِه)، فَيَحرُم الانتفاعُ بشيءٍ مِن أجزائِه؛ لَمَا فيه مِن الإهانة (و) إلا جلدَ (الخنزيرَ؛ لنجاسَةِ عَيْنِه) قال اللَّه تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسُ ﴾ ''، مِن الإهانة (و) إلا جلدَ (الخنزيرَ؛ لنجاسَةِ عَيْنِه) قال اللَّه تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ رِجْسُ ﴾ ''، وهو أقرَبُ المذكورات '''، فيُصرَف إليه.

الأجزاء الطاهرة والأجزاء النجسة من الميتة:

قال: (وشَعرُ المَيتةِ، وعَظمُها طاهرٌ)؛ لأن الحياةَ لا تَحِلَّها، حتى لا تتألم بقطعِها، فلا يحلهما الموتُ، وهو المُنجِّسُ، وكذلك العَصَب، والحافر، والحُف، والظَّلف، والقَرن، والصُّوف، والوَبَر، والرِّيش، والسِّن، والمِنقَار، والمِخلَب؛ لِما ذَكَرْنا، ولقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا ﴾ امْتَنَّ بها علينا، مِن غَيرِ فَصْلِ.

(وشَعرُ الإنسانِ، وعَظْمُه، طاهِرٌ) وهو الصحيحُ، إلا أنه لا يجوزُ الانتفاعُ به؛ لِمَا بيَّنَا (٥)، أما الخنزير فجميعُ أجزائِه نَجِسَة؛ لِمَا مَرَّ، وعن محمد: أن شَعرَه طاهرٌ؛ حتى يَجِلَّ الانتفاعُ به، وجوابُه: أنه رُخِّص للخرَّازِين (٢)؛ للحاجة ضرورةً.

⁽١) الإهاب: جلْد الحيوان قبل أن يدبغ.

⁽٢) سورة الأنعام . الآية: ١٤٥.

⁽٣) يعني في الآية.

⁽٤) سورة النحل. الآية: ٨٠.

⁽٥) يعني: لكرامته.

⁽٦) الخرّر: اللجلد كالخياطة للثياب.

فَصْلُ

سُؤْرُ الْآدَمِيِّ وَالْفَرَسِ وَمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ.

الأسآرُ" وأنواعُها

قال: (سؤر الآدمي والفرس وما يؤكل لحمه طاهر).

الأسآر أربعة:

الأول: طاهرٌ مَطهّرٌ غيرُ مكروهٍ: وهو سؤر الآدمي؛ جُنبًا كان أو حائِضًا، أو مُشرِكًا؛ لأن النبيَّ على شَرِب وأعطى فَضْلَ سُؤرِه أعرابيًا عن يَمينِه فَشَرِب، ثم شَرِبَ أبو بكر سؤرَ الأعرابي، وأراد على أن يصافِحَ أبا هريرة، فقال: إنِّي جُنب، فقال على: «المؤمِن لا يَنجُس» أن وقال عليه الصلاة والسلام لعائشة على: «ناوليني الخُمْرة أن قالت: إني حائِضٌ، قال: ليست حيضَتُكِ في يَدِك» أن السارة إلى أن النجس: موضِعُ الحَيضِ، ولأن بَدَنَ الإنسانِ طاهرٌ؛ مسلِمًا كان أو كافِرًا؛ فإن النبيَّ على أنزلَ وفَدَ ثقيفٍ في المسجِد، ولو كانت أبدائهم نجسةً لمَ يُنزِهُم فيه؛ تنزيمًا له. وكذا سؤر ما يؤكل لحمُه؛ لأنه متولِّد مِن لحمِه، فيكونُ طاهرًا كاللَّبن، إلا الدجاجة المُخَلاة أن والإبل والبقر الجلَّلة أن فإنه مكروه؛ لاحتمالِ بقاءِ النجاسةِ على مِنقارِها وفَمِها، وكذا سُؤرُ الفَرسِ، لأن كَرَاهَة لحمِه عند أبي حنيفة لاحترامِه، لا لنجاستِه، وعنه: أنه مكروه كلَحمِه.

⁽١) السؤر: بقية الشيء، والجمع: أسآر، والمراد هنا: فضلة طعام أو شراب الآدمي أو الحيوان.

⁽٢) أخرجه البخاري.

⁽٣) الخُمرة - بالضم وسكون الميم - هي كالحصير الصغير مِن سعف النخيل، يضفر بالسيور ونحوها بقدر الوجه والكفين، وهي أصغر من المصلَّى يُصلَّى عليها، شُمَّيَت بذلك لأنها تستر الوجه والكفين من برد الأرض وحرِّها، فإن كثرت عن ذلك فهي حصير.

⁽٤) أخرجه مسلم.

⁽٥) مخلاة: التي تربي على أكل القاذورات والنجاسات.

⁽٦) التي تأكل الجِلَّة، والقَذِرة (فضلات الإنسان)، أو التي تتبع النجاسات .

[⟨]۲۸⟩ الصف الأول الثانوى

وَالثَّانِي مَكْرُوهٌ وَهُوَ سُؤْرُ الْهِرَّةِ وَالدَّجَاجَةِ الْمُخَلَّاةِ، وَسَوَاكِنِ الْبُيُوتِ، وَسِبَاعِ الطَّيْرِ. وَالثَّالِثُ نَجِسٌ وَهُوَ سُؤْرُ الْخِنْزِيرِ وَالْكَلْبِ وَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ.

وَالرَّابِعُ: مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَهُوَ سُؤْرُ الْبَعْلِ وَالْحِمَارِ،

قال: (والثاني) طاهر (مكروة، وهو سُؤرُ الهِرَّة، والدجاجةِ المُخَلاة، وسواكِنِ البيوتِ)؛ كالحيَّة، والعقربِ، والفأرةِ؛ لأن نجاسةَ لَحَمِها تُوجِبُ نجاستَه، إلا أنه لمَّا لم يُمكِن الاحترازُ عنه؛ لكونها مِن الطَّوَّافات علينا _ كها أشار إليه النصُّ (() - ، فقلنا بالطهارةِ مع الكراهةِ، (و) كذا سؤر (سِباعِ الطَّيرِ ()) لأن الأصلَ طهارةُ مِنقارِه، إلا أنها تَأْكُل الميتات، فقلنا بالكراهة.

حكم الماء المكروه: قال: والماء المكروه إذا تَوَضَّأ به مع وُجُودِ الماءِ المُطلَق، كان مكروهًا، وعند عَدَمِه، لا يكون مكروهًا.

قال: (والثالث: نَجِسٌ، وهو سُؤرُ الخِنزير، والكلبِ، وسِباع البهائِمِ (*) أما الخنزيرُ: فلأنه نَجِس العين، ولُعَأُبه يَتوَلَّد مِن لَحَمِه. وأما الكَلْب: فلأن النبي ﷺ أَمَرَ بغَسل الإناء مِن ولوغه ثلاثًا(٤)، وفي رواية: سبعًا(٥)، ولسانُه يُلاقي الماءَ دون الإناء، فكان أولى بالنجاسة. وأما سِباعُ البهائِم: فلأن فيه لُعابَها، وأنه نَجِسٌ؛ لِتَوَلَّده مِن لحمٍ نَجِس كاللبن، بخلاف العَرَق؛ فإن فيه ضرورةً؛ لِعموم البَلوى(٢).

قال: (والرابعُ: مشكوكٌ فيه، وهو سُؤرُ البَّغل، والجهار) لِتَعارُضِ الأدلة، فإنَّ حُرِمَةَ اللَّحمِ واللبنِ دليلُ النجاسةِ، وطهارةُ العَرَقِ دليلُ الطهارةِ، فإن النبي ﷺ كان يَرْكَب اللَّحمِ واللبنِ دليلُ النجاسةِ، وطهارةُ العَرَقُ ثوبَه، وكان يُصَلِّي في ذلك الثوب.

⁽١) وهو قوله على الله الهررة: «إنها ليست بنَجَس؛ إنما هي من الطوَّافين عليكم أو الطوافات».

⁽٢) سباع الطير: هي كل ذي مخلب يصيد به.

⁽٣) سباع البهائم: هي كل ذي نابٍ يصاد به.

⁽٤) رواه الدارقطني.

⁽٥) أخرجه مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده.

⁽٦) المراد بعموم البلوى: شيوع الأمر وانتشاره؛ بحيث يصعب على المرء التخلص منه أو الابتعاد عنه. (٧) اعْرَوْرَى الدابةَ: رَكِبَها عُرِيًا من غير برذعة.

وَعِنْدَ عَدَم الْمَاءِ يَتَوَضَّأُ وَيَتَيَمَّمُ.

ومعنى الشك: التوقّفُ فيه، فلا يُنَجِّسُ الطاهرَ، ولا يُطهِّرُ النَّجِسَ، (وعند عدم الماء: يتوضَّأ) به (ويتيمم) احتياطًا؛ للخروج عن العُهدة، وأيها قُدِّم جاز؛ لأن المطهِّر منها غيرُ متيقَّن، فلا فائدة في الترتيب. وقال زُفر: يَبدأُ بالوضوء؛ ليصير عادمًا للهاء حقيقةً، وجوابُه: إن كان طهورًا: فالتيممُ ضائعٌ قَبْلَه أو بعدَه، وإن كان غيرَ طَهورٍ: فالتيممُ مُعتَبَرُ، سواءٌ كان قَبْلَه أو بَعْدَه، ولا معنى لاشتراط الترتيب.

ثم قيل: الشَّكُّ في طهارتِه؛ لِتَعارُضِ الأدلةِ، وعن محمد: الشَّكُّ في طَهُوريَّتِه؛ لأَنَّا لا نَأْمر بِغَسل الأعضاءِ إذا تَوضَّأ به بَعد ما وَجَدَ الماءَ.

وعَرَقُ كُلِّ دابةٍ مثل سُؤرِها.

* * *

أسئلة

س١: عرف (الطهارة - الوضوء) لغة وشرعًا؟ س ٢: ما سبب فرضية الوضوء؟ س٣: (أ) اذكر فرائض الوضوء. وهل يدخل المرفقان والكعبان في الغسل؟ وجه ما تقول. (ب) اذكر ثلاثًا من سنن الوضوء ومستحباته. س 3: ضع علامة (\sqrt) أو (\times) أمام كل حكم، مع التعليل أو الاستدلال إن وجد: (أ) مسح جميع الرأس فرض. () (ب) غسل اليدين إلى الرسغين واجب. (ج) النية والترتيب سنة. (د) مس المصحف وقراءة القرآن للحنب مكروه. س٥: (أ) اذكر أربعة من نواقض الوضوء. (ب) من نواقض الوضوء مس المرأة. بيِّن آراء العلماء في ذلك. س7: ما فرائض الغسل؟ وما سننه؟ وما الأغسال المسنونة؟ س٧: بين حكم ما يأتي. مع التعليل أوذكر الدليل إن وجد: (أ) اختلط الدم بالبصاق. (ب) نام متكئاً أو مستندًا على شيء.

(جـ) القهقهة في الصلاة.

(د) شك في نقض وضوئه.

س٨: ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة أو (×) أمام العبارة الخاطئة: (أ) المضمضة والاستنشاق في الغسل فرض. (ب) الوضوء للصلاة أثناء الغسل فرض. (ج) غسل الجمعة والعيدين واجب. (c) استيقظ من نومه فوجد في ثيابه منياً. لا يجب عليه الغسل. (a) الذكر والتسبيح والدعاء للجنب حرام. (و) سؤر سباع البهائم مكروه. (اب) عرف الماء المستعمل. ومتى يصير مستعملا? واذكر حكمه. (ب) عرف الماء المستعمل. ومتى يصير مستعملا? واذكر حكمه. (ب) عرف الماء المستعمل. ومتى يصير مستعملا؟ واذكر حكمه.

س١١: بيِّن ما يجوز وما لا يجوز للمحدث والجنب والحائض.

بَابُ التَّيَمُم

مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِبُعْدِهِ مِيلًا أَوْ لِمَرَضٍ (س. م) أَوْ بَرْدٍ أَوْ خَوْفِ عَدُوِّ أَوْ عَطَشٍ أَوْ عَدَمِ آلَةٍ، يَتَيَمَّمُ بِمَا كَانَ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ كَالتُّرَابِ وَالرَّمْلِ وَالْجِصِّ وَالْكُحْلِ (ف س)،

بابالتيمم

تعريف التيمم، وسبب وجوبه، وشرط جوازه، ودليله:

وهو في اللُّغةِ: مُطلَقُ القَصْد، قال الشاعر:

ولا أدري إذا يَمَّمْتُ أرضًا ﴿ ﴿ أُريدُ الْحَيرَ أَيُّهُمَا يليني

وفي الشرع: قَصْدُ الصَّعيدِ الطاهِرِ، واستعمالُه بصفةٍ مخصوصةٍ؛ لإقامةِ القُربَة. وسببُ وجُوبه: إرادة الصلاة مع وجود الحدث.

وشَرطُ جوازِه: العجزُ عن استعمالِ الماء؛ لأنه خَلَفُ الوُضوءِ، فلا يُشرَع معه.

والأصلُ في جوازِ التيمم: قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُواْ مَآءَ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ (''، وقوله ﷺ: «التيممُ كافِيكَ ولو إلى عَشْر حِجَج، ما لم تَجِد الماءَ» (''.

تفصيل شروط جواز التيمم، وآلته:

قال (مَن لَمَ يَقدِر على استِعمالِ الماءِ لبُعدِه مِيلًا"، أو لِرَض، أو بَرْدٍ، أو خَوفِ عدوٍ، أو عطش، أو عدمِ آلةٍ) يَستَقِي بها (يتيممُ بها كانَ مِن أجزاءِ الأَرضِ؛ كالترابِ، والرَّمْلِ، والجَصِّ ()، والكُحل) أما بُعدُ الماء: فلقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ يَجِدُواْ مَآءَ فَتَيَمُّواْ ﴾ ()

⁽١) سورة المائدة. الآية: ٦.

⁽٢) أخرجه الدار قطني.

⁽٣) الميل عند الحنفية ١٨٥٥ مترًا.

⁽٤) الجَصُّ: الحِبس، وهو من مواد البناء.

⁽٥) سورة المائدة. الآية: ٦.

وأما التقديرُ بالمِيل: فلِمَا يلحقه مِن الحَرَج بذهابه إليه وإيابه، والمِيلُ: ثُلُثُ فَرْسَخ (''.

وأما المرضُ: فللآيةِ، وسواءُ خافَ ازديادَ المرضِ أو طولَه، أو خافَ المَرضَّ مِن بَرْدِ الماءِ، أو مِن التَّحَرُّكِ للاستعمالِ؛ لأن الآيةَ لا تَفصِل، وكذلك الصحيحُ إذا خافَ المرضَ مِن استعمالِ الماءِ البارِدِ؛ لمَا فيه مِن الحَرَج، ويستوي فيه المِصرُ وخارجُه.

ويتيممُ بها كان مِن أجزاءِ الأرضِ؛ لقوله تعالى: ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ "، والصعيدُ: ما يَصعَدُ على وجهِ الأرضِ لغةً، والطيِّبُ: الطاهرُ، وحمْلُه على ذلك أولى مِن حملِه على المُنبِتِ؛ لأن المرادَ مِن الآيةِ التطهيرُ، لقوله تعالى: ﴿ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ "، فكان المُنبِتِ؛ لأن المرادَ مِن الآيةِ التطهيرُ، لقوله تعالى: ﴿ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ "، فكان إرادةُ الطاهرِ أَلْيَقَ، وهو حُجَّةٌ على أبي يوسف في التخصيص بالتراب والرَّمْل، وعلى الشافعي في التخصيص بالتراب والرَّمْل، وعلى الشافعي في التخصيص بالترابِ لا غير؛ بناءً على أن المُرادَ بالطيِّب: المُنبِت؛ لأن الطيِّب الشيِّب الشافعي في التخصيص بالترابِ لا غير؛ بناءً على أن المُرادَ بالطيِّب: المُنبِت؛ لأن الطيِّب ين الطاهرِ، والمُنبِتِ، والحَلالِ. وإرادةُ ما ذكرْنا أولى؛ لِمَا بيَّنَا، ثم كُلُّ ما لا يَلينُ ولا يَنْطَبعُ بالنّار فهو مِن جِنسِ الأرضِ، وكُلُّ ما يلينُ ويَنطَبعُ، أو يَحترِقُ فيصيرُ رَمادًا؛ ليس مِن جِنس الأرض؛ لأن مِن طَبْع الأرض ألا تَلين بالنار.

شروط صحته:

بين المصنف صحة ما يتيمم به فقال: (ولابد فيه نن الالطهارة) لِمَا قَدَّمْنا نن المصنف صحة ما يتيمم به فقال: (ولابد فيه نن المصنف صحة ما يتيمم به فقال المناف ا

(و) لابد من (٢-النية) وهو أن يَنويَ رَفْعَ الحَدَثِ، أو استباحةَ الصلاة. وقال زفر: لا تُشتَرطُ النية كالوضوء. ولنا: أنه مأمورٌ بالتيمم، وهو القَصْد، والقَصْدُ: النيةُ، فلابد منها، بخلافِ الوضوء؛ فإنه مأمورٌ بغسل الأعضاء، وقد وُجِدَ، ثم التُّراب ملوِّثُ ومُغَبِّرُ،

⁽١) الميل يساوى ١٨٥٥ مترًا تقريبًا، والفرسخ ٥٦٥٥ مترًا تقريبًا.

⁽٢) سورة المائدة. الآية: ٦.

⁽٣) سورة المائدة. الآية: ٦.

⁽٤) يعنى فيما يتيمم به.

⁽٥) يعني: عند تفسير قوله تعالى: ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾.

[₹] الصف الأول الثانوى

وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمُحْدِثُ وَالْجُنُبُ وَالْحَائِضُ. وَصِفَةُ التَّيَمُّمِ أَنْ يَضْرِبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الصَّعِيدِ فَيَنْفُضَهُمَا ثُمَّ يَمْسَحَ بِعِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ يَضْرِبَهُمَا كَذَلِكَ، وَيَمْسَحَ بِكُلِّ كَفِّ ظَهْرَ ذِرَاعِ الْأُخْرَى وَبَاطِنَهَا مَعَ الْمِرْفَقِ (ف) وَالِاسْتِيعَابُ شَرْطٌ،

وإنها يصيرُ مطهِّرًا ضرورةَ إرادةِ الصلاة، وذلك بالنيةِ، بخلافِ الوضوءِ؛ لأن الماءَ مطهِّرٌ في نفسِه، فاستغنى في وقوعه طهارةً عن النية، لكن يُحتاج إليها في وقوعِهِ عبادةً وقُربة.

التيمم يرفع الحدث الأصغر والأكبر:

قال: (ويستوي فيه المُحْدِثُ والجُنُب) للآية. ولقوله عليه الصلاة والسلام لِعَمَّار بن ياسر حين أَجْنَبَ فَتَمَعَّك ('' بالترابِ: «يكفيك ضربتان: ضربةٌ للوجهِ، وضربةٌ لليدين إلى المرفقين »('').

(والحائضُ) والنُّفَساءُ كالجُنُبِ.

كيفية التيمم:

قال: (وصِفةُ التيممِ: أن يَضرِبَ بيدَيه على الصَّعيدِ، فينفضهُا، ثم يَمسَح بِمِا وجهَه، ثم يضربهُا كذلك، ويمسحُ بِكُلِّ كفِّ ظهرَ الذراعِ الأُخرى وباطنها مع المِرفَق) لحديثِ عَار، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «التيممُ ضربتان؛ ضربةُ للوجهِ، وضربةٌ للذِّراعَين إلى المِرفَقَين»(").

قال: (والاستيعابُ شَرطٌ) حتى يُخَلِّلَ أصابِعَه.

⁽١) يعنى تقلب على التراب وتمرغ.

⁽٢) أخرجه الدار قطني.

⁽٣) أخرجه الدار قطني.

وَيَجُوزُ قَبْلَ الْوَقْتِ (ف) وَقَبْلَ طَلَبِ الْمَاءِ (ف)، ـ وَلَوْ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ ـ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ لَمْ يُعِدْ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ تَوَضَّأَ (ف) وَاسْتَقْبَلَ، وَيُصَلِّي بِالتَّيَمُّمِ الْوَاحِدِ مَا شَاءَ (ف) مِنَ الصَّلَوَاتِ كَالْوُضُوءِ: وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِمَنْ طَمِعَ فِي الْمَاءِ،

التيمم قبل طلب الماء، وقبل دخول الوقت:

قال: (و يجوزُ قَبْلَ الوقتِ) تمكينًا له مِن الأداءِ في أوَّلِ الوقتِ، وكَمَا في الوضوءِ؛ لأنَّه خَلَفُه، (و) يجوزُ (قبلَ طَلَبِ الماءِ) لأنه عادِمٌ حقيقةً: والظاهِر العَدَمَ في المفاوز (١٠٠، إلا إذا خَلَبَ على ظَنَّه أنَّ بِقُربِه ماءً، فلا يجوزُ .

واجد الماء بعد التيمم:

قال: (ولو صَلَّى بالتيممِ ثم وَجَدَ الماءَ لم يُعِد) لأنه أَتَى بها أُمِر به، وهو الصلاةُ بالتيمم، فَخَرَجَ عن العُهْدَة (وإن وَجَدَه في خِلالِ الصلاةِ: تَوضَّا واستَقبَلَ) (" لأنه قادرٌ على الأصلِ قبلَ حُصولِ المقصودِ بالخَلفِ، ولأن التيممَ ينتقض برؤيةِ الماءِ، فانتقضت طهارتُه، فيتوضأ ويستقبِل أي: يعيد الصلاة من بدايتها.

ما يباح للمتيمم من الصلوات، وما يستحب له قبل التيمم:

قال: (ويصلِّي بالتيممِ الواحِدِ ما شاءَ مِن الصلواتِ؛ كالوضوءِ) فَرْضًا ونفلًا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «الترابُ طَهورُ المُسلِمِ ما لم يجد الماءَ أو يُحدِث» (""، ولأن طهارتَه ضرورةُ عَدَمِ الماءِ (")، وهي قائمةٌ.

قال: (ويُستحَبُّ تأخيرَ الصلاةِ لَمِن طَمِع في) وجود (الماء) ليؤديها بأكمَلِ الطهارتَين.

⁽١) جمع مفازة، وهي الصحراء، والمعنى: أن الغالب عدم وجود الماء في الصحراء.

⁽٢) أى أعاد الصلاة ." (٣) أخرجه الدار قطني.

⁽٤) يعني: حُكِمَ بطهارة المتيمم لضرورة فَقْدِ الماء.

٣٦ ﴾ الصف الأول الثانوي

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجِنَازَةِ (ف) بِالتَّيَمُّمِ إِذَا خَافَ فَوْتَهَا لَوْ تَوَضَّأَ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْعِيدِ (ف)، وَلَا يَجُوزُ لِلْجُمُعَةِ وَإِنْ خَافَ الْفَوْتَ، وَلَا لِلْفَرْضِ إِذَا خَافَ فَوْتَ الْفَوْتَ، وَلَا لِلْفَرْضِ إِذَا خَافَ فَوْتَ الْمُسَافِرُ الْوَقْتِ، وَيَنْقُضُهُ نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْمَاءِ وَاسْتِعْمَالِهِ وَلَوْ صَلَّى الْمُسَافِرُ بِالتَّيَمُّمِ وَنَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ لَمْ يُعِدْ (س).

ما يباح له التيممُ من الصلوات وما لا يباح مع وجود الماء'':

قال: (وتجوزُ الصلاةُ على الجنازةِ بالتيممِ إذا خافَ فَوتَهَا لو تَوضَّأ)، لأنها لا تُعادُ _ على ما يأتيك إن شاء الله تعالى (() فتفوت (وكذلك صلاةُ العيدِ) لأنها لا تُعادُ ولا تُقضَى، وهو مخاطَبٌ بها، ولا يُمكِنه أداؤها بالوضوء، فيتيممُ كالمريض.

قال: (ولا يجوز للجُمعة وإن خافَ الفَوْتَ) لأنها تفوتُ إلى خَلَفٍ، وهو الظُّهر، لأن الظُّهرَ فرضُ الوقتِ على ما نبينه إن شاء اللَّه تعالى، (ولا) يجوز (للفرضِ إذا خافَ فَوتَ الوقت) لأنها تفوتُ إلى خَلَفِ، وهو القضاء.

نواقضُ التيمم:

قال: (وينقُضُه ١- نواقضُ الوضوء) لأنه خَلَفٌ عنه، وما ينقُضُ الأصلَ أولى أن ينقضَ الخَلَف؛ لأن الأصلَ أقوى. قال (و) ينقضه (٢- القدرةُ على الماءِ واستعماله) لقوله عليه الصلاة والسلام: «ما لم تَجِد الماء»، والماءُ الموضوعُ في الجُبِّ وغيرِه بالفَلاةِ لا ينقُضُه؛ لأنه موضوعٌ للشَّربِ.

حكم مَن كان معه ماء فنسيه وتَيَمَّمَ وصَلَّى:

قال: (ولو صَلَّى المسافرُ بالتيمم، ونَسِيَ الماءَ في رَحْلِهِ ("، لم يُعِد) وقال أبو يوسف: يُعيدُ؛ لأنه تَيَمَّمَ قبلَ الطَّلَبِ مع الدليلِ؛ فإن الرَّحْل لا يَخلو عن الماءِ عادةً.

⁽١) الضابط في ذلك: أن كل صلاة تفوت إلى خَلَفٍ، لا يجوز التيمم لها مع وجود الماء، وكل صلاة تفوت لا إلى خَلف، يجوز لها التيمم مع وجود الماء.

⁽٢) يعني في كتاب الجنائز.

⁽٣) الرَّحْل: ما يوضع على ظهر البعير للركوب.

وَيَطْلُبُ الْمَاءَ مِنْ رَفِيقِهِ فَإِنْ مَنَعَهُ تَيَمَّمَ، وَيَشْتَرِي الْمَاءَ بِثَمَنِ الْمِثْلِ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْوُضُوءَ وَالتَّيَمُّمِ، فَمَنْ كَانَ بِهِ جِرَاحَةٌ غَسَلَ بَدَنَهُ إِلَّا مَوْضِعَهَا، وَلَا يَتَيَمَّمُ لَهَا.

هل يجب طلب الماء من الغير، أو شراؤه قبل التيمم؟

قال: (ويَطلُبُ الماءَ مِن رفيقِه) لاحتِهالِ أن يُعطيه (فإن مَنَعَه تَيَمَّمَ) لأنَّ بالمنعِ صارَ عادِمًا للماء، وإن تَيَمَّم قبل الطَّلَبِ جازَ عند أبي حنيفة؛ لأنه عاجِزٌ، ولا يَجِبُ عليه الطلب، وعند أبي يوسف: لا يجوز؛ لأن الماءَ مبذولٌ عادةً، فصارَ كالموجودِ.

(ويشترى الماء بِثَمَنِ المِثْلِ إذا كان قادرًا عليه) لأنَّ القُدرَة على البَدَلِ قُدرَةٌ على المُبَدَلِ قُدرَةٌ على المُبدَل (ولا يَجِبُ عليه أن يشتريه بأكثر) والكثيرُ: ما فيه غَبْنٌ فاحِشٌ، وهو ضِعفُ ثَمَنِ المِثلِ في ذلك المكان؛ لأنه ضَرَرٌ به.

مَن قدر على استعمال الماء في بعض جسده، ولم يقدر عليه في البعض الآخر، هل يجمع بين الوضوء والتيمم؟

قال: (ولا يُجمَعُ بين الوضوءِ والتيمم؛ فَمَن كان به جِراحةُ) يَضُرُّها الماءُ وَوَجَبَ عليه الغُسُل (غَسَلَ بَدَنَه إلا موضِعَها، ولا يتيمم لها) وكذلك إن كانت الجراحةُ في شيء مِن أعضاءِ الوضوء؛ غَسَلَ الباقي إلا موضِعَها، ولا يتيمم لها، وإن كان الجِراحُ أو الجُدَريُّ في أكثر جَسَدِه فإنه يتيمم، ولا يَغسِلُ بقيَّةَ جَسَدِه؛ لأن الجَمعَ بينَهما جمعٌ بين البَدَلِ والمُبدَل، ولا نظيرَ له في الشرع.

أسئلة على باب التيمم

س١: عرف التيمم لغة وشرعًا، واذكر سبب وجوبه، وشرط جوازه مع ذكر الدليل من القرآن الكريم.

س٢: ما شروط صحة التيمم؟ وما صفته؟ وهل يجوز للفرض إذا خاف فوت الوقت؟ ولماذا؟

س٣: اذكر نواقض التيمم. وما الحكم لو خاف فوت صلاة الجنازة أو العيد؟ سع : علل لما يأتي:

- (أ) يستوي المحدث والجنب في التيمم.
- (ب) لو صلى بالتيمم ثم وجد الماء لم يعد الصلاة.
- (ج) تجوز الصلاة على الجنازة بالتيمم إذا خاف فوتها لو توضأ.
 - (د) لا يجوز التيمم لصلاة الجمعة وإن خاف فوتها.
 - (هـ) إذا طلب الماء من رفيق السفر فمنعه يتيمم.

س٥: بين الحكم فيما يأتي مع التوجيه:

- (أ) تيمم بتراب طاهر دون نية.
- (ب) طمع في وجود الماء لكنه عجل بالتيمم.
- (ج) خاف المريض من استعمال الماء فتيمم.
- (د) قدر على استعمال الماء في بعض جسده ولم يقدر عليه في البعض الآخر، هل يجمع بين الوضوء والغسل؟

※ ※ ※

بَابُ الْمُسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

وَيَجُوزُ لِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لَا الْغُسْلُ، وَيُشْتَرَطُ لُبْسُهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ،

بابُ المسح على الخُفّين

دليلُ جواز المسح على الخفين:

الأصلُ في جوازِه السُّنَّةُ، وهي ما رُوي عن على بن أبي طالب الله على أن النبي على قال: «يمسحُ المسافرُ ثلاثةَ أيام بلياليها، والمُقيمُ يومًا وليلةً» (''، وقال الحَسنُ البصري: «حَدَّثَني سبعون رَجُلًا مِن أصحابِ رسولِ اللَّه على الْخُفَّين»، وقال أبو حنيفة: «لولا أن المسحَ لا يُختَلَف فيه لمَا مَسَحْنا».

من يجوزله السح:

قال: (ويجوزُ لَن وَجَبَ عليه الوضوءُ، لا الغُسل) لحديث صفوان؛ قال: «أَمَرَنا رسولُ الله ﷺ إذا كنا سَفَرًا أن لا نَنْزَع خِفافَنا ثلاثةَ أيامٍ ولياليها، لا عن جِنابةٍ، لكن عن بولٍ، أو غائطٍ، أو نَوم "(٢).

شروط صحة المسح على الخفين:

(ويُشتَرَطُ لُبسُهُما على طهارةٍ كامِلةٍ) سواءٌ أَكَمُلَت قبل اللبسِ أو بعدَه؛ حتى لو غَسَلَ رِجلَيه، ثم لَبس خُفَّيه، ثم أَكمَلَ الطهارة، جاز المسحُ، وكمالُ الطهارة شرطٌ عِند الحَدَثِ، لأن الخُفَّ يمنعُ سِرايَة (الحَدَثِ إلى الرِّجْل ولا يرفَعُه، فَيَظهَر حُكمُه عند الحَدَثِ، فيُعتَبَر الشرطُ عِندَه.

⁽١) أخرجه الدار قطني وأحمد والطبراني.

⁽٢) أخرجه الترمذي والنسائي.

⁽٣) سريان.

[﴿] ٤ ﴾ الصف الأول الثانوي

وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهَا عَقِيبَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبْسِ، وَيَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِهِمَا خُطُوطًا بِالْأَصَابِعِ، وَقَرْضُهُ مِقْدَارُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعَ مِنَ الْيَدِ. وَالسُّنَّةُ أَنْ يَبْدَأَ مِنْ أَصَابِعِ الرِّجْلِ إِلَى السَّاقِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى خُفِّ فِيهِ خَرْقُ يُبَيِّنُ مِنْهُ مِقْدَارَ ثَلَاثَةِ (ف) أَصَابِعِ الرِّجْلِ إلى السَّاقِ، وَلا يَجُوزُ عَلَى خُفِّ فِيهِ خَرْقُ يُبَيِّنُ مِنْهُ مِقْدَارَ ثَلَاثَةِ (ف) أَصَابِعَ مِنْ أَصَابِعِ الرِّجْلِ الصِّغَارِ،

مدة المسح، وكيفيته:

قال: (ويَمسحُ المقيمُ يومًا وليلةً، والمسافرُ ثلاثةَ أيام ولياليها) للحديث، أَوَّلُهُا (عَقيبَ الحَدَثِ بعدَ اللَّبس) لأن ما قبل ذلك فهي طهارةُ الغسل لا المسح، لأن الخُف جُعِلَ مانعًا من سرايةِ الحَدَثِ، وذلك عند الحَدَث، لا قَبْلَه، قال: (ويَمسَحُ على ظاهِرِهِما) حتى لو مَسَحَ باطنَه، أو عَقِبَه، أو ساقَه؛ لا يجوز؛ لقول علي ﷺ: «لو كان الدِّينُ بالرأي؛ لكان باطنُ الخُف أوْلى بالمسحِ، لكِنِّي رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَمْسحُ ظاهِرَهُما» (خطوطا بالأصابع) (١٠).

فروضه وسننه:

قال: (وفرضُه مقدارُ ثلاثةِ أصابِع مِن اليَد) ذَكَرَه محمدٌ، وهو الأصحُّ، لأنها ('' آلةُ المَسح، وقال الكرخي: مِن أصابِع الرَّجلِ.

قال: (والسُّنَّةُ أَن يَبدَأ مِن أَصَابِعِ الرِّجْلِ إلى الساق) هكذا نُقِلَ فِعْلُ النبيِّ ﷺ، ولو بَدَأ مِن السَّاق إلى الأصابِع؛ جَازَ؛ لِحُصُولِ المقصودِ، إلا أنه خِلافُ السُّنَّةِ.

ما لا يجوز السح عليه من الخفاف:

قال: (ولا يجوزُ على خفِّ فيه خَرقٌ يَبِينُ منه مقدارُ ثلاثةِ أصابع مِن أصابع الرِّجلِ الصِّغار) وإن كان أقل مِن ذلك يجوز؛ لأن خِفافَ النَّاسِ لا تخلّو عن القليل، فلو اعتبرناه لحُرِجُوا، ولا كذلك الكبير، والخَرْقُ المانِعُ: أن يكونَ مُنفَرِجًا يُظهِرُ ما تحته، حتى لو كان طُولًا، أو كان الحُفُّ قويًا لا يُبينُ ما تحته، لا يمنع؛ لأن المُعتبرَ الظُّهورُ، حتى يجب الغسل، فإذا لم يَظهَر لا يؤثّر.

⁽١) أخرجه أبو داود.

⁽٢) يعني الأصابع.

وَتُجْمَعُ خُرُوقُ كُلِّ خُفٍّ عَلَى حِدَتِهِ.

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجُرْمُوقِ (ف) فَوْقَ الْخُفِّ، وَيَجُوزُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ إِذَا كَانَا ثَخِينَيْن (ف) أَوْ مُجَلَّدَيْن أَوْ مُنَعَّلَيْن.

وَيَنْقُضُهُ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوعَ

قال: (وتُجَمَعُ خُروقُ كُلِّ خُفِّ على حِدَتِه) ولا تُجمَع خروقُ الخُفَّين، ولو كانت النجاسةُ في خُفَّي المُصلِّى، أو ثوبِه، تُجمَع؛ لأن النجاسةَ مانعةٌ مِن الصلاةِ لِعينِها، وخَرق الخُفِّ ليس مانعًا لِعينِه، بل لكونه مانعًا مِن تَتَابُعِ المَشي، وذلك في الواحِد، لا في الخُفَّين.

المسح على الجُرْمُوق () والجَورب:

قال: (ويَجوزُ المَسْحُ على الجُرمُوقِ فوقَ الْحُفِّ) لِمَا رُوي أنه عليه الصلاة والسلام مَسَحَ على الجُرمُوقَين، ولأنَّها كَخُفُّ ذي طاقين، ومعناهُما: إذا لَبسَها على الخُفَّين قبل الحَدَث، قال: (ويجوز على الجَورَبيْن إذا كانا تَخينين ()، أو مُجَلَّدين، أو مُنعَّلَين () لل الحَدث، قال: (ويجوز على الجورَبيْن إذا كانا تَخينين في الله عن عشرةٍ من الصحابة، لمَا روي عن النبي على أنه مَسَحَ على الجورَبين أن وروي ذلك عن عشرةٍ من الصحابة، وكان أبو حنيفة ها أولًا يقول: لا يجوز إلا أن يكونا مُنعَّلَيْن؛ لأنه لا يُقطع فيها المسافة، ثم رَجَعَ إلى ما ذكرناه، وعليه الفتوى.

نواقضه:

١ قال: (وينقضه «أي المسح على الخفين» ما ينقض الوضوء) لأنه بعض الوضوء فينطبق على الوضوء ولأنه يَنقُضُ الغَسْل، فَلَأَنْ ينقُضُ المسحَ أوْلى.

⁽١) الجرموق: جلد يلبس فوق الخف لحفظه من الطين وغيره.

⁽٢) يعنى: الذي يستمسِك على الساق من غير ربط لسماكته.

⁽٣) يقال : جورب مُجَلّد: إذا وضّع الجلد على أعلاه وأسفله، وجوربٌ مُنعَل: إذا وضع الجلد على أسفله كالنعل، هذا عند السادة الحنفية أما عند الحنابلة فيجوز المسح على الجوربين مطلقاً تُخنين أو رقيقين.

⁽٤) أخرجه أبو داود والترمذي.

٤٢ ك الصف الأول الثانوي

وَنَنْعُ الْخُفِّ وَمُضِيُّ الْمُدَّةِ، فَإِذَا مَضَتِ الْمُدَّةُ نَزَعَهُمَا وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَخُرُوجُ الْقَدَم إِلَى سَاقِ الْخُفِّ نَزْعُ، وَلَوْ مَسَحَ مُسَافِرٌ ثُمَّ أَقَامَ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ نَزَعَ، وَقَبْلَ ذَلِكَ يُتِمُّ يَوْمًا وَلَيْلَةٍ نَزَعَ، وَقَبْلَ ذَلِكَ يُتِمُّ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَلَيْهُ الْمُسَافِرِ (ف).

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقَلَّنْسُوَةِ وَالْبُرْقُعِ وَالْقُفَّازَيْنِ،

٢ قال: (ونَزْعُ الحُفِّ) لأنه المانعُ مِن سِراية الحَدَثِ إلى الرِّجل، فإذا نَزَعَه زالَ
 المانعُ؛ ولئلا يُجمَع بين الأصل والبَدَل.

٣ قال: (ومُضِيُّ المُدَّة) لأنه رخصةٌ ثَبَتَت مؤقَّتَةً، فَتَزول بِمُضِيِّ الوقت. قال: (فإذا مَضَت المُدَّةُ نَزَعَهُما وغَسَلَ رِجْلَيه) لَما بَيَنَا.

٤- قال: (وخُروجُ القَدَمِ إلى ساقِ الخُفِّ نَزْعُ) لأنه لا يُمكنه المشيُ فيه كذلك، ولو خَرجَ بعضُه، قال أبو حنيفة: إن خَرَجَ أكثرُ عَقِبِه إلى الساق بَطَلَ مسحُه؛ لَما تَقَدَّم. قال أبو يوسف: ما لم يخرُج أكثرُ القَدَمِ إلى الساقِ، لا يبطل؛ لأنَّ للأكثرِ حُكمَ الكُلِّ. وقال محمد: إن بَقِيَ مِن القَدَم مقدارُ ثلاثةِ أصابع، لم يَبطُل؛ لبَقَاء مَحَلِّ المَسْح.

حكم المسافر إذا أقام، والمقيم إذا سافرً:

قال: (ولو مَسَحَ مسافرٌ ثم أقامَ بعد يومٍ وليلةٍ نَزَعَ) لأن الثلاثَ مدةُ السَّفَرِ، ولا سَفَر، فلا يجوز (وقبل ذلك يُتِمُّ يومًا وليلةً) لأنه مُقيمُ فيَستكمِل مدةَ الإقامة.

قال: (ولو مَسَحَ مقيمٌ ثم سافَرَ قبل يوم وليلة، أي قبل إتمامها، تَدَّمَ مدةَ المسافِر) أي مسح ثلاثة أيام ولياليها، لأنه مسافِرٌ، فإن الحكمَ يتعلقُ بآخِرِ الوقتِ.

ما لا يجوز المسح عليه:

قال: (ولا يجوز المسحُ على العِمامة، والقلنسوة (١٠)، والبُرقُع (٢)، والقُفَّازَين) واللِّفافة؛ لأن المسحَ ثَبَتَ في الخفَّين للحَرَج، ولا حَرَجَ في نَزْعِ هذه الأشياء.

(٢) بُرْقُع المرأة: ما تستر به وجهها.

⁽١) العمامة والقلنسوة كلاهما من ملابس الرأس، وقيل في الفرق بينهما: إن القلنسوة تلبس على الرأس؛ والعمامة تلبس فوقها.

المسح على الجبائر''

قال: (ويجوزُ) المسحُ (على الجَبَائِرِ) وليسَ بفرضٍ عند أبي حنيفة، وهو الصحيح؛ حتى لو تَرَكَه مِن غَيرِ ضَرَرِ جازَ، وقالا: لا يجوزُ. لهَما: ما رُوِيَ أنَّ النبيَّ عِلَيَّ أَمَرَ عليًا حين كُسِرَت زَنْدُه'` يومَ أَحُد بالمسح عليها، وقياسًا على الْخُفِّ. وله: أن المَسْحَ بَدَلٌ عن الغَسل، ولا يجب غَسلُ ما تحتَ الجبيرة لو ظَهَر حتى لا يتسرب الماء إلى الجرح فيؤذيه، بخلاف ما تحت الخَفّين، وحديثُ على لا يوجب الفرضية؛ لأنه خبرُ آحادٍ: قال: (و) يجوز (إنْ شَدُّها على غيرِ وضوء) لأَن في اعتبارِه حرجًا، (فإن سقطت عن بُرء "، بَطَلَ) لأن المسح للعُذْر، وقد زال، بخلافِ ما إذا سقَطَتْ لا عن بُرْء، لم يبطُل المسحُ؛ لأن العُذرَ باق، وإن كانت الجبيرةُ زائدةً على رأسِ الجُرح: فإن كانَ حَلَّ الخِرقةِ وغَسْلُ ما تحتها يضرُّه، مَسَحَ الكُلُّ، وإن كان لا يَضُرُّه ذلك: غَسَل ما حَوْلَ الجِراحة، ومَسَحَ عليها، لا على الخِرقَة، وإن كان يضُرُّه المسحُ دون الحَلّ، مَسَحَ على الخِرقةِ التي على الجَرح، وغَسَلَ حوالَيها وما تحت الخِرقة الزائدة؛ لأن جوازَ المَسْح للضرورةِ، فيتَقَدَّر بقدرها، وهذا التفصيلُ عن الحسن بن زياد، وهكذا الكلام في عصابة الفِصاد'' والقُروح والجِراحات، وعلى هذا: لو وَضَعَ على شِقَاقِ رِجلَيه دواء لا يَصِل الماءُ تحتَه، يجرى الماء على ظاهر الدواء؛ لِمَا ذكرنا (٠٠).

⁽١) الجبيرة: ما يَجبُر العَظْمَ إذا انكسر (الجبس الآن).

⁽٢) الزندان: الساعد والذراع، والأعلى منهمًا هو الساعد، والأسفل منهما هو الذراع.

⁽٤) الْفَصْد: شق العرق لإخراج الدم، وكانوا يفعلونه تداويًا. (٥) هذا الكلام له أهمية لحالات أصحاب الكسور والجراح والعمليات.

[﴿] ٤٤ ﴾ ﴿ الصف الأول الثانوي -

تطبيق

س١: ما الأصل في جواز المسح على الخفين، وما حكمه، وما مدة المسح، وما فرضه، وما السنة فيه، وهل يجوز على خُفِّ فيه خرق كبير؟

س٧: ما شروط المسح على الخفين؟ ولمن يجوز المسح؟

س٣: ما حكم المسح على الجرموق والجوربين؟

س٤: ما نواقض المسح على الخفين؟

س٥: اذكر حكم ما يأتي:

- (أ) مسح مسافر ثم أقام بعد يوم وليلة.
- (ب) مسح مقيم ثم سافر قبل يوم وليلة.
 - (ج) مسح على عمامته أو القفازين.
 - (د) المسح على الجبيرة.

س٦: أكمل مما بين القوسين مع التعليل لما تختار:

(أ) مقدار المسح على الخفين ثلاثة أصابع

(من أصابع اليد_من أصابع الرجل).

(ب) لو كان بالخف خرق كبير بقدر ثلاثة أصابع

(يجوز المسح عليه _ لا يجوز مطلقاً _ لا يجوز إلا إن كان الخف قويًا لا يبين ما تحته فلا يمنع).

※ 米 奈

بَابُ الْحَيْض

وَهُوَ الدَّمُ الَّذِي تَصِيرُ الْمَرْأَةُ بِهِ بَالِغَةً، وَأَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا (س)، وَأَكْثَرُهُ عَشَرَةٌ (ف) بِلَيَالِيهَا،

باب الحيض

تعريف الحيض:

الحيض في اللغة: السَّيلان، يقال: حاضت الشجرة: إذا سال منها الصمغ.

وفي الشرع: سيلان دم مخصوص، من موضع مخصوص، في وقت معلوم.

والدماء ثلاثة: (١ حيض ٢ استحاضة ٣ نفاس)

- فالحيض: (وهو الدم الذي تصير به المرأة بالغة) بابتدائِه الممتد إلى وقت معلوم، قاله الكرخي. قال عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة لحائض إلا بخيار» أي بالغة. وقال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري: الحيض: هو الدم الذي ينفضه رحم المرأة السليمة عن الصغر والداء. واستحاضة: وهو الدم الخارج من الفرج دون الرحم.

_ونفاس: وهو ما يخرج مع الولد أو عَقيبَه.

أقل الحيض وأكثره:

قال: (وأقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها، وأكثره عشرة بلياليها) لقوله عليه الصلاة والسلام: «أقل الحيض للجارية البكر والثيب: ثلاثة أيام بلياليها، وأكثره: عشرة أيام بلياليها»، وعن أبي يوسف: أقله يومان، وأَكثرُ الثالث؛ إقامةً للأكثر مقامَ الكُلِّ، ولا اعتبار به؛ لأنه تنقيصٌ عن تقدير الشرع.

وَمَا نَقَصَ عَنْ أَقَلِّهِ، وَمَا زَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ، وَمَا تَرَاهُ الْحَامِلُ (ف) اسْتِحَاضَةٌ، وَهُوَ لَا يَمْنَعُ الصَّوْمَ وَلَا الصَّلَاةَ وَلَا الْوَطْءَ، وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْأَلْوَانِ فِي مُدَّةِ حَيْضِهَا حَيْضٌ حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ الْخَالِصَ،

دم الاستحاضة:

قال: (وما نَقَصَ عن أقلّه وما زاد على أكثره) استحاضة، لأنه زائد على تقدير الشرع، فلا يكون حيضًا، وليس بنفاس، فيكون استحاضة؛ لأن الدماء الخارجة من الرحم منحصرة في هذه الثلاثة.

قال: (وما تراه الحامل استحاضة) لأنها لا تحيض؛ لأن بالحمل ينسد فم الرحم، ويصير دم الحيض غذاء للجنين، فلا يكون حيضًا.

حكم دم الاستحاضة:

قال: (وهو لا يمنع الصوم، ولا الصلاة، ولا الوطء) لقوله عليه الصلاة والسلام للمستحاضة: «توضئي وصليٍّ وإن قَطرَ الدم على الحصير قطرًا» (١)، وفي حديث آخر: «إنها هو دم عِرق انفجر» فلا يمنع كالرُّعَاف.

ألوان دم الحيض:

قال: (وما تراه المرأة من الألوان في مدة حيضها حيض حتى ترى البياضَ الخالِصَ) لِمَا روي أن النساء كُنَّ يَعرِضْنَ الكراسف (٢) على عائشة، فكانت إذا رأت الكُدرة (٣) قالت: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء، أي البياض الخالص.

⁽١) أخرجه أحمد في مسنده بمعناه.

⁽٢) الكرسف: هو القطن الذي كانت تضعه المرأة وقت الحيض، وهو كالحقّاضات التي تستخدمها النساء اليوم.

⁽٣) الكَدر: ما لا صفاء له.

وَالطُّهْرُ الْمُتَخَلِّلُ فِي الْمُدَّةِ حَيْضٌ، وَهُوَ يُسْقِطُ عَنِ الْحَائِضِ الصَّلَاةَ أَصْلًا. وَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصَّوْمَ فَتَقْضِيهِ. وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا، وَيُسْتَمْتَعُ بِهَا مَا فَوْقَ الْإِزَارِ، وَإِنِ انْقَطَعَ دَمُهَا لِأَقَلَّ مِنْ عَشَرَةِ أَيَّامٍ لَمْ يَجُزْ وَطْؤُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ، أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ، وَإِنِ انْقَطَعَ لِعَشَرَةٍ (زف) جَازَ قَبْلَ الْغُسْلِ،

قال: (والطهر المتخلل في المدة حيض) لأن المدة لا تستوعب بالدم، فاعتبر أولها وآخرها.

حكم دم الحيض:

قال: (وهو يُسقِط عن الحائض الصلاة أصلًا، ويُحرِّم عليها الصوم فتقضيه) لقول عائشة على عهد رسول اللَّه على يقضين الصوم ولا يقضين الصلاة»(۱)، ولأن الصلاة تتكرر في كل شهر، وكل يوم، فتحرج في القضاء، والصوم في السَّنَةِ مرة فلا حرج.

قال: (ويحرم وطؤها) لقوله تعالى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ ﴾ (" والنهي للتحريم، وإن وطئها في الحيض: إن كانا طائعين، أَثِها، ويكفيهها الاستغفار والتوبة، لقول الصِّدِّيق ﷺ لَمِن سأله عن ذلك: «استغفر اللَّه ولا تَعُد»، ويستحب أن يتصدق بدينار أو نصف دينار. قيل: معناه إن كان في أول الحيض، فدينار، وفي آخره: نصف.

قال: لأن حُرمَتَه ثبتت بالكتاب والإجماع.

قال: (ويستمتع بها ما فوق الإزار) لقول ابن عمر: «سألت رسول اللَّه ﷺ ما يحل للرجل من امرأته الحائض؟ قال: ما فوق الإزار»(٣).

قال: (وإن انقطع دمُها لأقلِّ مِن عَشَرة أيامٍ، لم يجز وطؤها " حتى تغتسل،

⁽١) أخرجه البخاري ومسلم.

⁽٢) سورة البقرة. الآية: ٢٢٢.

⁽٣) أخرجه أبو داود.

⁽٤) أي: لم يحل.

[﴿] ٤٨ ﴾ ﴿ الصف الأول الثانوي

وَأَقَلُّ الطُّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ.

أو يمضي عليها وقتُ صلاة، وإن انقطع لعشرة؛ جاز قبل الغُسل) لقوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَطْهُرُنَ ۚ ﴾ (١) ، بالتخفيف والتشديد، حتى يطَّهُرْن فمعنى التخفيف: حتى ينقطع حيضها، فحملناه على العشرة، ومعنى التشديد: حتى يغتسلن، فحملناه على ما دونها بالقراءتين.

أقل الطهر وأكثره:

قال: (وأقل الطهر (٢) خمسة عشر يومًا) هكذا روي عن إبراهيم النخعي، ولا يُعرَف إلا توقيفًا (ولا حَدَّ لأكثره) لأنه يستمر مدة كثيرة، فلا يتقدَّر.

⁽١) سورة البقرة. الآية: ٢٢٢.

⁽٢) أي: الفاصل بين الحيضتين.

فصل

الْمُسْتَحَاضَةُ وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ، وَانْطِلَاقُ الْبَطْنِ، وَانْفِلَاتُ الرِّيحِ، وَالرُّعَافُ اللَّائِمُ، وَالْجُرْحُ الَّذِي لَا يَرْقَأُ يَتَوَضَّئُونَ لِوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَيُصَلُّونَ بِهِ مَا شَاءُوا (ف)، فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَ وُضُوءُهُمْ فَيَتَوَضَّئُونَ لِصَلَاةٍ أُخْرَى، وَالْمَعْذُورُ هُوَ الَّذِي لَا يَمْضِي عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ إِلَّا وَالْحَدَثُ الَّذِي ابْتُلِي بِهِ مَوْجُودٌ،

فصل في طهارة المُستحاضة و أصحاب الأعذار

(المستحاضة، ومَن به سَلَسُ البول، وانطلاق البطن، وانفلات الريح، والرُّعاف الدائم، والجرح الذي لا يرقأ (()) يتوضئون لوقت كل صلاة، ويصلون به ما شاءوا) لرواية ابن عمر: أن النبي على قال: «تتوضأ المستحاضة لوقت كل صلاة». وقال عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت أبي حُبيش حين قالت له: إني أُستحاض فلا أطهر: «توضئي لوقت كل صلاة»، وعليه يُحمَل قوله عليه الصلاة والسلام: «المستحاضة تتوضأ لكل صلاة» (النه يُراد بالصلاة الوقت. قال عليه الصلاة والسلام: «أينها أدركتني الصلاة تيممتُ وصليتُ»، ويقال: آتيك لصلاة الظُهرَ؛ أي لوقتها.

قال: (فإذا خرج الوقت بطل وضوؤهم، فيتوضئون لصلاة أخرى)، لِمَا رَوَينا، وطهارة المعذور تنتقض بخروج الوقت عند أبي حنيفة ومحمد، وعند زفر بالدخول، وعند أبي يوسف بأيهم كان.

من هو المعذور؟

قال: (والمعذور هو الذي لا يمضى عليه وقت صلاة إلا والحدث الذي ابتُلِيَ به موجود) حتى لو انقطع الدم وقتًا كاملًا خَرَجَ من أن يكون صاحب عذر من وقت الانقطاع.

⁽١) الذي لا يلتئم.

⁽٢) أخرَّجه أبو داود والترمذي.

⁽٣) أخرجه أحمد بلفظ تمسحت وصليت.

وَإِذَا زَادَ الدَّمُ عَلَى الْعَشَرَةِ وَلَهَا عَادَةٌ فَالزَّائِدُ عَلَى عَادَتِهَا اسْتِحَاضَةٌ، وَإِذَا بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً فَحَيْضَتُهَا عَشَرَةٌ (ف) مِنْ كُلِّ شَهْرِ وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ.

إذا زاد الدم على عشرة أيام:

قال: (وإذا زاد الدم على العشرة ولها عادة) معروفة (فالزائد على عادتها استحاضة)؛ لأن بالزيادة على العشرة عُلِمَ كونها مستحاضة فتر = إلى أيام أقرائها.

قال عليه الصلاة والسلام للمستحاضة: «دعي الصلاة أيام أقرائك، ثم توضئى وصَلِّى»(۱).

قال: (وإذا بلغت مستحاضةً (أن فحيضتها عشرة من كل شهر) لأنها مدة صالحة للحيض، فلا تخرج بالشك (والباقي استحاضة) لِا تقدم.

⁽١) أخرجه الدار قطني والبيهقي.

⁽٢) يعني: رأت الدم في أول مرة تراه أكثر من عشرة أيام، وهي من يطلق عليها: مبتدئة، وأما مَن لها عادة فتسمى: معتادة.

فَصْلُ

النِّفَاسُ: الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ، وَلَا حَدَّ لِأَقَلِّهِ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا. وَإِذَا جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ وَلَهَا عَادَةٌ، فَالزَّائِدُ عَلَيْهَا اسْتِحَاضَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ فَنِفَاسُهَا أَرْبَعُونَ، وَالنَّفَاسُ فِي التَّوْأَمَيْنِ عَقِيبَ الْأَوَّلِ (مز)،

فصل في أحكام النفاس

التعريف:

قال: (النفاس: الدمُ الخارجُ عقيب الولادة)؛ لأنه مشتقٌ مِن تَنَفُّسِ الرحم بالدم، أو خروج النَّفْس وهو الولد، أو الدم، والكل موجود.

أقل النفاس وأكثره:

قال: (ولا حَدَّ لأقله، وأكثر البعون يومًا) لقوله عليه الصلاة والسلام: «تقعد النفساء أربعين يومًا، إلا أن ترى طُهرًا قبل ذلك»، قَدَّر الأكثر ولم يُقَدِّر الأقل.

قال: (وإذا جاوزَ الدمُ الأربعين، ولها عادة، فالزائد عليها استحاضة، فإن لم يكن لها عادة؛ فنفاسُها أربعون) وقد بَيَّنَّاه في الحيض.

متى يبدأ النفاس في ولادة التوأمين:

قال: (والنفاس في التوأمين عقيب الأول) وقال محمد وزفر: عقيب الأخير، فلو كان بين الولادتين أقل من ستة أشهر، فلا نفاس لها من الثاني، وعند محمد: ما بينها استحاضة، والنفاس من الثاني.

له: أن النفاس والحيض سواء؛ من حيث المخرج، والمانعية من الصوم والصلاة والوطء، والحيض لا يوجد من الحامل، فكذا النفاس.

وَالسَّقْطُ الَّذِي اسْتَبَانَ بَعْضُ (ف) خَلْقِهِ وَلَدٌّ.

ولها: ما ذكرناه من حد النفاس، وقد وُجِد، بخلاف الحيض؛ لِمَا ذكرنا أنه ينسد فم الرحم بالحمل، فلا تحيض، والعدة تنقضي بالأخير إجماعًا؛ لأنه معلق بوضع الحمل، فيتناول الجميع، وهي حامل بعد الأول.

قال: (والسَّقْطُ الذي استبان بعضُ خَلْقِهِ وَلَدٌ) فتصير به نفساء، وتنقضى به العدة، وينزل الشرط المعلَّق بمجيء الولد؛ أخذًا بالاحتياط.

تدريبات

- س١: عرف كلاً من الحيض والنفاس والاستحاضة _ وما مدة كل؟ _ ثم اذكر مدة الطهر.
- س ٢: ما الأشياء التي تحرم على الحائض؟ وما الحكم لو انقطع الدم لأقل من عشرة أيام؟
- س٣: عرف المعذور. وإذا زاد دم الحيض على مدته الأصلية حسب عادة المرأة فما الحكم؟ وما حكم من به سلس بول أو انطلاق بطن أو من به رعاف دائم بالنسبة للوضوء؟
- س٤: ولدت توأمين فمتى يبدأ نفاسها؟ وهل تصير المرأة نفساء بعد السقط وكان قد استان بعض خلقه؟

س٥: وضح صحة أو خطأ العبارات الآتية مع التوجيه وتصحيح الخطأ:

- (أ) أكثر الحيض خمسة عشر يومًا.
- (ب) الطهر المتخلل في المدة طهر.
- (ج) إذا زاد الدم على العشرة ولها عادة معروفة فالزائد على عادتها استحاضة.
 - (د) إذا بلغت مستحاضة فحيضتها عشر المن كل شهر.

※ 章 奈

بَابُ الْأُنْجَاسِ وَتَطْهِيهَا

النَّجَاسَةُ غَلِيظَةٌ وَخَفِيفَةٌ، فَالْمَانِعُ مِنَ الْغَلِيظَةِ أَنْ يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ الدِّرْهَمِ مِسَاحَةً إِنْ كَانَ مَائِعًا، وَوَزْنًا إِنْ كَانَ كَثِيفًا،

باب الأنجاس وتطهيرها

أنواع النجاسة، وضابطها عند الإمام وصاحبيه:

(النجاسة غليظة وخفيفة) فالغليظة عند أبي حنيفة: ما وَرَدَ في نجاسته نصٌّ ولم يعارِضه آخر، ولا حَرَجَ في اجتنابه، وإن اختلفوا فيه؛ لأن الاجتهاد لا يعارِض النصّ.

والمخففة: ما تَعَارَضَ نصان في طهارته ونجاسته.

وعندهما: المغلظة: ما اتُّفقَ على نجاسته، ولا بلوى في إصابته، والمخففة: ما اختُلفَ في نجاسته، لأن الاجتهاد حجة شرعية كالنص.

المقدار المانع من نوعي النجاسة:

قال: (فالمانع من الغليظة: أن يزيد على قدر الدرهم مساحةً إن كان مائعًا، ووزنًا إن كان كثيفًا)، وهو أن تكون مثل عَرضِ الكفّ؛ لقول عمر ﷺ: "إذا كانت النجاسة قدر ظفري هذا لا تمنع جواز الصلاة، حتى تكون أكثر منه»، وظفره كان قريبًا مِن كفّنا. وعن محمد: الدرهم الكبير المثقال: أي ما يكون وزنه مثقالًا "، فيُحمَل الأول على المساحة إن كان مائعًا، وقول محمد على الوزن إن كان متجسّدًا. وإنها قَدَّره أصحابُنا بالدرهم": لأن قليل النجاسة عفوٌ بالإجماع؛ كالتي لا يدركها البَصَرُ، ودم البعوضِ والبراغيثِ، والكثيرُ معتبَرٌ بالإجماع، فجعلنا الحدِّ الفاصلَ قدرَ الدرهم؛ أخذًا مِن موضِعِ الاستنجاء "، فإنَّ بعد الاستنجاء بالحجر _إن كان الخارج قد أصاب

⁽١) المثقال يساوي ٤،٢٥ جرامًا ،وقيل ٥ جرامات.

 ⁽٢) أى أنهم ذكروا الدرهم كناية عن المقعدة ، وهى الدبر ، وهذا هو دأب الشرع في كل ما يكون في ذكره صراحة خدش للحياء .

⁽٣) يعنى: الدبر.

وَالْمَانِعُ مِنَ الْخَفِيفَةِ أَنْ يَبْلُغَ رُبُعَ الثَّوْبِ (ف)، كُلُّ مَا يَخْرُجُ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ وَهُوَ مُوجِبٌ لِلتَّطْهِيرِ فَنَجَاسَتُهُ غَلِيظَةٌ، وَكَذَلِكَ الرَّوْثُ (سم) وَالْأَخْثَاءُ،

جميع المَخرَج ـ يبقى الأثرُ في جميعِه، وذلك يبلغ قدرَ الدرهم، والصلاةُ جائزةٌ معه إجماعًا، فَعَلِمنا أن قدر الدرهم عفو شرعًا.

(والمانعُ من الخفيفة أن يبلغَ ربعَ الثوب) لأن للربع حكم الكل في أحكام الشرع، كمسح الرأس، وحَلقِهِ (')، ثم قيل: ربع جميع الثوب، وقيل: ربع ما أصابه؛ كالكُمِّ، والذَّيل، والدِّخريص (٢)، وعند أبي يوسف: شِبر في شِبر، وعند محمد: ذراع في ذراع، وعنه: موضع القدمين، والمختار: الربع، وعن أبي حنيفة أنه غير مقدر، وهو موكول إلى رأي المبتكى؛ لتفاوت الناس في الاستفحاش.

أمثلة للنجاسة الغلظة والخففة:

(وكل ما يخرج من بدن الإنسان وهو موجب للتطهير فنجاسته غليظة) كالغائط، والبول، والدم، والصديد، والقيء، ولا خلاف فيه، وكذلك المني؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: «إن كان رطبًا فاغسليه، وإن كان يابسًا فافركيه»، وقوله عليه الصلاة والسلام لعمار بن ياسر: «إنها يُغسل الثوب من المنى والبول والدم».

قال: (وكذلك الروث (٣) والأخثاء)(١) وبول ما لا يؤكل لحمه من الدواب عند أبي حنيفة، لأن نجاستها ثبتت بنصِّ لم يعارضْه غيرُه، وهو قوله عليه الصلاة والسلام في الروث: «إنه رجس» (°) والأخثاء مثله.

⁽١) يعني: حَلْق الرأسِ في التحلل من الإحرام.

⁽٢) الدِّخريص من القَميص: ما يُوصَل به الثوب ليوسعه.

⁽٣) الروث: رجيع ذي الحافر وجمعه أرواث أو هي فضلات البهائم.

⁽٤) الأخثاء: جمع مُ خِتْي، وهو فضلات البقر وما يشبهها خاصة. (٥) أخرجه أبو داود.

وَبَوْلُ الْفَأْرَةِ، وَالصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ أَكَلَا أَوْ لَا، وَالْمَنِيُّ نَجِسٌ (ف) يَجِبُ غَسْلُ رَطْبهِ، وَيُجْزِئُ الْفَرْكُ فِي يَابِسِهِ، وَإِذَا أَصَابَ الْخُفَّ نَجَاسَةٌ لَهَا جِرْمٌ كَالرَّوْثِ فَجَفَّ فَدَلَكَهُ بِالْأَرْضِ جَازَ (مز)، وَالرَّطْبُ وَمَا لَا جِرَّمَ لَهُ كَالْخَمْرِ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْغَسْلُ،

وعندهما: مخففة؛ لعموم البلوي به في الطرقات، ووقوع الاختلاف فيه، فعند مالك: الأرواث كلها طاهرة، وعند زفر: روث ما يؤكل لحمه طاهر. ولأبي حنيفة: أنه استحال() إلى نتن وفساد، وهو منفصل عن حيوان يمكن التحرز عنه، فصار كالآدمي، والضرورة في النِّعال، وقد قلنا بالتخفيف فيها؛ حتى تطهر بالمسح، وبها ذكرنا من الحديث والمعقول خرج الجواب عن قول مالك وزفر.

قال (و) وكذلك (بول الفأرة) وخرؤها؛ لِمَا تقدم، ولإطلاق قوله ـ عليه الصلاة والسلام _: «فاستنزهوا من البول»(٢)، والاحتراز عنه ممكن في الماء، غير ممكن في الطعام، والثياب، فيُعفى عنه فيها.

قال (و) كذلك بول (الصغير والصغيرة، أَكَلا أو لا) لِمَا رَوَيْنا من غير فَصْل، وما روي مِن نَضْح بولِ الصبي إذا لم يأكل، فالنضح "" يُذكّر بمعنى الغَسل، قالً عليه الصلاة والسلام لمّا سُئِل عن المذى: «انضح فرجك بالماء»، أي اغسله، فيحمّل عليه تو فيقًا.

قال: (والمني نجسٌ؛ يجب غسل رطبه، ويجزئ الفَرْكُ في يابسِه) وقد بَيَّنَّا الوجهَ فيه، وفي الفتاوي موارة كل شئ كبوله في الحكم.

كيفية تطهير النجاسات:

قال: (وإذا أصاب الخفُّ نجاسة لها جِرمٌ كالروث) والعذرة (فَجَفَّ، فدلكه بالأرض، جاز، والرطب وما لا جِرم له كالخمر) والبول (لا يجوز فيه إلا الغَسل) وهذا

⁽١) يعني: تحوَّل وتغيَّر.

⁽٢) أُخرَجه البزار والطبراني والحاكم والدار قطني. (٣) النضّح: الرَّشِّ.

⁽٤) الروث: فضلات البهائم، والعذرة: فضلات الإنسان.

وَالسَّيْفُ وَالْمِرْآةُ يُكْتَفَى بِمَسْحِهِمَا (ز) فِيهِمَا، وَإِذَا أَصَابَتِ الْأَرْضَ نَجَاسَةٌ فَذَهَبَ أَثَرُهَا جَازَتِ (زف) الصَّلَاةُ عَلَيْهَا دُونَ التَّيَمُّم.

وَبَوْلُ مَا يُؤْكُلُ لَحْمُهُ (م)، وَبَوْلُ الْفَرَسِ، وَدَمُ السَّمَكِ (ف)، وَلُعَابُ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ، وَخُرْءُ مَا لَا (سم) يُؤْكُلُ لَحْمُهُ مِنَ الطَّيُورِ نَجَاسَتُهُ مُخَفَّفَةٌ،

عند أي حنيفة، وقال أبو يوسف: يجزئ المسح فيها إلا البول والخمر، وقال محمد: لا يجوز فيها إلا الغسل، كالثوب، ولأبي يوسف: إطلاق قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أصاب خُفَّ أحدِكم أو نعلَه أذى، فليدلكها في الأرض، وليصلِّ فيها، فإن ذلك طهور لهما»، مِن غير فَصْل بين اليابس والرطب، والمستجد وغيره؛ وللضرورة العامة، وعليه أكثر المشايخ، ولأبي حنيفة: هذا الحديث، إلا أن الرطب إذا مُسِحَ بالأرض يتلطخ به الخف أكثر مما كان، فلا يطهره، بخلاف اليابس؛ لأن الخف لا يتداخله إلا شيء يسير، وهو معفو عنه، ولا كذلك البول والخمر؛ لأنه ليس فيه ما يجتذب مما على الخف، فيبقى على حالِه، حتى لو لصق عليه طينٌ رطبٌ فجفَّ ثم دلكه، جاز، كالذي الم جرم، يُروى ذلك عن أبي يوسف، وبخلاف الثوب؛ لأنه متخلِّل، فتتداخله أجزاء النجاسة، فلا تزول بالمسح، فيجب الغسل.

قال: (والسيف والمرآة يكتفي بمسحها فيهما) لأنهما لِصَلاَبَتِهِما لا يتداخلهما شيء من النجاسة، فيزول بالمسح .

قال: (وإذا أصابت الأرضَ نجاسةٌ فذَهَبَ أثرُها، جازت الصلاةُ عليها، دون التيمم)؛ لأن طهارة الصعيد ثبتت شرطًا بنص الكتاب فلا يتأدَّى بها ثبت بالحديث، وقال زفر: لا تجوز الصلاة كالتيمم. ولنا: أن الأرض تنشف، والهواء يجذب ما ظهر منها، فقلَّت، والقليل لا يمنع جواز الصلاة، ويمنع التيمم.

قال: (وبول ما يؤكل لحمه، وبول الفرس، ودم السمك، ولعاب البغل والحمار، وخُرْءُ ما لا يؤكل لحمه: فطاهر وخُرْءُ ما لا يؤكل لحمه من الطيور، نجاستُه مخفَّفة) أما بول ما يؤكل لحمه: فطاهر حمه الصف الأول الثانوي

وَخُرْءُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الطُّيُورِ طَاهِرٌ (ف) إِلَّا الدَّجَاجَ وَالْبَطَّ الْأَهْلِيَّ فَنَجَاسَتُهُمَا غَلِيظَةٌ، وَإِذَا انْتَضَحَ عَلَيْهِ الْبَوْلُ مِثْلَ رُءُوسِ الْإِبَرِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ (ف).

عند محمد؛ لحديث العُرَنيين (١٠) ويدخل فيه بول الفرس عنده أيضًا، ولهما: أنه استحال إلى نتن وخبث، فيكون نجسًا، كبول ما لا يؤكل لحمه، إلا أنَّا قلنا بتخفيفِه للتعارض، وحديث العُرَنيين نُسِخَ كالمُثْلة (٢٠)، ودم السمك ليس بدم حقيقة؛ لأنه يَبْيَض بالشمس، وعن أبي يوسف: أنه نجس، فقلنا بخفته لذلك.

ولعاب البغل والحار؛ لتعارض النصوص.

وخرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور؛ لعموم البلوى، فإنه لا يمكن الاحتراز عنه، لأنها تَزْرَقُ مِن الهواء (٣)، وعند محمد نجاسته غليظة؛ لأنها لا تخالط الناس، فلا بلوى.

قال: (وخُرء ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر) لإجماع المسلمين على ترك الحمامات في المساجد، ولو كان نجسًا لأخرجوها، خصوصًا في المسجد الحرام.

قال: (إلا الدجاج والبط الأهلى، فنجاستهما غليظة) بالإجماع.

قال: (وإذا انتضح عليه البول مثل رؤوس الإبر، فليس بشيء) لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، وفيه حرج فينتفي، قال الكرخي: وما يبقى من الدم في اللحم والعروق طاهر، وعن أبي يوسف أنه معفو في الأكل دون الثياب.

⁽١) وهو: ما روي عن أنس ﷺ قال: قَدِمَ على النبي ﷺ نفرٌ من عُكُل وعرينة؛ فأسلموا، فاجتووا الممدينة (مرضوا) فأمرهم أن يأتوا إبلَ الصدقة؛ فيشربوا مِن أبوالها وألبانها، ففعلوا، فَصَحُّوا، فارتدوا، وقتلوا رُعاتِها، واستاقوا الإبل ... الحديث».

⁽٢) مَثَّلَتُ بالقتيل: اذا جدَّعتُ أنفَه، أو أذنَه، أو مذاكيرَه، أو شيئًا مِن أطرافِه، والاسم: المُثلة.

⁽٣) يعنى: ترمى خرءها وفضلاتها وهي تطير في الهواء.

إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِالْمَاءِ وَبِكُلِّ مَائِعِ طَاهِرٍ كَالْخَلِّ (م زف) وَمَاءِ الْوَرْدِ، فَإِنْ كَانَ لَهَا عَدْرٌ مَرْ نَتَةٌ فَطَهَارَتُهَا زَوَ الْهَا،

فصل في إزالة النجاسة

ما يجوز إزالة النجاسة به:

قال: ويجوز (إزالة النجاسة بالماء) ولا خلاف فيه، قال عليه الصلاة والسلام: «ثم اغسليه بالماء».

قال: (وبكل مائِع طاهرٍ) ينْعصِرُ بالعَصْر (كالخَلِّ، وماء الورد (١١)) وما يعتصر من الشجر والورق. وقال محمد وزفر: لا يجوز إلا بالماء. وعن أبي يوسف في البدن روايتان. لمحمد: قوله عليه الصلاة والسلام: «ثم اغسليه بالماء»، ولو جاز بغير الماء لمَا كان في التعيين فائدة، وبالقياس على الحُكْمية ("). وهما: قوله تعالى: ﴿ وَثِيَابُكَ فَطَهِر ﴾ "، وتطهير الثوب إزالة النجاسة عنه، وقد وجد بالخلِّ حقيقةً، والمراد من الحديث: الإزالة مطلقًا، حتى لو أزالها بالقَطْع، جاز، والإزالة تتحقق بها ذكرنا، كما في الماء؛ لاستوائهما في الموجب للزوال؛ من ترقيق النجاسة، واختلاطها بالمائع بالدَّلْك؛ وتقاطرها بالعصر شيئا فشيئًا إلى أن تفني بالكلية، وذِكْرُ الماء في الحديث وَرَدَ على ما هو المعتاد غالبًا، لا للتقييد به لما ذكرنا ، والقياس على الحكمية لا يستقيم لأنها عبارة لا يعقل معناها .

طهارة النجاسة المرئية:

قال: (فإن كان لها عينٌ مرئيةٌ (١٠)، فطهارتُها زوالهًا (٥)؛ لأن الحكم بالنجاسة بقيام عينها، فينعدم بزوالها، فلو زالت بالغَسلة الواحدة طَهُرَت عند بعضهم، وهو مقتضى ما ذكره في الكتاب ، وعند بعضهم يشترط غسله بعدها مرتين ، اعتبارًا بغير المرئية .

⁽١) وهذا فيه سعة على العباد حيث يمكن إزالة بقع النجاسات بقطن مبلل بما يزيل من المنظفات الحديثة. (٢) يعني على النجاسة الحكمية، وهي الحدث، فلا يجوز التوضؤ ولا الاغتسال بهذه الأشياء.

⁽٣) سورة المدثر. الآية: ٤.

⁽٤) النجاسة المرئية هي التي يبقى لها أثر بعد جفافها، وغير المرئية هي التي لا يبقى لها أثر بعد جفافها. (٥) أي زوال محلها.

٦٠ ١٠ ١٠٠٠ الصف الأول الثانوي

وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ أَثَرٍ يَشُقُّ زَوَالُهُ، وَمَا لَيْسَت بِمَرْئِيَّةٍ فَطَهَارَتُهَا أَنْ يَغْسِلَهُا حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنّهِ طَهَارَتُهَا أَنْ يَغْسِلَهُا حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنّهِ طَهَارَتُهَا (ف) وَيُقَدَّرُ بِالثَّلاثِ أَوْ بِالسَّبْعِ قَطْعًا لِلْوَسْوَسَةِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَصْرِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، وَكَذَلِكَ يُقَدَّرُ فِي الِاسْتِنْجَاءِ.

قال: (ولا يضر بقاء أثر يشق زواله) لقوله عليه الصلاة والسلام في دم الحيض: «اغسليه ولا يضرك أثره» (۱۰) ، ودفعًا للحرج.

طهارة النجاسة غير المرئية:

قال: (وما ليست بمرئية، فطهارتها أن يغسلها حتى يغلب على ظنه طهارتها) لأن غَلَبَة الظن دليل في الشرعيات، لا سيَّا عند تعذُّر اليقين. قال: (ويُقَدَّر بالثلاث أو بالسبع (۲)؛ قطعًا للوَسْوَسَة، ولابد مِن العَصر في كل مرة، وكذلك يقدر في الاستنجاء) وذكر في «المبسوط»: لا يُحكَم بزوالها قبل الثلاث؛ لحديث المستيقِظ (۳).

⁽١) أخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي بلفظ (يكفيك الماء ولا يضرك أثره).

⁽٢) يعنى: غلبة الظن قدَّرها الفقهاء بَّالْغسل ثلاث أو سبع مرات.

⁽٣) أي حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا.

وَالِاسْتِنْجَاءُ سُنَّةُ مِنْ كُلِّ مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ إِلَّا الرِّيحَ، وَيَجُوزُ بِالْحَجَرِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ (ف) يَمْسَحُهُ حَتَّى يُنْقِيَهُ، وَالْغَسْلُ أَفْضَلُ، وَإِذَا تَعَدَّتِ النَّجَاسَةُ الْمَخْرَجَ لَمْ يَجُزْ إِلَّا الْغَسْلُ،

فصل في الاستنجاء

حكم الاستنجاء:

قال: (والاستنجاءُ سُنةٌ مؤكدة للرجال والنساء (() مِن كلِّ ما يخرُج من السبيلين، إلا الريح).

اعلم أن الاستنجاء على خمسة أوجه: واجبان:

أحدهما: غَسل نجاسة المَخرَج في الغُسل عن الجنابة والحيض والنفاس؛ كي لا يشيع في بدنه.

والثاني: إذا تجاوَزَت مخرجَها، يجب عند محمد، قَلَّ أو كثر، وهو الأحوط؛ لأنه يزيد على قدر الدرهم، وعندهما: يجب إذا تجاوز قدرَ الدرهم؛ لأن ما على المخرج سقط اعتباره؛ لجواز الاستجهار فيه، فيبقى المعتبر ما وراءه.

والثالث: سنة، وهو إذا لم تتجاوز النجاسة مخرجها، فغسلها سنة.

والرابع: مستحب، وهو إذا بال ولم يتغوط، يغسل قُبُلُه.

والخامس: بدعة، وهو الاستنجاء من الريح إذا لم يظهر الحدث من السبيلين.

ما يجوز الاستنجاء به وما لا يجوز:

قال: (ويجوز بالحجر وما يقوم مقامَه، يمسحه حتى يُنْقِيه)؛ لأن المقصود الإنقاء، فبأي شيء حصل جاز، (والغسل) بالماء (أفضل)؛ لأنه أبلغ في الإنقاء والنظافة.

قال: (وإذا تَعدَّت النجاسةُ المَخرَجَ لم يَجُزْ إلا الغسلُ) وقد بَيَّنَّاه.

⁽١) وعند غيرهم كالمالكية الاستنجاء مستحب.

حرح الصف الأول الثانوي

وَلَا يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ وَلَا بِعَظْمٍ وَلَا بِرَوْثٍ وَلَا بِطَعَامٍ، وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا فِي الْخَلَاءِ.

آداب قضاء الحاجة:

1_ قال: (ولا يستنجى بيمينه، ولا بعظم، ولابروث) لنهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك.

٢ (ولا بطعام) لِما فيه من إضاعة المال، وقد نهي عنه، فإذا استنجى بهذه الأشياء جاز ويكره؛ لأن المنع في غيره، فلا يمنع حصول الطهارة، كالاستنجاء بثوب الغير ومائه.

٣_ قال: (ويُكره استقبال القبلة واستدبارها في الخلاء) في البيوت والصحارى؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ... ولكن شرِّقوا أو غرِّبوا»(١).

وعن أبي حنيفة في الاستدبار: لا بأس به؛ لأنه غير مقابل للقبلة، وما ينحط منه ينحط نحو الأرض.

ولا يَستَعمِل في الاستنجاء أكثر من ثلاثة أصابع، ويستنجى بعرضها، لا برؤوسها، وكذلك المرأة، وقيل: تستنجى برؤوس أصابعها.

⁽١) أخرجه النسائي.

أسئلة على باب الأنجاس

س١: ما أنواع النجاسة؟ وضابطها عند الإمام وصاحبيه؟

س٧: اذكر كيف يطهر الخف والسيف والمرآة والأرض. وإذا طهرت بعد نجاستها هل يجوز الصلاة عليها أو التيمم بها؟

س٣: اذكر حكم ما يأتي:

- (أ) بول ما يؤكل لحمه والفرس.
 - (ب) دم السمك.
- س٤: بم تزال النجاسة إذا كان لها عين مرئية أو غير مرئية؟ وهل لابد من العصر بعد الغسل؟
- س٥: ما حكم الاستنجاء؟ وبم يجوز الاستنجاء به؟ ولماذا؟ وما الأفضل فيه؟ وما علته؟

س٦: علل لما يأتي:

- (أ) المانع من النجاسة الخفيفة ما يبلغ ربع الثوب.
- (ب) بول الصغير والصغيرة نجس أكلا أو لم يأكلا.
 - (ج) لا يستنجى بعظم ولا روث.

س٧: ما حكم استقبال أو استدبار القبلة أثناء قضاء الحاجة؟

س٨: ما الأمور التي يتعين فيها استعمال الماء ولا يكفى فيها الاستجمار؟

س٩: متى يكون الاستنجاء (سنة مستحب بدعة)؟

الأهداف التعليمية لكتاب الصلاة

يتوقع من الطالب بعد دراسة الموضوعات الفقهية التي تضمنها كتاب الصلاة أن:

- ١- يُعرِّف الصلاة لغةً وشرعًا.
- ٢ يستنتج حكمة مشروعية الصلاة.
- ٣_ يستنبط أحكام الصلاة من أدلتها التفصيلية.
 - عبين سبب وجوب الصلاة.
 - ٥ يحدد أوقات الصلوات تحديدًا دقيقًا.
- ٦ يقارن بين أركان الصلاة وسننها وشروطها ومبطلاتها.
 - ٧- يقارن بين عورة الرجل وعورة المرأة.
 - ٨ يحدد الأوقات التي تكره فيها الصلاة.
 - ٩_ يشرح صفة الصلاة.
 - ١٠ يبين أنواع النوافل وأحكامها.
 - ١١ _ يناقش الصلاة التي يجوز ترك القبلة فيها.
 - ١٢_ يشرح أحكام السهو في الصلاة.
 - ١٣ يبرز الأحكام المتعلقة بصلاة الوتر.
 - ١٤ يشرح كيفية صلاة الكسوف والخسوف.
 - ٥١ ـ يعين ما يفعل عند طلب السُّقيا.
 - ١٦_ يتعرف أحكام سجود التلاوة.
 - ١٧ يبين كيفية صلاة المريض.

- ١٨ ـ يوضح الأحكام المتعلقة بصلاة الجماعة.
- ١٩ ـ يبين الأحكام المتعلقة بالصلاة حالة السفر.
 - ٢٠ يفصل أحكام صلاة الخوف.
 - ٢١ يوضح كيفية الصلاة في الكعبة.
- ٢٢ يستعرض الأحكام المتعلقة بصلاة الجمعة (الشروط ـ الأركان ـ الآداب ـ الإدراك).
 - ٢٣ يبين الأحكام المتعلقة بصلاة العيدين.
 - ٢٤_ يعرض أحكام صلاة الجنازة.
 - ٢٥ يبرز أحكام الميت (التكفين ـ الدفن ـ العزاء ـ البكاء)
 - ٢٦ يميز أحكام الشهيد.
 - ٧٧ ـ يصدر أحكامًا صحيحة على ما يعرض عليه من مسائل تتعلق بالصلاة.
 - ٢٨_ يستشعر أهمية المحافظة على الصلاة.
 - ٢٩ يراقب اللَّه تعالى في صلاته.
 - ٣٠ يستعمل الرخص بضوابطها.
 - ٣١_ يؤدي الصلاة جماعة في المسجد.
 - ٣٢ يصلى إمامًا ومأمومًا بطريقة شرعية صحيحة.
 - ※ ※ ※

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

تعريف الصلاة:

الصلاة في اللغة: الدعاء قال اللَّه تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ (۱) ، أي ادع لهم. وقال عليه الصلاة والسلام: «وصلَّت عليكم الملائكة» (۱) ، أي دعت لكم.

وفي الشرع: عبارة عن أركان محصوصة، وأذكار معلومة، بشرائط محصورة، في أوقات مقدرة ("".

حكمها، ودليلها:

وهي فريضة محكمة، يكفُّرُ جاحدُها، ولا يسع تركها.

ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾''، أي فرضًا مؤقتًا.

وأما السنة: فقوله على الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان (°). وعليها إجماع الأمة.

⁽١) سورة التوبة. الآية: ١٠٣.

⁽٢) أخرجه أبو داود في سننه.

⁽٣) أو الأفعال المخصوصة المفتتحة بالتكبير المختتمة بالتسليم.

⁽٤) سورة النساء. الآية: ١٠٣.

⁽٥) متفق عليه.

وَقْتُ الْفَجْرِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي الْمُعْتَرِضُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَوَقْتُ الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الظِّلُّ مِثْلَيْهِ (سم ف) سِوَى فَيْءِ الزَّوَالِ،

وسبب وجوبها: الوقتُ، بدليل إضافتها إليه، وهي دلالة السببية ('') ككفارة اليمين، ويجب في جزءٍ من الوقت مطلَق، للمكلَّف تعيينُه بالأداء، إلا أنه إذا لم يصلِّ حتى ضاق الوقت تعيَّن ذلك الجزء للوجوب؛ حتى لو أخَّرها عنه أَثِمَ؛ لأنه _ تعالى _ أَمَرَ بالصلاة في مطلَق الوقت، فلا يتقيد بجزءٍ معينٍ.

مواقيتُ الصلاة $^{\circ}$.

قال: (وقت الفجر: إذا طلع الفجرُ الثاني المعترِض، إلى طلوع الشمس) الفجر فجران: كاذبٌ: وهو الذي يبدو طولًا ثم تعقبه ظُلمه، فلا يخرج به وقت العشاء، ولا يُحْرُمُ الأكل على الصائم.

وصادقٌ: وهو البياض المعترض في الأفق، فيحرُم به السحور، ويدخل به وقت الفجر، قال عليه الصلاة والسلام: «لا يغرنكم أذان بلال، ولا هذا الفجر المستطيل، ولكن الفجر المستطير» (أ)، وعن أبي هريرة أن النبي على قال: «إن للصلاة أولًا وآخِرًا ... وإن أوّل وقت صلاة الفجر حين يطلع الفجر، وآخر وقتها حين تطلع الشمس».

قال: (ووقت الظهر: مِن زوال الشمس إلى أن يبلغ الظلُّ مثليه سوى في الزوال'') ولا خلاف في أول الوقت، واختلفوا في آخِرِه، فالمذكور قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا صار الظل مثله، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة.

⁽١) أي : أن دخول الوقت سبب في وجوب الصلاة.

⁽٢) قد حددت مواقيت الصلاة الآن فلكيًا بصورة دقيقة، فلا داعي إلى استخدام الوسائل المذكورة في الكتاب؛ إلا أن هذه الوسائل التي ذكرها الفقهاء قد تنفع لمن يسكن الصحراء أو من لا يجد وسيلة لتحديد الوقت.

⁽٣) أخرجه أحمد في مسنده.

⁽٤) في الزوال: هو الظل الأصلي الذي يكون للأشياء وقت الزوال، وهو يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة حسب تعامد الشمس أو مَيلانها. وهذا الفيء غير داخل في التقدير بالمثل أو المثلين.

مرح الصف الأول الثانوي

وَإِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ عَلَى الِاخْتِلَافِ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّفْقُ،

هما: إمامةُ جبريل، وهو ما رَوَى ابنُ عباس عن النبي على أنه قال: «أمّني جبريلُ مرتين عند البيت، فصلَّى بي الظهر في اليوم الأول حين زالت الشمس، والعصر حين صار ظل كل شيء مثله، وصَلَّى بي في اليوم الثاني الظهرَ حين صار ظلُّ كلِّ شيء مثله، والعصر حين صار ظل كل شيء مثله، وقال: ما بين هذين الوقتين وقت لك ولأمتك»(۱).

ولأبي حنيفة: قوله عليه الصلاة والسلام: «أبرِدوا بالظهر "، فإن شدة الحَرِّ مِن فيح جهنم "، ولا إبراد قبل أن يصير ظل كل شيء مثليه؛ لأن شدة الحر قبله؛ خصوصًا في الحجاز، وكذا آخر حديث الإمامة حجةٌ له؛ لأن إمامته الظهر حين صار الظل مثله دليل أنه وقت الظهر، لا وقت العصر، وهو محل الخِلاف، وإذا وقع التعارض في خروجه لا يخرج بالشك.

قال: (وإذا خرج وقتُ الظهر على الاختلاف دخل وقتُ العصر، وآخِرُ وقتِها ما لم تغرُب الشمس) لقوله عليه الصلاة والسلام: «من فاتته العصر حتى غابت الشمس فكأنها وُتِر أهلَه وماله»(١٠)، جعلها فائتة بالغروب، فدل على أنه آخر وقتها.

قال: (وإذا غابت الشمسُ دخلَ وقتُ المغرب) لرواية أبي هريرة أن النبي على قال: «أول وقت المغرب حين تسقط الشمس» (وأول وقت المغرب حين تسقط الشمس)

⁽١) أخرجه أحمد بمعناه.

⁽٢) يعني: صَلُّوها بعد أن ينكسر حَرُّ الظهيرة.

⁽٣) أخرجه أحمد بمعناه.

⁽٤) أخرجه الشافعي في مسنده.

⁽٥) أخرجه أبو داود.

وَإِذَا خَرَجَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ دَخَلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ، وَآخِرُهُ مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ، وَوَقْتُ الْوِتْرِ وَقْتُ الْعِشَاءِ.

لقوله عليه الصلاة والسلام: «وقت المغرب ما لم يَغِب الشفق»(۱)، والشفق: البياض الذي يبقى بعد الحُمرة، وقال هو الحموة وهو رواية أسد عن أبى حنيفة.

قال: (وإذا خرج وقتُ المغرب، دخل وقت العشاء) بلا خلاف (وآخرُهُ: ما لم يطلع الفجر). الفجر) لقوله عليه الصلاة والسلام: «وآخر وقت العشاء ما لم يطلع الفجر».

قال: (ووقت الوتر وقت العشاء) إلا أنه مأمور بتقديم العشاء. وقالا: أول وقت الوتر بعد العِشاء، وآخره ما لم يطلع الفجر، وهذا الاختلاف بناءً على اختلافهم في صفتها أن فعنده: هي واجبة، والوقت إذا جَمَعَ صلاتين واجبتين فهو وقتها، وإن أُمِرَ بتقديم إحداهما؛ كالوقتية والفائتة، وعندهما: هي سنة، فيدخل وقتها بالفراغ من الفرض كسائر السنن، والأصل فيه: قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى زادكم صلاة، فصلوها ما بين العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر، ألا وهي الوتر».

⁽١) أخرجه أبو داود في سننه.

⁽٢) يعني: في حكم صَّلاة الوتر؛ هل هي واجبة أم سنة.

٧٠ كالمحال الثانوي

فصل في الأوقات المستحبة في كل صلاة

الْإِسْفَارُ (ف) بِالْفَجْرِ، وَالْإِبْرَادُ (ف) بِالظَّهْرِ فِي الصَّيْفِ، وَتَقْدِيمُهَا فِي الشِّتَاءِ، وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ...ثُلُثِ اللَّيْلِ....ثُلُثِ اللَّيْلِ....

١- قال: (ويستحب الإسفار بالفجر (١)) لقوله عليه الصلاة والسلام: «أسفروا بالفجر»، وفي رواية: «نَوِّروا بالفجر؛ فإنه أعظم للأجر» (٢)، وقال الطحاوي: يبدأ بالتغليس (٣) ويختم بالإسفار؛ جمعًا بين أحاديث التغليس والإسفار.

٢ (والإبراد (') بالظهر في الصيف) لما روينا (وتقديمها في الشتاء) لحديث أنس:
 «كان النبي ﷺ إذا كان الشتاء بَكَّر بالظهر، وإذا كان الصيف أبْرَدَ بها».

٣- قال: (وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس) لحديث رافع بن خديج أن النبي على الله المحتمد أله النبي أَمَرَ بتأخير العصر. ورَوى خالد الحَذَّاء عن أبي قلابة أنه قال: «ما اجتمع أصحاب رسول الله على شيء كاجتماعهم على تأخير العصر، والتبكير بالمغرب، والتنوير بالفجر»، والمعتبر تغيُّر القُرص، لا الضوء الذي على الحيطان.

٤ قال: (وتعجيل المغرب) في الزمان كله؛ لمّا تقدم، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخّروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم» (٥).

٥ قال: (وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل) قال عليه الصلاة والسلام: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء إلى ثلث الليل» (٢) فَدَلَّ على أنه أفضل، وتأخير ها إلى نصف الليل مباح، وإلى ما بعده مكروه؛ لأنه يقلل الجاعة من غير عذر.

⁽١) يعنى: صلاته بعد أن ينتشر ضوء النهار والإسفار: الإضاءة.

⁽٢) أخرجه الطبراني.

⁽٣) التغليس بالفَجر هوِ: صلاة الفجر في ظلمة آخر الليل بعد طلوع الفجر وقبل انتشار ضوء النهار.

⁽٤) الإبراد: إنكسار حرُّ الظهيرة.

⁽٥) أخرجه أبو داود.

⁽٦) أخرجه أبو داود.

وَيُسْتَحَبُّ فِي الْوِتْرِ آخِرُ اللَّيْلِ، فَإِنْ لَمْ يَثِقْ بِالِانْتِبَاهِ أَوْتَرَ أَوَّلَهُ، وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ، وَتَعْجِيلُ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ يَوْمَ الْغَيْمِ.

7_ قال: (ويستحب في الوتر آخر الليل، فإن لم يَثِق بالانتباه أوتَرَ أَوَّلَه) لِمَا روى جابر أن النبي على قال: «مَن خاف ألا يقوم آخر الليل فليوتر أوله، ومَن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر أوله، ودَلك أفضل. آخر الليل فليوتر آخره؛ فإن صلاة آخر الليل محضورة الملائكة»(۱)، وذلك أفضل.

٧ قال: (ويستحب تأخير الفجر والظهر والمغرب، وتعجيل العصر والعشاء يومَ الغيّم) أما الفجر: فلِمَا روينا، وأما الظهر: فلئلا يقع قبل الزوال، وأما المغرب: فلئلا يقع قبل الغروب، وأما تعجيل العصر: فلئلا يقع في الوقت المكروه، وأما العشاء: فلئلا يؤدِّي إلى تقليل الجاعة؛ لمجيء المطر والثلج.

⁽١) أخرجه الشافعي بلفظ (فإن صلاة آخر الليل مشهودة).

٧٢ ﴾ الصف الأول الثانوي

لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ وَسَجْدَةُ التِّلَاوَةِ (ف) وَصَلَاةُ الْجِنَازَةِ (ف) عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَزَوَالِهَا وَغُرُوبِهَا إِلَّا عَصْرَ يَوْمِهِ عِنْدَ الْغُرُوبِ،

فصل في الأوقات التي تكره فيها الصلاة

قال: (لا تجوز الصلاة، وسجدة التلاوة، وصلاة الجنازة، عند طلوع الشمس، وزوالها، وغروبها) لحديث عقبة بن عامر الجُهني قال: «ثلاثة أوقات نهانا رسول اللّه على أن نصلي فيها، وأن نَقْبُر فيها موتانا: عند طلوع الشمس حتى ترتفع، وعند استوائها حتى تزول، وحين تَضَيّفُ (۱) للغروب حتى تغرُب»، والمراد بقوله أن نقبر: صلاة الجنازة، وعن عمرو بن عنبسة قال: «قلت: يا رسول اللّه! هل من الساعات ساعات أفضل من الأخرى؟ قال: «جوف الليل الأخير أفضل؛ فإنها متقبّلة حتى يطلع الفجر، ثم انته حتى تطلع الشمس، وما دامت كالحجفة (۱) فأمسك حتى تشرق؛ فإنها تطلع بين قرني الشيطان ويَسجُدُ لها الكفار، ثم صلّ فإنها مشهودة متقبّلة حتى يقوم العمود على ظِلّه، ثم انته؛ فإنها ساعة يسجَّر (۱) فيها الجحيم، ثم صلّ إذا زالت يقوم العمور، ثم انته؛ فإنها تغيب بين قرني شيطان ويَسجُدُ لها الكفار». قال: (إلا عصر يومه أي فإنه يجوز أداؤه عند الغروب (۱)) لأن السبب هو الجزء القائم من الوقت كها بينا، فقد أداها كها وجبت. وقال عليه الصلاة والسلام: «من أدرك ركعة من العصر بينا، فقد أداها كها وجبت. وقال عليه الصلاة والسلام: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدر كها» (۱)

⁽١) تضيف: تميل.

⁽٢) الحَجَفة - بفتح الحاء والجيم - الترس.

⁽٣) سجر التنور: أحماه.

⁽٤) يعني هو مستثنى من حكم الكراهة، فلا يكره في هذا الوقت.

⁽٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه.

وَلَا يُتَنَفَّلُ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ (ف) الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ، وَلَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَي الْفَجْرِ، وَلَا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَلَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ (ف)، وَلَا إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرِ (ف) إِلَّا بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةِ.

قال: (ولا يتنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بَعد العصر حتى تغرب) لحديث أبي سعيد الخدري، أن النبي على الصلاة في هذين الوقتين، ويجوز أن يصلي في هذين الوقتين الفوائت، ويسجد للتلاوة، ولا يصلي ركعتي الطواف، لأن النهي لمعنى في غيره ('')، وهو شَغَلَ جميع الوقت بالفرض؛ إذ ثواب الفرض أعظم، فلا يظهر النهي في حق فرض مثله، وظهر في ركعتي الطواف؛ لأنه دونه، قال: (ولا بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر، ولا قبل المغرب، ولا قبل صلاة العيد) لأنه بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الصلاة، وفي الثاني تأخير المغرب، وهو مكروه (ولا يخرج الإمام يوم الجمعة) لقوله عليه الصلاة والسلام: "إذا خرج الإمام، فلا صلاة ولا كلام".".

الجمع بين الصلاتين:

قال: (ولا يُجمع بين صلاتين في وقت واحد في حضر ولا سفر) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوَقُوتَا ﴾ أَي مؤقتًا، وفي الجمْع تغيير الوقت، ويجوز الجمْع فعلًا لا وقتًا، وهو تأويل ما روي أنه ﷺ جَمَعَ بين صلاتين، وتفسيره: أنه يؤخر الظهر إلى آخر وقتها، ويقدِّم العصر في أول وقتها أن قال: (إلا بعرفة) بين الظهر والعصر (والمزدلفة) بين المغرب والعشاء، وسيأتيك في المناسك إن شاء اللَّه تعالى.

⁽١) يعني: الكراهة في هذه الأوقات ليست لعين الوقت، بل لسببِ آخر، وهو ما ذكره المصنف.

⁽٢) أخرجه الطبراني في الكبير.

⁽٣) سورة النساء. الآية: ١٠٣.

⁽٤) وهو ما يسمى عند الحنفية: الجمع الصوري.

٧٤ >>>

بَابُ الْأَذَان

وَصِفَتُهُ مَعْرُوفَةٌ

باب الأذان والإقامة

تعريف الأذان وحكمه:

وهو في اللغة: مطلق الإعلام، قال تعالى: ﴿ وَأَذَانُ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ ﴾ (١).

وفي الشرع: الإعلام بوقت الصلاة، بألفاظ معلومة مأثورة، على صفة مخصوصة.

وهو سُنَّةُ مُحكَمة أي: مؤكدة للرجال للصلوات الخمس والجمعة. وقال أبو حنيفة في قوم صلوا في المصر بجاعة بغير أذان وإقامة: خالفوا السنة، وأثموا. وقيل: هو واجب؛ لقول محمد: لو اجتمع أهل بلدٍ على ترك الأذان لقاتلتهم، وذلك إنها يكون على الواجب، والجمع بين القولين: أن السنة المؤكدة كالواجب في الإثم بتركها، وإنها يقاتَل على تركه لأنه من خصائص الإسلام وشعائره.

صفة الأذان:

قال: (وصِفَتُه معروفَةٌ) وهي أن يكون المؤذن: اللَّه أكبر، أشهد أن لا إله إلا اللَّه، أشهد أن محمدًا رسول اللَّه، أشهد أن محمدًا رسول اللَّه، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، اللَّه أكبر، اللَّه أكبر، لا إله إلا اللَّه هكذا روى عبد اللَّه بن زيد بن عبد ربه أذان النازلِ من السهاء، ووافقه عمر وجماعة من الصحابة، فقال رسول اللَّه عبد ربه أذان النازلِ من السهاء، ووافقه عمر وجماعة من الصحابة، فقال رسول اللَّه عبد (عَلَّمُه بلالًا؛ فإنه أندى منك صوتًا) ""، وعَلَّمَه فكان يؤذِّن به.

⁽١) سورة التوية. الآية:٣.

⁽٢) أخرجه ابن خزيمة بلفظ (علمه بلالاً).

قال: (ولا ترجيع فيه)؛ لأن الجاعة الذين رووا الأذان النازل من الساء الذي هو أصل الأذان لم يرووا الترجيع، وما روى أنه عليه الصلاة والسلام لقن أبا محذورة الأذان، وأمره بالترجيع، فإنه كان تعليها والتعليم غالبًا يرجع فيه للحفظ، فظنه من الأذان.

والترجيع: أن يخفض صوته بالشهادتين أولًا، ثم يَرفع بها صوته.

صفة الإقامة:

قال: (والإقامة مثله، ويزيد فيها بعد الفلاح: «قد قامت الصلاة» مرتين) لِمَا رَوَينا، ولِمَا روي عن أبي محذورة أنه قال: «عَلَّمَني رسول اللَّه ﷺ الأذان خمس عشرة كلمة»، قال أئمة الحديث: أصح ما روي في ذلك حديث أبي محذورة.

ما يؤذن له من الصلوات:

قال: (وهما)(١) (سُنَتَان للصلوات الخمس والجمعة) لأنه عليه الصلاة والسلام واظب عليها فيها، ولأن لها أوقاتًا معلومة، وتؤدى في الجماعات، فتحتاج إلى الإعلام، ولا كذلك غيرها.

قال محمد: ومَن صَلَّى في بيته بغير أذان و لا إقامة جاز، وإن فَعَل فَحَسَن، أما الجواز: فروي عن ابن عمر ذلك، وعن ابن مسعود أنه كان يصلي في دار بغير أذان و لا إقامة، ويقول: يجزينا أذان المقيمين حولنا، وفِعْلُه أفضل؛ لأنها أذكار تتعلق بالصلاة، كغيره من الأذكار.

(١) أي الأذان والإقامة.
 ٧٦ ◄

ويَزِيدُ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ بَعْدَ الْفَلَاحِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ، وَيُرَتِّلُ الْأَذَانَ، وَيَحْدُرُ الْإِقَامَةَ، وَيَسْتَقْبِلُ بِهِمَا الْقِبْلَةَ، وَيَجْعَلُ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذْنَيْهِ وَيُحَوِّلُ وَجْهَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا بِالصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ، وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ،

ما يختص به أذان الفجر:

قال: (ويزيد في أذان الفجر بعد الفلاح: «الصلاة خير من النوم» مرتين) لِمَا رُوِى أن بلالًا أتى باب حجرة رسول اللَّه ﷺ ليُعلِمُه بصلاة الفجر وهو راقد، فقال: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، فقال ﷺ: «ما أحسن هذا، اجعله في أذانك» (() وتوارثته الأمة من لدن رسول اللَّه ﷺ إلى يومنا هذا، ولا تثويب في غير أذان الفجر؛ لقول بلال: قال لي رسول اللَّه ﷺ: «يا بلال، ثوّب بالفجر، ولا تُثوّب في غيرها»، ولأن الفجر وقت نوم وغفلة، ولا كذلك غيرها، والتثويب: زيادة الإعلام بين الأذان والإقامة، بها يتعارفه أهل كل بلد().

أحكام الأذان والإقامة:

قال: (ويرتل الأذان، ويحدر " الإقامة) بذلك أمر رسول اللَّه عِن اللَّه عَلَيْ بلالًا.

قال: (ويستقبل بها القبلة) لحديث النازل من السماء؛ فإنه استقبل بها القبلة (و يَجعل إصبعيه في أذنيه) بذلك أمر رسول اللَّه ﷺ بلالًا، وقال: «إنه أندى لصوتك» ('').

قال: (ويُحَوِّل وجهه يمينًا وشهالًا بالصلاة والفلاح) وقَدَمَاه مكانها، هكذا نُقِل مِن فِعْلِ بلال، ولأنه خِطابٌ للناس، فيواجههم به، وما عدا ذلك تكبير وتهليل، قال: (ويَجلس بين الأذان والإقامة إلا في المغرب) وقالا: يجلس في المغرب جلسة خفيفة؛ لأن الفَصْلَ بينها سنةٌ في سائر الصلوات، إلا أنه يكتفي في المغرب بالجلسة الخفيفة؛ تحرزًا عن التأخير.

⁽١) رواه الطبراني في الكبير.

⁽٢) كالتواشيح والابتهالات قبل صلاة الفجر في مصر.

⁽٣) الحدر: الإسراع.

⁽٤) أخرجه البيهقي.

وَيُكْرَهُ التَّلْحِينُ فِي الْأَذَانِ، وَإِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَامَ الْإِمَامُ وَالْجَمَاعَةُ، وَإِذَا قَالَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ كَبَّرُوا، وَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ غَائِبًا أَوْ هُوَ الْمُؤَذِّنُ لَا يَقُومُونَ حَتَّى يَحْضُرَ، وَيُقِيمُ، وَلَا يُؤَذِّنُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا،

قال: (ويُكره التلحين في الأذان) لأنه بدعة (وإذا قال: «حي على الصلاة» قام الإمام والجماعة) إجابةً للدعاء (وإذا قال: قد قامت الصلاة كَبَّروا) تصديقًا له؛ إذ هو أمينُ الشَّرع.

وعن أبي يوسف: لا يكبِّرون حتى يفرغ؛ ليدرك المؤذنُ تكبيرةَ الإحرام (وإذا كان الإمام غائبًا، أو هو المؤذن، لا يقومون حتى يحضر) لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تقوموا حتى تروني قُمتُ مَقامي»، ولأنه لا فائدة في القيام.

قال: (ويؤذِّن للفائتة ويقيم) هكذا فَعَلَ رسول اللَّه ﷺ حين فاتته صلاة الصُّبحِ ليلة التعريس (۱).

قال: (ولا يؤذَّن لصلاةٍ قبل دخولِ وقتِها) لأنه شُرِعَ للإعلام بالوقت، وفي ذلك تضليل، وإن أذن أعاد، وقال أبو يوسف: لا يُعيد في الفجر خاصة، لأن بلالًا كان يؤذِّن بليل.

ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لبلال: «لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا، ومَدَّ يدَه عرضًا» (٢)، وأذانُ بلال لم يكن للصلاة، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن بلالًا يؤذِّن بليل ليَرجِع قائمُكم، ويوقَظ نائمُكم، ويتسحر صائمُكم» (٣)، والكلام في الأذان للصلاة.

⁽١) التعريس: نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة، والمُعَرَّس: موضع التعريس، وبه سمي مُعَرَّس ذي الحليفة؛ عَرَّس به النبي عَيَّةٌ وصَلَّى فيه الصبح ثم رحل.

⁽٢) أخرجه أبو داود في سننه.

⁽٣) أخرجه البخاري بمعناه.

وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَيُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ عَلَى طَهَارَةٍ.

قال: (ولا يتكلم في الأذان والإقامة) ولا يرد السلام؛ لأنه يُخِلُّ بالتعظيم، ويُخِلُّ بالنَّظْم.

قال: (ويؤذن ويقيم على طهارة) لأنه ذِكر، فتُستحب فيه الطهارة كالقرآن، فإذا أَذَّن على غير وضوء جاز؛ لحصول المقصود ويكره، وقيل: لا يكره، وقيل: لا تكره الإقامة أيضًا، والصحيح أنها تكره؛ لئلا يفصل بين الإقامة والصلاة وإن أذن وأقام على غير وضوء لا يعيد ويستحب إعادة أذان الجنب، والصبى الذي لا يعقل.

ويكره الأذان قاعدًا؛ لأنه خلاف المتوارث.

وكره أبو حنيفة أن يكون المؤذن فاجرًا .

ويستحب أن يكون المؤذن صالحًا، تقيًّا، عالمًا بالسنة وأوقات الصلوات، مواظبًا على ذلك، واللَّه أعلم.

* * *

تدريب

س ١: ما الأذان لغة وشرعًا؟

س ٢: بيِّن حكم الأذان عند علماء المذهب مع التوجيه.

س٣: ما صفة الأذان؟ وما حكم الترجيع فيه؟ ولماذا؟

س !: ما حكم كل من الأذان والإقامة؟

س٥: ما الذي يزاد من الألفاظ في كلِّ من: الإقامة وأذان الفجر؟

س٦: فيم شرع التثويب؟ وما دليل ذلك؟

س٧: وضح صحة أو خطأ العبارات الآتية مع الاستدلال والتعليل.

- (أ) إنما يقاتل أهل البلد إذا أجمعوا على ترك الأذان لأنه واجب.
 - (ب) يزيد في أذان الفجر (الصلاة خير من النوم) ثلاث مرات.
 - (ج) يستقبل القبلة بالأذان والإقامة.
- (د) عن أبي يوسف: لا يكبرون تكبيرة التحريم إلا بعد الفراغ من الأذان.
 - (هـ) أذن على غير وضوء جاز ويكره.
 - (و) يجوز التلحين في الأذان.
 - (ز) لا يؤذن لصلاةٍ قبل دخول وقتها.

* * *

بَابُ مَا يُفْعَلُ قَبْلَ الصَّلَاة

باب: ما يُفعَل قبل الصلاة

شروط صحة الصلاة:

قال: (وهي سِتُّ فرائض: طهارةُ البدن من النجاستين، وطهارةُ الثوب، وطهارةُ المكان، وسترُ العورة، واستقبالُ القبلة، والنيةُ).

1_ أما طهارة البدن: فلقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه ... الحديث» وأنه يوجب الطهارة من النجاسة الحكمية، وقوله عليه الصلاة والسلام: «اغسلي عنك الدم وصلي "` يوجب الطهارة عن النجاسة الحقيقية.

٢ وأما طهارة الثوب: فلقوله تعالى: ﴿ وَثِيَابُكَ فَطَهِرَ ﴾ ".

٣- وأما المكان: فلقوله تعالى: ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَٱلْقَآبِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ (١).

3_ وأما ستر العورة: فلقوله تعالى: ﴿ يَبَنِيَ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمُ عِندَكُلُ مَسْجِدٍ ﴾ (°)، قال أئمة التفسير: هو ما يوارى العورة، والمستحب أن يصلى في ثلاثة أثواب: قميص،

وإزار وعمامة .

- (١) أخرجه ابن ماجه في سننه.
 - (٢) سبق تخريجه.
 - (٣) سورة المدثر. الآية: ٤.
 - (٤) سورة الحج. الآية: ٢٦.
- (٥) سورة الأعراف. الآية: ٣١.

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا تَحْتَ سُرَّتِهِ إِلَى تَحْتِ رُكْبَتَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ وَبَطْنُهَا وَظَهْرُهَا عَوْرَةُ، وَجَمِيعُ بَدَنِ الْحُرَّةِ عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا، وَفِي الْقَدَمِ رِوَايَتَانِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ صَلَّى مُعَهَا وَلَمْ يُعِدْ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا صَلَّى عُرْيَانًا قَاعِدًا مُومِيًا، وَهُو أَفْضَلُ مِنَ الْقِيَام،

عورة الرجل والمرأة:

قال: (وعورة الرجل: ما تحت سُرَّتِه إلى تحت ركبته) لقوله عليه الصلاة والسلام: «عورة الرجل ما دون سرته حتى يجاوز ركبتيه»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «الركبة من العورة»؛ لأن الركبة ملتقى عظم الساق والفخذ، فقلنا بكونها عورة احتياطًا.

قال: (وجميعُ بدن الحرة عورة) قال عليه الصلاة والسلام: «الحرة عورة مستورة».

قال: (إلا وجهها وكفيها) لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَبْدِينَ وَبِنَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْ عَرَورةِ إبداء الزينة إبداء موضعِها؛ مِنْهَا ﴾ (١) قال ابن عباس: الكُحل والخاتم، ومِن ضرورةِ إبداء الزينة إبداء موضعِها؛ فالكُحل زينة الوجه، والخاتم زينة الكفّ، ولأنها تحتاج إلى كشف ذلك في المعاملات، فكان فيه ضرورة (وفي القَدَم روايتان) الصحيح: أنها ليست بعورة في الصلاة، وعورة خارج الصلاة، ولو انكشف ذراعُها جازت صلاتها؛ لأنها مِن الزينة الظاهرة، وهو السِّوار (٢)، وتحتاج إلى كشفه في الخدمة؛ كالطبخ والخَبْز، وسَترُة أفضل.

والعورة عورتان : غليظة ، وهي السوأتان ، وخفيفة : وهي ما سواها.

قال: (ومَن لم يجد ما يزيل به النجاسة، صَلَّى معها، ولم يُعِد) لأن التكليفَ بقدر الوسع.

قال: (ومن لم يجد ثوبًا، صلى عريانًا قاعدًا موميًا، وهو أفضل من القيام) لأنه ابتلي ببليَّتين، فيختار أيتهما شاء، إلا أن القعود أولى، لأن الإيهاء خَلَفٌ عن الأركان، ولا خَلَف عن ستر العورة، وقد روى أن الصحابة صلوا كذلك.

⁽١) سورة النور. الآية: ٣١.

⁽٢) السوار : حلقة من ذهب تتخذ في المعصم كحلية.

[﴿] ٨٢ ﴾ الصف الأول الثانوي

وَمَنْ كَانَ بِحَضْرَةِ الْكَعْبَةِ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَيْنِهَا، وَإِنْ كَانَ نَائِيًا عَنْهَا يَتَوَجَّهُ إِلَى جِهَتِهَا، وَإِنْ كَانَ نَائِيًا عَنْهَا يَتَوَجَّهُ إِلَى جِهَتِهَا، وَإِنْ كَانَ خَائِفًا يُصَلِّي إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرَ، وَإِنِ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَلَيْسَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُهُ اجْتَهَدَ وَصَلَّى وَلَا يُعِيدُ (ف) وَإِنْ أَخْطأً،

٥- (و) أما استقبال القبلة: فلقوله تعالى: ﴿ فَوَلُواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ (١) فكل (مَن كان بحَضْرَة الكعبة، يتوجه إلى عينِها، وإن كان نائيًا عنها، يتوجّه إلى جهتِها) لقيام الجهة عند العجز مقام عينها؛ لأن التكليف بقدر الطاقة، قال: (وإن كان خائفًا يصلي إلى أي جهةٍ قَدَرَ) لقوله تعالى: ﴿ فَأَيّنَمَا تُولُواْ فَتَمّ وَجُهُ اللّهِ ﴾ (١) ويستوي فيه الخوف من العدو والسبع ، أو أن يكون على خشبة في البحر يخاف إن توجه إلى القبلة غرق ، لتحقق العجز بالعذر.

والقِبلةُ: موضع الكعبة، والهواء من هناك إلى عنان السهاء، ولا اعتبار بالبناء؛ لأنه ينقل، ولا تجوز الصلاة إلى حجارته، ولو صَلَّى على جبل أعلى من الكعبة جاز، فدل أنه لا اعتبار بالبناء.

اشتباه القبلة:

قال: (وإن اشتبهت عليه القبلة، وليس له من يسأله، اجتهد وصلَّى، ولا يعيد وإن أخطأ) لِمَا روي: أن جماعةً من الصحابة اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة، فصلى كلُّ واحدٍ منهم إلى جهة، وخَطَّ بين يديه خطًا، فليَّا أصبحوا وجدوا الخطوط إلى غير القبلة، فأخبروا بذلك رسول اللَّه عَيْ فقال: «قت صلاتكم» وفي رواية: «لا إعادة عليكم» ""، ولأن الواجب عليهم التوجه إلى جهة التحري (")؛ إذ التكليف بقدر الوسع.

⁽١) سورة البقرة. الآية: ١٤٤.

⁽٢) سورة البقرة. الآية: ١١٥.

⁽٣) أخرجه البيهقي في سننه.

⁽٤) التحري هو: طلب ما هو أحرى بالاستعمال في غالب الظن.

فَإِنْ عَلِمَ بِالْخَطَأِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَدَارَ وَبَنَى، وَإِنْ صَلَّى بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ فَأَخْطَأَ أَعَادَ، وَيَنْوِي الصَّلَاةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا نِيَّةً مُتَّصِلَةً بِالتَّحْرِيمَةِ، وَهِيَ أَنْ يَعْلَمَ بِقَلْبِهِ أَيَّ صَلَاةٍ هِيَ وَلَا مُعْتَبَرَ بِاللِّسَانِ، وَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا يَنْوِي فَرْضَ الْوَقْتِ وَالْمُتَابَعَةَ.

قال: (فإن عَلِمَ بالخطأوهو في الصلاة، استدار وبني ('`) لِما روي: «أن أهل قباء لَّا بلغهم نَسخُ القبلة وهُم في صلاة الفجر، استداروا إليها» ('`)، وهذا لأنه لَّا عَلِمَ بالقبلة صار فرضه التوجه إليها، فيستدير؛ لأن النبي عَلَيُّ استحسن فعلَ أهلِ قباء، ولم يأمرهم بالإعادة.

قال: (وإن صلى بغير اجتهاد فأخطأ، أعاد) وكذلك إن كان عنده مَن يسأله فلم يسأله؛ لأنه تَرَكَ واجبَ الاستدلال بالتحري والسؤال، فإن عَلِمَ أنه أصاب، فلا إعادة عليه؛ لوجود التوجه إلى القبلة.

٦- وأما النية: فلقوله عليه الصلاة والسلام: "إنها الأعهال بالنية""، ولأنه لا إخلاص إلا بالنية، وقد أُمِرنا بالإخلاص. قال تعالى: ﴿ وَمَا أُمُوا إِلَّا لِيعَبُدُوا اللهَ عُلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ (").

قال: (وينوى الصلاة التي يدخل فيها نيةً متصلةً بالتحريمة، وهي: أن يَعْلَمَ بقلبه أيَّ صلاةٍ هي، ولا معتبَر باللسان) لأن النية عملُ القلب.

قال محمد بن الحسن: النيةُ بالقلب فرضٌ، وذِكرُها باللسانِ سنةً، والجمعُ بينهما أفضل، والأحوط: أن ينوي مقارِنًا للشروع: أي مخالطًا للتكبير، كمال قال الطحاوي.

قال: (وإن كان مأمومًا ينوي فرضَ الوقت والمتابَعة () أو ينوي الشروع في صلاة الإمام، أو ينوي الاقتداء بالإمام في صلاته.

⁽١) يعنى: على صلاته التي صلاها إلى الجهة الخطأ.

⁽٢) أخرجه أحمد.

⁽٣) أخرجه مسلم.

⁽٤) سورة البينة. الآية: ٥.

⁽٥) يعني: متابعة الإمام.

٨٤ كس الصف الأول الثانوي

بَابُ الْأَفْعَالِ في الصَّلَاة

وَيَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي أَنْ يَخْشَعَ فِي صَلَاتِهِ وَيَكُونَ نَظَرُهُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ، وَمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ،

باب كيفية الصلاة

صفة الصلاة:

القيام في الصلاة وما يتعلق به من أحكام:

قال: (ومن أراد الدخول في الصلاة كَبَّر) لقوله تعالى: ﴿ وَذَكَرَ اَسْمَ رَبِّهِ وَصَلَّى ﴾ ''، وقال عليه الصلاة والسلام: «لا يقبل اللَّه صلاة امرئ حتى يضع الطَّهور مواضعه، ويستقبل القبلة، ويقول: اللَّه أكبر» ('')، وإن افتتح بلفظ آخر يشتمل على الثناء والتعظيم _ كالتهليل، والتسبيح _ أو باسم آخَرَ _ كقوله: الرحمن أكبر _ أجزأه، وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا بلفظ التكبير، وهو قوله: اللَّه أكبر، اللَّه الأكبر، اللَّه الكبير، اللَّه كبير،

⁽١) سورة المؤمنون. الآيتان: ٢،١.

⁽٢) الأزيز: الصوت المسموع.

⁽٣) رواه أبو داود والنسائي ـ والمِرجل: الإناء الذي يسخن فيه الماء.

⁽٤) سورة الأعلى. الآية: ٥١.

⁽٥) رواه أبو داود.

وَيَرْفَعُ يَكَيْهِ لِيُحَادِيَ إِبْهَامَاهُ شَحْمَتَيْ (ف) أُذْنَيْهِ، وَلَا يَرْفَعُهُمَا (ف) فِي تَكْبِيرَةٍ سِوَاهَا،

إلا أن لا يُحسِنُه؛ لأن المتوارَث: اللَّه أكبر، و «أفعل» و «فعيل» سواءٌ في صفاتِه تعالى. ولهما: قوله تعالى: ﴿ وَذَكَرُ أَسْمَ رَبِّهِ فَصَلَى ﴾ (() نزلت في تكبيرة الافتتاح، فقد اعتبر مطلق الذِّكر، وتقييد الكتاب (() بخبر الواحد لا يجوز، ولو افتتح بقوله: اللَّه، أو: الرحمن، جاز عند أبي حنيفة؛ لوجود الذِّكر. وقال محمد: لا يجوز إلا أن يَضُم إليه الصفة؛ كقوله: أجل أو أعظم، ولو قال: اللهم، الأصح أنه يجوز، ومعناه: يا ألله، والميم المشددة خَلَفٌ عن النداء، ولو قال: اللهم اغفر لي، لا يجوز؛ لأنه ليس بتعظيم والمي، ولو المنتج، والمناه، والأخرس والأمي بالنية، جاز، والأفضل أن يكبر المأموم مقارنًا لتكبير الإمام، وعندهما: بعده، وفي السلام: بعده بالاتفاق. والفرق لأبي حنيفة: أن التكبير شروع في العبادة، فالمسارعة إليه أفضل، والسلام خروج منها، فالإبطاء أفضل، وكيدر التكبير، وهو السنة، ولأن المد في أوله كُفر؛ لكونه استفهامًا، وفي آخره أفضل، حيث العربية.

قال: (ويرفع يديه ليحاذى إبهاماه شحمتى أذنيه) لقوله على لوائل بن حُجْر: «إذا افتتحت الصلاة، فارفع يديك حذاء أذنيك» (")، وهو أن يرفعها منصوبتين، حتى تكون الأصابع مع الكف نحو القبلة، ولا يُفَرِّج بين الأصابع، وهكذا تكبيرة القنوت، وصلاة العيدين (ولا يرفعها في تكبيرة سواها) لقوله على: «لا تُرفع الأيدي إلا في سبع مواطن» (أن وذكر هذه الثلاثة، وأربعًا في الحج نذكرها إن شاء اللَّه تعالى (6).

⁽١) سورة الأعلى. الآية: ١٥.

⁽٢) يعني: القرآن.

⁽٣) رواه الطبراني.

⁽٤) رواه الطبراني.

⁽٥) لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن عند الحنفية، وهي:

١- افتتاح الصلاة.
 ٢- افتتاح القنوت في الوتر.
 ٣- في العيدين.
 ٤- عند استلام الحجر.
 ٥- على الصفا والمروة.
 ٢- على عرفات وجمعز
 ٧- عند الجمرتين.

٨٦ كس الصف الأول الثانوى

ثُمَّ يَعْتَمِدُ بِيَمِينِهِ عَلَى رُسْغِ يَسَارِهِ تَحْتَ سُرَّتِهِ (ف) وَيَقُولُ: سُبْحَانَكَ (سف) اللَّهُمَّ إِلَى آخِرِهِ،

قال: (ثم يعتمد بيمينه على رسغ '' يساره تحت سرته)؛ لقوله على الشال تحت السرة '''، الأنبياء: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، ووضع اليمين على الشال تحت السرى كلما والمرأة تضع يدها على صدرها؛ لأنه أستر لها، ويقبض بكفه اليمنى رسغ اليسرى كلما فرغ من التكبير، فهو أبلغ في التعظيم، وهكذا في تكبيرة القنوت والجنازة؛ لأنه قيام محتد كالقراءة. وروى الحسن عن أبي حنيفة على الإرسال فيهما، وهو قول محمد، وهو اختيار مشايخنا رحمهم الله، لأنها قَوْمَةٌ لا قراءة فيها، كما بين الركوع والسجود، وبين تكبيرات العيدين يرسلهما، لأن الوضع لا يفيد؛ لتتابع التكبيرات.

قال: (ويقول: سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك جل ثناؤك...) وزاد محمد: «وجل ثناؤك»، ولا يزيد عليه. وقال أبو يوسف: يجمع بينه وبين قوله: «وجهت وجهي... إلى آخره»، لأن الأخبار وردت بها، فيجمع بينها. ولها: ما رَوَى ابن مسعود، وأنس عن مسول الله عن رسول الله عن (أنه كان إذا كبر لافتتاح الصلاة قرأ: سبحانك اللهم... إلى آخره» أن وهكذا روي عن أبي بكر، وعمر عن وما روي من حديث التوجّه: كان في ابتداء الإسلام، فلمّا شُرِعَ التسبيح، نسخ، كها روي أنه كان يقول في الركوع: «رَكَعَ لك ظهري»، وفي السجود: «سجد لك وجهي»، فلها نزل: ﴿ فَسَيِّحَ بِالسّمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ أن بعلوه في الركوع، ونزل: ﴿ سَبِّح اسمَ رَبِّكَ المنافقة على الله عليه الله المنافقة والمنافقة المنافقة المنافة المنافقة ال

⁽١) الرُّسِغ: مِفصل ما بين الساعد والكف.

⁽٢) رواه آلطبراني.

⁽٣) أخرجه ابن ماجه في سننه.

⁽٤) سورة الواقعة. الآية: ٧٤.

⁽٥) سورة الأعلى. الآية: ١.

وَيَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَيُخْفِيهَا (ف)، ثُمَّ إِنْ كَانَ إِمَامًا جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ وَالْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَفِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ،

الجهر والإسرار بالقراءة:

قال: (ويتعوذ) إن كان إمامًا أو منفردًا؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرُءَانَ فَٱسْتَعِذَ وَاللّهِ مِنَ ٱلشَّيَطُنِ ٱلرَّحِمِ ﴾ (() أي إذا أردتَ قراءةَ القرآن. وإن كان مأمومًا لا يتعوذ. قال أبو يوسف: يتعوّذ، لأن التعوُّذ تبعٌ للثناء، وهو للصلاة عنده؛ فإن التعوُّذ وَرَدَ به النصُّ صيانةً للعبادة عن الخلل الواقع فيها بسبب وسوسة الشيطان، والصلاة تشتمل على القراءة والأذكار والأفعال، فكانت أولى. وعندهما: لافتتاح القراءة على المأموم، وعلى هذا: إذا قام المسبوق للقضاء، يتعوذ عنده قبل التكبير، وعندهما: بعده، ويُخفي التعوذ لحديث ابن مسعود ﷺ: «خمس يخفيهن الإمام: التعوذ، والتسمية، والتأمين، وربنا لك الحمد، والتشهد».

قال: (ويقرأ: بسم اللَّه الرحمن الرحيم) لأن النبي على كان يقرؤها، قال: (ويخفيها) لحديث أنس قال: «صلَّيتُ خَلْفَ النبي على وخَلْفَ أبي بكر، وعمر، وعثمان، وكانوا يفتتحون القراءة بالحمد للَّه رب العالمين»، وفي رواية: «كانوا يُخفون بسم اللَّه الرحمن الرحيم»، وعن عبد اللَّه بن مغفل ها أنه سمع ابنَه يجهر بها، فقال: يا بني! إياك والحدث في الإسلام؛ صَلَّيتُ خَلْفَ رسول اللَّه على وخَلْفَ أبي بكر، وعمر، وكانوا لا يجهرون بالتسمية، فإذا أردت القراءة فقل: «الحمد للَّه رب العالمين».

قال: (ثم إن كان إمامًا؛ جَهَرَ بالقراءة في الفجر، والأُولَيَيْن من المغرب والعشاء، وفي الجمعة، والعيدين) هذا هو المأثور عن رسول اللَّه عَلَيْ، والمتوارث مِن لدن الصدر الأول إلى يومنا هذا. ويُخفي في الظهر والعصر؛ لقوله على: «صلاة النهار عجاء (۱)»، ولأنه المأثور المتوارَث.

⁽١) سورة النحل. الآية: ٩٨.

⁽٢) يعني: لا يُجهر فيها بالقراءة.

وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا إِنْ شَاءَ جَهَرَ وَإِنْ شَاءَ خَافَتَ، وَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا لَا يَقْرَأُ (ف)، وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا الضَّالِّينَ، قَالَ: آمِينَ، وَيَقُولُهَا الْمَأْمُومُ وَيُخْفِيهَا (ف)، فَإِذَا أَرَادَ الرُّكُوعَ كَبَّرَ وَرَكَعَ،

قال: (وإن كان منفردًا: إن شاء جَهَرَ) لأنه إمامُ نفسِه (وإن شاء خَافَت) لأنه ليس عليه أن يُسمِع غيره، والجهر أفضل؛ لقوله ﷺ: «مَن صلَّى وحده على هيئة الجاعة، صلى خلفَه صفوفٌ من الملائكة».

قال: (وإن كان مأمومًا لا يقرأ) لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِى ٱلْقُرْءَانُ فَاستَمِعُواْ لَهُ، وَأَنصِتُواْ ﴾، قال ابن عباس، وأبو هريرة، وجماعة من المفسرين: نزلت في الصلاة خاصة، حين كانوا يقرءون خلفه عليه الصلاة والسلام. وعن أبي هريرة قال: قال رسول اللّه ﷺ: ﴿إنها جُعِلَ الإمامُ ليؤتم به، فإذا قرأ فأنصتوا ﴾ وقال ﷺ: ﴿مَن كان مأمومًا، فقراءة الإمام له قراءة ﴾ وروى الشعبي عن النبي ﷺ: ﴿لا قراءة خلف الإمام » (وإذا قال الإمام: ولا الضالين، قال: آمين، ويقولها المأموم، ويخفيها) قال ﷺ: ﴿إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولا: آمين؛ فإن الإمام يقولها المأموم، وروى وائل بن حجر عن النبي ﷺ الإخفاء، ولما روينا مِن حديث ابن مسعود .

الركوع وما يتعلق به من أحكام:

قال: (فإذا أراد الركوع كبَّر) لأنه على كان يكبر عند كل خَفْضٍ ورَفْع. قال (ورَكَعَ) لقوله على للأعرابي حين عَلَّمَه الصلاة: «ثم اقرأ ما تيسر من القرآن، ثم الركع»، والركوع يتحقق بما يُطلق عليه الاسم؛ لأنه عبارة عن الانحناء، وقيل: إن كان إلى حال القيام أقرب لا يجوز، وإن كان إلى حال الركوع أقرب جاز.

⁽١) أخرجه أبو داود والنسائي.

⁽٢) أخرجه البيهقي في سننه.

⁽٣) سنن الدار قطني.

⁽٤) رواه النسائي في سننه.

وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَيُفَرِّجُ أَصَابِعَهُ وَيَبْسُطُ ظَهْرَهُ، وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يُنكِّسُهُ، وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَيَقُولُ الْمُؤْتَمُّ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ (سم ف)، ثُمَّ يُكبِّرُ، وَيَسْجُدُ عَلَى أَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ. وَيَضَعُ يَدَيْهِ حِذَاءَ أَذْنَيْهِ (زف)،

قال: (ووَضَعَ يديه على ركبتيه، ويُفَرِّج أصابعك» لقوله على لأنس على ركبتيك، وفَرِّق بين أصابعك» (()، ولأنه أمْكَنُ في أَخْذِ الرُّكبة (وبَسَطَ فَضَع يديك على ركبتيك، وفَرِّق بين أصابعك» (()، ولأنه أمْكَنُ في أَخْذِ الرُّكبة (وبَسَطَ ظهرَه)؛ لأنه على كان إذا ركع لو وُضِع على ظهره قدحُ ماء لاستقر (ولا يرفع رأسه ولا ينكِّسه) كما فعل على (ويقول: سبحان ربي العظيم ثلاثًا) لقوله على (إذا رَكَعَ أحدُكم وقال في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاثًا، فقد تم رُكوعُه (()، وذلك أدناه، وإن زاد فهو أفضل، إلا أنه يُكره للإمام التطويل؛ لما فيه من تنفير الجماعة (ثم يرفع رأسَه، ويقول: سمع الله لمن مَحِدَه، ويقول المؤتم: ربَّنا لك الحمد) أو: اللهم ربنا لك الحمد، وبهما وَرَدَ الأثر، ولا يَجمع الإمام بينها. وقالا: يجمع، وهو رواية الحسن عنه؛ لئلا يكون تاركًا ما حَضَّ عليه غيرَه، وليس لنا ذِكر يختص به المأموم. (ثم يكبر) كما تقدم.

السجود وما يتعلق به من أحكام:

قال: (ويسجد على أنفه وجبهته) لأن النبي على ذلك، فإن اقتصر على الأنف جاز، وقد أساء. وقالا: لا يجوز إلا من عذر، وإن اقتصر على الجبهة جاز بالإجماع، ولا إساءة. والأصل فيه: قوله على: «أُمِرْت أن أسجد على سبعة أعْظُم: الوجه، والكفين، والركبتين، والقدمين ""، ولهما: قوله على: «مَكِّن جبهتك وأنفك من الأرض»، وله: أن الأنف محل السجود، قال: (ويضع ركبتيه قبل يديه، ويضع يديه حذاء أذنيه) هكذا نُقِلَ فِعْل رسول اللَّه على الله الله على ا

⁽١) أخرجه أحمد في مسنده.

⁽٢) أخرجه أحمد في مسنده.

⁽٣) متفق عليه.

٩٠ ﴾ الصف الأول الثانوي

وَيُبْدِي ضَبْعَيْهِ، وَيُجَافِي بَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ، وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ، وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا، وَلَوْ سَجَدَ عَلَى كَوْرِ عِمَامَتِهِ أَوْ فَاضِلِ ثَوْبِهِ جَازَ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَجْلِسُ، فَإِذَا جَلَسَ كَبَّرُ وَسَجَدَ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَنْهَضُ (ف) قَائِمًا.....

(ويُبدي ضَبْعَيه (۱)، ويجافي بطنه عن فخذيه) لِمَا روي أن النبي عَلَيْ كان يُجافي في سجوده؛ حتى أن بهمة (۱) لو أرادت أن تَمُر، لمرَّت (ولا يفترش ذراعيه) لِنَهيه عَلَيْ عن افتراش الثعلب (ويقول: سبحان ربي الأعلى ثلاثًا) لأنه لمَّا نزل قوله تعالى: ﴿ سَبِّح السَّمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ (۱)، قال عَلَيْ: «اجعلوه في سجودكم» (ولو سجد على كور (۱) عمامته، أو فاضل ثوبه، جاز) قال ابن عباس: «رأيتُ النبي عَلَيْ يسجد على كور عمامته» (وأو فاضل ثوبه، جاز) قال ابن عباس: «رأيتُ النبي عَلَيْ يسجد على كور عمامته» (وقال أيضًا: إنه عليه الصلاة والسلام: «صَلَّى في ثوب واحد، يتقي بفضولِه حَرَّ الأرض وبردَها) (۱).

ولو سجد على الحشيش والقطن: إن وجَدَ حجمه (٧) بجبهته _ كالطِّنفِسة (^) واللبد والحصير _ جاز (ثم يكبر) لِما بَيَّنَا (ويرفع رأسَه ويجلس) والواجب من الرفع: ما يتناوله الاسم؛ لأن الواجب: الفصلُ بين السجدتين، وأنه يتحقق بها ذكرنا، وقيل: إن كان أقرب إلى القعود جاز، وإلا فلا (فإذا جلس كبَّر وسجد) لقوله على: «ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا، ثم اجلس حتى تستوي جالسًا» (ثم يكبر وينهض المتحد على صدور قدميه.

⁽١) الضبع: العضد.

⁽٢) البهمة: ولدة الشاة.

⁽٣) سورة الأعلى. الآية: ١.

⁽٤) الكُور: إدارة العمامة على الرأس، وكل دائرة من العمامة تسمى كورًا.

⁽٥) أخرجه عبد الرازق عن أبى هريرة.

⁽٦) أخرجه أحمد.

⁽٧) يعني أحس بكثافته.

⁽٨) الطَّنفِسة: البساط الذي له حمِل رقيق.

⁽٩) أخرجه البخاري بلفظ «ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا».

وَيَفْعَلُ كَذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ إِلَّا الِاسْتِفْتَاحَ وَالتَّعَوُّذَ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَوَجَّهَ الثَّانِيَةِ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ وَتَشَهَّدَ .

ما تفترق فيه الركعة الأولى عن الثانية:

قال: (ويفعل كذلك في الركعة الثانية) لقوله على لله لله المعلى الم

حكم تعديل الأركان (الطمأنينة) في الصلاة:

ثم تعديل الأركان ليس بفرض. وقال أبو يوسف: فرض، وهو الطمأنينة في الركوع والسجود، وإتمام القيام من الركوع، والقعدة بين السجدتين، لقوله على الأعرابي حين أَخَفَّ صلاتَه: «أَعِد صلاتك؛ فإنك لم تُصلِّ» (() ولهما أن أنه أتى بها ينطلق عليه اسم الركوع والسجود، وهو انحناء الظهر، ووضع الجبهة، فَدَخَل بها ينطلق عليه اسم الركوع والسجود، وهو انحناء الظهر، ووضع الجبهة، فَدَخَل تحت قوله تعالى: ﴿ ارَكِعُوا وَ السَّجُدُوا ﴾، والطمأنينة دوامٌ عليه، والأمر بالفعل لا يقتضى الدوام عليه، ولا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد، وما رواه يقتضي الوجوب، وهي واجبة عندنا؛ حتى يجب سجود السهو بتركها ساهيًا؛ وقيل: هي سنة.

الجلوس للتشهد الأول وما يتعلق به من أحكام:

قال: (فإذا رفع رأسه في الركعة الثانية مِن السجدةِ الثانيةِ افترشَ رِجلَه اليسرى فجلس عليها، ونَصَبَ اليُمنى، وَوَجَّه أصابعَه نحو القبلة، وَوَضَع يديه على فخذيه، وبسط أصابعه وتَشَهَّدَ) هكذا حَكى وائلُ بن حُجْر، وعائشةُ قعودَ رسول اللَّه ﷺ في التشهد.

⁽١) أخرجه أحمد.

⁽٢) أبو حنيفة ومحمد.

٩٢ الصف الأول الثانوي

وَالتَّشَهُّدُ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ (ف) وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ (ف)، وَلَا يَزِيدُ عَلَى التَّشَهُّدِ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى، ثُمَّ يَنْهَضُ مُكَبِّرًا وَيَقْرَأُ فِيهِمَا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَيَجْلِسُ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ الْعَلَاةِ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ النَّبِيِّ الْعَلَاةِ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِي عَلَى

صيغة التشهد:

قال: (والتشهد: التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي، ورحمة اللّه وبركاته، السلام علينا وعلى عباد اللّه الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله) وهو تشهّد عبد اللّه ابن مسعود هي؛ لِمَا روي أن حمادًا أَخَذَ بِيد أبي حنيفة وعَلّمَه التشهد، وقال: أَخَذَ إبراهيمُ النخعي بيدي وعلمني، وأخذ علقمةُ بيد إبراهيم وعَلّمه، وأخذ عبد اللّه بن مسعود بيد علقمة وعَلّمه، وأخذ رسول اللّه على بيد عبد اللّه وعَلّمه التشهد، فقال: قُل: التحيات للّه... إلى آخر ما ذكرنا، قال: (ولا يزيد على التشهد في القعدة الأولى) لِمَا رَوَت عائشةُ هي، أن النبي وبقي عليه الشفع الثاني، فينتقل إليه (ويقرأ فيها فاتحة الكتاب) وهي سنة، به ورد الأثر، ورَوَى الحسن عن أبي حنيفة أن القراءة في الأخريين واجبة، ولو تركها ساهيًا الأثر، ورَوَى الحسن عن أبي حنيفة أن القراءة في الأخريين واجبة، ولو تركها ساهيًا يلزمه سجود السهو. وفي ظاهر الرواية: لو سكت فيها عامدًا، كان مسيئًا، وإن كان سهو عليه.

التشهد الأخير وما يتعلق به من أحكام:

قال: (ويجلس في آخر الصلاة) كما بَيَّنًا في الأولى؛ لما رويناه (ويتشهد) كما قلنا (ويصلي على النبي على النب

⁽١) هو حماد بن أبي سليمان؛ شيخ الإمام أبي حنيفة.

وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ مِمَّا يُشْبِهُ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ وَالْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ.

"إذا قلتَ هذا، أو فعلتَ هذا، فقد تَمَّت صلاتُك"، عَلَّقَ التهام بأحد الأمرين، فيتم عند وجود أحدهما، فدلَّ على أن الصلاة على النبي على ليست بفرض، وهي واجبة عندنا خارج الصلاة؛ عملًا بالأمر الوارد بها في القرآن، فلا يلزمنا العمل به في الصلاة. قال: (ويدعو بها شاء مما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية المأثورة) لقوله على: "ثم اختر من الدعاء أطيبَه".

والقعدة الأخيرة فرض، والتشهد فيها واجب؛ لقوله على في حديث الأعرابي: «إذا رفعتَ رأسَك من آخر سجدة، وقعدتَ قدر التشهد، فقد تمت صلاتُك»؛ علَّق التَّمَامَ بالقعدة، دون التشهد.

ومقدار الفرض في القعود مقدار التشهد.

قال (ثم يسلِّم عن يمينه، فيقول: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره كذلك) لرواية ابن مسعود أنه على كان يسلم عن يمينه حتى يُرى بياض خَدِّه الأيمن، وعن شهاله حتى يرى بياض خَدِّه الأيسر، وينوى بالأولى مَن عن يمينه مِن الملائكة والناس، وبالأخرى كذلك؛ لأنه خِطابُ الحاضرين، وينوي الإمام في الجهة التي هو فيها، والمنفرد ينوى الحفظة لا غير.

* * *

⁽١) أخرجه الدارقطني.

٩٤ ﴾ الصف الأول الثانوي

فَصْلُ

الْقِرَاءَةُ فَرْضٌ فِي رَكْعَتَيْنِ سُنَّةٌ (ف) فِي الْأُخْرَيَيْنِ، وَإِنْ سَبَّحَ فِيهِمَا أَجْزَأَهُ (ف)، وَمِقْدَارُ الْفَرْضِ آيَةٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ (سم ف)، وَالْوَاجِبُ الْفَاتِحَةُ وَالسُّورَةُ أَوْ ثَلَاثُ آيَاتٍ.

فصل في القراءة في الصلاة

قال: (القراءة فرض في ركعتين) لقوله تعالى: ﴿ فَأَقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ (١)، ولا يُفترض في غير الصلاة، فتعيَّن في الصلاة. وقال عليه الصلاة والسلام: «القراءة في الأوليَيْن قراءة في الأخريين، وإن سبَّح فيها أجزأه) وقد بيناه.

القدر المفروض والقدر الواجب" من القراءة في الصلاة:

قال: (ومقدار الفرض: آية في كل ركعة) وقالا: ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة تعدِها؛ لأن القرآن اسم للمعجز ولا معجز دون ذلك. وله قوله تعالى: ﴿ فَاقْرَءُوا مَا يَسَرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ من غير تقييد، وما دون الآية خارجٌ، فبقيَ ما وراءه، ولا يُفترض قراءة الفاتحة في الصلاة؛ لإطلاق ما تلونا، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة إلا بها، بفاتحة الكتاب» إلى غيره من الأحاديث، أخبارُ آحادٍ لا يجوز نسخ إطلاق الكتاب بها، فيُحمَل على الوجوب دون الفرضية كها قلنا. (والواجب: الفاتحة والسورة، أو الثلاث أيات) لأن النبي على واظبَ على ذلك مِن غير تَرْك، ولذلك وجب سجود السهو بتركه ساهيًا.

⁽١) سورة المزمل. الآية: ٢٠

⁽٢) أخرجه مسلم في صحيحه.

⁽٣) يفرق الحنفية بين الفرض والواجب، فالفرض عندهم: ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه، أما الواجب: فهو ما ثبت بدليل قطعي فيه شبهة.

⁽٤) سورة المزمل. الآية: ٢٠

وَالسُّنَّةُ أَنْ يُقْرَأَ فِي الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ طِوَالُ الْمُفَصَّلِ، وَفِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ أَوْسَاطُهُ، وَفِي الْمَغْرِبِ قِصَارُهُ، وَفِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ وَالسَّفَرِ يُقْرَأُ بِقَدْرِ الْحَالِ وَلَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ لِشَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَيُكْرَهُ تَعْيِينُهُ.

القدر المسنون من القراءة في الصلاة:

قال: (والسنة أن يقرأ في الفجر والظهر طوالَ المفصَّل، وفي العصر والعشاء أوساطُه، وفي المغرب قِصارُه (۱) هكذا كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري، ولا يُعرَف إلا توقيفًا، (وفي حالة الضرورة والسفر يقرأ بقدر الحال) دفعًا للحرج. والسنة أن يقرأ في كل ركعة سورة تامة مع الفاتحة، ويستحب أن لا يجمع بين سورتين في ركعة؛ لأنه لم يُنقَل، وإن فَعَل، لا بأس، وكذلك سورة في ركعتين.

قال: (ولا يتعين شيء من القرآن لشيء من الصلوات) لإطلاق النصوص (ويكره تعيينه) لِمَا فيه من هُجران الباقي، إلا أن يكون أيسر عليه، أو تبركًا بقراءة النبي على مع علمِه أن الكل سواء، ويُطوِّل الأولى من الفجر على الثانية؛ إعانة للناس على الجماعات، ويُكره في سائر الصلوات. وقال محمد: يُستحب ذلك في جميع الصلوات، كذا نُقِل عن النبي على مقاد الركعتان استوتا في استحقاق القراءة، فلا وجه إلى التفضيل، بخلاف الصبح؛ فإنه وقت نوم وغفلة، وما رواه محمول على التطويل من حيث الاستفتاح والتعوذ، والاعتبار في ذلك بها دون ثلاث آيات؛ لعدم إمكان التحرز عنه.

* * *

⁽١) طوال المفصل: من الحجرات إلى البروج، والأوساط: من سورة البروج إلى لم يكن، والقِصار: من سورة لم يكن إلى الآخر.

فُصْلُ

الْجَمَاعَةُ سُنَّةُ مُؤَكَّدَةُ، وَأَوْلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، ثُمَّ أَقْرَؤُهُمْ، ثُمَّ أَوْرَعُهُمْ، ثُمَّ أَصْنَهُمْ خُلُقًا، ثُمَّ أَحْسَنُهُمْ وَجْهًا،

فصل في الإمامة

حكم صلاة الجماعة:

قال: (الجماعة سنة مؤكدة) وقد واظب عليها عليها عليها الله المعاد ولو تركها أهل بلد يؤمرون بها .

الأُوْلَى بِالإمامة:

قال: (وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة) إذا كان يُحسِن من القراءة ما تجوز به الصلاة، ويجتنب الفواحش الظاهرة. وعن أبي يوسف: أقرؤهم؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله»، (ثم أقرؤهم) للحديث (ثم أورعُهم) لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَن صلّى خلف عالم تقي، فكأنها صلّى خلف نبي» (ثم أسَنَّهُم) لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا سافرتما فأذّنا وأقيها، وليؤمكها أكبركها سنًا» (ثم أحسنهم خُلُقًا، ثم أحسنهم وجهًا) والأصل: أن مَن كان وصفُه يُحرِّض الناسَ على الاقتداء به، ويدعوهم إلى الجهاعة، كان تقديمُه أولى؛ لأن الجهاعة كلّما كثرُت كان أفضل؛ حتى قالوا: يكره لمن يُكثِر التنحنح في القراءة أن يؤم، وكذلك من يقف في غير مواضع الوقف، ولا يقف في مواضعه؛ لما فيه من تقليل الجهاعة.

-المختار من الاختيار ---

⁽١) أخرجه ابن خزيمة مقتصرًا على قوله (أكبركما).

وَلَا يُطَوِّلُ بِهِمُ الصَّلَاةَ، وَيُكْرَهُ إِمَامَةُ (...) الْأَعْرَابِيِّ وَالْأَعْمَى (ف) وَالْفَاسِقِ (...) وَالْمُبْتَدِعِ، وَلَوْ تَقَدَّمُوا وَصَلَّوْا جَازَ، وَلَا تَجُوزُ إِمَامَةُ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ (ف) لِلرِّجَالِ،

ما يندب فعله للإمام:

قال: (ولا يطوِّل بهم الصلاة) على وجه يؤدي إلى التنفير، بل يخفِّف تخفيفًا عن تمام؛ لحديث معاذ؛ فإنه كان يطوِّل بهم القراءة في الصلاة، فقال عليه الصلاة والسلام: «أَفَتَّانٌ أنت يا معاذ؟ صلِّ بالقوم صلاة أضعفِهِم؛ فإن فيهم الصغير، والكبير، وذا الحاجة».

مَن تكره إمامته:

قال: (ويكره إمامةُ الأعرابي، والأعمى، والفاسق، والمبتدع) لأن إمامتهم تقلِّل الجهاعات؛ لأن الغالب على الأعرابي الجهل. قال تعالى: ﴿ وَأَجَ دَرُ أَلَا يَعْلَمُواْ حُدُودَ الجهاعات؛ لأن الغالب على الأعرابي الجهل. قال تعالى: ﴿ وَأَجَ دَرُ أَلَا يَعْلَمُواْ حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ عَلَى رَسُولِهِ عَلَى النجاسات، (ولو تقدموا وصلَّوا جاز) قال عليه الصلاة والسلام: «صَلُّوا خلف كل بَرِّ وفاجر»، والكراهة في حقهم لِا ذكرنا، ولو عُدِمَت: بأن كان الأعرابيُ أفضلَ من الحَضري، والأعمى من البصير، فالحكمُ بالضد، وأما المبتدع: فكان أبو حنيفة لا يرى الصلاة خلف المبتدع، قال أبو يوسف: أكرَه أن يكون إمامُ القوم صاحبَ بدعة أو هوى.

إمامة النساء والصبيان للرجال:

قال: (ولا تجوز إمامة النساء والصبيان للرجال) أما النساء: فلقوله عليه الصلاة والسلام: «أَخِّروهن مِن حيث أخرَّهن اللَّه»(٢)، وأنه نهي عن التقديم.

وأما الصبي: فلأن صلاته تقع نفلًا، فلا يجوز الاقتداء به، وقيل: يجوز في التراويح؛ لأنها ليست بفرض، والصحيح الأول؛ لأن نفله أضعف من نفل البالغ، فلا ينبني عليه.

⁽١) سورة التوبة . الآية: ٩٧.

⁽٢) أخرجه عبد الرازق موقوفًا على ابن مسعود.

[﴿] ٩٨ ﴾ الصف الأول الثانوي

وَمَنْ صَلَّى بِوَاحِدٍ أَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنْ صَلَّى بِاثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ تَقَدَّمَ عَلَيْهِمْ، وَيُصَفُّ الرِّجَالُ ثُمَّ الصِّبْيَانُ ثُمَّ الْخَنَاثَى ثُمَّ النِّسَاءُ، وَلَا تَدْخُلُ الْمَرْأَةُ فِي صَلَاةِ الرَّجُلِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهَا (ف) الْإِمَامُ، وَإِذَا قَامَتْ إِلَى جَانِبِ رَجُلٍ فِي صَلَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ فَسَدَتْ (ف) صَلَاتُهُ .

ترتيب الصفوف:

قال: (ومَن صَلَّى بواحدٍ أقامه عن يمينه) لحديث ابن عباس قال: «وقفت عن يسار النبي على أن اليمين أولى، وأن يسار النبي على أن اليمين أولى، وأن القيام عن يساره لا يفسد الصلاة، وأن الفعل اليسير لا يُفسِد الصلاة. قال (فإن صلَّى باثنين أو أكثر تقدَّم عليهم) لحديث أنس قال: «أقامني رسول اللَّه على واليتيم وراءه، وأمَّ سليم وراءنا» (() ولقوله عليه الصلاة والسلام: «الاثنان فها فوقهها جماعة» (المولوقة عليه الصلاة والسلام: «الاثنان فها فوقهها جماعة» (السلام: «الاثنان فها فوقهها جماعة» (السلام: «ليكني أولو الأحلام منكم»، وأما الصبيان: فلحديث أنس، وأما الخناثى: فلاحتهال كونهم ذكورًا.

قال: (ولا تَدخل المرأة في صلاة الرجل، إلا أن ينويها الإمام) وقال زفر: تدخل بغير نية، كالرجل. ولنا: أنه يلحقه من جهتها ضررٌ على سبيل الاحتمال، بأن تقف في جنبه، فتفسد صلاته، فكان له أن يحترز عن ذلك بترك النية.

قال: (وإذا قامت إلى جانب رجلٍ في صلاةٍ مشترَكة، فسدت صلاتُه) والقياس ألا تفسد، كما لا تفسد صلاتُها.

⁽١) الذؤابة: طرف العمامة.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق.

⁽٣) أخرجه الدار قطني.

وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ حُضُورُ الْجَمَاعَاتِ، وَأَنْ يُصَلِّينَ جَمَاعَةً (ف)، فَإِنْ فَعَلْنَ وَقَفَتِ الْإِمَامُ وَسُطَهُنَّ، وَلَا الْقَارِئُ بِالْأُمِّيِّ، وَلَا الْمُفْتَرِضُ (ف)، وَلَا الْقَارِئُ بِالْأُمِّيِّ، وَلَا الْمُفْتَرِضُ (ف) الْمُحْتَسِي (ف) بِالْمُومِي وَلَا الْمُفْتَرِضُ (ف) بِالْمُتَنَفِّلِ،

حضور النساء للجماعات:

قال: (ويكره للنساء حضور الجهاعات) لقوله عليه الصلاة والسلام: «بيوتهن خير لهن»، ولِمَا فيه مِن خوف الفتنة، وهذا في الشواب بإجماع، أما العجائز: فيخرجن في الفجر والمغرب والعشاء. وقالا: يخرجن في الصلوات كلها؛ لوقوع الأمن من الفتنة في حقهن (۱)، وله: أن الفُسَّاق ينتشرون في الظهر والعصر، وفي المغرب يشتغلون بالعَشاء، وفي الفجر والعِشاء يكونون نيامًا، ولكل ساقطة لاقطة،

والمختار في زماننا: ألا يجوز شيء من ذلك؛ لفساد الزمان، والتظاهر بالفواحش. قال (وأن يصلين جماعة) لأنها لا تخلو عن نقص واجب أو مندوب، فإنه يُكره لهن الأذان، والإقامة، وتقدُّم الإمام عليهن. (فإن فعلنَ: وقفت الإمامُ وسطَهن) هكذا روي عن عائشة، وهو محمول على الابتداء.

إمامة الضعيف لمن هو أقوى حالًا منه:

قال: (ولا يقتدي الطاهرُ بصاحبِ عُذر، ولا القارئُ بالأمي، ولا المكتسي بالعريان، ولا مَن يركع ويسجد بالمومي، ولا المفترضُ بالمتنفل) وأصلُه: أن صلاة المقتدي تنبني على صلاة الإمام صحةً وفسادًا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «الإمام ضامن»، أي ضامن بصلاته صلاة المؤتم، وبناء الناقص على الكامل يجوز، والكامل على الناقص لا يجوز؛ لأن الضعيف لا يصلُح أساسًا للقوي، لأنه بقدر النقصان يكون بناءً على المعدوم، وأنه محال.

⁽١) هذه الأحكام تتغير بتغير الزمان وفي زماننا المعاصر نقول: بعدم الكراهة بشرط أن يكون المسجد في العمران وأن يكون لهن مكان خاص بهن لقوله ﷺ: «لا تمنعوا إيماء الله مساجد الله وليخرجن تفلات» أي غير متزينات.

وَلَا الْمُفْتَرِضُ بِمَنْ يُصَلِّي فَرْضًا آخَرَ (ف). وَيَجُوزُ اقْتِدَاءُ الْمُتَوَضِّئِ (م) بِالْمُتَيَمِّم، وَالْغَاسِلِ بِالْمُفْتَرِضِ. وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ أَعَادَ (ف).

إذا عُرِفَ هذا فنقول: حال الطاهر أقوى مِن حال صاحب العذر، وحالُ القارئِ أقوى مِن حال العريان، وحالُ الذي أقوى مِن حال العريان، وحالُ الذي يركع ويسجد أقوى من حال المومي، وحالُ المفترض أقوى من المتنفل، فلا تجوز صلاتهم خلفهم.

اقتداء المفترض بمن يصلي فرضًا آخر:

قال: (ولا المفترض بمن يصلى فرضًا آخر) لأن المقتدى مشاركٌ للإمام، فلابد مِن الاتحاد.

قال: (ويجوز اقتداء المتوضئ بالمتيمم) وقال محمد: لا يجوز؛ لأن التيمم طهارة ضرورية (۱) كطهارة صاحب العذر. ولنا: ما روي أن عمرو بن العاص أجنب في ليلة باردة، فتيمم وصلى بأصحابه، ثم أخبر بذلك رسول اللَّه على فلم يأمره بالإعادة. وقد تقدم أن التيمم طهارة عند عدم الماء، فكان اقتداء طاهر بطاهر. قال (والغاسل بالماسح) لأن الخف يمنع وصول الحدث إلى الرِّجْل، وإنها يَحِل الحدث بالحُفّ، وقد ارتفع بالمسح. قال (والقائم بالقاعد) خلافًا لمحمد، وهو القياس؛ لأن القائم أقوى حالًا. ولنا: أنه على آخر صلاة قاعدًا، والناس خلفه قيام، وبمثله يُترك القياس. قال (والمتنفل بالمفترض) لأنه أضعف حالًا، وبناء الأضعف على الأقوى جائز، ولأنه عتاج إلى نية أصل الصلاة، وهو موجود.

قال: (ومَن عَلِمَ أن إمامه على غير طهارة، أعاد) لِمَا بَيَّنَا أن صلاة المأموم متعلقة بصلاة الإمام صحة وفساد، ولهذا المعنى يلزم المأموم سهو الإمام، ويكتفى بقراءته لو أدركه في الركوع.

⁽١) يعني لا تجوز إلا لضرورة عدم الماء.

وَيَجُوزُ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى إِمَامِهِ، وَإِنْ فَتَحَ عَلَى غَيْرِهِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَمَنْ حُصِرَ عَنِ الْقِرَاءَةِ أَصْلًا فَقَدَّمَ غَيْرَهُ جَازَ (سم)، وَإِنْ قَنَتَ إِمَامُهُ فِي الْفَجْرِ سَكَتَ (سف).

الفتح على الإمام:

قال: (ويجوز أن يفتح على إمامه) لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا استطعمك الإمام فأطعمه»، ولا ينبغي أن يفتح مِن ساعته؛ لعلَّ الإمام يتذكرُ، وينبغي للإمام أن لا يُلجئه إلى الفتح، فإن كان قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة، يركع. قال: (وإن فتح على غيره (۱)، فسدت صلاتُه) لأنه تعليم وتعلم، وهو القياس في إمامِهِ، إلا أنَّا تركناه بها روينا، وفيه إصلاح صلاته، فافترقا.

قال: (ومَن حُصِر عن القراءة أصلًا فقدَّم غيره، جاز) وقالا: لا يجوز؛ لأنه نادرٌ، فلا يقاس على مورد النص، وله: أن الاستخلاف لِعِلَّة العجز عن التهام، وقد وجد، ولا نُسَلِّم أنه نادر، ولو قرأ ما تجوز به الصلاة لا يجوز تقديم الغير بالإجماع.

قال: (وإن قنت إمامُه في الفجر، سكت) وقد بَيَّنَّاه (٢٠).

* * *

⁽١) يعنى على غير إمامه.

⁽٢) يعني في فصل الوتر، في حكم القنوت فيه، وسيأتي.

⁽١٠٢) الصف الأول الثانوي

فَصْلُ

يُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي: أَنْ يَعْبَثَ بِثَوْبِهِ أَو بجسده، أَوْ يُفَرْقِعَ أَصَابِعَهُ، أَوْ يَتَخَصَّرَ، أَوْ يَعْقِصَ شَعْرَهُ، أَوْ يُشْدِلَ ثَوْبَهُ، أَوْ يُقْعِى،

فصل: فيما يكره للمصلى

قال: (ويكره للمصلي):

١- (أن يعبث بثوبه أو بجسده)، لقوله ﷺ: «إن اللَّه كَرِه لكم العبث في الصلاة» (أن يعبث بثوبه أو بجسده)، لقوله ﷺ رجلًا يعبث في صلاته، فقال: «أمَّا هذا، لو خشع قلبُه لخشعت جوارحُه».

٢ (أو يفرقع أصابعه) لِمَا ذكرنا، ولنهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك.

- ٣- (أو يَتَخَصَّر) لأن فيه ترك الوضع المسنون، ولنهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك، وهو: وضع اليد على الخاصرة.
- ٤- (أو يعقص شعره) وهو: أن يجمعه وسط رأسه، أو يجعله ضفيرتين، فَيَعقِدَه في مؤخرة رأسه كها تفعله النساء، ولأنه على نهي أن يُصَلي الرجل ورأسه معقوص.
- ٥- (أو يُسْدِل ثوبه) لنهيه عليه الصلاة والسلام عن السَّدل، وهو: أن يجعله على رأسه، ثم يرسل أطرافه من جوانبه؛ لأنه مِن صنيع أهل الكتاب.
- 7- (أو يُقعي) لحديث أبي ذر شك قال: «نهاني خليلي على عن ثلاث: عن أن أنقر نقر الديك، أو أُقعي إقعاء الكلب، أو أفترش افتراش الثعلب» (٢). والإقعاء: أن يقعد على أليتيه، ويَنصِب فخذيه، ويضم ركبتيه إلى صدره، ويضع يديه على الأرض.

⁽١) أخرجه البيهقي.

⁽٢) رواه أبو يعلى بلفظ آخر.

أَوْ يَلْتَفِتَ، أَوْ يَتَرَبَّعَ بِغَيْرِ عُذْرٍ، أَوْ يَقْلِبَ الْحَصَى إِلَّا لِضَرُورَةٍ، أَوْ يَرُدَّ السَّلَامَ بِلِسَانِهِ أَوْ بِيَدِهِ (ف)، أَوْ يَتَمَطَّى، أَوْ يَتَثَاءَبَ، أَوْ يُغْمِضَ عَيْنَيْهِ، أَوْ يَعُدَّ التَّسْبِيحَ أَوِ الْآيَاتِ (سم)

- ٧_ (أو يَلتفت) لأنه ﷺ نهى عن الالتفاف في الصلاة، وقال: «تلك خِلسة يختلسها الشيطان من صلاتكم»(١).
- ٨- (أو يتربع بغير عذر) لأنه يُخِل بالقعود المسنون، ولأنها جلسة الجبابرة، حتى قالوا: يكره خارج الصلاة أيضًا.
- ٩ (أو يُقَلِّب الحَصَى) لأنه عبث (إلا لضرورة) لقوله عليه الصلاة والسلام:
 «يا أبا ذر، مرةً أو ذَرْ».
- ١- (أو يرد السلام بلسانه) لأنه من كلام الناس (أو بيده) لأنه في معنى السلام.
 ١١- (أو يتمطى).
- ١٢ (أو يتثاءب) لأنه ﷺ نهى عن التثاؤب في الصلاة، فإنَّ عليه الكَظْمَ ما استطاع،
 ووَضْعُ يدَه على فَمِه، بذلك أَمَرَ عليه الصلاة والسلام.
 - ١٣ ـ (أو يغمض عينيه) لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عنه.
- 12. (أو يعدَّ التسبيح أو الآيات) وقال أبو يوسف: لا يُكره، وهو رواية عن محمد، وعنه مثل مذهب أبي حنيفة، لأبي يوسف: أن السنة وردت بقراءة آيات معدودات في الصلاة، ولا سبيل إليه إلا بالعَدِّ، وعنه: أنه أجاز ذلك في النفل خاصة؛ لأنه تُسومِحَ فيه ما لا يُتَسامح في الفرض، ولأبي حنيفة: أن عَدَّه بيده يُخِلُّ بالوضع المسنون، فأشبه العبث، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «كفوا أيديكم في الصلاة»، وأنَّ عده بقلبه يشغله عن الخشوع، فأشبه التفكر في أمور الدنيا.

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة بمعناه.

وَلَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ قَرَأَ مِنَ الْمُصْحَفِ (سم) فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَنَّ أَوْ تَأَوَّهَ أَوْ بَكَى بِصَوْتٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ.

وأما العدد المسنون: فيمكنه أن يعده خارج الصلاة ويقرأ فيها، فلا حاجة إلى العدد في الصلاة.

قال: (ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلاة) لقوله عليه الصلاة والسلام: «اقتلوهما ولو كنتم في الصلاة».

مبطلات الصلاة:

قال: (وإن ١- أكل، ٢- أو شَرِب، ٣- أو تكلم، ٤- أو قرأ من المصحف، فسدت صلاتُه) أما الأكل والشرب: فلأنه عَمَلُ كثير ليس من الصلاة، وأما الكلام: فلقوله على: "إن صلاتنا هذه لا يَصلُح فيها شيء مِن كلام الناس" (١) وأما القراءة من المصحف: فمذهب أبي حنيفة، وعندهما (١): لا تُفسِد؛ لأن النظر في المصحف عبادة، فلا يفسدها، إلا أنه يكره؛ وله: إن كان يحمله فهو عملٌ كثير؛ لأنه حملٌ، وتقليبُ الأوراق، وإن كان على الأرض فإنه تَعَلُّمٌ، وإنه عمل كثير، فيفسدها، كما لو تعلم مِن غيره. قال: ٥- (وكذلك إذا أنَّ، أو تأوَّه، أو بكى بصوت) لأنه مِن كلام الناس (إلا أن يكون مِن ذِكرِ الجنة أو النار) لأنه مِن زيادة الحشوع.

* * *

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه.

⁽٢) أبو يوسف ومحمد.

وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ تَوَضَّاً وَبَنَى (ف)، وَالِاسْتِئْنَافُ أَفْضَلُ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَخْلَفَ (ف)، وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ (ف)، وَإِنْ جُنَّ أَوْ نَامَ فَاحْتَلَمَ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ اسْتَقْبَلَ، وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ تَوَضَّاً وَسَلَّمَ (ف)،

فصل: فيما يَعرض للمصلي أثناء الصلاة

سبقُ الحدث أثناء الصلاة:

الجنون، والاحتلام، والإغماء:

قال: (وإن جُنَّ ($^{\circ}$)، أو نام فاحتلم، أو أغمى عليه، استقبل ($^{\circ}$) لأن وجود هذه الأشياء نادر فلا يقاس على مورد الشرع ، و لأن النص ورد فى الوضوء ، والغسل أكثر منه فلا يقاس عليه .

⁽١) هو الحدث اللا إرادي.

⁽٢) الرُّعاف: هو خروج الدم من الأنف.

⁽٣) يعنى: إعادة الصلاة.

⁽٤) يعنى: أناب غيره في الإمامة.

⁽٥) أي أثناء الصلاة.

⁽٦) يعني: أعاد الصلاة.

وَإِنْ تَعَمَّدَ الْحَدَثَ تَمَّتْ (ف) صَلَاتُهُ.

قال: (وإن سَبَقَه الحَدَثُ بعد التشهد، توضَّأ وسَلَّم) لأنه لم يبقَ عليه سوى السلام. (وإن تعمَّد الحدثَ، تمت صلاتُه) (۱) لأنه لم يبقَ عليه شيء مِن أرْكان الصلاة، وقد تعذَّر البناء؛ لمكان التعمد، وإذا لم يبقَ عليه شيءٌ مِن أركان الصلاة تمت صلاته.

* * *

⁽١) قد يقال: كيف نوجب على من سبقه الحدث التوضؤ والسلام، بينما لا نوجب ذلك على من تعمد الحدث؟ والجواب: أن الفرض عند الحنفية هو الخروج من الصلاة بفعل المصلي، ومن سبقه الحدث لم يخرج بفعله وبالتالي فهو لم يأت بالركن، بخلاف المتعمد؛ لأنه قد خرج بفعله.

فُصْلُ

فصل في قضاء الفوائت

قال: (ويقضي الفائتة إذا ذكرَها كما فاتت (١)، سفرًا أو حضرًا) لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَن نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها، لا وقت لها غيره»، وقوله: كما فاتت؛ لأن القضاء يحكي الأداء.

قال: (ويُقدِّمُها على الوقتية، إلا أن يخافَ فوتَها، ويُرَتِّبُ الفوائتَ في القضاء) والأصل: أن الترتيب شرط بين الفائتة والوقتية، وبين الفوائت؛ لِمَا روى ابن عمر: أن النبي على قال: «مَن نَسِيَ صلاة، فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فليُصَلِّ مع الإمام، فليمُصلِّ مع الإمام، ثم ليُصلِّ مع الإمام، فلو لم يكن الترتيب شرطًا ثم لِيُصلِّ التي نسي، ثم ليُعِد الصلاة التي صَلَّاها مع الإمام، فلو لم يكن الترتيب شرطًا لما أَمَرَه بالإعادة»، وما روي أنه عليه الصلاة والسلام فَاتَتْهُ أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن على الترتيب، وقال: صَلواً كما رأيتموني أُصليً.

مسقطات الترتيب بين الفوائت:

قال: (ويسقط الترتيب بـ ١- النسيان، ٢- خوف فوت الوقتية، ٣- أن تزيد على خَمسٍ) أما النسيان: فلقوله عليه الصلاة والسلام: (رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان... الحديث، وما تقدم من الحديث وجههُ: أن وقت الفائتة وقت التذكر، فإذا لم يذكرها فهما صلاتان لم يجمعها وقت واحد، فلا يجب الترتيب.

⁽١) يعني فائتة الحضر تقضى أربعًا، وفائتة السفر تقضى ركعتين.

الصف الأول الثانوى

وَإِذَا سَقَطَ التَّرْتِيبُ لَا يَعُودُ، وَيَقْضِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ وَالْوِتْرَ، وَسُنَّةَ الْفَجْرِ إِذَا فَاتَتْ مَعَهَا، وَالْأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ يَقْضِيهَا بَعْدَهَا.

قال: (وإذا سقط الترتيب) بالكثرة، هل يعود إذا قَلَّت؟ المختار: أنه (لا يعود) لأنه للم سقط باعتبارها، فَلَأن يسقط في نفسها أولى، وصورته: لو فاتته صلاة شهر، فقضى ثلاثين فجرًا، ثم ثلاثين ظهرًا، وهكذا، صحَّ الجميع، ولا يعود الترتيب؛ لأن الساقط لا يَحتمل العَوْد، وكذا لو قضى جميع الشهر إلا صلاة يوم ثم صلى الوقتية وهو ذاكر لها جاز ؛ ولا تعد الوتر في الفوائت ، لأنها ليست من الفرض.

ما يُقضى من الصلوات وما لا يُقضى:

قال: (ويقضي الصلوات الخمس) لِمَا روينا (والوتر) لِمَا بَيَّنَّا من وجوبها، وقال عليه الصلاة والسلام: «مَن نام عن وتر أو نسيه، فليُصَلِّه إذا ذَكَرَه، أو إذا استيقظ» () وفي رواية: «مَن نام عن وتر، فليُصَلِّ إذا أصبح»، فكل ذلك يدل على الوجوب (وسُنةَ الفجر إذا فاتت معها)، وعن محمد: أنه يقضيها وإن فاتت وحدها؛ لأنه عليه الصلاة والسلام قضاها دون غيرها من السنن؛ فدلَّ على اختصاصها بذلك (والأربع قبل الظهر يقضيها بعدها) قالت عائشة: «كان رسول اللَّه ـ عليه الصلاة والسلام _ إذا فاتته الأربع قبل الظهر، قضاها بعد الظهر»، ولأن الوقت وقت الظهر، وهي سُنَّة الظُهر.

⁽١) أخرجه البغوي بمعناه.

تدريب

س١: ما الصلاة لغة وشرعًا؟ وما حكمها؟ وما سبب وجوبها؟

س٢: بيِّن وقت كل من: (الفجر ـ العصر) مع ذكر الدليل.

س٣: ما الوقت المستحب في العشاء والوتر؟

س٤: ما الأوقات التي تكره فيها الصلاة؟

س٥: ما شروط صحة الصلاة؟ وما عورة كل من الرجل والمرأة؟

س٦: بين الحكم فيما يأتي مع التعليل:

- (أ) لم يجد ما يزيل به النجاسة عن ثوبه.
- (ب) اشتبهت عليه القبلة ولم يجد من يسأله.
 - (ج) علم أنه أخطأ القبلة وهو في الصلاة.
 - (د) إمامة النساء والصبيان للرجال.
 - (هـ) القعود للتشهد الأخير في الصلاة.
 - (و) علم أن إِمَامَهُ عَلَى غير طهارة.
 - (ز) سبقه الحدث أثناء الصلاة.

س٧: متى تقضى الفوائت؟ و بم يسقط الترتيب؟ وهل يعود إن سقط؟ ولماذا؟ س٨: علل لما يأتى:

- (أ) صلاة من لم يجد ثوبًا عريانا قاعدًا مُوميًا أفضل من القيام.
 - (ب) ينظر المصلى إلى موضع سجوده.
 - (ج) من صلى بواحد أقامه عن يمينه.

(د) يكره للمصلى أن يتربع بغير عذر.

س٩: أكمل العبارات الآتية مما بين القوسين مع التوجيه لما تختار:

(أ) السنة أن يقرأ في صلاة المغرب.....

(طوال المفصل _ أوسطه _ قصاره).

(ب) أولى الناس بالإمامة

(أكبرهم سنًّا _ أقرؤهم لكتاب اللَّه _ أعلمهم بالسنة).

(ج) يسقط الترتيب بـ و و تزيد على خمس.

(خوف فوت الوقتية - الاختيار - النسيان).

تدريب عام

س١: علل لما يأتي:

- (أ) سبب فرضية الوضوء إرادة الصلاة مع وجود الحدث.
- (ب) ينقض الوضوءَ النومُ مضطجعًا وكذلك المتكىء والمستند.
 - (ج) يجب الغسل إذا انقطع الحيض أو النفاس.

س٢: أيدِّ بالدليل صحة أو خطأ العبارات الآتية مع تصحيح الخطأ فيها:

- (أ) الماء الراكد إذا وقعت فيه نجاسة لا يجوز الوضوء منه.
 - (ب) الماء المستعمل يطهر الأحداث.
 - (ج) لا يطهر جلد الآدمي بالدباغ.
 - (د) سؤر الآدمي طاهر مكروه.

س٣: أكمل مما بين القوسين بالحكم الصحيح مع التوجيه.

(أ) لو صلى بالتيمم ثم وجد الماء.....

(أعاد الصلاة _ لم يعد الصلاة)

(ب) من كانت به جراحة ووجب عليه الغسل. (غسل بدنه

(ومسح على العضو الجريح - وتيمم - إلا موضعها ولا يتيمم لها)

(ج) يستحب صلاة الوتر في.....

(آخر الليل ـ أول الليل ـ وسطه)

س٤: بين الحكم فيما يأتي مع التعليل وذكر الدليل إن وجد.

(أ) الترتيل في الأذان.

(ب) لم يجد ثوبًا يصلي فيه.

(ج) قراءة «بسم اللَّه الرحمن الرحيم» قبل الفاتحة في الصلاة.

(د) قراءة التشهد في القعدة الأولى.

(هـ) قراءة التشهد في القعدة الأخيرة.

فَصْلُ

الْوِتْرُ وَاجِبٌ (سم ف)، وَهِيَ ثَلَاثُ (ف) رَكَعَاتٍ كَالْمَغْرِبِ لَا يُسَلِّمُ بَيْنَهُنَّ

فصل في الوتر

حكمه ودليله:

قال: (الوتر واجب) لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله ـ تعالى ـ زادكم صلاة إلى صلاتكم الخمس، ألا وهي الوتر، فحافظوا عليها» (()، والزيادة تكون مِن جِنس المزيد عليه، وقضيته (()) الفرضية، إلا أنه ليس مقطوعًا به، فقلنا بالوجوب.

وقال أبو يوسف ومحمد: هي سنة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «ثلاث كُتِبَت عليَّ ولم تُكتَب عليكم»، وفي رواية: «وهي لكم سنة: الوتر، والضحى، والأضحى».

قلنا: الكتابة هي الفرض؛ قال اللَّه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَبًا مُوقَتًا ﴾ (٢)، أي: فرضًا مؤقتًا، ويقال للفرائض: المكتوبات، فكان نفي الكتابة نفي الفرضية، ونحن لا نقول بالفرضية، بل بالوجوب، وأما قوله: «وهي لكم سنة»، أي ثبت وجوبُها بالسنة، لأنه على هو الذي أَمَرَ بها، والأمرُ للوجوب، وهي عندهما أعلى رتبة من جميع السنن؛ حتى لا تجوز قاعدًا مع القدرة على القيام، ولا على راحلته من غير عذر، وتُقْضَى، ذَكرَه في «المحيط» (١).

كيفيته:

قال: (وهي ثلاث ركعات كالمغرب، لا يُسَلِّم بينهن) لِمَا روى ابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وعائشة، وأم سلمة: «أن النبي على كان يوتر بثلاث، لا يُسَلِّم

- (١) أخرجه عبد الرزاق بمعناه.
- (٢) يعنى: مقتضى هذا الدليل.
- (٣) سورة النساء. الآية: ١٠٣.
 - (٤) كتاب في فقه الحنفية.

وَيَقْرَأُ فِي جَمِيعِهَا، وَيَقْنُتُ فِي الثَّالِثَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ (ف)، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيُكَبِّرُ، ثُمَّ يَقْنُتُ، وَلَا قُنُوتَ فِي غَيْرِهَا (ف).

إلا في آخِرِهن »(١)، قال: (ويقرأ في جميعها) والمستحب أن يقرأ في الأولى: بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية: بالفاتحةِ وقل يا أيها الكافرِون، وفي الثالثة: بها وقل هو اللَّه أحد، هكذا نُقِلَ قراءة رسول اللَّه ﷺ فيها، ولأنه لمَّا اختُلِفَ في وجوبها وجبت القراءة في جميعها احتياطًا.

قال: (ويقنت في الثالثة قبل الركوع، ويرفع يديه) لِمَا روينا (ويكبر؛ لِمَا مَرَّ، ثم يقنت) لَما روى على، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، أنه ﷺ كان يقنت في الثالثة قبل الركوع، وليس فيه دعاء مؤقت (٢)، وعن النبي على أنه كان يقرأ: «اللهم إنَّا نستعينك» و «اللهم اهدنا»، قالوا ومعنى ليس فيها دعاء مؤقت ؛ غير ذلك "ومن لا يحسن الدعاء يقول «اللهم اغفر لنا » مرارًا و « رَبَّنَا ءَانِنَا فِي ٱلدُّنْكَا حَسَنَةً »

قال: (ولا قنوت في غيرها) لقول ابن مسعود: «ما قنت رسول الله عليه في صلاة الصبح إلا شهرًا، لم يقنت قبله ولا بعده». ورَوَت أم سلمة: «أن النبي عليه نهى عن القنوت في صلاة الفجر »(أ)، وما روى أنس: «أن النبي عَلَيْ كان يقنت في صلاة الصبح» معارَض بحدیث ابن مسعود، وبها روی قتادة عن أنس، أنه قال: «قنت رِسول اللَّه قِي الصبح بعد الركوع، يدعو على أحياء من العرب، ثم تَركه»، فدلَّ على أنه نُسِخَ، فلو صلّى الفجرَ خلف إمام يقنت، يتابعه عند أبي يوسف؛ لئلا يخالِف إمامه، وعندهما: لا يتابعه؛ لأنه حُكمٌ منسوخ، وصار كالتكبيرة الخامسة في صلاة الجنازة، والمختار: أنه يسكت قائمًا، ولو سها عن القنوت، فركع، ثم ذَكَرَ، لا يعود، وعن أبي حنيفة: أنه يعود إلى القنوت ثم يركع.

⁽١) أخرجه الحاكم في المستدرك. (٢) يعني: ليس فيه دعاء محدد، بل يدعو المصلي بما شاء.

⁽٣) أى ليس فيها دعاء محدد ، بل يدعو المصلي بما شاء.

⁽٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير والأوسط.

تطبيق

س ١: ما حكم الوتر. وما الدليل عليه عند علماء المذهب؟

س٢: لماذا لم يكن الوتر فرضاً؟

س٣: وضح كيفية صلاة الوتر، مع ذكر الدليل.

س ٤: علل لما يأتي:

(أ) يقرأ في الركعة الثالثة من الوتر الفاتحة، وقل هو اللَّه أحد.

(ب) لا قنوت في غير صلاة الوتر.

(ج) يقنت في الثالثة بعد الركوع.

س٥: ما الحكم لو صلى الفجر خلف إمام يقنت؟ ولماذا؟

س٦: ما الحكم إن سها عن القنوت فركع ثم ذكر؟ وما الحكم عند أبي حنيفة؟

※ ※ ※

بَابُ النَّوَافل

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ،

تمهيد

التعريف بالنوافل

النفل في اللغة: الزيادة.

ويراد به شرعًا: كل صلاة ليست فرضًا ولا واجبًا.

وصلاة النوافل تنقسم أولًا إلى قسمين: نافلة راتبة أي تابعة للفرض، ونافلة غير راتبة والنافلة الراتبة تنقسم كذلك إلى قسمين: مؤكدة، ويطلق عليها اسم مندوبة وغير مؤكدة: ويطلق عليها اسم مندوبة

ويراد بالسنة المؤكدة : ما واظب على تأديتها الرسول رضي ولم يتركها إلا نادرًا إشعارًا بعدم فرضيتها

والمندوبة: أي السنة غير المؤكدة التي فعلها الرسول عليه أحيانا وتركها أخرى

باب النوافل

١_ السنن المؤكدة:

عن أم حبيبة، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي موسى الأشعري، وابن عمر قالوا: (قال رسول الله على الله الله على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة، بنى الله له بيتًا في الجنة: ركعتين قبل الفجر، وأربع قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب،



وَرَكْعَتَيْن بَعْدَ الْعِشَاءَ». وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّي بَعْدَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، وَقَبْلَ الْعَصْر أَرْبَعًا، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتًّا وَقَبْلَ الْعِشَاءِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا، وَيُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا، وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا (س)،

وركعتين بعد العشاء»(١) فهذه مؤكّدات لا ينبغي تركُها، فقد قال عليه الصلاة والسلام في ركعتي الفجر: «صلوهما ولو أدركتكم الخيل»، وقال: «هما خير من الدنيا وما فيها "(٢) روته عائشة ؛حتى كره أن يصليهم قاعدًا لغير عذر.

٢_ السنن المستحبة:

قال: (ويستحب أن يصلي بعد الظهر أربعًا) قالت أم حبيبة: سمعت رسول الله عَلَيْ يقول: «مَن حافظ على أربع ركعات قبل الظهر، وأربع بعدها، حَرَّمه اللَّه على النار» (وقبل العصر أربعًا) وعن أبي حنيفة: ركعتين، وكلَّ ذلك جاء عنه عليه الصلاة والسلام (وبعد المغرب ستًّا) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: «مَن صَلَّى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيها بينهن بشيء، عدلن له عبادة ثنتي عشر الله عبادة ثنتي عشر سَنة»، وقد ورد في القيام بعد المغرب فضلٌ كثير، وقيل: هي ناشئة الليل، وتسمى: صلاة الأوابين؛ ورَوَت عائشةُ أنه ﷺ قال: «مَن صَلَّى بعد المغرب عشرين ركعة بني اللَّه له بيتًا في الجنة» (وقبل العشاء أربعًا) وقيل: ركعتين (وبعدها أربعًا) وقيل: ركعتين، وعن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي قبل العشاء أربعًا، ثم يصلي بعدها أربعًا، ثم يضطجع (ويصلي قبل الجمعة أربعًا، وبعدها أربعًا) هكذا روي عن ابن مسعود، وروى أبو هريرة علىه الصلاة والسلام قال: «من كان مصليًا الجمعة فليصلِّ قبلَها أربعًا وبعدها أربعًا»، وقيل: بعدها ستًا بتسليمتين، مروي عن على، وهو مذهب أبي يوسف.

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه.

⁽٢) أخرجه مسلم والترمذي عن عائشة. (٣) أخرجه النسائي في صحيحه.

١١٨ > ١٠٠٠ الصف الأول الثانوي

وَيَلْزَمُ التَّطَوُّعُ بِالشُّرُوعِ مُضِيًّا (ف) وَقَضَاءً (ف)، فَإِنِ افْتَتَحَهُ قَائِمًا ثُمَّ قَعَدَ لِغَيْرِ عُذْرٍ جَازَ (سم) وَيُكْرَهُ.

من أحكام النوافل:

- ١- وكل صلاة بعدها سُنَّة يكره القعود بعدها، بل يشتغل بالسنة؛ لئلا يفصل بين السنة والمكتوبة، وعن عائشة: أن النبي على كان يقعد مقدار ما يقول: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، وإليك يعود السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام(١١)، ثم يقوم إلى السنة.
- ٢_ ولا يتطوع مكان الفرض؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «أيعجز أحدكم إذا فرغ من صلاته أن يتقدم أو يتأخر بسبحته (٢٠٠٠)».
 - ٣- وكذا يُستحب للجماعة كَسْر الصفوف؛ لئلا يظن الداخلُ أنهم في الفرض. متى يلزم التطوع؟

قال: (ويلزم التطوع بالشروع مُضيُّا وقضاء) لقوله تعالى: ﴿ وَلَا نُبْطِلُواْ أَعْمَلَكُمْ عَ ﴾ "، وقياسًا على الصوم، فيجب المضى، ويجب القضاء؛ لعدم الفصل، ولقوله عليه الصلاة والسلام للصائم: «أَجِب أخاك، واقضِ يومًا مكانه»، ويجوز قاعدًا مع القدرة على القيام؛ لقول عائشة: «كان عليه الصلاة والسلام يصلي قاعدًا، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ آيات، ثم ركع وسجد، ثم عاد إلى القعود» ولأن الصلاة خيرُ موضوع، فربها شَقَّ عليه القيام، فجاز له إحرازًا للخير، وهذا مما لم ينقل فيه خلاف.

قال: (فإن افتتحه قائمًا ثم قعد لغير عذر، جاز، ويكره) وقالا: لا يجوز؛ اعتبارًا بالنذر(1). وله: أن فوات القيام لا يبطل التطوع ابتداء، فكذا البقاء، وهذا لأن القيام صفة زائدة، فلا يلزم إلا بالتزامه صريحًا، كالتتابع في الصوم، ولهذا خالَفَ النذر.

⁽١) صحيح مسلم والترمذي وغيرهما. (٢) السّبحة: مِن التسبيح، والمراد بها هنا صلاة النافلة، وقد اختصت بهذا الاسم لأنها شبيهة بالتسبيح والأذكار في كونها غير واجبة.

⁽٣) سورة محمد. الآية: ٣٣.

⁽٤) يعنى: قياسًا على النذر.

وَصَلَاةُ اللَّيْلِ رَكْعَتَانِ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ أَرْبَعُ أَوْ سِتُّ (سم ف) أَوْ ثَمَانٍ، وَيُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي النَّهَارِ رَكْعَتَانِ أَوْ أَرْبَعُ (ف)، وَالْأَفْضَلُ فِيهِمَا الْأَرْبَعُ، وَلَا يَزِيدُ فِي النَّهَارِ عَلَى أَرْبَع بِتَسْلِيمَةٍ، وَطُولُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ مِنْ كَثْرَةِ السُّجُودِ، وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِ النَّفْل.

الأفضل في السنن الليلية والنهارية:

قال: (وصلاة الليل ركعتان بتسليمة، أو أربع، أو ست، أو ثمان) وكل ذلك نُقِل في تهجده عليه الصلاة والسلام (ويُكره الزيادة على ذلك) لأنه لم يُنقَل، وقيل: لا يُكره كالثمان.

قال: (وفي النهار ركعتان أو أربع، والأفضل فيهما الأربع) وقالا: الأفضل في الليل المثنى ، وبعد المثنى ؛ اعتبارًا بالتراويح، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «صلاة الليل مثنى مثنى، وبعد كل ركعتين يسلّم»، وله: قول عائشة: «كان عليه الصلاة والسلام يصلي بعد العشاء أربعًا، لا تَسأل عن حُسنِهن وطولهِن»، وكان عليه الصلاة والسلام يواظب على صلاة الضحى أربعًا بتسليمة، (ولا يزيد في النهار على أربع بتسليمة) لأنه لم يُنقَل.

حكم القراءة في النوافل:

قال: (والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل) لأن كلَّ شفع صلاة، فإنه لا يجب بالتحريمة سوى شفع واحد، والقيام إلى الثالثة كتحريمة مبتدأة، حتى قالوا: يستحب الاستفتاح في الثالثة.

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق.

[﴿]١٢ ﴾ الصف الأول الثانوي

ويجوز للراكب أن يتنفل على دابته إلى أي جهة توجهَت، يومئ إيهاء إذا كان خارج المصر.

وعن أبي حنيفة: أنه ينزل لركعتي الفجر؛ لأنهما آكد مِن غيرِهما.

التَّرَاوِيحُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاسُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْر رَمَضَانَ بَعْدَ الْعِشَاءَ، فَيُصَلِّي بِهِمْ

فصل في أحكام التراويح

حكم صلاة التراويح:

قال: (التراويح سنة مؤكدة) لأن النبي على أقامها في بعض الليالي، وبَيَّن العُذر في ترك المواظبة، وهو خشية أن تُكتَب علينا، وواظب عليها الخلفاء الراشدون، وجميع المسلمين مِن زمن عمر بن الخطاب إلى يومنا هذا.

قال عليه الصلاة والسلام: «ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند اللَّه حسن»(١).

وروى أسد بن عمرو عن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن التراويح وما فَعَلَه عمر؟ فقال: التراويح سنة مؤكدة، ولم يَتَخَرَّصه (٢) عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدِعًا، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه، وعهدٍ مِن رسول اللَّه عَلَيْ .

ولقد سَنَّ عمر هذا، وجَمَعَ الناس على أبي بن كعب، فصلاها جماعة، والصحابة متوافرون: منهم عثمان، وعلى، وابن مسعود، والعباس، وابنه، وطلحة، والزبير، ومعاذ، وأبيّ، وغيرهم من المهاجرين والأنصار، وما رَدَّ عليه واحدٌ منهم، بل ساعدوه ووافقوه وأمروا بذلك. والسنة إقامتها بجماعة، لكن على الكفاية، فلو تركها أهل مسجد أساءوا، وإن تَخَلُّف عن الجهاعة أفراد وصلُّوا في منازلهم لم يكونوا مسيئين.

قال: (وينبغي أن يجتمع الناس في كل ليلة من شهر رمضان بعد العشاء، فيصلي بهم)

⁽١) أخرِجه أحمد في مسنده. (٢) تَخَرَّصَه: افتراه مِن عِند نفسه.

١٢٢ ﴾ الصف الأول الثانوي

إِمَامُهُمْ خَمْسَ تَرْوِيحَاتٍ، كُلُّ تَرْوِيحَةٍ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ يَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ تَرْوِيحَةٍ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ يَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ تَرْوِيحَةً، وَكَذَا بَعْدَ الْخَامِسَةِ، ثُمَّ يُوتِرُ بِهِمْ. وَلَا يُصَلَّى الْوِثْرُ بِجَمَاعَةٍ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَيُكْرَهُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ إِلَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَوَقَّتُهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَيُكْرَهُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَيْامِ. وَالسُّنَةُ خَتْمُ الْقُرْآنِ فِي السَّنَنِ الْمَنْزِلُ عَلَى الْقِيَامِ. وَالسُّنَةُ خَتْمُ الْقُرْآنِ فِي السَّنَنِ الْمَنْزِلُ إِلَّا التَّرَاوِيحِ مَرَةً وَاحِدَةً، وَالْأَفْضَلُ فِي السُّنَنِ الْمَنْزِلُ إِلَّا التَّرَاوِيحَ.

(إمامهم خمس ترويحات؛ كل ترويحة أربع ركعات بتسليمتين، يجلس بين كل ترويحتين مقدار ترويحة، وكذا بعد الخامسة، ثم يوتر بهم) قال: (ولا يصلَّى الوتر بجهاعة إلا في شهر رمضان) وعليه الإجماع. قال أبو يوسف: إذا قَنَتَ في الوتر لا يجهر، ويقنت المقتدي أيضًا؛ لأنه دعاء، والأفضل فيه الإخفاء. وقال محمد: يجهر الإمام ويؤمِّن المأموم، ولا يقرأ لشبهه بالقرآن، والمنفرد إن شاء جهر، وإن شاء خفت، والمسبوق في الوتر إذا قنت مع الإمام لا يقنت ثانيًا فيها يقضي؛ لأنه مأمور به مع الإمام متابعة له، فصار موضِعًا له، فلو قنت ثانيًا يكون تكرارًا له في غير موضعه، وهو غير مشروع، ولا يزيد الإمام في التراويح على التشهد، وإن عَلِمَ أنه لا يُثقل على الجهاعة يزيد، ويأتي بالدعاء، ويأتي بالثناء عقيب تكبيرة الافتتاح.

قال: (ووقتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر) هو الصحيح؛ حتى لو صلوها قبل العشاء لا يجوز، وبعد الوتر يجوز؛ لأنها تبعٌ للعِشاء دون الوتر، (ويُكرَه قاعدًا مع القدرة على القيام) لزيادة تَأَكُّدها.

حكم ختم القرآن في التراويح:

قال: (والسنة ختم القرآن في التراويح مرة واحدة)، وعن أبي حنيفة: يقرأ في كل ركعة عشر آيات؛ ليقع له الختم، والأفضل في زماننا: مقدار ما لا يؤدي إلى تنفير القوم عن الجماعة، والأفضل تعديل القراءة بين التسليمات، وكذا بين الركعتين في التسليمة.

قال: (والأفضل في السنن المَنْزِل) لقوله ﷺ: «أَفَضل صلاة الرجل في بيته، إلا المكتوبة». قال: (إلا التراويح) لأنها شُرعَت في جماعة، وقد بَيَّنَّاه.

فَصْلُ

صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكْعَتَانِ كَهَيْئَةِ (ف) النَّافِلَةِ، وَيُصَلِّي بِهِمْ إِمَامُ الْجُمُعَةِ، وَلَا يَجْهَرُ (ف) وَلَا يَخْطُبُ (ف)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى النَّاسُ فُرَادَى رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا، وَلَا يَجْهَرُ (ف) وَلَا يَخْطُبُ (ف)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى النَّاسُ فُرَادَى رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا، وَيَدْعُونَ بَعْدَهَا حَتَّى تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ، وَفِي خُسُوفِ الْقَمَرِ يُصَلِّي كُلُّ وَحْدَهُ (ف)، وَكَذَا فِي الظُّلْمَةِ وَالرِّيح وَخَوْفِ الْعَدُوِّ.

فصل في كيفية صلاة الكسوف والخسوف كيفية صلاة الكسوف، ومن يصليها بالناس:

قال: (صلاة كسوف الشمس ركعتان كهيئة النافلة) لِمَا رَوَى جماعةٌ من الصحابة: منهم ابن مسعود، وابن عمر، وسمرة، والأشعري: أن النبي عليه الصلاة والسلام صلّى في كسوف الشمس ركعتين كهيئة صلاتنا، ولم يجهر فيهما، واعتبارًا لها بغيرها من الصلوات. وقال عليه الصلاة والسلام لما كسفت الشمس: «إذا رأيتم شيئًا من هذه الأشياء، فافزعوا إلى الصلاة»، فينصرف إلى الصلاة المعقودة، وهي ما ذكرنا.

قال: (ويصلى بهم إمامُ الجمعة) لأنه اجتهاع، فيُشتَرَط نائب الإمام؛ تحرزًا عن الفتنة، كالجمعة (ولا يجهر) لِمَا تقدم (ولا يخطب) لأنها لم تُنقل، ويُطوِّل بهم القراءة؛ لَمَا رُوِى أنه عليه الصلاة والسلام قام في الأولى بقدر البقرة، وفي الثانية بقدر آل عمران.

إذا لم يجد الناسُ مَن يصلي بهم:

(فإن لم يكن؛ صَلَّى الناس فرادى، ركعتين، أو أربعًا) لأنها نافلة، والأصل فيها الفرادى، وتحرزًا عن الفتنة (ويَدعون بعدها حتى تنجلي الشمس) هكذا فَعَلَه عَلَه عَلَه عَلَه عَلَه عَلَه عَله الله الله الله بالدعاء والذِّكر والاستغفار».

كيفية صلاة الخسوف:

قال: (وفي خسوف القمر يصلى كُلُّ وحده) لأنه يكون ليلًا، فيتعذر الاجتماع (وكِذا في الظُّلْمة، والريح، وخوف العدو) لِمَا رَوَينا.

الصف الأول الثانوي ١٢٤

فُضلٌ

لَا صَلَاةَ فِي الِاسْتِسْقَاءِ (ف سم)، لَكِنِ الدُّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ، وَإِنْ صَلَّوْا فُرَادَى فَحَسَنٌ.

فصل في صلاة الاستسقاء

ما يُفعَل عند طلب السقيا:

قال: (لا صلاة في الاستسقاء، لكن الدعاء والاستغفار، وإن صلوا فرادى فحسنٌ قال تعالى: ﴿ فَقُلْتُ اَسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ عَفَارًا ﴿ اللّهَ مَلَةَ عَلَيْكُمْ يِدَرَارًا ﴾ ('') وقال تعالى: ﴿ وَيَعَوِّهِ اَسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾ (وقال تعالى: ﴿ وَيَعَوِّهِ اَسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ مُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّغفار، والحديث المشهور: ويَرْدَكُمُ قُورَ إِلَى قُوتِكُم ﴾ ('')، علَّق إرسال المطر بالاستغفار، والحديث المشهور: «أن أعربيًا دخل عليه عليه يوم الجمعة وقال: يا رسول اللَّه هَلَكَت الكُراع ('') والمواشي، وأجدَبَت الأرض، فادعُ اللَّه أن يسقينا، فرفع يديه ودعا، وقال أنس: والسهاء كأنها زجاجة، ليس بها قزعة '')، فنشأت سحابة ومطرت، حتى إن الرجل القويَّ لتهمه نفسه حتى عاد إلى بيته، ومُطرنا إلى الجمعة القابلة ''، ولأنه عليه الصلاة والسلام صلاها مرةً وتَرَكها أخرى، فلا تكون سنة. وعن عمر: أنه استسقى بدعاء العباس، وقال: استسقى بدعاء العباس، وقال: استسقى لكم بمجاديح ('' السهاء التي يُستنزُلُ بها الغيث. وقال أبو يوسف ومحمد: يصلي الإمامُ ركعتين بلا أذان ولا إقامة، يجهر فيهما بالقراءة، ثم يخطب. وروى ابنُ كاس عن محمد أنه يكبر كتكبير العيد؛ لِمَا رَوَى ابنُ عباسِ أنه عليه الصلاة والسلام ابنُ كاس عن محمد أنه يكبر كتكبير العيد؛ لِمَا رَوَى ابنُ عباسِ أنه عليه الصلاة والسلام ابنُ كاس عن محمد أنه يكبر كتكبير العيد؛ لِمَا رَوَى ابنُ عباسٍ أنه عليه الصلاة والسلام

المختار من الاختيار ----

⁽١) سورة نوح. الآيتان: ١١،١٠.

⁽٢) سورة هود. الآية: ٥٦.

⁽٣) الكُراع: اسم لجميع الخيل.

⁽٤) قزعة: قطعة من الغيم.

⁽٥) المجاديح جمع مجدر ، وهو نجم من النجوم، وهو من الأنواء الدالة على المطر.

.....

صلًى في الاستسقاء ركعتين كصلاة العيد. وقال أبو يوسف: لا يُكبِّر، وهو المشهور؛ لرواية عبد اللَّه بن عامر بن ربيعة؛ أن النبي على الستسقى فصلى ركعتين قبل الخطبة، لم يكبِّر إلا تكبيرة الافتتاح، وقياسًا على الصلاة في سائر الأفزاع، ويستقبل القبلة بالدعاء؛ لأنه سنة في الدعاء.



تدريب

س١: ما حكم صلاة التراويح وكم عدد ركعاتها؟ وهل لابد من الجمع لها في المساجد؟ وهل واظب عليها النبي عليها ومتى يصلى الوتر؟ وكيف يصلى؟

س٧: اذكر كيفية صلاة الكسوف والخسوف؟ وما الدليل عليها؟ وهل في الاستسقاء صلاة؟

س٣: أيِّد صحة أو خطأ العبارات الآتية مع تصحيح الخطأ منها.

- (أ) السنة إقامة التراويح بجماعة في رمضان فقط.
- (ب) إن لَم تصلُّ التراويح بجماعة صلى الناس فرادى.
- (ج) يصلى إمام الجمعة صلاة الكُسوف بالناس ويخطب فيهم.
 - (د) لا صلاة في الاستسقاء ولكنه الدعاء والاستغفار.



تدريب عام

س١: عرف الصلاة لغة وشرعًا، وبم ثبتت فرضيتها؟ وما سبب وجوبها، وما وقت كل من الفجر. والظهر؟ وما حكم الإسفار بالفجر والإبراد في الظهر؟

س٧: ما الأوقات التي لا تكره فيها الصلاة؟ وما حكم الجمع بين صلاتين؟

س٣: عرف الأذان واذكر حكمه، وما حكم الإقامة مع ذكر الخلاف، وما حكم التلحين في الأذان؟ وهل للفائتة أذان وإقامة؟

س٤: اذكر ثلاثة من شروط الصلاة، وما الحكم لو اشتبهت على المصلى القبلة؟

س٥: ما حكم صلاة الوتر، وكم عدد ركعاتها؟ وما حكم القراءة فيها؟

س٦: من الأحق بالإمامة؟ ثم اذكر حكم صلاة الجماعة. هل تدخل المرأة في صلاة الرجال؟ وكيف تقف؟ وهل يصح اقتداء القارىء بالأمى؟ والمتوضىء بالمتيمم والقائم في الصلاة بالقاعد فيها؟

س٧: ما حكم من يسدل ثوبه في الصلاة أو يتربع بغير عذر أو يرد السلام بلسانه أو بيده؟ وما حكم من قرأ من المصحف أو قتل حية أو عقربًا؟

س ٨: اذكر حكم من سبقه الحدث وهو في الصلاة. إمامًا. أو مأمومًا. أو تعمد الحدث بعد التشهد.

س ٩: متى يسقط الترتيب في الفوائت؟

س ١٠: متى يلزم التطوع؟ وما دليله؟ وما حكم الإتيان به قاعدًا مع القدرة؟ وما دليله؟ مع التوجيه.

بَابُ سُجُود السَّهْو

وَيَسْجُدُ لَهُ بَعْدَ السَّلَامِ (ف) سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، وَيَجِبُ إِذَا زَادَ فِي صَلَاتِهِ فِعْلًا مِنْ جِنْسِهَا، أَوْ جَهَرَ الْإِمَامُ فِيمَا يُخَافَتُ بِهِ أَوْ عَكَسَ (ف).

باب سجود السهو

حكمه:

سجود السهو واجب، وقال بعضهم: سنة، والأول أصح، لأنه شُرِعَ لنقصٍ مَّكَن في الصلاة، ورفعُه واجب، فيكون واجبًا، ولا يجب إلا بترك الواجب، دون السنة، ووجب نظرًا للمعذور بالسهو، لا للمتعمد.

موضعه وكيفيته:

قال: (ويسجد له بعد السلام سجدتين، ثم يتشهد ويسلِّم) قال عليه الصلاة والسلام: «لكل سهو سجدتان بعد السلام». وروى عِمران بن حصين وجماعة من الصحابة أنه على سجد سجدي السهو بعد السلام، ثم قيل: يسلم تسليمتين، وقيل: تسليمة واحدة، وهو الأحسن، ثم يكبِّر ويَخِرُّ ساجدًا ويسبح، ثم يرفع رأسه، ويفعل ذلك ثانيًا، ثم يتشهد ويأتي بالدعاء، لأن موضِعَ الدعاء آخر الصلاة، وهذا آخرها.

ما يوجب سجود السهو وما لا يوجبه:

قال: (ويجب إذا زاد في صلاته فِعلًا مِن جِنسها) كزيادة ركوع، أو سجود، أو قيام، أو قعود؛ لأنه لا يخلو عن ترك واجب، أو تأخيره عن محله. وذلك موجبٌ للسهو، لأنه على قام إلى الخامسة فسبِّح له، فعاد وسجد للسهو. قال: (أو جهر الإمام فيها يخافَت به، أو عَكَسَ) لأن الجهر والمخافتة واجبٌ في موضعِها في حق الإمام.

وَلَا يَلْزَمُ لِتَرْكِ ذِكْرٍ إِلَّا الْقِرَاءَةَ وَالتَّشَهُدَيْنِ وَالْقُنُوتَ وَتَكْبِيرَاتِ (ف) الْعِيدَيْنِ، وَإِنْ قَرَأَ فِي الْقِيَامِ أَوِ الرُّكُوعِ لَا يَسْجُدُ، وَمَنْ فِي الْقِيَامِ أَوِ الرُّكُوعِ لَا يَسْجُدُ، وَمَنْ سَهَا الرُّكُوعِ أَوِ النُّكُومِ لَا يَسْجُدُ، وَمَنْ سَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ تَكْفِيهِ سَجْدَتَانِ، وَإِذَا سَهَا الْإِمَامُ فَسَجَدَ سَجَدَ الْمَأْمُومُ وَإِلَا فَلَا (ف)، وَإِنْ سَهَا الْمُؤْتَمُ لَا يَسْجُدَانِ، وَالْمَسْبُوقُ يَسْجُدُ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ يَقْضِي،

قال: (و لا يلزم لترك ذِكرٍ، إلا القراءة، والتشهدين، والقنوت، وتكبيرات العيدين) لأن ذلك واجب، وما عدا ذلك من الأذكار _ كالتكبيرات والتسبيح _ سنة.

قال: (وإن قرأ في الركوع أو القعود؛ سجد للسهو، وإن تشهد في القيام أو الركوع لا يسجد) وهذا لأن القعود والركوع ليسا محل القراءة، فكان تغييرًا، فيجب، والقيام محل الثناء، فلا تغيير، فلا يجب. وقيل: إن بدأ في القعود بالتشهد، ثم بالقراءة، فلا سهو عليه، ولو سَلَّم ساهيًا قبل التهام سجد للسهو؛ لأنه ليس في موضعه.

حكم من سها أكثر من مرة:

قال: (ومَن سها مرتين أو أكثر تكفيه سجدتان) لقوله عليه الصلاة والسلام: «سجدتان بعد السلام، يجزيان عن كل زيادة ونقصان».

سهو الإمام والمؤتم والمسبوق:

قال: (وإذا سها الإمام فسجد، سجد المأموم، وإلا فلا) تحقيقًا للموافقة، ونفيًا للمخالفة (وإن سها المؤتم، لا يسجدان) ولا أحدهما؛ لأنه لو سجد المؤتم فقد خالف إمامَه، وإن سجد الإمام يؤدي إلى قلب الموضوع، وهو تبعية الإمام للمأموم. قال: (والمسبوق يسجد مع الإمام) للموافقة (ثم يقضي) ما عليه.

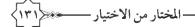
وَإِنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْأَخِيرَةِ فَقَامَ عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ، فَإِنْ سَجَدَ ضَمَّ إِلَيْهَا سَادِسَةً (ف) وَصَارَتْ نَفْلًا، وَإِنْ قَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ قَدْرَ التَّشَهُّدِ ثُمَّ قَامَ عَادَ وَسَلَّمَ، وَإِنْ سَجَدَ فِي الرَّابِعَةِ قَدْرَ التَّشَهُّدِ ثُمَّ قَامَ عَادَ وَسَلَّمَ، وَإِنْ سَجَدَ فِي الْخَامِسَةِ تَمَّ فَرْضُهُ، فَيَضُمُّ إِلَيْهَا رَكْعَةً سَادِسَةً وَيَسْجُدُ لِلسَّهُو وَالرَّكْعَتَانِ لَهُ نَافِلَةٌ. وَمَنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْأُولَى ثُمَّ تَذَكَّرَ وَهُوَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبُ عَادَ وَتَشَهَّدَ، وَإِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ عَادَ وَتَشَهَّدَ، وَإِنْ كَانَ إِلَى الْقَعْدِ أَقْرَبُ عَادَ وَتَشَهَدَ، وَإِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ عَادَ وَتَشَهَدَ، وَإِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ عَلَا لَمْ يَعُدُ وَيَسْجُدُ لِلسَّهُو،

الفرق بين السهو عن القعدة الأولى والقعدة الأخيرة:

قال: (ومَن سها عن القعدة الأولى، ثم تذكّر وهو إلى القعود أقرب، عاد وتشهد). لأن ما يَقرُب مِن الشيء يأخذ حكمه، ولا يسجد للسهو، وهو الصحيح، كأنه لم يقم (وإن كان إلى القيام أقرب لم يَعُد) لأنه كالقائم (ويسجد للسهو) لتركه الواجب، ولأنه عليه الصلاة والسلام فَعَلَ كذلك.

قال: (وإن سها عن القعدة الأخيرة فقام (۱) عاد ما لم يسجد) لِمَا روينا أنه عليه الصلاة والسلام قام إلى الخامسة فسُبِّح به فعاد، ولأنه قد بقي عليه ركن، وهو القعدة الأخيرة، فيعود ليأتي به في محله، ليَتِمَّ فرضُه، ويسجد للسهو؛ لِمَا بَيَّنَا (فإن سجد: ضَمَّ اليها سادسة، وصارت نقلًا) لأنه انتقل إلى النفل بالسجدة.

قال: (وإن قَعَدَ في الرابعة قدرَ التشهد، ثم قام، عاد وسَلَّم) لأنه بقي عليه السلام، وما دون الركعة بمحل الرفض، فيعود (وإن سَجَدَ في الخامسة تَمَّ فرضُه) لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا قلتَ هذا، أو فَعَلْتَه، فقد تمت صلاتُك» (فيضم إليها ركعة سادسة ويسجد للسهو، والركعتان له نافلة) لأنه صَحَّ شروعُه في النفل بعد إتمام الفرض، فيضم السادسة، للنهي عن البُتَيْرَاء، وقد بقى عليه السلام في الفرض، وقد أخَّره عن محله، فيسجد للسهو.



⁽١) أي للخامسة

وَمَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى وَهُوَ أَوَّلُ مَا عَرَضَ لَهُ اسْتَقْبَلَ (ف)، فَإِنْ كَانَ يَعْرِضُ لَهُ الشَّقْبَلَ (ف)، فَإِنْ كَانَ يَعْرِضُ لَهُ الشَّكُّ كَثِيرًا بَنَى عَلَى أَلْأَقَلِّ.

الشك في عدد الركعات:

قال: (ومَن شكَّ في صلاته، فلم يدرِ كَمْ صلَّى، وهو أول ما عَرَضَ له، استقبل ()، فإن كان يعرِض له الشك كثيرًا، بنى على غالِبِ ظنِّه، فإن لم يكن له ظن، بنى على الأقل) وقد روي عن النبي في في ذلك أخبار مختلفة؛ روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدرِ أثلاثًا صلَّى أم أربعًا، وذلك أول ما سها، استقبل ().

⁽١) استقبل: أعاد الصلاة.

⁽٢) سنن أبي داود.

بَابُ سُجُود التلاوة

وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى التَّالِي وَالسَّامِعِ، وَهِيَ فِي آخِرِ الْأَعْرَافِ، وَالرَّعْدِ، وَالنَّحْلِ، وَالنَّحْلِ، وَالنَّمْلِ، وَالنَّمْلِ، وَالنَّمْلِ، وَالمَ تَنَزِيلُ، وَالنَّمْلِ، وَالم تَنَزِيلُ، وَص (ف)، وَحم السَّجْدَةِ، وَالنَّجْم، وَالِانْشِقَاقِ، وَالْعَلَقِ.

باب سجود التلاوة

حڪمه:

قال: (وهو واجبٌ على التالي والسامع) قال عليه الصلاة والسلام: «السجدة على مَن تلاها، السجدة على مَن سَمِعَها»، و«على» للوجوب، ولأن بعض السجدات أمرٌ، فيقتضي الوجوب، وبعضها ذَمٌّ على ترك السجود، وهو معنى الوجوب.

متى يجب وعلى مَن؟

وتجب على التراخي، وسواء كان التالي كافرًا، أو حائضًا، أو نفساء، أو جُنبًا، أو عُجِدِثًا، أو صبيًا عاقلًا، أو امرأة، أو سكرانًا؛ لأن النص لم يفصل، ومَن لا يجب عليه الصلاة ولا قضاؤها لا يجب عليه سجود التلاوة؛ كالحائض، والنفساء؛ لأنها من أجزاء الصلاة.

أيات السجدة ومواقعها:

قال: (وهي في آخر الأعراف، والرعد، والنحل، وبني إسرائيل (١)، ومريم، والأولى في الحج، والفرقان، والنمل، وألم تنزيل «السجدة»، وص، وحم «فصلت»، والنجم، والانشقاق، والعلق) هكذا هي في مصحف عثمان.

⁽١) الإسراء

وَشَرَائِطُهَا كَشَرَائِطِ الصَّلَاةِ وَتُقْضَى، فَإِنْ تَلَاهَا الْإِمَامُ سَجَدَهَا وَالْمَأْمُومُ، وَإِنْ تَلَاهَا الْإِمَامُ سَجَدَهَا وَالْمَأْمُومُ، وَإِنْ تَلَاهَا الْمَأْمُومُ لَمْ يَسْجُدَاهَا (م)، وَإِنْ سَمِعَهَا مَنْ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ سَجَدَهَا، وَمَنْ تَلَاهَا وَإِنْ سَمِعَهَا الْمُصَلِّي مِمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ سَجَدَهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَمَنْ تَلَاهَا فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَسْجُدُهَا فِيهَا سَقَطَتْ،

شرائطها:

قال: (وشرائطُها كشرائط الصلاة) لأنها جزء منها (وتقضى) لمكان الوجوب، ويُكره للسامع إذا سجد أن يرفع رأسه قبل التالي؛ لأن التالي كالإمام، ويُكره للإمام أن يقرأها في صلاة المخافتة؛ لئلا يشتبه الأمرُ على القوم، فربها ركع بعضهم، ولو قرأها وسجدها، سجد القوم معه وإن لم يسمعوها؛ حكمًا للمتابعة، كها يلزمهم سهوُه.

تلاوة الإمام والمأموم رغيرهما آية السجدة:

قال: (فإن تلاها الإمام سَجَدَها والمأموم) لِمَا بَيَّنَا (وإن تلاها المأمومُ لَمْ يسجداها) لِمَا بَيَّنَا في السهو.

صور من سجود التلاوة:

قال: (وإن سمعها مَن ليس في الصلاة سَجَدَها) لِتَحَقُّقِ السبب في حقه، والحَجْر إنها ثبت في حق المقتدين، لا يَعدوهُم.

قال: (وإن سَمِعَها المصلي مِمَّن ليس معه في الصلاة، سجدها بعد الصلاة) لِتَحَقُّق السبب.

قال: (ومَن تلاها في الصلاة فلم يسجدها فيها، سقطت) لأنها صَلاتية، وهي أقوى من الخارجية، فلا تتأدى بها، ولو تلاها في الصلاة، إن شاء ركع بها، وإن شاء سَجَدَها، ثم قام فقرأ، وهو أفضل، يروى ذلك عن أبي حنيفة، لأن الخضوع في السجود أكمل، وتتأدى بالسجدة الصلاتية؛ لأنها تُوَافقها مِن كلِّ وجه، وينوي أداء سجدة التلاوة، ولو لم ينو، قال:

وَمَنْ كَرَّرَ آيَةَ سَجْدَةٍ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ تَكْفِيهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِذَا أَرَادَ السُّجُودَ كَبَّرَ (ف) وَسَجَدَ، ثُمَّ كَبَرَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ.

(ومَن كَرَّرَ آية سجدة في مكانٍ واحدٍ تكفيه سجدةٌ واحدةٌ) دفعًا للحرج؛ فإن الحاجة داعيةٌ إلى التكرار للمعلمين والمتعلمين، وفي تكرار الوجوب حَرَجٌ بهم، وكان جبريل يقرأ السجدة على النبي عَيَيْهُ والنبي يُسمِعُها أصحابَه، ولا يسجد إلا مرة واحدة.

كيفيتها:

قال: (وإذا أراد السجود كَبَّر وسجد، ثم كَبَّر ورَفَع رأسَه) اعتبارًا بالصَّلاتية، وهو المروي عن ابن مسعود، ولا تشهد عليه ولا سلام، لأنها للتحليل، ولا تحريم هناك.

بَابُ صَلَاة الْمُريض

إِذَا عَجَزَ المريض عَنِ الْقِيَامِ أَوْ خَافَ زِيَادَةَ الْمَرَضِ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ أَوْ مُومِيًا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ أَوْمَاً مُسْتَلْقِيًا (ف)، أَوْ عَلَى جَنْبِهِ، فَإِنْ مُومِيًا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ أَوْمَاً مُسْتَلْقِيًا (ف)، أَوْ عَلَى جَنْبِهِ، فَإِنْ وَفَعَ إِلَى رَأْسِهِ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ إِنْ خَفَضَ رَأْسَهُ جَازَ وَإِلَا فَلَا، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَقَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ أَوْمَا قَاعِدًا (ف)،

باب صلاة المريض

سببها، وكيفيتها:

قال: (إذا عجز المريض عن القيام، أو خاف زيادة المرض، ١- صَلَّى قاعدًا، يركع، ويسجد. ٢- أو موميًا إن عجز عنها ٣- وإن عجز عن القعود أوماً مستلقيًا) وقَدَمَاه نحو القبلة (أو على جَنْبِه) لقوله عليه الصلاة والسلام: «يصلي المريض قائبًا، فإن لم يستطع فقاعدًا، فإن لم يستطع فقاعدًا، فإن لم يستطع فالله أحق بقبول العذر منه»، وقال عليه الصلاة والسلام لعمران بن حُصين: «صَلِّ قائبًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنبِك»، ولأن التكليف بقدر الوسع، والأفضل الاستلقاء؛ ليقع إيهاؤه إلى جِهة القبلة، ويجعل الإيهاء بالسجود أخفض من الركوع؛ اعتبارًا بِها ليقع إيهاؤه إلى رأسِه شيئًا يسجد عليه: إنْ خَفَضَ رأسَه جاز) لحصول الإيهاء (وإلا، فلا) يجوز؛ لِعَدَمِه.

حكم مَن قدّر على القيام، وعَجَز عن الركوع والسجود:

قال: (فإن عَجَزَ عن الركوع والسجود وقَدَرَ على القيام، أوماً قاعدًا) لأن فرضية القيام لأجل الركوع والسجود؛ لأن نهاية الخشوع والخضوع فيهما.

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِيمَاءِ بِرَأْسِهِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ، وَلَا يُومِئُ بِعَيْنَيْهِ (زف)، وَلَا بِقَلْبِهِ وَلَا يُومِئُ بِعَيْنَيْهِ (زف)، وَلَا بِقَلْبِهِ وَلَا يُومِئُ بِعَيْنَيْهِ (زف)، وَلَوْ صَلَّى بَعْضَ صَلَاتِهِ قَائِمًا ثُمَّ عَجَزَ فَهُوَ كَالْعَجْزِ قَبْلَ الشُّرُوعِ، وَلَوْ شَرَعَ مُومِيًا ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ اسْتَقْبَلَ (زف)

متى يجوز تأخير الصلاة:

قال: (فإن عجز عن الإيهاء برأسه، أَخَّر الصلاة) لِمَا رَوَينا، فإن مات على تلك الحالة، لا شيء عليه، وإن برئ: فالصحيح أنه يَلزَمه قضاء يوم وليلة لا غير؛ نفيًا للحَرَج.

ما لا يجوز من الإيماء:

قال: (ولا يومئ بعينيه، ولا بقلبه، ولا بحاجبيه) لأن فرضَ السجود لا يتأدَّى بهذه الأشياء، فلا يجوز بها الإيهاء، كها لو أوماً بيَدِه، أو رِجْلِه، بخلاف الرأس؛ لأنه يتأدى به فرض السجود. وقال زفر: يومئ بالقلب؛ لأنه يتأدَّى به بعضُ الفرائض، وهو النية والإخلاص، فيؤدَّى به الباقى، وجوابه: أن الإيهاء بالقلب: النية، ولا يقوم مقام فِعْلِ الجوارح كالحج.

مَن شَرَعَ في الصلاة على حالِ ثم تغيَّر حالُه أثناء الصلاة:

قال: (١-ولو صَلَّى بعض صلاته قائبًا ثم عَجَزَ، فهو كالعجز قبل الشروع) معناه: إذا قَدَرَ على القعود أَمَّهَا قاعدًا، وإن عجز فمستلقيًا؛ لأنه بناء الضعيف على القوى، وإن شَرَعَ قاعدًا ثم قَدَرَ على القيام، بنى، خلافًا لمحمد، بناءً على ما تقدم أن صلاة القائم خلف القاعد تجوز عندهما، خلافًا له.

قال: (٢-ولو شرع موميًا ثم قَدَر على الركوع والسجود، استَقبَل) أي أعاد الصلاة لأنه بناء القوي على الضعيف، ولا يجوز؛ لِمَا تقدم.

وَمَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ جُنَّ خَمْسَ صَلَوَاتٍ قَضَاهَا (ف)، وَلَا يَقْضِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

ما يجب قضاؤه من الصلوات على المُغمى عليه، وما لا يجب:

قال: (ومَن أُغمِي عليه، أو جُنَّ خمس صلوات، قضاها، ولا يَقضي أكثر من ذلك) نفيًا للحرج، وذلك عند الكثرة بالتكرار، وهو مأثور عن عمر، وابنِه، والخُدري.

مسألة:

مريضٌ مجروح، تحته ثيابٌ نجسة، وكلَّما بسط تحته شيء تنجس من ساعته، يصلي على حالِهِ مستلقيًا، وكذا إن كان لا يتنجس لكنه يزداد مرضُه، أو تلحقه مشقة بتحريكه؛ بأن بزغ الماء من عينه؛ دفعًا لزيادة الحرج.

أحكام الصلاة في السفينة:

ومَن كان في السفينة: فإنْ قَدَرَ على الخروج إلى الشَّطِّ، يُستحب له الخروج؛ ليتمكن من القيام والركوع والسجود.

وإن صلَّى في السفينة، أجزأه؛ لوجود شرائطها، فإن كانت موثقة بالشَّطَّ، صلَّى قائمًا، وكذلك إن كانت مستقرَّة على الأرض؛ لأنه مستقرُّ في أرض السفينة، فيأتي بالأركان، وإن كانت سائرةً يصلي قائمًا، فإن صلَّى قاعدًا وهو يستطيع القيام، أجزأه وقد أساء، وقالا: لا يجوز؛ لأن القيام ركن، فلا يجوز تركُه، وصار كها إذا كانت مربوطة.

وله: ما رَوَى ابن سيرين قال: «أمّنا أنسٌ في نهر مِعقَل ('')، على بساط السفينة، جالسًا ونحن جلوس»، ولأن الغالب فيها دوران الرأس، والغالب كالمتحقق؛ كما في السفر، لمّا كان الغالب فيه المشقة، كان كالمتحقّق في حق الرخصة، كذا هنا، بخلاف المربوطة؛ لأنها تأخذ حكم الأرض.

⁽١) هو أحد أنهار العراق، يقع بالبصرة، وهو منسوب إلى الصحابي الجليل معقل بن يسار.

الصف الأول الثانوي المحمد المح

••••••

فإن استدارَت السفينةُ وهي سائرة، استدار إلى القبلة حيث كانت؛ لأنه يقدِر على الاستقبال مِن غير مشقة، فلا يسقط، كالمصلي على الأرض، بخلاف الراكب، لأن الاستقبال يتعذر عليه إذا كان يقطعه عن طريقه، فيسقط للعذر، واللَّه أعلم.

تمرينات

س١: ما حكم سجود السهو، ولماذا شرع؟ وما موجباته؟

س٢: ما موضع سجود السهو؟ وما كيفيته؟ وما الدليل على ذلك؟

س٣: اذكر حكم ما يأتى: قرأ في الركوع أو القعود ـ تشهد في القيام أو الركوع ـ سها المؤتم ـ سها عن القعدة الأولى ثم تذكر وهو إلى القعود أقرب ـ أو إلى الوقوف أقرب ـ قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام وسجد في الخامسة.

س٤: اذكر حكم سجود التلاوة مع الدليل. ومتى؟ وعلى من يجب؟ ولماذا؟ ومن لا يجب عليه سجود السهو؟ ولماذا؟

س٥: ما شرائط سجود التلاوة؟ ولماذا؟ وما الحكم لو قرأها الإمام في صلاة المخافتة؟ ولماذا؟

س٦: أكمل العبارات الآتية مع التعليل والاستدلال:

- (أ) إن زاد بعد الركوع ركوعًا آخر
- (ب) من سها أكثر من مرة في صلاة واحدة
- (ج) إذا شك في عدد الركعات وكان الشك له عادة
 - (د) إذا سمع آية السجدة ممن ليس في الصلاة
- س٧: ما حكم من قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود؟ وما الذى يجب قضاؤه من الصلوات على المغمى عليه وما لا يجب؟ وما الحكم لو شرع موميًا ثم قدر على الركوع والسجود؟ ولماذا؟

بَابُ صَلاة المسافر

وَفَرْضُهُ فِي كُلِّ رُبَاعِيَّةٍ رَكْعَتَانِ (ف)، وَيَصِيرُ مُسَافِرًا إِذَا فَارَقَ بُيُوتَ الْمِصْرِ قَاصِدًا مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّام وَلَيَالِيهَا

باب صلاة المساف

ما يقصر من الصلوات وما لا يقصر،

قال: (وفرضُه في كل رباعية ركعتان) لحديث عائشة على قالت: «فُرضَت الصلاة في الأصل ركعتين، فزيدت في الحضر، وأُقِرت في السفر»(١٠)، ولا يُعلَم ذلك إلا توقيفًا.

وقال عمر ﷺ: «صلاة السفر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمامٌ غيرَ قَصْر، على لسان نبيكم ﷺ، ورَوَى ابنُ عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «إن اللَّه فَرَضَ عليكُم الصلاة على لسان نبيكم في الخَضَر أربعًا وفي السفر ركعتين»، ومثلُه عن على ، أما الفجر والمغرب والوتر، فلا قصر فيها بالإجماع، ولو أتمَّ الأربعَ فقد خالف السنة، لأنه عَلَيْ لَمَا صلّى بأهل مكة بعد الهجرة، صلّى ركعتين، ثم قال لهم: «أتموا صلاتكم فإنا قوم سَفْر»، فإنْ قَعَدَ في الثانية أجزأه اثنتان عن الفرض، وقد أساء؛ لتأخير السلام عن موضِعِه، وركعتان له نافلة؛ لزيادتها على الفرض، وإن لم يقعد في الثانية، بَطَل فرضُه؛ لأنه ترك ركنًا، وهو القعدة آخر الصلاة.

السفر الذي تتغير به الأحكام:

قال: (ويصير مسافرًا إذا فارَقَ بيوتَ المِصر قاصدًا مسيرةَ ثلاثةِ أيام ولياليها(٢)) لأنه لا يصير مسافرًا إلا إذا خرج مِن المِصر، وقد قالت الصحابةُ: «لُو فَارَقْنا هذا الخُصَّ (٣) لقَصَرْنا». وأما التقدير: فلقوله عليه الصلاة والسلام: «يمسح المسافر ثلاثة

⁽١) أخرجه النسائي. (٢) لم يقدِّرها الحنفيةُ بأكثر من ذلك، وهي عند الجمهور تقدر بـ ٨٨ كيلو متر تقريبًا.

⁽٣) الخُصُّ: بيت يصنع من خشب أو قصب.

بِسَيْرِ الْإِبِلِ وَمَشْيِ الْأَقْدَامِ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْجَبَلِ مَا يَلِيقُ بِهِ، وَفِي الْبَحْرِ اعْتِدَالُ الرِّيَاحِ، وَلَا يَزَالُ عَلَى حُكْمِ السَّفَرِ حَتَّى يَدْخُلَ مِصْرَهُ أَوْ يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ (ف) يَوُمًا فِي مِصْرٍ أَوْ قَرْيَةٍ.

أيام ولياليها» (() والمراد بيان حكم جميع المسافرين؛ ليكون أعم فائدة، فيتناول كلَّ مسافر سفرُه ثلاثة أيام؛ ليستوعب الحكمُ الجميع، ولو كان السفر الذي تتعلق به الأحكام أقلَّ من ثلاثٍ، لَبَقِي مِن المسافرين مَن لم يبيَّن حكمُه، ولأن الألف واللام للجنس، فيدخل في هذا الحكم كلُّ مسافر، ومَن لم يثبت له هذا الحكم لا يكون مسافرًا.

قال: (بِسَيْرِ الإبل، ومَشْي الأقدام) لأنه الوَسَط المعتاد، فإن السَّيرَ في الماء في غاية السُّرعة، وعلى الجبل في غاية الإبطاء، فاعتبرنا الوسط؛ لأنه الغالب. قال: (ويُعتبر في الجبل ما يليق به، وفي البحر اعتدال الرياح) لأنه هو الوسط، وهو أن لا تكون الرياح غالبة ولا ساكنة، فينظر كم يسير مثلُه في ثلاثة أيام، فيُجعل أصلًا.

إلى متى يبقى على حكم السفر؟

قال: (ولا يزال على حكم السفر حتى يدخلَ مِصرَه، أو ينوي الإقامة خمسة عشرَ يومًا في مِصرِ أو قرية) لأن السفر إذا صَحَّ لا يتغير حكمُه إلا بإقامة، والإقامة بالنية أو بدخول وطنه، لأن الإقامة تركُ السفر، فإذا اتصل بالنية أتمَّ، بخلافِ المقيم؛ حيث لا يصير مسافرًا بالنية، لأن السفر إنشاء الفعل، فلا يصير فاعلًا بالنية، وأما دخولُ وطنه: فلأن الإقامة للارتفاق، وأنه يحصل بوطنه من غير نية، وكذا نُقِلَ، أن النبي عَلَيْ وأصحابَه كانوا يسافرون ويعودون إلى أوطانهم مقيمين من غير نية. وأما المدة خسة عشر يومًا فمنقولة عن ابن عباس وابن عمر، ولا يُعرَف ذلك إلا توقيفًا، ولأن السفر لا يخلو عن اللبث القليل، فاعتبرنا الخمسة عشر كثيرًا فاصلًا، اعتبارًا بمدة الطُّهر؛ إذ لها أثر في إيجاب الصلاة وإسقاطها.

⁽١) أخرجه البزار.

وَإِنْ نَوَى أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ مُسَافِرٌ وَإِنْ طَالَ مُقَامُهُ. وَمَنْ لَزِمَهُ طَاعَةُ غَيْرِهِ كَالْعَسْكَرِ وَالْعَبْدِ وَالزَّوْجَةِ يَصِيرُ مُسَافِرًا بِسَفَرِهِ مُقِيمًا بِإِقَامَتِهِ، وَالْمُسَافِرُ يَصِيرُ مُقِيمًا بِالنَّيَّةِ إِلَّا الْعَسْكَرَ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ أَوْ حَاصَرَ مَوْضِعًا، وَنِيَّةُ يَصِيرُ مُقِيمًا بِالنَّيَّةِ إِلَّا الْعَسْكَرَ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ أَوْ حَاصَرَ مَوْضِعًا، وَنِيَّةُ الْإِقَامَةِ مِنْ أَهْلِ الْأَخْبِيَةِ صَحِيحَةٌ، وَلَوْ نَوَى أَنْ يُقِيمَ بِمَوْضِعَيْنِ لَا يَصِحُ إِلَّا الْعَسْكُر أَنْ يَبِيتَ بِأَحَدِهِمَا، وَالْمُعْتَبُرُ فِي تَغَيُّرِ الْفَرْضِ قَصْرًا وَإِثْمَامًا آخِرُ الْوَقْتِ، أَنْ يَبِيتَ بِأَحَدِهِمَا، وَالْمُعْتَبُرُ فِي تَغَيُّرِ الْفَرْضِ قَصْرًا وَإِثْمَامًا آخِرُ الْوَقْتِ،

قال: (وإن نَوى أقلَّ مِن ذلك فهو مسافر وإن طال مُقامه (۱) كِيا رُوِي أنه عليه الصلاة والسلام أقام بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة، وعن أنس قال: «أقام أصحاب رسول اللَّه ﷺ بالسوس (۲) تسعة أشهر يقصرون الصلاة».

قال: (ومن لزمه طاعة غيره كالعسكر والعبد والزوجة يصير مسافرًا بسفره مقيمًا بإقامته) لأنه لا يمكنه مخالفته. قال: (والمسافر يصير مقيمًا بالنية) لما بيينا (إلا العسكر إذا دخل دار الحرب أو حاصر موضعًا) لأن إقامته لا تتعلق باختيارهم لأنهم لو نووا الإقامة ثم انهزموا انصر فوا فلا تصح نيتهم.

قال: (ونية الإقامة مِن أهل الأخبية (٣) صحيحة) كالأكراد، والتركمان، في الصحراء والكلأ؛ لأنه موضع إقامتِهم عادة، فهو في حقهم كالأمصار والقرى لأهلها.

قال: (ولو نوا أن يقيم بموضعين لا يصح) إذ لو صح في موضعين لصح فى أكثر وأنه ممتنع (إلا أن يبيت بأحدهما) فتصح النية، لأن موضع الإقامة موضع البيتوتة، ألا ترى أن السوقي يمون في النهار في حانوته ويعد ساكناً في محله فيها بنية؟ قال: (والمعتبر في تغيير الفرض قصرًا وإتماماً آخر الوقت) لأن الوجوب يتعلق بآخر الوقت حتى لو سافر آخر الوقت قصرً وإن أقام المسافر آخر الوقت تمه لما بينا.

⁽١) كمن لم ينو الإقامة في بلدٍ، ولكنه يقول كل يوم: غدًا أخرج، غدًا أخرج، واستمر به الحال على ذلك مدة طويلة.

⁽٢) أخرجه البيهقي. والسوس: اسم بلد بالأهواز، والأهواز إقليم يقع في أقصى الشمال الشرقي من الخليج العربي (إيران حاليًا).

⁽٣) جمع خباء، وهي خيمة تصنع من وبر أو صوف، ولا يكون مِن شعر، وهو على عمودين أو ثلاثة وما فو قذلك فهو بيت.

وَلَا يَجُوزُ اقْتِدَاءُ الْمُسَافِرِ بِالْمُقِيمِ خَارِجَ الْوَقْتِ، فَإِنِ اقْتَدَى بِهِ فِي الْوَقْتِ أَتَمَّ الصَّلَاةَ، فَإِنْ أَمَّ الْمُقِيمُ، وَالْعَاصِي وَالْمُطِيعُ الصَّلَاةَ، فَإِنْ أَمَّ الْمُقِيمُ، وَالْعَاصِي وَالْمُطِيعُ فِي الرُّخَصِ سَوَاءٌ.

اقتداء المسافر بالمقيم، والمقيم بالمسافر،

قال: (ولا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم خارج الوقت) لِتَقَرُّرِ فرضِهِما، وقد تقدم (فإن اقتدى به في الوقت، أَتَمَّ الصلاة) لأنه التزم متابعته. قال عليه الصلاة والسلام: "إنها جُعِلَ الإمام إمامًا ليؤتم به، فلا تختلفوا على أئمتكم "()، وصيرورته متابعًا أن يصلي أربعًا (فإن أمّ المسافرُ المقيمَ سَلَّمَ على ركعتين) لأنه تَمَّ فرضُه (وأتم المقيمُ) لأنه بقي عليه إتمام صلاته، ويستحب أن يقول: "أتموا صلاتكم فإنَّا قوم سَفْر "، هكذا نُقِلَ عن رسول اللَّه عَلَيْه.

الترخص في سفر الطاعة وسفر المعصية:

قال: (والعاصي والمطيع في الرخص سواء) لإطلاق النصوص، منها قوله تعالى: ﴿ فَهَنَ مُ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ كَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ كُلَىٰ سَفَرٍ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ كُلَىٰ الله وَلَيْهُ الصلاة والسلام: «يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها» (٥)، مِن غير فصلٍ.

⁽١) متفق عليه.

⁽٢) سورة البقرة. الآية: ١٨٤.

⁽٣) سورة البقرة. الآية: ٢٣٩.

⁽٤) سورة المائدة. الآية: ٦.

⁽٥) أخرجه الطبراني والدار قطني.

الصف الأول الثانوي الدي

تدريبات على صلاة المريض والمسافر

س١: كيف يصلى المريض إن عجز عن القيام أو خاف زيادة المرض؟ س٢: بين الحكم فيما يأتى:

- (أ) عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام.
 - (ب) عجز عن الإيماء برأسه.
- (ج) صلى بعض صلاته قائمًا ثم عجز عن القيام.
 - (د) شرع موميًا ثم قدر على الركوع والسجود.

س٣: متى يصير الشخص مسافرًا؟ وما المدة التي تتغير بها الأحكام؟

س٤: أيد صحة أو خطأ العبارات التالية مصححًا الخطأ منها:

- (أ) إن نوى الإقامة عشرة أيام ثم أقام شهرًا فهو على حكم السفر.
- (ب) العسكريون إذا دخلوا الحروب ونوى بعضهم الإقامة عشرين يومًا صحت نيتهم وأتموا صلاتهم.
 - (ج) لا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم بعد الوقت.
 - (د) العاصى والمطيع سواء في الرخص.

س : ما حكم اقتداء المسافر بالمقيم خارج الوقت؟ ولماذا؟ وما حكم الاقتداء به في الوقت؟ ولماذا؟ وما دليله؟

بَابُ صَلَاة الْجُمْعَة

وَلَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْأَحْرَارِ الْأَصِحَّاءِ الْمُقِيمِينَ بِالْأَمْصَارِ، وَلَا تُقَامُ إِلَّا فِي الْمِصْرِ (ف) أَوْ مُصَلَّاهُ،

باب صلاة الجمعة

حكمها:

اعلم أن الجمعة فريضة مُحكمة، لا يجوز تركها إلا لعذر، قال اللَّه تعالى: ﴿ إِذَا نُودِى لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَأَسَّعَوا إِلَى ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾ (١) وقال عليه السلام في حديث طويل من رواية جابر: «واعلموا أن اللَّه فرض عليكم الجمعة في يومي هذا، في شهري هذا، في عامي هذا، في مقامي هذا، فريضة واجبة إلى يوم القيامة».

على من تجب:

قال: (ولا تجب إلا على: ١- الأحرار ٢- الأصحاء ٣- المقيمين بالأمصار) والمرأة بخدمة زوجها (٢)، وقد بَيَّنَا العذر في ترك خروجها إلى الجهاعات، وأما المريض: فللعجز. واختلفوا في الأعمى، قال أبو حنيفة: لا تجب عليه، وقالا: تجب إذا وجد قائدًا؛ لأنه يصير قادرًا على السعي، فصار كالضَّالِّ، وله: أنه عاجز بنفسه كالمريض، فلا يصير قادرًا بغيره، فإن القائد قد يتركه في الطريق، وأما قوله: المقيمين بالأمصار: فلقوله عليه الصلاة والسلام: «لا جمعة، ولا تشريق، ولا أضحى، إلا في مِصرٍ جامع» ".

شروط صحتها:

الـ قال: (ولا تقام إلا في المِصر (⁽¹⁾) لِمَا رويناه (أو مُصَلاه) لأنه في حُكمِه.

⁽١) سورة الجمعة. الآية: ٩.

⁽٢) لقوله عليه الصلاة والسلام: «أربعة لا جمعة عليهم منهم المريض والمسافر والمرأة».

⁽٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه.

⁽٤) المصر: البلد الكبير"، الذي يقام فيه الدور، والأسواق، والمدارس، وغيرها من المرافق العامة.

¹٤٦ ك الصف الأول الثانوي

وَالْمِصْرُ مَا لَوِ اجْتَمَعَ أَهْلُهُ فِي أَكْبَرِ مَسَاجِدِهِ لَمْ يَسَعْهُمْ. وَلَا بُدَّ مِنَ السُّلْطَانِ أَوْ نَائِيهِ (ف) وَوَقْتُهَا وَقْتُ الظُّهْرِ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِالْخُطْبَةِ؛ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِقَعْدَةٍ خَفِيفَةٍ، وَإِنِ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى جَازَ (ف سم)،

(والمِصر: ما لو اجتمع أهله في أكبر مساجِدِه لم يسعهم).

٢_ قال: (ولابد من السلطان أو نائبه) لأنه لولا ذلك لاختار كلُّ جماعة إمامًا، فلا يتفقون على واحد، فتقع بينهم المنازَعَة، فربها خرج الوقت ولا يُصَلُّون، ولأن ذلك يُفضِى إلى الفتنة، ومع وجود السلطان لا.

٤ قال: (ولا تجوز إلا بالخطبة) لقوله تعالى: ﴿ فَٱسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ ٱللّهِ ﴾ (١) ، ولا يجب السعي إلا إلى الواجب، والنبي ﷺ لم يُصَلِّ الجمعة بدونها. وقالت عائشة: «إنها قَصُرَت الصلاة لَكان الخطبة»، وعليه الإجماع، وهي قبل الصلاة، هكذا فعله عليه الصلاة والسلام، والأئمة بعده إلى يومنا هذا.

ما يستحب في الخطبة:

قال: (يخطب الإمام خطبتين) قائمًا، يستقبل القوم، ويستدبر القبلة (يَفصِل بينهما بقعدة خفيفة) هو المأثور مِن فِعلِه عليه الصلاة والسلام والأئمة بعده. قال: (وإن اقتصر على ذِكر اللَّه ـ تعالى ـ جاز) (أ) وكذلك التسبيحة ونحوها، وإن تعمد ذلك لغير عذر فقد أساء وأخطأ السنة، وقالا: لابد مِن ذِكرٍ طويلٍ يسمى خطبة؛ لأن الخطبة شرطٌ، والتسبيحة والتحميدة لا تسمى خطبة. وله: أن التسبيحة والتحميدة خطبة؛ لاشتمالها على معانى جمة، والعبرة للمعانى.

⁽١) أخرجه أبو داود.

⁽٢) سورة الجمعة. الآية: ٩.

⁽٣) يقصد الخطبة لا يقصد ذكر الله تعالى.

قال: (والأولى أن يخطُب قائمًا طاهرًا) هو المأثور (فإن خَطَب قاعدًا، أو على غير وضوء، جاز) لِمَا رُوِى أن عثمان لمَّا أَسَنَّ كان يخطب قاعدًا، ولأن الطهارة ليست بشرط للخطبة؛ لأنه ذِكْر لا يُشتَرَط له استقبال القبلة، فلا تشترط له الطهارة، كالتلاوة، والأذان، والإقامة، إلا أنه يُكرَه؛ لمَا فيه من الفَصْل بين الخطبة والصلاة بالوضوء، وقد أساء؛ لمخالفته السنة.

 ٥ قال: (ولابد مِن الجماعة) لأنها مشتقة منها، ولا خِلاف في ذلك. واختلفوا في كميتها:

قال أبو حنيفة: لابد من ثلاثةٍ سوى الإمام، وأن يكون الإمامُ والثلاثةُ ممن يجوز الاقتداء بهم في غير الجمعة.

وقال أبو يوسف ومحمد: اثنان سوى الإمام، والأصح أن محمدًا مع أبي حنيفة، لأبي يوسف: أن الاثنين جماعة؛ لأنه مُشتَقُّ من الاجتماع، وقد وُجِد.

ولها: أن الجمع الصحيح ثلاثة، وما دونها مختلف فيه، والجماعة شرط بالإجماع، فلا يتأدى بالمُختَلَفِ.

حكم إقامة أكثر من جمعة في بلدِ واحدِ $^{\circ}$:

قال محمد: لا بأس بصلاة الجمعة في المصر في موضعين وثلاثة، ولا يجوز أكثر من ذلك؛ لأن المِصر إذا بَعُدَت أطرافُه شَقَّ على أهله المشي مِن طَرَفٍ إلى طَرَفٍ، فيجوز

⁽١) كلام الحنفية في هذه المسألة مفاده: المحافظة على وحدة المسلمين وتآلفهم بقدر الوسع، ولا شك أن منع إقامة أكثر من جمعة في البلد الواحد يحقق هذا الغرض، وهذا مقصد كبير من مقاصد الشريعة في فقه العبادات في الإسلام، ومن مظاهره: الحث على صلاة الجماعة، ومشروعية الجمعة، والعيدين، والحج ...إلخ، إلا إذا كان هناك ضرورة تدعو إلى التعدد؛ كأن كثر عدد المصلين وضاق بهم المسجد، ففي هذه الحالة يجوز التعدد بقدر الحاجة.

دفعًا للحرج، وأنه يندفع بالثلاث، فلا حَرَجَ بعدها، لهذا كان علي ﷺ يصلي العيد في الجبّانة والجبّانة والجبّانة من المدينة، والجبّانة من المدينة، والحدد.

وقال أبو حنيفة: لا تجوز إلا في موضع واحدٍ؛ لأنه المتوارَث، ولأنه لو جاز في موضعين لجاز في جميع المساجد، كغيرها من الصلوات، وأنه ممتنع.

وقال أبو يوسف كذلك، إلا أن يكون بين الموضعين نهرٌ فاصلٌ، كبغداد؛ لأنه يصير كمِصرَين. وكان أبو يوسف يأمر بقطع الجسر يوم الجمعة؛ لتنقطع الوصلة بين الجانبين، فإن لم يكن بينها نهرٌ، فالجمعة لَن سَبَق؛ لِعَدَم المُزاحِم، وقد وقعت في وقتها بشرائطها، وتَفسُدُ جمعة الآخرين ويقضون الظهر، فإن صلى أهل المسجدين معا، أو لا يدري من سبق فصلاة الكل فاسدة لعدم الأولوية، فلا يخرج عن العهدة بالشك.

هل يجوز لمن لا تجب عليهم الجمعة أن يصلوا الجمعة؟

قال: (ومن لا تجب عليه) الجمعة (إذا صلاها أجزأته عن الظهر، وإن أمَّ فيها جاز) لأنها وُضِعَت عنهم تخفيفًا ورخصة لمكان العذر، فإذا حضروا زال العذر، فتجوز صلاتهم، كالمسافر إذا صام. وإذا حضروا صارت صلاتهم فرضًا، فتجوز إمامتُهم، كما في سائر الصلوات، ولأن النبي على صلى الجمعة بمكة وهو مسافر.

حكم مَن صَلَّى الظهر يوم الجمعة:

قال: (ومَن صلَّى الظهر يوم الجمعة بغير عذر جاز، ويُكره) وقال زفر: لا يجوز، وأصلُه: الاختلاف في فرض الوقت (١)، قال أبو حنيفة وأبو يوسف: هو الظهر، وقال

- المختار من الاختيار ----

⁽١) يعني الاختلاف في الفرض الأصلي لهذا الوقت يوم الجمعة؛ هل هو الظهر، أم الجمعة؟

فَإِنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ يَبْطُلُ ظُهْرُهُ بِالسَّعْي (سم)، وَيُكْرَهُ لِأَصْحَابِ الْأَعْذَارِ أَنْ يُصَلُّوا الظُّهْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ جَمَاعَةً فِي الْمِصْرِ، وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ وَاسْتَمَعُوا وَأَنْصَتُوا،

محمد: هو الجمعة؛ لأنه مأمور بها، والفرض هو المأمور به، وله أن يُسقِطَه بالظهر رخصةً. وعنه: أن الفرض أحدهما لا بعينه، ويتعين بأدائه؛ لأن أيَّها أَدَّى سقط الفرض، فَدَلَّ أن الواجب أحدُهما. وعند زفر: هو الجمعة، والظهر بدل عنها في حق المعذور (١٠)؛ لأنه مأمور بالجمعة، منهي عن الظهر، فإذا فاتت الجمعة أُمِرَ بالظهر، وهذا آية البَدَلِيَّة (٢٠).

قال: (فإن شاء أن يصلي الجمعة بعد ذلك، يبطل ظُهرُه بالسعي) وقالا: لا يَبطُل ما لم يدخل مع الإمام؛ لأن السعي شَرْطٌ كَسَترِ العورة والطهارة. وله: أن السعي مِن فرائض الجمعة وخصائصها؛ للأمر(")، والاشتغالُ بفرائض الجمعة المختصة بها يُبطِل الظهرَ، كالتحريمة.

قال: (ويُكرَه لأصحاب الأعذار أن يُصَلُّوا الظهرَ يوم الجمعة جماعة في المصر) لأن فيه إخلالًا بالجمعة، فَرُبَّما يقتدي بهم غيرُهم.

ما يسن عند استماع الخطبة:

قال: (وإذا خرج الإمامُ يومَ الجمعة استقبله الناس) به جرى التوارث (واستَمعوا وأنصَتوا) لقوله تعالى: ﴿ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُواْ ﴾ (١٠)، قالوا: نزلت في الخطبة. ومَن كان بعيدًا لا يسمع النداء: قيل: يقرأ في نفسه، والأصح أنه يسكت؛ للأمر.

⁽١) يعنى من لا تجب عليه الجمعة للعذر.

⁽٢) يعني: علامة كون الظهر بدلاً عن الجمعة.

⁽٣) يعني : في قوله تعالى: ﴿ فَأَسْعَوْا إِلَّىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الجمعة الآية: ٩]. (٤) سورة الأعراف. الآية: ٢٠٤.

راق المحس الصف الأول الثانوي

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَإِذَا أَذَّنَ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ تَوَجَّهُوا إِلَى الْجُمُعَةِ، وَإِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْجُمُعَةِ، وَإِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمِنْبَرَ جَلَسَ وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ الْأَذَانَ الثَّانِيَ، فَإِذَا أَتَمَّ الْخُطْبَةَ أَقَامُوا.

قال: (وتُكرَه الصلاة والإمام يخطب) لأن الواجب الاستهاع؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام» (١) ، ولو شَرَعَ في النفل قبل خروجه سَلَّم على ركعتين، فإذا كان شَرَعَ في الشفع الثاني أثَمَّه، ولو كان شَرَعَ في الأربع قبل الجمعة أتمها. قال: (فإذا أَذَن الأذان الأول، توجهوا إلى الجمعة) لقوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا ﴾ (٢) .

ما يستحب للإمام:

قال: (وإذا صعد الإمام المنبر، جَلَسَ وأَذَّن المؤذِّنون بين يديه الأذان الثاني) وهو الذي كان على عهد رسول اللَّه ﷺ، وأبي بكر، وعمر. فَلَيًّا كان زمن عثمان، وكثر الناس، وتباعدت المنازل، زاد مؤذِّنًا آخر يؤذِّن قبل جلوسه على المنبر، فإذا جلس أَذَّن الأذان الثاني، فإذا نزل أقام، فالثاني هو المعتبر في وجوب السعي وترك البيع، وقيل: الأصح أنه الأول إذا وقع بعد الزوال؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِكَ لِلصَّلَوْةِ مِن الْمُحْمَعَةِ فَاسْعَوْ إِلَى ذِكْرِ اللّهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعُ ﴾ (") (فإذا أتم الخطبة أقاموا).

* * *

⁽١) رواه مالك في الموطأ عن الزهري.

⁽٢) سورة الجمعةُّ. الآية: ٩.

⁽٣) سورة الجمعة. الآية: ٩.

أسئلة عامة

س١: ما الحكم إذا عجز المريض عن القيام أو خاف زيادة المرض؟ وما دليل ذلك؟

س٢: اذكر حكم ما يأتى:

- (أ) عجز عن الركوع وقدر على القيام.
- (ب) عجز عن الإيماء برأسه صلى بعض صلاته قائمًا ثم عجز.
 - (ج) شرع مومياً ثم قدر على الركوع والسجود.
 - (د) أغمى عليه أو جن خمس صلوات أو أكثر.

س٣: متى يصير الإنسان مسافرًا؟ وما كيفية صلاة المسافر، وما مدة السفر التي يقصر فيها؟

س٤: ما حكم صلاة الجمعة. وما دليلها؟ وعلى من تجب؟ وفي أي مكان تقام؟ وما وقتها؟ وما شرط جوازها؟ وهل يشترط فيها الجماعة؟

س٥: بيِّن الحكم فيما يأتي:

- (أ) صلى الجمعة من لا تجب عليه.
- (ب) صلى الظهر يوم الجمعة بغير عذر ثم أراد أن يصلى الجمعة.
- (ج) صلى أصحاب الأعذار الظهريوم الجمعة جماعة في المصر.
 - (د) صلى والإمام يخطب.

بَابُ صَلَاة الْعيدَيْن

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ، وَشَرَائِطُهَا كَشَرَائِطِهَا إِلَّا الْخُطْبَةَ. وَيُسْتَحَبُّ يَوْمَ الْفِطْرِ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَسْتَاكَ، وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ،

باب صلاة العيدين

حكمها، وعلى مَن تجب:

قال: (وتجب على من تجب عليه صلاة الجمعة) أما الوجوب: فلقوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَمِّلُوا الْمِدِهُ وَلِتُكَبِّرُوا الله ﴾ (١٠) ، قالوا: المراد صلاة العيد، ولمواظبته عليه الصلاة والسلام عليها، ولقضائه إياها، وكل ذلك دليل الوجوب. وقيل: إنها سنة، والأول أصح، وقوله: «على من تجب عليه الجمعة»؛ لِمَا بَيَّنًا فيها.

شروط صحتها:

قال: (وشرائطها كشرائطها كشرائطها (٢) يعنى: السلطان، والجماعة، والمصر، والوقت، وغير ذلك؛ لما مر في الجمعة. وقال عليه الصلاة والسلام: «لا جمعة، ولا تشريق، ولا فطر، ولا أضحى، إلا في مصر جامع». قال: (إلا الخطبة) فإنه يخطب بعد الصلاة، كذا المأثور عن رسول الله على ولو تركها جاز؛ لأنها سنة، وليست بشرط، وقد أساء؛ لمخالفة السنة، وكذلك إن خطب قبل الصلاة يجوز؛ لحصول المقصود، وهو تعليمهم وظيفة اليوم، ويُكره لما بيّناً، ولا أذان لها ولا إقامة؛ لأنه لم يُنقَل.

ما يُستحب يوم الفطر،

قال: ويستحب يوم الفطر للإنسان:

١ ـ (أن يغتسل) لَما تقدم في الطهارة

٢_ (ويستاك) لأنه مندوب إليه في سائر الصلوات ٣_ (ويلبس أحسن ثيابه)

⁽١) سورة البقرة. الآية: ١٨٥.

⁽٢) يعنى: كشرائط الجمعة.

وَيَتَطَيَّبَ وَيَأْكُلَ شَيْئًا حُلْوًا تَمْرًا أَوْ زَبِيبًا أَوْ نَحْوَهُ، وَيُخْرِجَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ثُمَّ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْمُصَلَّى، وَوَقْتُ الصَّلَاةِ مِنِ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا.

لأنه ﷺ: "كان له جُبّة فَنكِ" يلبسها في الجُمَعِ والأعياد» ٤ (ويتطبب) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يتطيب يوم العيد، ولو مِن طِيب أهله، ثم يروح إلى الصلاة ٥ - (ويأكل شيئًا حُلوًا تمرًا، أو زبيبًا، أو نحوه) هكذا نُقِلَ مِن فِعلِه عليه الصلاة والسلام؛ لأنه يُحقق معنى الاسم، ومبادرة إلى امتثال الأمر ٦ - (ويُخرِجُ صدقة الفطر) فيضعها في مصرفها، هكذا فعل ﷺ، وفيه تفريغُ بالِ الفقير للصلاة. قال عليه الصلاة والسلام: "أغنُوهُم من المسألة في هذا اليوم"، وإن أَخَرها جاز، والتعجيل أفضل ٧ - (ثم يتوجه إلى المُصلَّى) ويستحب أن يمشي راجلًا، هكذا روي عن النبي ﷺ، ولا يُكبِّر جهرًا عند أبي حنيفة، وقالا: يُكبِّر؛ اعتبارًا بالأضحى. وله: ما روي أن ابن عباس سمِع الناس يكبِّرون يوم الفطر، فقال لقائِده: أَكبَّرَ الإمام؟ قال: لا، قال: ولا يتطوع قبل صلاة العيد، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يفعله مع حِرصِه على ولا يتطوع قبل صلاة العيد، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يفعله مع حِرصِه على الصلاة. وعن علي: أنه خرج إلى المصلّى فرأي قومًا يصلون، فقال: ما هذه الصلاة التي لنعهدُها على عهد رسول اللّه ﷺ؟

وقتها:

قال: (ووقت الصلاة مِن ارتفاع الشمس إلى زوالها) لأن النبي على كان يصلي العيد والشمس على قدر رمح أو رمحين (٢)، ولمَّا شهدوا عنده بالهلال بعد الزوال صَلَّى العيد مِن الغدِ، ولو بقى وقتُها لمَا أَخَرها.

⁽١) الفَنَك: ضَرْبٌ مِن الثعالب، فروته أجود أنواع الفراء.

⁽٢) يعني: في اللارتفاع، وهو يكون عقب الشروق بربع ساعة تقريبًا.

⁽١٥٤) ١٥٤ الصف الأول الثانوي

وَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَثَلَاثًا (ف)، بَعْدَهَا ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ، وَيَبْدَأَ فِي الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ (ف) ثُمَّ يُكَبِّرُ ثَلَاثًا، وَأَخْرَى لِلرُّكُوعِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الزَّوَائِدِ، وَيَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهِمَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ، فَإِنْ شُهِدَ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ صَلَّوْهَا مِنَ الْغَدِ، وَلَا يُصَلُّوهَا بَعْدَ الْأَوْلَ عَلَى يَوْمِ الْفِطْرِ إِلَّا أَنَّهُ يُوَخِّرُ الْأَكْلَ بَعْدَ الطَّكَادُ الصَّلَاةِ الْمَالَةِ مُعْدَى مَا يُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ إِلَّا أَنَّهُ يُؤَخِّرُ الْأَكْلَ بَعْدَ الطَّلَاةِ،

كيفيتها

قال: (ويصلي الإمامُ بالناس ركعتين؛ يكبِّر تكبيرةَ الإحرامِ، وثلاثًا بعدها، ثم يقرأ الفاتحة وسورةً، ثم يُكبِّر ثلاثًا، وأخرى الفاتحة وسورةً، ثم يُكبِّر ثلاثًا، وأخرى للركوع) وهذا قول عبد اللَّه بن مسعود، ويؤيدُه ما روي «أنه عليه الصلاة والسلام كبَّر في صلاة العيد أربعًا، ثم أقبل عليهم بوجهه، فقال: أربعٌ كأربع الجنازة، وأشار بأصابعه، وخنس إبهامَه»، ففيه عملٌ، وقولٌ، وإشارةٌ، وتأكيد. وعن أبي حنيفة: أنه يسكت بين كل تكبير تين قدرَ ثلاث تسبيحات. قال: (ويرفع يديه في الزوائد (١٠) لِلَاروينا.

قال: (ويخطب بعد الصلاة خطبتين؛ يُعَلِّمُ الناسَ فيهما صدقةَ الفِطْر) لِمَا رَوَى ابنُ عمر أنه عليه الصلاة والسلام كان يخطب بعد الصلاة خطبتين، يجلس بينهما كالجمعة.

قال: (فإن شهد برؤية الهلال بعد الزوال صلَّوها مِن الغد) لِمَا تَقَدَّم (ولا يُصَلوها بعد ذلك) لأنها صلاة الفِطْر، فتختص بيومه، وينبغي أن لا تُقضى، لكن خالفناه بها رويناه؛ أنه عليه الصلاة والسلام قضاها مِن الغدِ، فيبقى ما وراءه على الأصل.

ما يُستحب يوم الأضحى:

قال: (يُستحب في يوم الأضحى ما يُستحب في يوم الفطر) مِن: الغُسل، والتطيب، والسواك، واللبس (إلا أنه يؤخّر الأكلَ بعد الصلاة) لِمَا روي أنه عليه الصلاة والسلام

⁽١) يعني: التكبيرات الزائدة على تكبيرة الإحرام.

وَيُكَبِّرُ فِي طَرِيقِ الْمُصَلَّى جَهْرًا، وَيُصَلِّيهَا كَصَلَاةِ الْفِطْرِ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهِمَا الْأُضْحِيَةَ وَتَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ، فَإِنْ لَمْ يُصَلُّوهَا أَوَّلَ يَوْمٍ صَلَّوْهَا مِنَ الْغَدِ وَبَعْدَهُ، وَالْعُذْرُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ.

وَتَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ،.

كان لا يَطعَم يوم النحر حتى يرجع، فيأكل مِن أضحيته. قال (ويُكَبِّر في طريق المصلَّى جهرًا) هكذا فَعَلَ ﷺ، فإذا وصَل المصلَّى قَطَعَ، وقيل: إذا شرع الإمامُ في الصلاة قَطَعَ. قال (ويصليها كصلاة الفِطْر) كذا النقل.

قال: (ثم يخطب خطبتين) كما تقدم (يُعَلِّم الناسَ فيهما الأضحية، وتكبيرَ التشريق) لحاجتهم إليه.

قال: (فإن لم يُصَلُّوها أوَّل يوم: صَلُّوها مِن الغد، وبعده، والعُذر وعدمُه سواء) لأنها صلاة الأضحى، فتُقدَّر بأيامها، وهي ثلاثة أيام، ولا فَرق بين العُذر وعدمِه في ذلك.

فصل في تكبيرات التشريق:

قال: (وتكبير التشريق: اللَّه أكبر اللَّه أكبر لا إله إلا الله، اللَّه أكبر اللَّه أكبر وللَّه الحمد) وهو مذهب على، وابن مسعود.

والأصل فيه: ما روي في قصة الذبيح هذا أن الخليل ـ صلوات الله عليه ـ لما أخذ في مقدمات الذبح، جاءه جبريل في بالفداء، فلما انتهي إلى سماء الدنيا خاف عليه العجلة، فقال: الله أكبر الله أكبر، فسَمِعَه إبراهيمُ فَرَفَعَ رأسَه، فلما عَلِمَ أنه جاء بالفداء قال: لا إله إلا الله، والله أكبر، فسمع الذبيحُ ـ صلوات الله عليه ـ: فقال: الله أكبر، ولله الحمد، فصارت سنة إلى يوم القيامة.

وَهُوَ وَاجِبٌ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ فِي جَمَاعَاتِ الرِّجَالِ الْمُقِيمِينَ بِالْأَمْصَارِ (سم) مِنْ عَقِيبِ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى عَقِيبِ صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوَّلَ أَيَّامِ النَّحْرِ ثَمَانِ صَلَوَاتٍ.

.4050

قال: (وهو واجب عقيب الصلوات المفروضات، في جماعات الرجال المقيمين بالأمصار) أما الوجوب: فلقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُواْ اللّهَ فِي آيَكُامِ مَعَدُودَتِ ﴾ (1) قيل: المراد تكبير التشريق، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا جمعة، ولا تشريق، ولا فِطر، ولا أضحى، إلا في مِصر جامع»، والتشريقُ: هو التكبير؛ نقلًا عن الخليل، والنضر بن شميل، ومثله عن على ﷺ؛ نفاه ثم أوجبه، ومثله يقتضى الوجوب، كالفطر والأضحى.

وأما بقية الشرائط: فمذهب أبي حنيفة، وقالا: يجب على كل مَن صلى المكتوبة؛ لأنه تَبَعٌ لها، فيجب على مَن يؤديها. ولأبي حنيفة: ما روينا، ولأن الجهر بالتكبير خلافُ الأصل؛ إذ الأصلُ الإخفاء، قال اللّه تعالى: ﴿ اَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ (٢).

قال عليه الصلاة والسلام: «خير الذِّكر الخفي»، ولأنه أبعد عن الرياء، والسُّنة وردت بالجهر عقيب الصلوات بهذه الأوصاف، فيبقى ما وراءَها على الأصل، ويجب على النساء إذا اقتدين بالرجال، والمسافر إذا اقتدى بالمقيم تبعًا.

وقت تكبيرات التشريق؛

قال: (مِن عقيب صلاة الفجريوم عرفة، إلى عقيب صلاة العصر أول أيام النحر؛ ثان صلوات) وقالا: إلى عصر آخر أيام التشريق؛ ثلاث وعشرون صلاة، وهو مذهب على، ومذهبه مذهب ابن مسعود، يؤيده: أن الأصل الإخفاء كما تقدم، فالمصير إلى الأقل جهرًا أولى. ولهما: أنها عبادة، والاحتياط فيها الوجوب، وقيل: الفتوى على قولهما.

⁽١) سورة البقرة. الآية: ٢٠٣.

⁽٢) سورة الأعراف. الآية: ٥٥.

تطبيق

س١: ما حكم صلاة العيدين؟ وما دليله؟ وما شروط صحتها؟

س٢: ما شروط صحة صلاة العيدين؟ وما الذي يستحب يوم الفطر؟

س٣: ما حكم تكبير التشريق؟ وما الأصل فيه؟ ومتى يبدأ؟ ومتى ينتهى؟

س٤: أيد صحة أو خطأ العبارات الآتية بالدليل والتوجيه مع تصحيح الخطأ إن وجد:

- (أ) توزيع صدقة الفطر بعد الصلاة أفضل.
- (ب) إذا لم يشهد أحد من الناس برؤية الهلال إلا بعد زوال اليوم الأول من شوال صلوا العيد في وقته في اليوم الثاني.
- (ج) تكبيرات التشريق تبدأ عقب الفجر يوم عرفة إلى عصر أول أيام النحر خمس صلوات عند الصاحبين.

* * *

بَابُ صَلَاة الْخُوْف

وَهِيَ أَنْ يَجْعَلَ الْإِمَامُ النَّاسَ طَائِفَتَيْنِ: طَائِفَةً أَمَامَ الْعَدُوِّ، وَطَائِفَةً يُصَلِّي بِهِمْ رَكْعَةً إِنْ كَانَ مُقِيمًا وَكَذَلِكَ فِي الْمَغْرِبِ، وَتَمْضِي إِلَى وَجْهِ إِنْ كَانَ مُقِيمًا وَكَذَلِكَ فِي الْمَغْرِبِ، وَتَمْضِي إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَتَجِيءُ تِلْكَ الطَّائِفَةُ فَيُصَلِّي بِهِمْ بَاقِيَ الصَّلَاةِ وَيُسَلِّمُ وَحْدَهُ، وَيَذْهَبُونَ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَتَأْتِي الْأُولَى فَيُتَمِّمُونَ صَلَاتَهُمْ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَيُسَلِّمُونَ وَيَذْهَبُونَ، وَتَأْتِي الْأُولَى فَيُتَمِّمُونَ صَلَاتَهُمْ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَيُسَلِّمُونَ وَيَذْهَبُونَ، وَتَأْتِي الْأُولَى فَيُتَمِّمُونَ صَلَاتَهُمْ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ وَيُسَلِّمُونَ وَيَذْهَبُونَ، وَتَأْتِي الْأُولَى فَيُتَمِّمُونَ وَيُسَلِّمُونَ.

باب صلاة الخوف

كيفيتها

قال: (وهي أن يجعل الإمامُ الناسَ طائفتين: طائفةً أمام العدو، وطائفةً يصليِّ بهم ركعة، إن كان مسافرًا) لأنها شطر صلاته، وكذلك في الفجر (وركعتين إن كان مقيمًا) لأنها الشَّطر (وكذلك في المغرب) لأنها لا تَقبَل التنصيف، فكانوا أولى للسَّبْق (وتمضي المنها الشَّطر (وكذلك في المغرب) لأنها لا تَقبَل التنصيف، فكانوا أولى للسَّبْق (وتمضي إلى وجه العدو، وتجيء تلك الطائفة) لقوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآبِفَةُ أُخُرك لَمَ يُصَلُّوا ﴾ (١) ، (فيصلي بهم باقي الصلاة، ويُسَلِّمُ وحدَه) لأنه قد أتم صلاته (ويذهبون إلى وجه العدو، وتأتى الأولى فيُتِمُّون صلاتهم بغير قراءة) لأنهم لاحقون، ويتحرون أن يقفوا مقدار ما وقف الإمام، فكأنهم خَلْفَه (ويُسَلِّمون ويذهبون، وتأتى الأخرى فيتُتمُون صلاتهم بقراءة) لأنهم مسبوقون (ويُسَلِّمون) هكذا رواها عبد اللَّه بن مسعود عن رسول اللَّه ﷺ، ولو أن الطائفة الثانية أتموا صلاتهم في مكانهم بعد سلام الإمام، جاز؛ لأن المسبوق (١٠ كالمنفرد، فلم يبقوا في حكم الإمام.

⁽١) سورة النساء. الآية: ١٠٢.

⁽٢) المسبوق: هو الذي أدركَ الإمام بعد ركعةٍ أو أكثر.

فَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلَّوْا رُكْبَانًا وُحْدَانًا يُومِئُونَ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرُوا، وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ مَاشِيًا، وَخَوْفُ السَّبُع كَخَوْفِ الْعَدُوِّ.

قال: (فإذا اشتد الخوف صَلُّوا رُكبانًا، وُحدانًا، يُومئون إلى أيِّ جهة قَدَروا) لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكَبَانًا ﴾ (() وعدم التوجه للضرورة، ولأن التكليف بقدر الوسع، ولا يسعهم تأخيرها حتى يخرج الوقت، إلا أن لا يمكنهم الصلاة، ولا تجوز الصلاة للراكب إذا كان طالبًا، وفي قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ (() إشارة إليه؛ فإن الطالب لا يخاف، وعن محمد: تجوز بجهاعة أيضًا؛ لِمَا تقدم من الحديث في الصلاة في المطر، في باب المريض؛ والفتوى: أنه لا يجوز للمخالفة في المكان.

قال: (ولا تجوز الصلاة ماشيًا) لأن المشي فِعْلُ كثير. قال: (وخوف السبع كخوف العدو) لاستوائها في المعنى، ولو رأوا سوادًا فَظَنُّو عدوًا، فَصَلُّوا صلاة الخوف، وكان إبلًا، جازت صلاة الإمام خاصة؛ لأن المُنافي وُجِدَ في صلاتهم خاصة، واللَّه أعلم.

* * *

أسئلة

س١: اذكر كيفية صلاة الخوف، ودليلها. وما الحكم لو اشتد الخوف؟ وهل تجوز الصلاة ماشيًا؟ ولماذا؟

س٧: وما الحكم لو رأوا سوادًا فظنوه عدوًا فصلوا صلاة الخوف وكان إبلاً؟ ولماذا؟

* * *

⁽١) سورة البقرة. الآية: ٢٣٩.

⁽٢) سورة البقرة. الآية: ٢٣٩.

بَابُ الْجَنَائِزِ ''

وَمَنِ احْتُضِرَ وُجِّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَلُقِّنَ الشَّهَادَةَ، فَإِنْ مَاتَ شَدُّوا لَحْيَيْهِ وَغَمَّضُوا عَيْنَيْهِ، وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ دَفْنِهِ.

باب الجنائز

ما يُستحب فعله بالمُحتَضر وبالميت:

قال: (ومَن احتَضَر) أي قَرُب من الموت (وُجِّهَ إلى القبلة، على شِقِّه الأيمن) هو السُّنة؛ واعتبارًا بحالة الوضع في القبر؛ لقُربِه منه، واختار المتأخرون الاستلقاء، قالوا: لأنه أيسر لخروج الروح (ولُقِّن الشهادة) قال عَنَّهُ: «لَقِّنُوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله» (٢)، والمراد: مَن قَرُبَ مِن الموت، ولا يُؤمر بها، لكن تُذكر عندَه وهو يَسمع.

قال: (فإن مات: شَدُّوا لَحَيَيْه (٣)، وغَمَّضوا عينيه) هكذا فَعَل عليه الصلاة والسلام بأبي سلمة، ولأن فيه تحسينه.

قال: (ويُستحب تعجيل دفنه) قال عليه الصلاة والسلام: «عجِّلوا موتاكم؛ فإن كان خيرًا قدمتوه إليه، وإن كان شرًا فبُعدًا لأهل النار»(،)، وكَرِه بعضهم النداء في الأسواق، والأصح: أنه لا يُكرَه؛ لأن فيه إعلامُ الناس، فيؤدون حقَّه، وفيه تكثيرُ المصلين عليه والمستغفرين.

⁽١) الجنائز جمع جنازة بالفتح اسم للميت وبالكسر اسم للنعش

⁽٢) صحيح مسلم.

⁽٣) يعني ربطوا فكيه بقطعة من القماش أسفلها وتربط فوق رأسه.

⁽٤) رواه أحمد بمعناه.

وَيَجِبُ غَسْلُهُ وُجُوبَ كِفَايَةٍ، وَيُجَرَّدُ لِلْغُسْلِ وَيُوضَعُ عَلَى سَرِيرٍ مُجَمَّرٍ وِتْرًا، وَتُسْتَرُ عَوْرَتُهُ، وَيُوضَّأُ لِلصَّلَاةِ إِلَّا الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ،

فصل في غُسل الميت

قال: (ويجب غسلُه وجوبَ كفايةٍ) لقوله عليه الصلاة والسلام: «للمسلم على المسلم على المسلم سِتّ»، وعَدَّ منها: «أن يغسله بعد موته» (۱) حتى لو تركوا غسله أثموا جميعًا، ولو تَعَيَّن واحدٌ لِغَسْلِه لا يحل له أخذ الأجرة، والأصل فيه: تغسيل الملائكة ـ عليهم الصلاة والسلام ـ لآدم عليه السلام، وقالوا لولده: «هذه سنة موتاكم».

قال: (ويُجَرَّد للغُسل) ليُتَمَكَّن مِن تنظيفه، ووصول الماء إلى جميع بدنه، واعتبارًا بغسله حال حياته، وما روى أنه عليه الصلاة والسلام غُسِّل في ثيابه، فذلك خُصَّ به تعظيمًا له.

قال: (ويوضَعَ على سرير مُجَمَّر (٢) وترًا) أما السرير: ليَنْصَبَّ الماءُ عليه. وأما التجمير: فَلِدَفع الرائحة الكريهة، وأما الوتر: فلقوله عليه الصلاة والسلام: "إذا أجرتم الميت فأجمروه وترًا".

(وتُستَر عورته) لأنه لا يجوز النظر إليها كالحي، وقيل: يكتفى بستر العورة الغليظة، وتُغسَل عورتُه مِن تحت السُترة، بعد أن يَلُفَّ على يدِه خِرقةً؛ لِئلا يلمسها.

قال: (ويوضَّأ للصلاة) لأنها سُنَّة الغُسل. وقال عليه الصلاة والسلام للاتي غسلن ابنته: «ابدأن بميامنها»، (إلا المضمضة والاستنشاق) لتعذُّرِ إخراجِ الماء، ولعدم تصَوُّره من الميت.

⁽١) عمدة القارى.

⁽٢) التجمير: وضَّع البخور

⁽٣) رواه أحمد بلفظ «إذا أجمرتم الميت فأجمروه ثلاثًا».

^{177 ﴾} الصف الأول الثانوي

وَيُغْلَى الْمَاءُ بِالسِّدْرِ أَوْ بِالْحُرْضِ إِنْ وُجِدَ وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ بِالْخِطْمِيِّ مِنْ غَيْرِ تَسْرِيحٍ، وَيُضْجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ فَيُغْسَلُ حَتَّى يُعْلَمَ وُصُولُ الْمَاءِ تَحْتَهُ، ثُمَ يُضْجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ فَيُغْسَلُ حَتَّى يُعْلَمَ وُصُولُ الْمَاءِ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُضْجَعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَيُعْسَلُ كَذَلِكَ، ثُمَّ يُجْلِسُهُ وَيَمْسَحُ بَطْنَهُ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ، وَلَا يُعِيدُ غَسْلَهُ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ، وَلَا يُعِيدُ غَسْلَهُ، ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِخِرْقَةٍ، وَيَجْعَلُ الْحَنُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ، وَالْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ.

قال: (ويُغلى الماء بالسدر ('')، أو بالحُرْضِ ('') إن وجد) لأنه أبلغ في النظافة، وهي المقصود، ولأن الماء الحارَّ أبلغ في إزالة الدَّرَن.

قال: (ويُغسل رأسه ولحيته بالخطمي (") تنظيفًا لهم (مِن غير تسريح) إذ لا حاجة إليه، ولا يؤخذ شيء مِن شعره وظفره، ولا يُختن؛ لأنه للزينة، وهو مستغنٍ عنها، قالت عائشة: «علامَ تنصون (أن ميتكم»، أي تستقصون.

قال: (ويُضجَع على شِقِّه الأيسر، فيُغسَل حتى يُعلَم وصولُ الماءِ تحتَه، ثم يُضجَع على شِقِّه الأيمن، فيُغسَل كذلك) لأن البداية بالميامِن سنة (ثم يُجلِسه ويَمسح بطنَه) لَعَلَّه بقي في بطنه شيء فيخرج، فتتلوث به الأكفان، وروي أن عليًّا لمَّا غَسَّل رسول اللَّه ﷺ أسنَده إلى صدره، ومَسَح بطنه، فلم يُخرج منه شيء، فقال: طبت حيًّا وميتًا يا رسول اللَّه (فإن خرج منه شيء غَسَلَه) إزالة للنجاسة (ولا يُعيدُ غُسلَه) لأن الغُسل عُرِفَ بالنص، وقد حصل، (ثم يُنَشِّفه بخِرقة) لئلا تبتل أكفانه، فيصير مُثلة (ويُجعل الحَنوط (٥) على رأسه ولحيته) لأنه طِيب الموتى (والكافور على مساجِدِه) لأن التطيب الموتى (والكافور على مساجِدِه) لأن التطيب سنة، وتخصيص مواضع السجود تشريفًا لها.

⁽١) السدر: ورق النبق له رائحة طيبة .

⁽٢) الحرض: الأشنان

⁽٣) الخطمي: نبت طيب الرائحة يغسل به يعمل عمل الصابون.

⁽٤) يعنى: تمدون ناصيته.

⁽٥) كل ما يخلط مِن الطّيب لأكفان الموتى و أجسامِهم خاصة.

فصل في تكفينه

قال: (ثم يكفّنه في ثلاثة أثواب بيض مجمَّرة: قميص، وإزار، ولفافة، وهذا كفن السُّنة) لِمَا رُوِيَ أنه عليه الصلاة والسلام كُفِّن في ثلاثة أثواب بيض سَحولية (١٠)، منها قميصه. وروي أن الملائكة كَفَّنت آدم في ثلاثة أثواب، وقالت: هذه سنة موتاكم يا بني آدم.

صفة كفن الرجل:

قال: (وصفته: أن تُبسَط اللفافة، ثم الإزار فوقها، ثم يُقَمَّص _ وهو من المنكب إلى القدم _، ويُعطَف عليه مِن قِبَلِ اليسار، القدم _، ويُعطَف عليه مِن قِبَلِ اليسار، ثم مِن قِبَلِ اليمين) اعتبارًا بحالة الحياة، ثم اللفافة كذلك، وهي مِن القَرن إلى القدم.

قال: (فإن اقتصروا على إزار ولفافة جاز) اعتبارًا بحالة الحياة، ولقول أبي بكر الخسلوا ثَوْبَي هذين وكفنوني فيهما»، وهذا كفن الكفاية.

قال: (ولا يقتصر على واحد إلا عند الضرورة) لِمَا رُوِيَ أنه لما استُشهِد مصعب بن عمير، كُفِّن في ثوب واحد.

قال: (ويُعقَد الكفن إن خِيفَ انتشارُه) تحرزًا عن كشف العورة (ولا يُكَفَّن إلا فيها يجوز لبسه له) اعتبارًا بحالة الحياة.

⁽١) نسبة إلى سَحول، وهي بلدة باليمن، يجلب منها الثياب، وينسب إليها.

الصف الأول الثانوي المناوي

وَكَفَنُ الْمَرْأَةِ كَذَلِكَ، وَتُزَادُ خِمَارًا وَخِرْقَةً تُرْبَطُ فَوْقَ ثَدْيَيْهَا، فَإِنِ اقْتَصَرُوا عَلَى ثَوْبَيْنِ وَخِمَارٍ جَازَ، وَيُجْعَلُ شَعْرُهَا ضَفِيرَتَيْنِ عَلَى صَدْرِهَا فَوْقَ الْقَمِيصِ تَحْتَ اللِّفَافَةِ.

صفة كفن المرأة:

قال: (وكفن المرأة كذلك، وتزاد خمارًا، وخرقة تُربَط فوق ثدييها) تَلبس القميص أولًا، ثم الخمار فوقه، ثم تُربَط الخِرقة فوق القميص، ثم الإزار، ثم اللفافة؛ اعتبارًا بلبسها حال الحياة، وهو كفن السنة، لَما رَوَت أمُّ عطية أن النبي عَلَيْ ناوَلهَا في كفن ابنته ثوبًا ثوبًا، حتى ناوَلها خسة أثواب، آخرها خرقة تربط بها ثدييها (فإن اقتصروا على ثوبين وخمار، جاز) وهو كفن الكفاية؛ لأنه أدنى ما تُستَر به حال الحياة، ويُكره أقل من ذلك. وعن أبي يوسف: يكفيها إزار ولفافة؛ لحصول الستر بها.

قال: (ويُجعل شعرها ضفيرتين على صدرها، فوق القميص تحت اللفافة) مِن الجانبين؛ لأن في حال الحياة يُجعل وراء ظهرها للزينة، وبعد الموت ربها انتشر الكفن، فيُجعَل على صدرها لذلك، والمراهِق كالبالِغ، وغيرُ المراهِق في خِرقتين؛ إزار ورداء.

* * *

فَصْلُ

الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَأَوْلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ فِيهَا السُّلْطَانُ، ثُمَّ الْقَاضِي، ثُمَّ اللَّافُرِي، وَإِنْ دُفِنَ ثُمَّ الْأَوْلِيَاءُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ، إِلَّا الْأَبَ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الِابْنِ، وَإِنْ دُفِنَ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ صَلَّوْا عَلَى قَبْرِهِ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ تَفَسُّخُهُ،

فصل في الصلاة على الميت

حكمها:

قال: (الصلاة على الميت فرضُ كفاية) قال عليه الصلاة والسلام: «الصلاة على كل ميت».

وقال عليه الصلاة والسلام: «صلوا على كل ميِّت؛ برِّ وفاجر» (١). ولأن الملائكة صلوا على آدم، وقالوا: هذه سنة موتاكم.

أؤلى الناس بالصلاة على الميت:

قال: (وأولى الناس بالإمامة فيها: السلطان) لأن في التقدُّم عليه ازدراء به. ولِمَا رُوِي أن الحسين بن علي حين تُوفي أخوه الحسن، قَدَّم سعيد بن العاص، وكان أميرًا بالمدينة، وقال: «لولا السنة، لمَا قدمتك» (ثم القاضي) لأنه في معناه (ثم إمامُ الحي) لأنه رضي بإمامته حال حياته (ثم الأولياء؛ الأقرب فالأقرب، إلا الأب؛ فإنه يُقدَّم على الابن) لأن له أفضلية عليه، فكان أولى وعن أبى يوسف: الولى أولى بكل حال وإن تساوو في القرب فأكبرهم سنًا، وللأقرب أن يقدم من شاء ، لأن الحق له .

إذا دفن الميت من غير صلاة:

قال: (وإن دُفِنَ من غير صلاة؛ صلوا على قبره ما لم يغلب على الظن تفسخه)، لإطلاق ما روينا.

(١) رواه الدار قطني بلفظ «صلوا على كل ميت من أهل القبلة».

[177] الصف الأول الثانوي

وَيَقُومُ الْإِمَامُ حِذَاءَ الصَّدْرِ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.

وَالصَّلَاةُ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْأُولَى وَلَا يَرْفَعُ بَعْدَهَا.

يَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى بَعْدَ الْأُولَى، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ _ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ _ بَعْدَ الثَّانِيَةِ، وَيُصَلِّمُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ، الثَّانِيَةِ، وَيُصَلِّمُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ،

مكان وقوف الإمام في صلاة الجنازة:

قال: (ويقوم الإمام حذاء الصَّدر للرجل والمرأة) لِنَا روى سَمُرَة بن جندب: «أن النبي عَلَى حَلَى على امرأة، فقام بحذاء صدرها» ولأن الصدر محل الإيهان والمعرفة، ومعدن الحكمة، فيكون القيام بحذائه إشارة إلى الشفاعة لإيهانه. وعن أبي يوسف: أنه يقف للرجل حذاء الصدر، وللمرأة حذاء وسطها؛ لأن أنسًا هَ فَعَلَ كذلك، وقال: هكذا كان يفعل رسول اللَّه عَلَى والأول الصحيح.

كيفية صلاة الجنازة:

قال: (والصلاة أربع تكبيرات) لقوله عليه الصلاة والسلام في صلاة العيد: «أربع كأربع الجنائز» (ويرفع يديه في الأولى) لأنها تكبيرة الافتتاح (ولا يرفع بعدها) لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تُرفَع الأيدي إلا في سبع مواطن» ولم يَذكُرها (يَحمَد اللَّه تعالى بعد الأولى) لأن سنة الدعاء البداية بحمد اللَّه. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يستفتح (ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام بعد الثانية) لأن ذِكرَه عليه الصلاة والسلام يلي ذكرَ ربّه تعالى. قال تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَالكَ ذِكْرَكُ ﴾ (١) ، قيل: لا أُذكر إلا وتُذكر معي (ويدعو لنفسه وللميت وللمؤمنين بعد الثالثة) لأن المقصود منها الدعاء، وقد معي (ويدعو لنفسه وللميت وللمؤمنين بعد الثالثة) لأن المقصود منها الدعاء، وقد قدّم ذِكرَ اللَّه وذِكرَ رسولِه، فيأتي بالمقصود، فهو أقرب للإجابة (ويُسَلِّم بعد الرابعة) لأنه لم يبق عليه شيء، فيسلم عن يمينه وعن شماله كما في الصلاة، هكذا آخِر صلاة (١) سورة الشرح. الآية: ٤.

وَيَقُولُ فِي الصَّبِيِّ بَعْدَ الثَّالِثَةِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطًا وَذُخْرًا شَافِعًا مُشَفَّعًا، وَمَنِ اسْتَهَلَّ وَهُوَ أَنْ يُسْمَعَ لَهُ صَوْتٌ سُمِّيَ، وَخُسِّلَ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا أُدْرِجَ فِي خِرْقَةٍ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَإِلَّا أُدْرِجَ فِي خِرْقَةٍ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ.

}

صلاها ﷺ، وهو فِعْل السلف والخلف إلى زماننا. قال أبو حنيفة: إن دعوتَ ببعض ما جاءت به السنة فحسن، وإن دعوتَ بها يحضرك فحسن.

قال: (ويقول في الصبي بعد الثالثة: اللهم اجعله لنا فَرَطًا وذُخرًا، شافعًا مشفعًا) لأنه مستغنٍ عن الاستغفار، ولا يُصَلّى على غائب؛ لأنه إمام ومأموم، وكلاهما لا يجوز مع الغيبة، ولأنه لو جاز: لَصَلَّى الناسُ على النبي عَيِهِ في سائر الأمصار، ولو صلوا لنُقِلَ، ولم يُنقَل. وأما صلاته على النجاشي: فإنه كُشِفَ له حتى أبصر سريره؛ لأنه على ليوم مات قال لأصحابه: «هذا أخوكم النجاشي قد مات، قوموا نصلي عليه» (١٠)، فصلى وهو يراه، وصَلَّت الصحابة بصلاته.

قال: (ومَن استهل ـ وهو أن يُسمَع له صوت ـ سُمِّى وغسِّل وصُلِّى عليه، وإلا: أُدرِج في خِرقة، ولم يُصَلَّ عليه) لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن استهل المولود غُسِّل، وصليّ عليه، ولم يورَّث، وإن لم يستهل لم يُصَلِّ عليه، ولم يورَّث، رواه أبو هريرة.

* * *

⁽١) أخرجه أحمد في مسنده.

⁽٢) رواه أحمد في مسنده بلفظ «إذا استهل الصبي صلى عليه وورث عليه... » الحديث.

فَإِذَا حَمَلُوهُ عَلَى سَرِيرِهِ أَخَذُوا بِقَوَائِمِهِ الْأَرْبَعِ، وَأَسْرَعُوا بِهِ دُونَ الْخَبَبِ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى قَبْرِهِ كُرِهَ لَهُمْ أَنْ يَقْعُدُوا قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْمَشْيُ خَلْفَهَا وَصَلُوا إِلَى قَبْرِهِ كُرِهَ لَهُمْ أَنْ يَقْعُدُوا قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ، وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَيَقُولُ وَاضِعُهُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ،

فصل في دفنه

كيفية حمله والسيربه:

قال: (فإذا حملوه على سريره: أخذوا بقوائمه الأربع) لقول ابن مسعود: «من السنة أن تُحمَل الجنازة من جوانبها الأربع»، وفيه تعظيم الميت، وصيانته عن السقوط، وتخفيف عن الحاملين.

قال: (وأسرَعوا به، دون الخبب) لِمَا روي عن ابن مسعود قال: سألْنا نبيَّنا ﷺ عن سَيْر الجنازة فقال: «دون الحَبَبَ (۱)، الجنازة متبوعة وليست بتابعة، ليس معها مَن تَقَدَّمَها».

قال: (فإذا وصلوا إلى قبره: كُرِه لهم أن يقعدوا قبل أن يوضَع على الأرض) لأنه على الأرض) لأنه على الأرض، لأنه على التراب؛ ولأنها متبوعة، ولأنه ربها احتيج إليهم؛ حتى لو علموا استغناءهم عنهم فلا بأس بذلك.

قال: (والمشي خلفَها أفضل) لِمَا رويناه، ولأنه أبلغ في الاتعاظ، والأحسن في زماننا المشي أمامها؛ لِمَا يتبعها من النساء.

قال: (ويُدخل الميت من جهة القبلة، ويقول واضِعُه: بسم اللَّه، وعلى ملة رسول اللَّه، ويوجهه إلى القبلة على شِقِّه الأيمن) لِمَا رَوَى زيد بن علي عن أبيه عن جده، عن علي بن أبي طالب، أنه قال: «مات رجل مِن بني المطلب، فشَهِدَه رسول اللَّه على وقال: يا علي! استَقبِل به القبلة استقبالًا، وقولوا جميعًا: بسم اللَّه، وعلى مِلَّة رسول اللَّه،

⁽١) الخَبَب: سرعة المشي مع تقارب الخُطى.

وَيُسَجَّى قَبْرُ الْمَرْأَةِ بِثَوْبٍ حَتَّى يُجْعَلَ اللَّبِنُ عَلَى اللَّحْدِ، وَلَا يُسَجَّى قَبْرُ الرَّجُلِ وَيُسَجَّى قَبْرُ الرَّجُلِ وَيُسَوَّى اللَّبِنُ عَلَى اللَّجِصِّ وَيُسَوَّى اللَّبِنُ عَلَى اللَّحْدِ، ثُم يُهَالُ التُّرَابُ عَلَيْهَا، وَيُسَنَّمُ الْقَبْرُ، وَيُكْرَهُ بِنَاوُهُ بِالْجِصِّ وَالْآجُرِّ وَالْخَشَبِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُدْفَنَ اثْنَانِ فِي قَبْرٍ وَاحِدٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا تُرَابٌ، وَيُكْرَهُ المشي على الْقَبْرِ وَالْجُلُوسُ وَالنَّوْمُ عَلَيْهِ وَالصَّلَاةُ عِنْدَهُ.

وضَعوه لجنبه، ولا تكبوه لوجهه، ولا تلقوه»، وذو الرحم أولى بوضع المرأة في قبرها، فإن لم يكن فالأجانب، ولا يدخل القبرَ امرأة.

قال: (ويُسَجَّى قبرُ المرأة بثوبٍ حتى يُجعَل اللبِنُ على اللحد، ولا يُسَجَّى قبر الرجل) لأن مبنى أمرِهِن على الستر، حتى استحسنوا التابوت للنساء (ويسوَّى اللَّبِن على اللحد) كذا فُعِلَ بقبر النبي عَلَيْه، ثم يُهال التراب عليه) وهو المأثور المتوارث (ويُسنَّم القبر) مرتفعًا قدرَ أربع أصابع، أو شِبر؛ لِمَا رَوى البخاريُ في صحيحه عن ابن عباس، أنه رَأي قبرَ النبي عَلَيْهُ مسنَّمًا، ولا يُسَطَّح، فالتسطيح صنيع أهل الكتاب (ويُكره بناؤه بالحصِّ، والآجر، والخشب) لأنها للبقاء والزينة، والقبر ليس محلًا لها.

قال: (ويُكره أن يدفَن اثنان في قبرِ واحدٍ، إلا لضرورة، ويُجعَل بينهما ترابٌ) ليصير كقبرين.

قال: (ويُكره المشي على القبر، والجلوس والنوم عليه، والصلاة عنده) لأنه عليه الصلاة والسلام نهي عن ذلك، وفيه إهانة به.

※ ※ 崇

بَابُ الشَّهيدِ

وَهُوَ مَنْ قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ، أَوْ وُجِدَ بِالْمَعْرَكَةِ جَرِيحًا، أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا، وَلَمْ يَجِبْ فِيهِ مَالٌ؛ فَإِنَّهُ لَا يُغَسَّلُ إِنْ كَانَ عَاقِلًا بَالِغًا طَاهِرًا، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ،

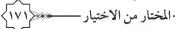
بابالشهيد

قال: (وهو مَن قتله المشركون، أو وُجِدَ بالمعركة جريحًا، أو قَتَله المسلمون ظُلمًا ولم يجب فيه مال، فإنه لا يُغسل إن كان عاقلًا بالغا طاهرًا، ويصلى عليه).

والأصل في أحكام الشهيد شهداء أحد. قال على فيهم: «زَمِّلُوهم بكُلومِهِم ودمائهم، ولا تغسلوهم؛ فإنهم يبعثون يوم القيامة وأوداجهم تَشْخُبُ دمًا، اللون لون الدم، والريح ريح المسك» (() فكل مَن كان بمِثل حالهِم، أو كان في معناهم بأن قُتِلَ ظُلُمًا ولم يجب بقتله عوضٌ ماليٌ فله حُكمُهُم، وقوله: أو قَتَلَه المسلمون ظلمًا، يدخل فيه البغاة، وقطاع الطريق (() لأن عليًا لم يُغَسِّل أصحابه الذين قُتِلوا بصفين. وقال رسول الله على: «مَن قُتِلَ دون ماله فهو شهيد»، وقد صَحَّ أنه على صَلَّى على شهداء أحد كصلاته على الجنازة؛ حتى روي أنه على صَلَّى على هزة هي سبعين صلاة، وفي رواية: سبعين تكبيرة؛ فإنه كان موضوعًا بين يديه، ويؤتى بواحد واحد يصلى عليه، وعلى ظن الراوي أن الصلاة كانت على حمزة في كل مرة.

قوله: «إن كان عاقلًا بالغًا طاهرًا»، وهو مذهب أبي حنيفة، لأن عنده يُغَسَّل الصبي، والجنب، والحائض، والنفساء، إذا استُشهدوا، وقالا: لا يُغَسَّل الصبي؛ قياسًا على البالغ، ولا الجنب لأن غسل الجنابة سقط بالموت، وما يجب بالموت منعدِمٌ في حقه، ولأبي حنيفة أنه صَحَّ أن حنظلة بن أبي عامر قُتِلَ جُنْبًا، فغسلته الملائكة، فكان

⁽٢) يعني: أن الذي قتله البغاة وقطاع الطريق يعد من الشهداء وله حكمهم.



⁽١) أخرجه النسائي.

وَيُكَفَّنُ فِي ثِيَابِهِ، وَيُنْقَصُ وَيُزَادُ مُرَاعَاةً لِكَفَنِ السُّنَّةِ، وَيُنْزَعُ عَنْهُ الْفَرْوُ وَالْحَشْوُ وَالسِّلَاحُ وَالْخُشُو وَالْخُشُو وَالْخَشُو وَالسِّلَاحُ وَالْخُفُ وَالْخُفُ وَالْفَلَنْسُوةُ، فَإِنْ أَكَلَ (ف)، أَوْ شَرِبَ (ف)، أَوْ تَدَاوَى، أَوْ أَوْصَى (ف) بِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، أَوْ بَاعَ، أَوِ اشْتَرَى، أَوْ صَلَّى، أَوْ حُمِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ حَيًّا، أَوْ آوَتُهُ خَيْمَةٌ، أَوْ عَاشَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْم وَهُو يَعْقِلُ غُسِّلَ (ف).

تعليًا، وهو مخصوصٌ مِن الحديث العام (١٠)، والحائضُ والنُّفَساء مثله. وأما الصبي: فلأن الأصل في موتى بني آدم الغسل، إلا أنَّا تركناه بشهادة تكفير الذنب؛ ليبقى أثرها؛ لِمَا روينا. وهذا المعنى معدوم في الصبي، فيبقى على الأصل.

ومن وجد في المعركة ميتاً لا جراحة به غُسِّلَ، لوقوع الشك في شهادته.

قال: (ويُكَفَّن في ثيابه، ويُنقص ويُزاد، مراعاة لكفن السنة) لأن حمزة لمَّا استُشهد، كان عليه نَمِرة؛ إن غُطِّي رأسُه بدت قدماه، وإن غُطِّيت قدماه بدا رأسُه، فأَمَر رسول الله ﷺ أن يُغطى بها رأسه، وأن يوضع على قدميه الإِذخر، وأنه زيادة، فدلَّ على جوازها (ويُنزَع عنه الفرو، والحشو، والسلاح، والخُفّ، والقلنسوة) لأنها ليست من أثواب الكفن، والنبي عليه الصلاة والسلام أَمَرَ بنزعها عن الشهيد.

قال: (فإن أكل، أو شرب، أو تداوى، أو أوصى بشيء من أمور الدنيا، أو باع، أو اشترى، أو صلى، أو مُحِل من المعركة حيًا، أو آوته خيمة، أو عاش أكثر من يوم وهو يعقل؛ غُسِّل) لأنه نال مرافق الحياة، فَخَفَّ عنه أثر الظلم، فلم يبقَ في معنى شهداء أُحُد؛ فإنهم ماتوا عِطاشًا، والكأس يُدار عليهم خوفًا من نقص الشهادة، ولو مُحِلَ مِن بين الصفين كيلا تطأه الخيل، لا للتداوي، لا يُغَسَّل؛ لأنه لم يَنَل مرافِقَ الحياة.

وعن أبي يوسف: إذا مَضَى عليه وقت صلاة وهو يعقِل غُسِّل؛ لأنه وجبت عليه صلاة، وذلك مِن أحكام الدنيا، وإن أوصى بأمر دينيًّ لم يُغَسَّل، لِمَا روي: أن سعد بن الربيع أصيب يوم أُحُد، فأوصى الأنصار فقال: لا عُذر لكم إن قُتِلَ رسول اللَّه وفيكم عينٌ تطرف، ومات ولم يُغَسَّل.

⁽١) يعني: الحديث المذكور أول الباب، وهو حديث: «زملوهم بكلومهم ... إلخ».

الصف الأول الثانوي العرب المنانوي

أسئلة

س١: ما الذى يستحب فعله بالمحتضر؟ وما الذى يستحب فعله إن مات؟ وما صفة كفن الرجل؟ وما صفة كفن المرأة؟

س٢: ما حكم الصلاة على الميت؟ ومن أولى الناس بالصلاة عليه؟ وكيف يقف الإمام في صلاة الجنازة؟ وما دليل ذلك؟

س٣: بين حكم ما يأتي مع التعليل:

س ٤: الجلوس قبل أن يوضع الميت على الأرض وقبل الدفن.

(أ) دفن اثنين في قبر واحد.

(ب) المشى على القبر والجلوس والنوم عليه والصلاة عنده.

س٥: من الشهيد؟ وما الأصل في أحكامه؟ وما حكم من وجد في أرض المعركة ميتا لا جراحة به؟

س٦: اختر الإجابة الصحيحة مما بين القوسين، مبينًا السبب:

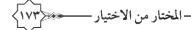
- (أ) تعجيل دفن الميت..... (مستحب مكروه).
 - (ب) استهل المولود ثم مات.....

(لا يغسل ولا يصلى عليه - يغسل ويصلى عليه).

(ج) حُمل من بين الصفين كيلا تطأه الخيل لا للتداوي.

(غُسِّل ـ لا يُغسَّل ـ غُسِّل وكُفِّن).

* * *



الأهداف التعليمية لكتاب الزكاة

يتوقع من الطالب بعد دراسة الموضوعات الفقهية المضمنة في كتاب الزكاة أن:

- ١- يذكر معنى الزكاة لغةً وشرعًا.
- ٢_ يحدد الوقت التي فرضت فيه الزكاة.
 - ٣_ يستنتج حكمة مشروعية الزكاة.
 - ٤- يبين حكم من قصر في أداء الزكاة.
 - ٥ يوضح حكم إخراج الزكاة.
- ٦- يصدر حكمًا على الممتنع عن أداء الزكاة.
- ٧ يحدد الأجناس التي تجب فيها الزكاة وشروط كل منها.
 - ٨- يبرز نصاب كل جنس والمقدار الواجب إخراجه.
 - ٩ يحدد وقت إخراج الزكاة في كل جنس.
 - ١٠ يفصل القول في أحكام زكاة الفطر.
 - ١١_ يشرح حكم تعجيل الزكاة.
 - ١٢ يتعرف حكم من مات وعليه زكاة.
 - ١٣ يحدد مصارف الزكاة.
 - ١٤ يوضح حكم نقل الزكاة من بلد لآخر.
 - ١٥ يستدل بالنصوص الشرعية على أحكام الزكاة.
 - ١٦ ـ يبرز دور الزكاة في التكافل الاجتماعي.
 - ١٧_ يستشعر أهمية إخراج الزكاة.
 - ١٨ يحسب مقدار الزكاة في المسائل التي تعرض عليه.

كتَابُ الزَّكَاة

كتاب الزكاة

التعريف:

وهي في اللغة: الزيادة، يقال: زكا المال: إذا نها وازداد، وتستعمل بمعنى الطهارة، يقال: فلان زكيُّ العِرض: أي طاهره. وفي الشرع: عبارة عن إيجاب طائفة من المال، في مال مخصوص، لمالك مخصوص، وفيها معنى اللغة؛ لأنها وجبت طُهرة عن الآثام. قال تعالى: ﴿ خُذِ مِنْ أَمَوْ لِهِمْ صَدَقَةَ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّهِم بِهَا ﴾ (١)؛ أو لأنها إنها تجب في المال النامي؛ إما حقيقة، أو تقديرًا.

سبب وجوبها:

وسبب وجوبها: مِلكُ ماكٍ مقدَّرٍ، موصوفٍ، لمالكٍ موصوفٍ، فإنه يقال: زكاة المال.

قال أبو بكر الرازي: تجب على التراخي، ولهذا لا يجب الضمان بالتأخير ولو هلك. وعن الكرخي: على الفور.

حكمها:

وهي فريضة محكمة؛ لا يسع تركها، ويَكفُر جاحدُها، ثبتت فرضيتها بالكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا ٱلزَّكُوةَ ﴾ (٢)، وقوله: ﴿خُذِمِنْ آمُولِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّهِم وَقُولُهُ وَمُرَاكِمُ مِنْ الْمِهُمْ وَتُزَكِّهِم ﴿ وَيَنا مِن الحديث في الصلاة (٢)، وعليه الإجماع.

⁽١) سورة التوبة. الآية: ١٠٣.

⁽٢) سورة النور. الآية: ٥٦.

⁽٣) سورة التوبة. الآية: ١٠٣.

⁽٤) المراد حديث: بني الإسلام على خمس ... إلخ».

وَلَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ الْعَاقِلِ (ف) الْبَالِغِ (ف) إِذَا مَلَكَ نِصَابًا خَالِيًا عَنِ الدَّيْنِ فَاضِلًا عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ مِلْكًا تَامَّا فِي طَرَفَي الْحَوْلِ

شروط وجوبها:

قال: (ولا تجب إلا على الحر، المسلم، العاقل، البالغ) لأن الكافر: غير مخاطب بالفروع؛ لِمَا عُرِفَ في الأصول، والصبي والمجنون: غير مخاطبين بالعبادات، وهي مِن أعظم العبادات؛ لأنها أحد مباني الإسلام وأركانه، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «رُفِعَ القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ» ((أ)، وقال علي (لا تجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة). قال: (إذا ملك نصابًا خاليًا عن الدَّين، فاضلًا عن حوائجه الأصلية، مِلكًا تامًا في طَرَفَى الحول) أما الملك: فلأنها لا تجب في مال لا مالك له؛ كاللقطة.

وأما النصاب: فلأنه عليه الصلاة والسلام قدَّره به، فقال عليه الصلاة والسلام: «ليس في أقل من مائتى درهم (۱) صدقة (۳) ، وكذا ورد في سائر النُّصُب.

وأما خلوه عن الدَّين: فلأن المشغول بالدين مشغول بالحاجة الأصلية، لأن فراغ ذمته من الدَّين الحائلِ بينه وبين الجنة أهمُّ الحوائج، فصار كالطعام والكسوة، وقوله: «فاضلًا عن حوائجه الأصلية»؛ لأن قوله عليه الصلاة والسلام: «المرء أحق بكسبه» (أ)، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ابدأ بنفسك» يدل على وجوب تقدم حوائجه الأصلية، وهي: دور السكنى، وثياب البدن، وأثاث المنزل، ودواب الركوب، وكتب الفقهاء، وآلات المحترفين، وغير ذلك مما لابد منه في معاشه.

⁽١) أخرجه أحمد والحاكم في المستدرك.

⁽٢) الدرهم يساوي عند الحنفية ٣،١٢٥ جرامًا تقريبًا.

⁽٣) رواه الدار قطني.

⁽٤) أُخرجه البيهقي في سننه بلفظ «كل أحد أحق بماله».

⁽٥) رواه مسلم.

١٧٦ الصف الأول الثانوى

وقوله: «في طَرَفَي الحول» لأن الحول لابد منه. قال عليه الصلاة والسلام: «لا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول» (۱) ، ولأنه لابد من التمكن من التصرف في النصاب مدة يحصل منه النهاء، فقدَّرناه بالحول؛ لاشتهاله على الفصول الأربعة التي تتغير فيها الأسعار غالبًا، ثم لابد من اعتبار كهال النصاب في أول الحول للانعقاد، وفي آخره لوجوب الأداء، وما بينها حالةُ البقاءِ، فلا اعتبار بها؛ لأن في اعتبارها حَرَجًا عظيمًا، فإن بالتصرفات في النفقات يتناقص ويزداد في كل وقت، فيسقط اعتباره دفعًا لهذا الحرج.

شروط الصحة:

قال: (ولا يجوز أداؤها إلا بنية مقارِنة لعزل الواجب أو للأداء) لأن النية لابد منها لأداء العبادات على ما مر في الصلاة. والزكاة تؤدَّى متفرقة، فربها يُحرَج في النية عند أداء كل دفعة، فاكتفينا بالنية عند العزل؛ تسهيلًا وتيسيرًا.

قال: (ومَن تصدَّق بجميع ماله، سقطت، وإن لم ينوها) والقياس: أن لا تسقط، وهو قول زفر؛ لعدم النية. وجه الاستحسان: أن الواجب جزء النصاب، قال عليه الصلاة والسلام: «في الرِّقَة (٢) ربع العشر (٣) ، وقال عليه الصلاة والسلام: «في عشرين مثقالًا نصفُ مثقال) أن ، إلى غيره مِن النصوص، والرُّكن: هو التمليك على وجه المَبرّة، وقد وُجِدَ؛ لحصول أداء الواجب قطعًا؛ لأنه لمَّا أدَّى الكل فقد أدى الجزء،

⁽١) أخرجه ابن ماجه في سننه.

⁽٢) الرقة _ بكسر الراء مشددة، وفتح القاف مخففة _ الدراهم المضروبة وهي من الفضة.

⁽٣) رواه البخاري.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ الضِّمَارِ (زف)، وَتَجِبُ فِي الْمُسْتَفَادِ الْمُجَانِسِ وَيُزَكِّيهِ مَعَ الْأَصْلِ

والنية شُرِطَت للتعيين، والواجب قد تعيَّن بإخراج الكل، ولو تصدَّق بالبعض سقطت زكاة ذلك البعض عند محمد، خلافا لأبي يوسف.

زكاة المال الضّمار:

قال: (ولا زكاة في المال الضّهار) وهو: المال الضائع، والساقط في البحر، والمدفون في المفازة () إذا نسي المالك مكانه، والمغصوب، والدَّين المجحود إذا لم توجد بينة، والمودَع عند مَن لا يعرفه، ونحو ذلك، والمدفون في البستان والأرض فيه اختلاف الروايات، والمدفون بالبيتِ ليس بضِهار. وقال زفر: تجب الزكاة في الضّهار؛ لإطلاق النصوص، والسببُ متحقق، وهو الملك، ولا يضرُّه زوالُ اليدِ؛ كابن السبيل. ولنا: قول علي شي مرفوعًا وموقوفًا: (لا زكاة في المال الضّهار)، وقيل لعمر بن عبد العزيز لم ردَّ الأموال على أصحابها: أفلا تأخذ منهم زكاتهم لما مضى؟ قال: لا، إنها كانت ضهارًا، والعبادات لا مَدخل للقياس والعقل في إيجابها وإسقاطها، فكان توقيفًا، ولأنه مالُ غيرُ نامٍ، لأن النهاء بالاستنهاء غالبًا، وهو عاجز، بخلاف ابن السبيل (١)؛ لأنه قادر بنائبه.

زكاة المال المستفاد أثناء الحول:

قال: (وتجب في المستفاد المُجَانِس (٣)، ويزكيه مع الأصل) وهو ما يستفيده بالهبة، أو الإرث، أو الوصية؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «واعلموا أن مِن السَّنَة شهرًا تؤدون فيه الزكاة، فها حَدَثَ بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يجيء رأس السنة».

⁽١) المفازة: الصحراء.

⁽٢) قوله: بخلاف ابن السبيل؛ يعني: حيث تجب الزكاة في ماله رغم عجزه عن استنمائه بنفسه، كمالك المال الضمار، والفرق بينهما: أن ابن السبيل يملك استنماءه بواسطة نائبه.

⁽٣) أي المجانس للمال الذي وجبت فيه الزكاة.

١٧٨ الصف الأول الثانوي

وَتَجِبُ فِي النِّصَابِ دُونَ الْعَفْوِ (م ز)، وَتَسْقُطُ بِهَلَاكِ النِّصَابِ بَعْدَ الْحَوْلِ (ف)، وَإِنْ هَلَكَ بَعْضُهُ سَقَطَتْ حِصَّتُهُ، وَيَجُوزُ فِيهَا دَفْعُ الْقِيمَةِ،.....

قال: (وتجب في النصاب دون العفو) وقال محمد وزفر: فيهما. وصورته: لو كان له ثهانون من الغنم، فهلك منها أربعون، فعليه شاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد وزفر: نصف شاة، ولو كان له تسع من الإبل، هلك منها أربع، فعليه شاة، وعند محمد: خمسة أتساع شاة. لمحمد وزفر: أن العفو مالٌ نام، ونعمةٌ كامِلةٌ، فتجب الزكاة بسببه؛ شكرًا للنعمة والمال النامي. ولنا: قوله عليه الصلاة والسلام: «في خمس مِن الإبل السائمة شاة، وليس في الزيادة شيء حتى يكون عشرًا»، وهذا صريح في نفي الوجوب في العفو، ولأنه تَبعٌ للنصاب، فينصر ف الهلاك إليه، كالربح في المضاربة.

بم تسقط؟

قال: (وتسقط بهلاك النصاب بعد الحول، وإن هلك بعضُه سقطت حصتُه) لأن الواجب جزء النصاب لِمَا مَر؛ فكان النصاب محلًا للزكاة، والشيء لا يبقى بعد محلَّه.

دفع القيمة:

قال: (ويجوز فيها دفعُ القيمة) وكذا في الكفارات، والنذور، وصدقة الفطر، والعشور؛ لقوله تعالى: ﴿ خُذِمِنَ أَمَرَ لِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (()) وهذا نص على أن المراد بالمأخوذ صدقة، وكُلُّ جنسٍ يأخذه فهو صدقة ورأى رسولُ اللَّه ﷺ في إبل الصدقة ناقة كوماء (()) فغضب، وقال: ألم أنهكم عن أخذ كرائِم أموال الناس؟ فقال المصدِّق: «إني ارتجعتها ببعيرين، فسكت» (()) وأنه صريح في الباب. وقول معاذ لأهل اليمن حين بعثه ﷺ لهم: «ائتوني بخميسٍ أو لَبيسٍ (()) مكان الذُّرة والشعير، فإنه أيسر عليكم،

⁽١) سورة التوبة. الآية: ١٠٣.

⁽٢) الناقة الكوماء: العظيمة السنام.

⁽٣) أخرجه البيهقي بلفظ آخر.

⁽٤) الخميس: الثوب الذي يكون طوله خمسة أذرع، واللبيس: الخَلِق.

وَيَأْخُذُ الْمُصَدِّقُ وَسَطَ الْمَالِ، وَمَنْ مَلَكَ نِصَابًا فَعَجَّلَ الزَّكَاةَ قَبْلَ الْحَوْلِ لِسَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ لِنُصُبِ جَازَ (ز)...............................

وأنفع لمن بالمدينة من المهاجرين والأنصار، وكان يأتى به رسولَ اللَّه على ولا ينكِر عليه»، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «خُذ من الإبل الإبل... الحديث»، فهو محمول على التيسير؛ لأن أداء هذه الأجناس على أصحابها أسهل وأيسر من غيرها من الأجناس، والفقه فيه: أن المقصود إيصالُ الرِّزق الموعود إلى الفقير، وقد حصل. قال عليه الصلاة والسلام: «إن اللَّه ـ تعالى ـ فَرَضَ على الأغنياء قُوتَ الفقراء» (أ) وساهُ زكاة، وصار كالجزية، بخلاف الهدايا والضحايا، لأن إراقة الدم غيرُ معقولة المعنى.

قال: (ويأخذ المصِّدق وَسَطَ المال) لقوله عليه الصلاة والسلام: «خُذ مِن حواشي أموالهم» (٢)، أي الوسط، ولأن أخذ الجيِّد إضرارٌ برب المال، وأخذ الرديء إضرارٌ برب المال، وأخذ الرديء إضرارٌ بالفقراء، فقلنا بالوسط تعديلًا بينها، ولا يأخذ الرُّبي (٣)، ولا الماخض (٤)، ولا فحل الغنم، ولا الأكولة (٥)، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إياكم وكرائم أموال الناس» (٢)، وقال عمر (١): «عد عليهم السخلة (١) ولو جاء بها الراعي على يديه، ألسنا تركنا لكم الرُبي، والأكولة، والمخاض، وفحل الغنم؟».

تعجيل الزكاة:

قال: (ومَن ملك نصابًا فعجَّل الزكاة قبل الحول لِسنةٍ أو أكثر، أو لنُصُب، جاز) لِمَن ملك نصابًا فعجَّل الزكاة قبل الحول لِسنةٍ أو أكثر، ولأنه أدى بعد لِمَا والسلام استسلف العباس زكاة عامين (^)، ولأنه أدى بعد

⁽١) هو من قول على بن أبي طالب ، سنن البيهقي.

⁽٢) أخرجه أحمد في مسنده.

⁽٣) الرُّبي: هي التي تُربي ولدها. (٤) الرابي: من الرابيات

⁽٤) الماحض : الحامل التي حان ولادتها.

⁽٥) الأكولة: هي التي أعدت للأكل من الشياه السمينة.

⁽٦) أخرجه البخّاريّ بلفظ «وتوق كرائم أموال الناس».

⁽٧) السخلة: ولد الضأن.

⁽٨) رواه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ «أن النبي على تعجل من العباس صدقة عامين في عام».

الصف الأول الثانوي المراكب

السبب، وهو المال. والحول الأول وما بعده سواء، بخلاف ما قبل تمام النصاب؛ لأنه أُدِّيَ قبل السبب، فلا يجوز، كغيره من العبادات، ولأن النِّصاب الأول سببٌ لوجوب الزكاة فيه وفي غيره من النُّصُب، ألا يُرى أنها تُضم إليه؟ فكانت تبعًا له. وقال زفر: إذا أدَّى عن نُصُب، لا يجزيه إلا عن النصاب الذي في مِلكِه؛ لأنه أدَّى قبل السبب، وهو الملك. ولنا: ما بَيَّنًا، ولأن المستفاد تبعُ الأصل في حق الوجوب، فيكون تبعًا في حكم الحول أيضًا، فكأن الحول حال على الجميع.



فصل في الامتناع عن أداء الزكاة

ومَن امتنع عن أداء الزكاة أَخذَها الإمام وَوَضَعَها موضعَها، لقوله تعالى: ﴿خُذَمِنُ الْمَوْلِهِ مَهِ الْحَدُهُ الْإِمَامُ وَوَضَعَها موضعَها، لقوله تعالى: ﴿خُذَمِنُ الْمَوْلِهِ عَلَيه الصلاة والسلام: «خذها مِن أغنيائهم» (٢)، وهذا لأن حق الأخذ كان للإمام في الأموال الظاهرة والباطنة إلى زمان عثمان هي بهذه النصوص، فَفَوَّضها في الأموال الباطنة إلى أربابها؛ مخافة تفتيش الظَّلَمة أموال الناس، فصار أربابُ الأموال كالوكلاء عن الإمام، فإذا عَلِمَ أنهم لا يؤدون، طالبَهم بها.

ومَن مات وعليه زكاة أو صدقة فطر، لم يؤخذ مِن تَرِكَتِه، وإن تبرع به الورثة: جاز، وإن أوصى به: يُعتبر مِن ثُلُثِه؛ لأنها عبادة، فلا تتأدى إلا به أو بنائبه؛ تحقيقًا لمعنى العبادة؛ لأن العبادة شُرِعَت للابتلاء؛ ليتبين الطائع من العاصي، وذلك لا يتحقق بغير رضاه وقصدِه، ولأنه مأمور بالإيتاء، ولا يتحقق مِن غيره، إلا أن يكون نائبًا عنه؛ لقيامه مقامَه، بخلاف الوارث؛ لأنه يخلُفُه جبرًا، وقضيةُ هذا: أنه لا يجوز أداء وارثِه عنه، إلا أنّا جَوَّزناه استحسانًا، وقلنا بسقوطه عنه بأداء الوارث، لحديث الخثعمية؛ حيث قال عليه الصلاة والسلام: «فَدَيْن اللّه أولى».

⁽١) سورة التوبة. الآية: ١٠٣.

⁽٢) رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة.

١٨٢ ﴾ الصف الأول الثانوي

تمرينات

س ١: ما الزكاة لغةً وشرعًا؟ وما حكمها؟ وما دليله؟

س٢: ما شروط وجوب الزكاة؟ وما شروط صحتها؟

س٣: بين حكم ما يأتى مع التوجيه:

- (أ) انكر وجوب الزكاة.
- (ب) تصدق بجميع ماله.
- (ج) هلك المال بعد الوجوب.
 - (د) عجل الزكاة قبل الحول.

س٤: علل لما يأتي مع الاستدلال إن وجد:

- (أ) لا زكاة في المال الضمار.
- (ب) تجب الزكاة في المستفاد المجانس ويخرج زكاته مع الأصل.
 - (ج) إن هلك بعض المال سقط من الزكاة بقدره.
 - (د) يجوز دفع القيمة في الزكاة.
 - (هـ) أخذ الزكاة من وسط المال.

س٥: أيد صحة أو خطأ العبارات الآتية مع التوجيه:

- (أ) يجوز في الزكاة دفع القيمة.
- (ب) ليس للإمام إكراه مسلم على دفع الزكاة.
 - (ج) من مات وعليه زكاة تؤخذ من تركته.

بَابُ رَكاة السَّوَائم

السَّائِمَةُ الَّتِي تَكْتَفِي بِالرَّعْي فِي أَكْثَرَ حَوْلِهَا، فَإِنْ عَلَفَهَا نِصْفَ الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرَهُ فَلَيْسَتْ بِسَائِمَةٍ. وَالْإِبلُ تَتَنَاوَلُ الْبُخْتَ وَالْعِرَابَ. وَالْبَقَرُ يَتَنَاوَلُ الْجَوَامِيسَ أَيْضًا، وَالْغَنَمُ الضَّأْنُ وَالْمَعْزُ.

باب زكاة السوائم''

قال: (السائمة: التي تكتفي بالرعي في أكثر حَوْلها، فإنْ عَلَفَها نصفَ الحَوْل أو أكثره، فليست بسائمة) لأن أربابها لابد لهم مِن العلف أيام الثلج والشتاء، فاعتبر الأكثر ليكون غالبًا؛ لأن السَّوْم إنها أوجب الزكاة لحصول النهاء وخِفة المؤنة، وأنه يتحقق إذا كانت تُسام أكثرَ المدة، أما إذا عُلِفَت: فالمؤنة تكثُر، وكثرتها تؤثِّر في إسقاط الزكاة، كالمعلوفة دائمًا، فاعتُبر الأكثر، وهي التي تُسام للدَّر والنَّسل والنهاء، أما لو سِيمَت للحمل والركوب: فلا زكاة فيها؛ لعدم النهاء.

قال: (والإبل تتناول البُخت والعِراب (٢٠) لأن الاسم ينتظمُهما لغة.

قال: (والبقر يتناول الجواميس أيضًا) لأنها نوع منها (والغَنَم) تتناول (الضأن والمعز) لأن الشرع وَرَدَ باسم الغنم فيهما، واللفظ ينتظمهما لغة.

⁽١) جمع سائمة، وهي الراعية، مِن سامت تسوم سومًا؛ أي رعت في كلأ مباح. (١) البُخت: الإبل الخرسانية، وذات السنامين، والعِراب: خالصة العروبة.

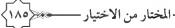
لَيْسَ فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسِ مِنَ الْإِبِلِ السَّائِمَةِ زَكَاةُ، وَفِي الْخَمْسِ شَاةٌ، وَفِي الْعَشْرِينَ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسَ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ، وَفِي خَمْسِ وَعِشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ، وَهِي النَّيْ الثَّانِيَةِ، الثَّانِيَةِ، وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَهِي بِنْتُ مَخَاضٍ، وَهِي الثَّالِيَةِ، وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ، وَهِي النَّي طَعَنَتْ فِي الرَّابِعَةِ، وَفِي النَّي طَعَنَتْ فِي الرَّابِعَةِ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتَا لَبُونٍ، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتَا لَبُونٍ، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتَا لَبُونٍ، وَفِي الْحَدَى وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتَا لَبُونٍ، وَفِي الْحَدَى وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتَا لَبُونٍ، وَفِي الْحَدَى وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتَا لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتَا لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ إِلَى مَائَةِ وَعِشْرِينَ.

فصل في زكاة الإبل

قال: (ليس في أقلِّ مِن خَسٍ مِنَ الإبل السائمة زكاة) لقوله عليه الصلاة والسلام: «في خس مِن الإبل السائمة صدقة» (أن وعليه يحمل المطلق، لأن الحادثة واحدة، والصفة إذا قُرنَت باسم العَلَم، صار كالعلة.

قال: (وفي الخَمس: شاةٌ، وفي العَشْر: شاتان، وفي خَسَ عشرة: ثلاث شياه، وفي عشرين: أربع شياه، وفي خمس وعشرين: بنت كَاض، وهي التي طعنت في السنة الثانية، وفي ستٍّ وثلاثين: بنت لبون، وهي التي طعنت في الثالثة، وفي ست وأربعين: حِقة، وهي التي طعنت في الرابعة، وفي إحدى وستين: جَذَعة، وهي التي طعنت في الخامسة، وفي ستٍّ وسبعين: بنتا لبون، وفي إحدى وتسعين: حِقتان إلى مائة وعشرين) ولا خلاف في هذه الجملة بين العلماء، وعليها اتفقت الأخبار عن كُتُبِ الصدقات التي كتبها رسول اللَّه عَيْهِ.

⁽١) أخرجه الحاكم بلفظ «في كل خمس من الإبل السائمة شاة».



فَصْلُ

لَيْسَ فِي أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ شَيْءٌ، وَفِي ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَهِيَ الَّتِي طَعَنَتْ فِي الثَّالِثَةِ، وَمَا زَادَ طَعَنَتْ فِي الثَّالِثَةِ، وَمَا زَادَ طَعَنَتْ فِي الثَّالِثَةِ، وَمَا زَادَ بِحِسَابِهِ (ف) إِلَى سِتِّينَ، وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ أَوْ تَبِيعَتَانِ، وَفِي سَبْعِينَ مُسِنَّةٌ وَتَبِيعٌ، وَفِي بِحِسَابِهِ (ف) إِلَى سِتِّينَ، وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ أَوْ تَبِيعَتَانِ، وَفِي سَبْعِينَ مُسِنَّةٌ وَتَبِيعٌ، وَفِي ثَمَانِينَ مُسِنَّةً وَعَلَى هَذَا يَنْتَقِلُ الْفَرْضُ فِي كُلِّ عَشَرَةٍ مِنْ تَبِيعِ إِلَى مُسِنَّةٍ.

فصل في زكاة البقر

قال: (ليس في أقل مِن ثلاثين مِن البقر شيء، وفي ثلاثين: تبيعٌ أو تبيعة، وهي التي طعنت في الثالثة)، بذلك أَمَرَ طعنت في الثالثة)، بذلك أَمَرَ رسول اللّه عَلَيْهُ مُعاذًا، وعليه إجماع الأمة.

قَالَ: (وَمَا زَادَ بِحِسَابِهِ إِلَى سِتِّينَ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَّكُ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ ... وَرَوَى أَسَدُ بْنُ عُمَرَ عَنْهُ: لَا شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ حَتَّى تَبْلُغَ سِتِّينَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ لِقَوْلِ مُعَاذٍ فِي الْبَقَرِ: «لَا شَيْءَ فِي الْأَوْقَاصِ "، سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"".

(وفي ستين: تبيعان أو تبيعتان، وفي سبعين: مسنة وتبيع، وفي ثمانين: مسنتان، وعلى هذا؛ ينتقل الفرض في كل عشرة من تبيع إلى مسنة) ومن مسنة إلى تبيع، عليه انعقد الإجماع وبه وردت الآثار.

⁽١) الأوقاص: ما بين الفريضتين؛ كالعدد الذي بين الثلاثين والأربعين، والذي بين الأربعين والستين. (٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير بلفظ «ليس في الأوقاص شيء».

١٨٦ الصف الأول الثانوي

فَصْلُ

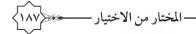
لَيْسَ فِي أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً صَدَقَةٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ شَاةٌ إِلَى مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَةٍ فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ، لَمَّ فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَةٍ فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ، ثُمَّ فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَةٍ شَاةٌ، وَأَدْنَى مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ، وَيُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ: الثَّنِيُّ (ف)، وَهُو مَا تَمَّتُ لَهُ سَنَةٌ.

فصل في زكاة الغنم

قال: (ليس في أقلِّ مِن أربعين شاة صدقة، وفي أربعين: شاة، إلى مائة وإحدى وعشرين؛ ففيها شاتان، إلى مائتين وواحدة؛ ففيها ثلاث شِياه، إلى أربع ائة؛ ففيها أربع شياه، ثم في كل مائة: شاة) بذلك تواترت الأخبارُ ولا خلاف فيه.

قال: (وأدنى ما تتعلق به الزكاة، ويؤخذ في الصدقة: الثني، وهو: ما تمت له سنة) لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يُجزئ في الزكاة إلا الثني» (۱) ، وعن علي هو قوفًا ومر فوعًا: «لا يؤخذ في الزكاة إلا الثني فصاعدًا»، وروى أنه يؤخذ الجذع من الضأن، وهو الذي أتى عليه أكثر السنة، وهو قولها، أما المعز: لا يؤخذ إلا الثني؛ اعتبارًا بالأضحية، والأول ظاهر الرواية، وهو الصحيح، ولا يؤخذ من الإبل إلا الإناث، ويؤخذ من البقر والغنم الذكور والإناث؛ لأن النَّص ورد بلفظ الإناث؛ بقوله: «بنت مخاض، وبنت لبون، وحقة، وجذعة»، وفي البقر والغنم بلفظ: «البقر، والشاة» وإنه يعمها.

[.] (١) أورده إبراهيم الحربي في الغريب من كلام ابن عمر.



فَصْلُ

مَنْ كَانَ لَهُ خَيْلٌ سَائِمَةٌ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ، أَوْ إِنَاثٌ، فَإِنْ شَاءَ أَعْطَى عَنْ كُلِّ فَرَسٍ (سم) دِينَارًا، وَإِنْ شَاءَ قَوَّمَهَا وَأَعْطَى عَنْ كُلِّ مِائَتَيْ دِرْهَمِ (سم) خَمْسَةَ دَرَاهِمَ.

فصل في زكاة الخيل

قال: (مَن كان له خيل سائمة ذكور وإناث، أو إناث؛ فإن شاء أعطى عن كل فرَس دينارًا، وإن شاء قَوَّمَها وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم) وقال أبو يوسف ومحمد: لا زكاة في الخيل؛ لرواية أبي هريرة عن النبي على أنه قال: (ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة) (()، ولأبي حنيفة عَلَيْكَ: قوله تعالى: (خُذُ مِنَ أَمْرَ لِهِمْ صَدَقَةً) (()، وهذا من جملة الأموال.

وقال عليه الصلاة والسلام: «في كل فرس سائمة دينار، أو عشرة دراهم، وليس في الرابطة شيء» (أ). وكتَبَ عمر إلى أبي عبيدة: «أن خُذْ من كلِّ فرس دينارًا، أو عشرة دراهم». وقياسًا على سائر السوائم. وما رواه أبو هريرة، قال زيد بن ثابت: إنها أراد به فرس الغازي. وعن أبي حنيفة ﴿ الله شيء في الإناث الحُلَّص)؛ لعدم النهاء والتوالد، والصحيح: الوجوب؛ لقدرته عليه باستعارة الفحل، وعنه في الذكور روايتان، الأصح: أنه لا يجب؛ لأنه لا نهاء بالولادة، ولا بالسِّمَن؛ لأن عنده لا يؤكل لحمها، ووجه رواية الوجوب: أن زكاة السوائم لا تختلف بالذكورة والأنوثة؛ كالإبل والبقر، والفرق: أن النهاء يحصل فيها بزيادة اللحم، وهو مقصود، بخلاف الخيل؛ لمامر.

⁽١) متفق عليه.

⁽٢) سورة التوبة. الآية: ١٠٣.

⁽٣) أخرجه الدار قطني والبيهقي.

الصف الأول الثانوى

وَلَا زَكَاةَ فِي الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ، وَلَا فِي الْعَوَامِل وَالْعَلُوفَةِ، وَلَا فِي الْفُصْلَانِ وَالْحُمْلَانِ وَالْعَجَاجِيلِ (زس) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا كِبَارٌ،

لا زكاة في البغال والحمير:

قال: (ولا زكاة في البغال والحمير(١١) لأنه عليه الصلاة والسلام سُئِل عنها، فقال: ﴿ فَكُن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَكُهُ, ﴾ (٢)، قال: (ولا في العوامل والعَلوفة (٣)) لقوله عليه الصلاة والسلام: «ليس في البقر العوامل صدقة»(1) ، رواه ابن عباس، ولأن النهاء منعدم فيها؛ لأن المئونة تتضاعف بالعَلَف، فينعدم النهاء معنى، والسبب: المال النامي.

قال: (ولا في الفِصلان (٥)، والجِملان (٢)، والعجاجيل (٧) قال أبو يوسف: فيها واحدة منها. وقال زفر: فيها ما في الكبار؛ لأن قوله عليه الصلاة والسلام: "في خمس مِن الإبل شاة»، وقوله: «في أربعين شاة شاة»، اسم جنس يتناول الكبار والصغار.

ولأبي يوسف: أن في إيجاب المسنة إجحافًا بالمالك، وفي عدم الوجوب أصلًا إضرارًا بالفقراء، فيجب واحدة منها؛ كالمهازيل، ولهما: حديث سويد بن غفلة، أنه قال: «أتانا مصدق رسول اللَّه عَلَيْ فسمِعْتُه يقول: في عهدي: أن لا آخذ مِن راضع اللبن شيئًا»، قال: (إلا أن يكون معها كبار) ولو كانت واحدة؛ لأنها تستتبع الصغار؛ لما تقدم من قول عمر على العُد عليهم السخلة، ولو جاء بها الراعي على يده».

⁽١) إلا إذا كانت عروض تجارة؛ فإنه يجب فيها الزكاة.

⁽٢) سورة الزلزلة. الآية: ٧.

⁽٣) العوامل هي التي تعمل في حاجة صاحبها؛ كالثور للحرث والسقي، والعلوفة: هي التي تعلف، وهي

⁽٤) رواه الدار قطني.

⁽٥) الفصلان: جمع فصيل، وهو ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض، من قولهم: فصل الرضيع عن أمه. (٦) الحملان - بضم الحاء وكسرها - جمع الحمل، وهو ولد الضأن وولد الشاة ما بلغ نصف السنة فأقل

⁽٧) العجاجيل: جمع عجول، وهو من أولاد البقر حين تضعه أمه إلى شهر.

وَلَا فِي السَّائِمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ نَصِيبُ كُلِّ شَرِيكِ نِصَابًا وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ سِنُّ فَلَمْ يُوجَدُ عِنْدَهُ أُخِذَ مِنْهُ أَعْلَى مِنْهُ وَرُدَّ الْفَضْلُ، أَوْ أَذَنَى مِنْهُ وَأُخِذَ الْفَضْلُ.

قال: (ولا في السائمة المشتركة، إلا أن يبلغ نصيبُ كلِّ شريكٍ نِصابًا) لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا انتقص شياه الرجل من أربعين، فلا شيء فيها»، ولأنه إنها تجب باعتبار الغنى، ولا غنى إلا بالملك؛ فإنه يُعَد غنيًا بِمِلك شريكه، ويستوي في ذلك شركة الأملاك والعقود، فلو كان بينه وبين آخر خمس من الإبل، أو أربعون شاة، فلا شيء على واحد منها، ولو كان بينهها عشرٌ من الإبل أو ثهانون شاة، فعلى كل واحدٍ منها شاة، ولو كان بين على البالغ شاة.

(من وجب عليه سن فلم يوجد عنده)

قال: (ومَن وَجَبَ عليه سِنُّ فلم يوجد عنده، أخذ منه أعلى منه، ورَدَّ الفضل، أو أدنى منه وأَخَذ الفَضل) وهذا يُبنى على جواز دفع القيمة، ثم الخيار لصاحب المال، هو الصحيح، إن شاء أدى القيمة، وإن شاء أدى الناقص وفَضْلَ القيمة، أو الزائدة وأَخَذَ الفَضْلَ، وليس للساعي أن يأبي شيئًا مِن ذلك إذا أداه المالك؛ لأن التيسير على أرباب الأموال مُراعَى.

تطبيقات

س١: عرف السائمة، وما الحكم لو عُلِفَت نصف الحول أو أكثره؟

س٢: وضح صحة أو خطأ الأحكام الآتية:

- (أ) في ست وثلاثين من الإبل حِقة.
- (ب) في أربعين من البقر تبيع أو تبيعه.
- (ج) لا زكاة في الخيل عند أبي يوسف.

س٣: أكمل العبارة الآتية مما بين القوسين مع الاستدلال:

- (أ) في السائمة المشتركة.....
- (الزكاة مطلقًا الزكاة إذا بلغت نصابًا الزكاة إذا بلغت نِصَابًا لكل شريك)
 - (ب) في البقر الأوقاص

(الزكاة كاملة ـ ليس فيها زكاة ـ فيها نصف المقدار)

- (جـ) من وجب عليه سن فلم يوجد عنده
- (أخذ منه أعلى منه _ لم يؤخذ منه شيء _ أخذ منه أعلى منه ورد الفضل)

بَابُ زَكَاة الذَّهَبِ وَالْفضَّة

وَتَجِبُ فِي مَضْرُوبِهِمَا وَتِبْرِهِمَا وَحُلِيِّهِمَا وَآنِيَتِهِمَا نَوَى التِّجَارَةَ أَوْ لَمْ يَنْوِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ نِصَابًا، وَيُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ بِالْقِيمَةِ (سم)،

باب زكاة الذهب والفضة

وجوب الزكاة في الذهب والفضة:

قال: (وتجب في مضروبها، وتبرهما "، وحُلِيها، وآنيتها، نوى التجارة أو لم ينو، إذا كان ذلك نصابًا) قال اللّه تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكُنِرُونَ الذّهبَ وَالْفِضَةَ وَلاَ يَنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرُهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ "، عَلَّق الوجوبَ باسم الذهب والفضة، وأنه موجود في جميع ما ذكرنا؛ لأن المراد بالكنز عدم إخراج الزكاة؛ لحديث جابر، وابن عمر ﷺ: «كُلُّ مالٍ لم تؤدِّ زكاتَه فهو كنز، وإن كان ظاهرًا، وما أديت زكاته فليس بكنز، وإن كان مدفونًا»، فيصير تقدير الآية: والذين لا يؤدون زكاة الذهب والفضة فبَشِّرهم بعذاب أليم، ورَأى رسول اللّه ﷺ امرأتين عليها سوران مِن ذهب، فقال: «أتحبان أن يُسَوِّرَكها اللّه بسوارين مِن نار؟ قالتا: لا، قال: فأديًا زكاتهها "زكاتها" "، أَلَحَق الوعيدَ الشَّديدَ بترك أداء الزكاة، وأنه دليل الوجوب.

قال: (ويُضَم أحدهما إلى الآخر) لأنها متحدان في معنى المالية والثمنية، والزكاة تعلقت بها باعتبار المالية والثمنية، فيضم نظرًا للفقراء، بخلاف السوائم؛ لأن الزكاة تعلّقت بها باعتبار العين والصورة، وهي أجناس مختلفة، ثم عند أبي حنيفة: يُضم أحدهما إلى الآخر (بالقيمة) وعندهما: بالأجزاء. وصورته: مَن له عشرة مثاقيل ذهب،

⁽١) التبر: فتات أو برادة الذهب والفضة قبل أن يصاغا .

⁽٢) سورة التوبة. الآية: ٣٤.

⁽٣) أخرجه الترمذي.

¹⁹⁷ كالمحمد الصف الأول الثانوي

وَنِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا وَفِيهَا نِصْفُ مِثْقَالٍ، ثُّمَ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مَثَاقِيلَ قِيرَاطَانِ (سم). وَنِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَم، وَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْعُرُوضِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِلتِّجَارَةِ، وَتَبْلُغَ قِيمَتُهَا نِصَابًا مِنْ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ وَتُضَمَّ قِيمَتُهَا نِصَابًا مِنْ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ وَتُضَمَّ قِيمَتُهَا إِلَيْهِمَا.

وإناء فضة أقل مِن مائة درهم، قيمته عشرة مثاقيل، تجب الزكاة عنده، خلافًا لهما، لأن المعتبر فيهما القَدْر؛ لأنه المنصوص عليه، وله: أن الضم باعتبار المجانسة، والمجانسة بالقيمة، فإذا تمت القيمة نصابًا مِن أحدِهِما وجدَ السبب.

نصاب الذهب والفضة:

قال: (ونصاب الذهب: عشرون مثقالًا (())، وفيه نصف مثقال) لقوله عليه الصلاة والسلام: «يا على! ليس عليك في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالًا، فإذا بلغ: ففيها نصف مثقال» قال: (ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان (())، ونصاب الفضة: مائتا درهم، وفيها خسة دراهم) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عمرو بن حزم: «ليس في الرقة (()) صدقة حتى تبلغ مائتي درهم، فإذا بلغت مائتين ففيها خسة دراهم) .

زكاة عروض التجارة

قال: (ولا زكاة في العُروض إلا أن تكون للتجارة، وتبلغ قيمتها نصابًا مِن أحد النَّقدَين، وتُضَم قيمتها إليهما) لأن الزكاة إنها تجب في مالٍ نامٍ زائدٍ على الحوائج الأصلية.

⁽١)المثقال يساوى ٤،٢٥ جرامًا ، وقيل ٥جرامات.

⁽٢) القيراط جزء من أجزاء الدينار، وهو يساوى • ٢٠ مليجرام.

⁽٣) الرقة: تطلق على الدراهم المضروبة من الفضة.

⁽٤) أخرجه الحاكم في المستدرك.

والنهاء يكون إما بإعداد اللَّه ـ تعالى ـ كالذهب، والفِضة، فإنه أعدَّهما للنهاء؛ حيث خَلَقَهُما ثمنَ الأشياء في الأصل، ولا يحتاج في التصرف فيهما والمعاملة بهما إلى التقويم والاستبدال، وتتعلق الزكاة بعينه كيف كان.

أو يكون مُعَدًّا بإعداد الشخص، وهو إما الإسامة، أو نية التجارة، فيتحقق النهاء ظاهرًا أو غالبًا، وليس في العُروض نصابٌ مقدَّرٌ؛ لأنه لم يَرِد الشرع بذلك، فيرجع إلى القيمة، وإذا قوِّمت بأحد النقدين صار المعتبر القيمة، فتنضم إلى النقدين؛ لما مر، وتُقوَّم بأي النقدين شاء؛ لأن الوجوب باعتبار المالية، والتقويم بعُرف المالية، والنقدان في ذلك سواء، فيُخيَّر، وعن أبي حنيفة: يقوِّمُها بها هو أنفع للفقراء، وهو أن يبلغ نصابًا؛ نظرًا لهم. وعن محمد: بغالب نقد البلد؛ لأنه أسهل، والله أعلم.



بَابُ زَكَاة الزُّرُوع وَالثَّمَار

مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ أَوْ سُقِيَ سَيْحًا فَفِيهِ الْعُشْرُ (سَم) قَلَّ أَوْ كَثُرَ،

باب زكاة الزروع والثمار

قال: (ما سقته السهاء، أو سُقِيَ سَيْحًا (() ففيه العُشر، قَلَّ أو كَثُر) ويستوي فيه ما يبقى وما لا يبقى، وقالا: لا يجب العشر إلا فيها يبقى، إذا بلغ خسة أوسق (()) والوسق: ستون صاعًا (()) فلا يجب في البقول والرياحين. لهما: قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس فيها دون خسة أو سق صدقة (()) وقوله عليه الصلاة والسلام: «ليس في الخضروات عُشْر (()) ولأنه صدقة، فيشترط له نصاب ليتحقق الغنى، كسائر الصدقات.

وله قوله تعالى: ﴿ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٢) ولا واجب فيه إلا العُشر أو نصفه، فيكون المراد العُشر، ولم يَفصِل بين القليل والكثير، وما يبقى وما لا يبقى، فيتناول الكل. وقوله عليه الصلاة والسلام: «ما سقته السياء ففيه العُشر»، ولأن العُشر مئونة الأرض كالخراج، والخراج يجب بمطلق الخارج، فكذا العُشر، والحديث الأول محمول على الزكاة؛ فإن الصدقة عند الإطلاق تنصرف إليها، وكانوا يتعاملون بالأوساق، وكان قيمة الوسق أربعين درهمًا، فيكون قيمة الخمسة مائتي درهم، والمراد بالحديث الثاني «صدقة تؤخذ»، أي يأخذها العاشِر (٧)، وهو مذهب أبي حنيفة، بل يدفعها المالك إلى الفقراء.

⁽١) المراد بسيح الماء: أن يجري الماء بدون آلة رفع يقال انساح الماء أي اندفع.

⁽٢) الوَسَق يسآوي عند الحنفية ١٩٥ كيلو جرام تقريبًا.

⁽٣) الصاع يساوي عند الحنفية ٤،٢٨٨ كيلو جرام تقريبًا.

⁽٤) متفق عليه.

⁽٥) أخرجه أحمد والطبراني.

⁽٦) سورة البقرة. الآية: ٢٦٧.

⁽٧) المكلف بجمع زكاة العشر.

وَمَا سُقِيَ بِالدُّولَابِ وَالدَّالِيَةِ فَنِصْفُ الْعُشْرِ، وَلَا شَيْءَ فِي التَّبْنِ وَالسَّعَفِ، وَلَا تُحْسَبُ مَؤُونَتُهُ وَالْخَرْجُ عَلَيْهِ.

وَفِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ قَلَّ أَوْ كَثُرَ إِذَا أُخِذَ مِنْ أَرْضِ الْعُشْرِ،

قال: (وما سقى بالدولاب^(۱) والدالية^(۲) فنصف العشر) لقوله عليه الصلاة والسلام: «وما سقته السهاء ففيه العشر، وما سُقِي بغَرْبٍ^(۳)، أو دالية، ففيه نصف العشر»⁽¹⁾، ولأن المئونة تكثر، وله أثر في التخفيف؛ كالسائمة والعَلوفة، وإن سقى سيحًا، أو بدالية، يعتبر أكثر السنة، فإن استويا يجب نصف العشر؛ نظرًا للهالك كالسائمة.

قال: (ولا شيء في التبن والسعف) لأنها لا يُقصدان، وكذلك بذر البطيخ والقثاء ونحوهما؛ لأن المقصود الثمرة دون البذرة.

زكاة العسل:

قال: (وفي العسل: العُشر، قَلَّ أو كَثُر، إذا أُخِذَ مِن أرض العُشر) لأن النبي على كتب إلى أهل اليمن؛ أن يؤخذ من العسل العُشر. وعن أبي يوسف: العُشْر في العَسَل مُجمَع عليه، ليس فيه اختلاف عن رسول اللَّه على قال أبو يوسف: إذا بلغ عشرة أرطال ففيه رَطل (٥). وفي رواية كتاب الزكاة: خمسة أوسنى، وفَسَره القدوري بقيمة خمسة أوستى؛ لأنه لا يكال، فاعتبر القيمة على أصله، وعنه أيضًا: عَشر قِرَب (١)، كذا أخذ على من بني سيارة، وقال محمد: خمس قِرَب، وفي رواية: خمسة أفراق، لأن أعلى

⁽١) الدولاب: الآلة التي تديرها الدابة ليستقي بها (الساقية).

⁽٢) الدالية: الدلو ونحوها، إذا ثبت فيها خشبة على هيئة الصليب، ثم يثبت فيها حبل ليستقى بها (الشادوف).

⁽٣) الغرب: الدلو العظيمة تتخذ من جلد ثور.

⁽٤) ذكره ابن زنجويه في الأموال..

⁽٥) الرطل يساوي عند الحنفية ٥٣٦ جرامًا تقريبًا، أي : نصف كيلو و٣٦ جرامًا .

⁽٦) القربة تساوي عند الحنفية ٤٠،٦٢٥ كيلو جرام تقريبًا.

¹⁹⁷ الصف الأول الثانوي

وَلَا شَيْءَ فِيمَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ (س) كَالْلُؤْلُوِ وَالْعَنْبَرِ وَالْمَرْجَانِ، وَلَا فِيمَا يُوجَدُ فِي الْجِبَالِ كَالْجِصِّ وَالنَّوْرَةِ وَالْيَاقُوتِ وَالْفَيْرُوزَجِ وَالزُّمُرُّدِ.

ما يُقدَّر به نوعه، كما مر مِن أصلِه، والفرق ستة وثلاثون رطلًا، ولا شيء فيها يؤخذ من أرض الخراج؛ لئلا يجتمع العُشر والخراج في أرض واحد.

قال: (ولا شيء فيها يُستَخرَج مِن البحر؛ كاللؤلؤ، والعنبر، والمرجان).

وقال أبو يوسف: فيه الخمس، لأن عمر كان يأخذ الخمس من العنبر، واللؤلؤ: أشرف ما يوجد في البحر، فيعتبر بأشرف ما يوجد في البر وهو الذهب والفضة.

قال: (ولا فيها يوجد في الجبال؛ كالجص، والنَّوْرَة (''، والياقوت، والفيروزج (''، والزمرد) لأنه من الأرض، كالتراب والأحجار، والفصوص: أحجار مضيئة.

⁽١) النورة: الجير.

⁽٢) حجر كريم غير شفاف، معروف بلونه الأزرق، كلون السماء، أو أميل إلى الخُضرة، يتحلى به.

بَابُ مَصَارِفَ الزَّكَاة

وَهُمُ الْفَقِيرُ وَهُوَ الَّذِي لَهُ أَدْنَى شَيْءٍ، وَالْمِسْكِينُ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ، وَالْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ يُعْطَى بِقَدْرِ عَمَلِهِ،

باب مصارف الزكاة

دليل المشروعية:

وهم الذين ذَكرَهم اللَّه - تعالى - في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُ قَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾ (١) الله المؤلفة قلوبهم، فإن اللَّه - تعالى - أعز الإسلام، وأغنى عنهم، ومَنَعَهم عمر في إلا المؤلفة قلوبهم، فإن اللَّه - تعالى - أعز الإسلام، وأغنى عنهم، ومَنَعَهم عمر في زمن أبي بكر قال: «لا نُعطي الدنية في ديننا، ذلك شيء كان يعطيكم رسول اللَّه في زمن أبي بكر قال أبو بكر والصحابة، ووافقه على ذلك أبو بكر والصحابة، فكان إجماعًا.

أنواعهم سبعة:

- ١_ قال: (وهم: الفقير: وهو الذي له أدنى شيء).
- ٢_ (والمسكين: الذي لا شيء له) وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة: الفقير: الذي
 لا يَسأل، والمسكين: الذي يَسأل.
- ٣ قَالَ: (وَالْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ يُعْطَى بِقَدْرِ عَمَلِهِ) مَا يَسَعُهُ وَأَعْوَانَهُ زَادَ عَلَى الثَّمَنِ أَوْ نَقَصَ؛ لِأَنَّهُ فَرَّغَ نَفْسَهُ لِلْعَمَلِ لِلْفُقَرَاءِ، فَيَكُونُ كِفَايَتُهُ فِي مَالِهِمْ ولو هلكت الزكاة في يد العامل سقط أجرُه؛ لأن حقه فيها أخذ، وأجزأت مَن أُخِذَ منه؛ لأنه نائب عن الإمام والفقراء.

 ⁽١) سورة التوبة. الآية: ٦٠.
 (١٩٨٨)

وَمُنْقَطِعُ الْغُزَاةِ وَالْحَاجِّ، وَالْمُكَاتَبُ يُعَانُ فِي فَكِّ رَقَبَتِهِ، وَالْمَدْيُونُ الْفَقِيرُ، وَالْمُنْقَطِعُ عَنْ مَالِهِ،

العنواة والحاج) وهم المراد بقوله: ﴿ وَفِ سَبِيلِ اللّهِ ﴾ وقال أبو يوسف: هم فقراء الغزاة لا غير، لأنه المفهوم عند إطلاق هذا اللفظ. وقال أبو يوسف: هم فقراء الغزاة لا غير، لأنه المفهوم عند إطلاق هذا اللفظ. ولمحمد: أن رجلًا جعل بعيرًا له في سبيل اللّه، فأمره رسول الله على أن يَحمل عليه الحاج؛ لأنه في سبيل اللّه _ تعالى _ ؛ لِمَا فيه مِن امتثال أوامره وطاعته، ومجاهدة النفس التي هي عدو للّه تعالى.

٥ قال: (والمكاتَب يُعان في فكِّ رقبته) وهو المراد بقوله تعالى: ﴿ وَفِي ٱلرِّقَابِ ﴾ (١)، هكذا ذَكَرَه المفسر ون (٢).

7- قال: (والمديون الفقير) وهو المراد بقوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَدِمِينَ ﴾ "، وإطلاق الآية يقتضى جواز الصرف إلى مُطلق المديون، إلا أنه قام الدليل - وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تحل الصدقة لغني» (ن) - على أنه لا يجوز صرفُها إلى مَن يملك نصابًا، فاضلًا عمًّا عليه.

٧ قال: (والمنقطع عن ماله) وهو ابن السبيل؛ لأنه لا يَتوصل إلى الانتفاع بهاله، فكان كالفقير، فهو فقير، ويكون غنيًا حيث يوجد ماله، وإن كانت زوجته عنده فلها نفقة الفقراء، وإن كانت حيث ماله فلها نفقة الأغنياء.

⁽١) سورة التوبة. الآية: ٦٠.

⁽٢) وهذا مثال يوضح حرص الإسلام على القضاء على ظاهرة الرق.

⁽٣) سورة التوبة. الآية: ٦٠.

⁽٤) أخرجه أبو داود.

وَلِلْمَالِكِ أَنْ يُعْطِيَ جَمِيعَهُمْ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمْ، وَلَا يَدْفَعُهَا إِلَى ذِمِّيِّ وَلَا إِلَى غَنِيٍّ، وَلَا إِلَى وَلَدِ غَنِيٍّ صَغِيرٍ (...)، وَلَا إِلَى مَنْ بَيْنَهُمَا قَرَابَةُ وِلَادٍ أَعْلَى أَوْ أَسْفَلَ، وَلَا إِلَى زَوْجَتِهِ،

قال: (وللمالك أن يعطي جميعَهم) ولا خلاف فيه (وله أن يقتصر على أحدِهِم) لأن الزكاة حقُّ اللَّه _ تعالى _، وهو الآخذ لها. قال تعالى: ﴿ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَتِ ﴾ (()، وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الصدقة تقع في يد الرحمن قبل أن تقع في يد السائل ... الحديث (()، وإضافته إليهم بحرف اللام لبيان أنهم مصارِف، لا لبيان أنهم المستحقون لها، وبعلة الفقر والحاجة صاروا مصارِف، والمقصود هو إغناء الفقير، وسَدُّ خلَّة المحتاج؛ قال عليه الصلاة والسلام: «خُذْها مِن أغنيائهم، ورُدَّها على فقرائهم (().

من لا تدفع لهم الزكاة:

قال: (ولا يدفعها إلى ذمي) لقوله عليه الصلاة والسلام: «أمِرت أن آخذها من أغنيائكم وأردَّها على فقرائكم»، ويَدفَع إليه غيرَها من الصدقات؛ كالنذور، والكفارات، وصدقة الفطر. وقال أبو يوسف: لا يجوز كالزكاة. ولنا: أن المذكور مطلَق الفقراء، إلا أنه خُصَّ في الزكاة بالحديث، فبقي ما وراءه على الأصل.

وقال: (ولا إلى غني) لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تحل الصدقة لغني» أن قال: (ولا إلى ولدِ غني صغير) لأنه يُعَدُّ غنيًا بِغِنَى أبيه عرفًا؛ حتى تجب نفقته على الأب، بخلاف الكبير؛ فَإنه لا يُعَدُّ غنيًا بِغِنَى أبيه؛ حتى تجب نفقته على ابنه، لا على أبيه.

قال: (ولا إلى مَن بينهما قرابة ولادٍ أعلى أو أسفل) كالأب، والجد، والجدة من الجانبين، والولد، وولد الولد وإن سَفَل، هذا بالإجماع، (ولا إلى زوجته) لأن المنافع

⁽١) سورة التوبة. الآية: ١٠٤.

⁽٢) أخرجه الطبراني.

⁽٣) متفق عليه.

⁽٤) أخرجه أبو داود.

بينهم متصلة، ويُعَدُّ غنيًا بهال زوجته. قال تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآمِلًا فَأَغَىٰ ﴾ "، قالوا: بهال خديجة، وكذلك الزوجة لا تَدفَع إلى زوجها؛ لأنها تُعَدُّ غنية باعتبار ما لها عليه من النفقة والكسوة. ولأنها أصل الولاد، وما يتفرع من هذا الأصل يمنع صرف الزكاة، فكذا الأصل، ولهذا يرث كلُّ واحد منها من الآخر من غير حَجْب كقرابة الولاد. وقال أبو يوسف ومحمد: تَدفَع إلى زوجها، لقوله عليه الصلاة والسلام لزينب امرأة ابن مسعود وقد سَأَلتُه عن التصدق على زوجها : "لكِ أجران؛ أجر الصدقة، وأجر الصّلة الصّلة المنافع بينها، وذلك الصّلة عنده.

قال: (ولا إلى هاشمي)؛ لقوله ﷺ: «يا بني هاشم! إن اللَّه حَرَّم عليكم أوساخ الناس، وعَوَّضَكُم عنها بخُمس الخُمُس»، وهم: آل عباس، وآل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل الحارث بن عبد المطلب؛ لأنهم ينتسبون إلى هاشم بن عبد مناف.

واعلم أن التمليك شرط. قال تعالى: ﴿ وَءَانُوا ٱلزَّكُوةَ ﴾ (٣)

والإيتاء: الإعطاء، والإعطاء: التمليك، فلابد فيها مِن قَبْضِ الفقير أو نائبه؛ كالوصي، والأب، ومَن يكون الصغير في عياله قريبًا كان أو أجنبيًا، وكذلك الملتقط للقيط؛ لأن التمليك لا يتم بدون القبض.

ولا يَبني بها مسجدًا، ولا سِقاية، ولا قنطرة، ولا رباطًا، ولا يُكفِّن بها ميتًا، ولا يقضي بها دين ميتٍ، ولو قضى بها دينَ فقيرٍ، جاز، ويكون القابض كالوكيل عن الفقر.

⁽١) سورة الضحى. الآية: ٨.

⁽٢) اخرجه البيهقي.

⁽٣) سورة المجادلة. الآية: ١٣.

وَإِنْ أَعْطَى فَقِيرًا وَاحِدًا نِصَابًا أَوْ أَكْثَرَ جَازَ (ز) وَيُكْرَهُ، ويجوز دفعها إلى من يملك دون النصاب وإن كان صحيحًا مكتسبًا

قال: (وإن أعطى فقيرًا واحدًا نصابًا أو أكثر، جاز، ويُكرَه) وقال زفر: لا يجوز؛ لمقارنة الأداء الغِنَى، فيمنع وقوعَه زكاةً، ولنا: أن الغِنَى يتعقَّب الأداء؛ لحصوله بالقبض، والقبض بعد الأداء، إلا أنه قريب منه، فيكره؛ كمن صَلَّى قريبًا مِن النجاسة.

قال: (ويجوز دفعها إلى مَن يملك دون النصاب، وإن كان صحيحًا مكتسبًا) لأنه فقير.

مراتب الغني:

واعلم أن الغِنَى على مراتب ثلاثة: غِنى يُحَرِّم عليه السؤالَ ويُحِلُّ له أخذ الزكاة، وهو أن يملك قوتَ يومِه، وسترَ عورته، وكذلك الحكم فيمن كان صحيحًا مكتسبًا؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «من سأل عن ظهر غنى فإنه يستكثر من جمر جهنم، قيل: يا رسول الله! وما ظهر غنى؟ قال: أن يعلم أن عند أهله ما يغديهم ويعيشهم» ...

وغِنَى يُحَرِّم عليه السؤال والأخذ، ويوجِب عليه صدقة الفطر والأضحية، وهو: أن يملك ما قيمته نصابًا، فاضلًا عن الحوائج الأصلية، من غير أموال الزكاة؛ كالثياب، والأثاث، والعقار، والبغال، والحمير، ونحوه. قال عليه الصلاة والسلام: «لا تحل الصدقة لغنى، قيل: ومَن الغنى؟ قال: مَن له مائتا درهم».

وغِنَى يُحَرِّم عليه السؤال والأخذ، ويوجب عليه صدقة الفطر والأضحية، ويوجب عليه أداء الزكاة، وهو: مِلكُ نصابٍ كاملٍ نام، على ما بَيَّنَاه.

⁽١) أخرجه الطبراني وأحمد.

٢٠٢ الصف الأول الثانوى

ولو دفعها إلى من ظنه فقيرًا فكان غنيًّا أو دفعها في ظلمة فظهر أنه أبوه أو ابنه أجزأه (س) وَيُكْرَهُ نَقْلُهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ إِلَّا إِلَى قَرَابَتِهِ أَوْ مَنْ هُوَ أَحْوَجُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ..

حكم دفع الزكاة إلى من ظنه من مصارفها:

قال: (ولو دفعها إلى مَن ظَنَّه فقيرًا، فكان غنيًا، أو دَفَعَها في ظُلمةٍ، فظهر أنه أبوه، أو ابنه؛ أجزأه) وقال أبو يوسف: لا يجزئه؛ لأنه تبيَّن خطؤه بيقين، فصار كالماء إذا ظهر أنه نجس بعد استعاله. ولنا: أنه أتى بها وجب عليه؛ لأن الواجب عليه الدفع إلى مَن هو فقير في اجتهاده؛ لأنه لا يمكن الوقوف على الحقيقة، كها إذا أخطأ القبلة بعد الاجتهاد، ولحديث معاذ بن يزيد قال: «دَفَع أبي صدقته إلى رجل ليفرِّقها على المساكين، فأعطاني، فلها علم أبي أراد أخذه مني، فلم أُعطِه، فاختصَمْنا إلى النبي على فقال: «يا معن! لك ما أخذت، ويا يزيد! لك ما نَوَيت» (۱).

حكم نقل الزكاة من بلد إلى بلد:

قال: (ويُكره نقلها إلى بلدٍ آخر) لِمَا تقدم من حديث معاذ، ولأن لفقراء بلده حُكم القُرب والجوار، وقد اطلعوا على أموالهم، وتعلَّقت بها أطهاعُهم، فكان الصرف إليهم أولى. قال (إلا إلى قرابته) لِمَا فيه مِن صلة الرحم مع سقوط الفرض (أو مَنْ هو أحوج مِن أهلِ بلده) لحديث معاذ؛ فإنه كان يَنقِل الصدقة من اليمن إلى المدينة؛ لأن فقراء المدينة أحوج وأشرف، ولو نَقَل إلى غيرهم جاز؛ لإطلاق النصوص.

⁽١) أخرجه البخاري.

أسئلة عامة على الباب

س١: عرف الزكاة لغة وشرعاً. واذكر دليلها وسبب وجوبها وحكمها. وما حكم منكرها؟ وعلى من تجب؟

س٢: اذكر حكم ما يأتى:

- (أ) تصدق بجميع ماله.
 - (ب) المال الضمار.
- (جـ) هلك النصاب بعد الحول.
- (د) ملك النصاب فعجل الزكاة قبل الحول.
 - (هـ) امتنع عن دفع الزكاة.
 - (و) مات وعليه زكاة أو صدقة فطر.
- س٣: عرف السائمة. ولو علفت نصف الحول أو أكثره فما الحكم؟
- س٤: اذكر مقدار الزكاة في السوائم سواء في الإبل أو الغنم أو البقر، والخيول.

س٥: اذكر حكم ما يأتي:

- (أ) اكتمل عنده نصاب من البغال والحمير.
 - (ب) عنده نصاب ولكن عاملة أو معلوفة.
 - (ج) حملان معها كبار.
- س٦: متى تجب الزكاة في الذهب؟ وما نصاب الذهب؟ وما المقدار الذي يخرج منه للزكاة؟ وما نصاب الفضة والمقدار الذي يخرج منها؟ وما نصاب العروض وهل تجب فيها الزكاة؟

س٧: متى تتحقق الزكاة في الزروع؟ وما المقدار الذي يخرج منها؟ هل في العسل زكاة وما مقدارها؟ وهل تجب الزكاة فى اللؤلؤة والعنبر والمرجان؟

س ٨: هل في المعدن زكاة؟ وإذا وَجَدَ كنزًا فيه علامة للمسلمين فما الحكم؟ س ٩: وجد مالًا في دار رجل مدفونًا من أموال الجاهلية فلمن يكون؟

米森奈

بَابُ صَدَقَة الْفطْر

باب صدقة الفطر

شروط الوجوب:

قال: (وهي واجبة على الحر، المسلم، المالك لمقدار النصاب، فاضلًا عن حوائجه الأصلية) كما بَيَّنَاه، وشرط الحرية: لأن العبد غيرُ خاطَبِ بها؛ لعدم مِلكِه، والإسلام: لأنها عبادة، وقال عليه الصلاة والسلام فيها: "إنها طُهرة للصائم من الرفث" ، وإنه غتص بالمسلم، والغِنى: لقوله عليه الصلاة والسلام: "لا صدقة إلا عن ظهر غِنى»، وفي رواية: "إنها الصدقة عن ظهر غِنى» (")، والأصل في وجوبها: ما روى عبدُ اللّه بن ثعلبة بن صغير العذري عن النبي على أنه قال: "أدوا عن كل حر وعبد، صغير أو ثعلبة بن صغير العذري عن النبي على أنه قال: "أدوا عن كل حر وعبد، صغير أو كبير، نصف صاع من بُر، أو صاعًا مِن تمر، أو صاعًا مِن شَعير» (")، وعن عمر على قال: "فَرَضَ رسول اللّه على زكاة الفطر على الذكر والأنثى، والحر والعبد؛ صاعًا مِن تمر، أو صاعًا مِن شعير» (أن صاعًا مِن شعير) .

قال: (عن نفسه، وأولاده الصِّغار) والأصل في ذلك: أن سبب وجوبها: رأسٌ يَمُونُه ويَلِي عليه؛ فقوله عليه الصلاة والسلام: «أدوا عمن تَمونُون» (٥٠)، فيلزمه عن أبويه، وأولاده الكبار، وزوجته؛ لعدم الولاية.

⁽١) رواه الدار قطني والحاكم في المستدرك.

⁽٢) أخرجه البخاري.

ر») رواه الزهري عن عبد الله بن ثعلبة. (٣)

⁽٤) متفق عليه.

⁽٥) رواه الدار قطني.

٢٠٦ الصف الأول الثانوى

وَهِيَ نِصْفُ صَاعِ مِنْ بُرِّ أَوْ دَقِيقِهِ، أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ دَقِيقِهِ أَوْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ، أَوْ قِيمَةُ ذَلِكَ، وَالصَّاعُ ثُمَّانِيَةُ (س) أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ، وَتَجِبُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، فَإِنْ قَدَّمَهَا جَازَ (ف)، وَإِنْ أَخَرَهَا فَعَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا،

مقدارها:

قال: (وهي نصف صاع ('' مِن بُر، أو دقيقه، أو صاع مِن شعير، أو دقيقه، أو تمر، أو ربيب) أما البُر، والشعير، والتمر: فلِمَا روَينا. وأما الدقيق: فلأنه مثل الحَبِّ، بل أجود، وكذا سويقها، وأما الزبيب: فقد روي في حديث أبي سعيد الخدري: «أو صاعًا مِن زبيب»، وعن أبي حنيفة: في الزبيب نصف صاع؛ لأنه لا يؤكل بعجمه، فأشبه الحنطة.

قال (أو قيمة ذلك). قال أبو يوسف: الدقيق أحبُّ إلى من الحنطة، والدراهم أحبُّ إلى من الحنطة؛ ليخرج عن إلى مِن الدقيق؛ لأنه أيسر على الغَنِي، وأنفع للفقير، والأحوط: الحنطة؛ ليخرج عن الخلاف، ولا يجوز الخبز والأقط (٢)، إلا باعتبار القيمة؛ لعدم ورود النص بها.

متی تجب؟

قال: (وتجب بطلوع الفجر من يوم الفطر) لأنه يقال: صدقة الفِطر، والفِطر إنها يتحدد باليوم دون الليل (فإن قدَّمها، جاز) لأنه أدَّاها بعد السبب.

وقال الحسن: لا يجوز، وروى نوح بن أبي مريم أنه يجوز إذا مضى نصف رمضان، وعن خَلَف بن أبوب: يجوز في رمضان، ولا يجوز قبله (وإن أخّرها: فعليه إخراجها) لأنها قربة مالية معقولة المعنى، فلا تسقط بالتأخير؛ كالزكاة، بخلاف الأضحية. فإن الإراقة غير معقولة المعنى.

⁽١) الصاع عند الحنفية : ٢٨٨ , ١ كيلو جرام.

⁽٢) اللبن المجفف.

وَإِنْ كَانَ لِلصَّغِيرِ مَالٌ أَدَّى عَنْهُ وَلَيُّهُ (م)، وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى.

قال: (وإن كان للصغير مالٌ: أدى عنه وليه) لأنها مئونة؛ كالجناية، ونفقة الزوجة. وقال محمد: لا تجب في مالِه؛ كالزكاة، والمجنون كالصبي.

قال: (ويستحب إخراجُها يوم الفِطر قبل الخروج إلى المُصلَّى).

أسئلة

س١: بيِّن مصارف الزكاة مع الدليل. وهل تدفع إلى ذمى أو إلى ذوى قرابة؟ وما دليل ذلك؟

س٢: بين حكم ما يأتي مع ذكر الدليل:

- (أ) لو أعطى نصاب الزكاة لفقير واحد.
- (ب) دفع نصاب الزكاة إلى فقير فظهر أنه غنى.
 - (ج) أو دفعها في ظلمة فظهر أنه أبو: أو ابنه.

س٣: اذكر حكم زكاة الفطر، وعلى من تجب؟ وما مقدارها؟ وهل يجوز فيها إخراج القيمة معللا لذلك؟

س٤: متى تجب زكاة الفطر؟ ومن الذي يخرج الزكاة من مال الصغير؟

س٥: أيد بالدليل صحة أو خطأ العبارات الآتية:

- (أ) تصرف الزكاة لسبعة أنواع فقط.
- (ب) لا تدفع الزكاة إلى زوجته أو أحد أقاربه الذين بينه وبينهم ولادة.
- (ج) يجب إخراج صدقة الفطريوم العيد قبل الخروج إلى المصلى.

الأهداف التعليمية لكتاب الصيام

يتوقع من الطالب بعد دراسة الموضوعات الفقهية المضمنة في كتاب الصيام أن:

- ١- يُعرِّف الصيام لغة وشرعًا.
- ٢_ يستنبط من النصوص الشرعية حكم الصيام.
 - ٣_ يميز أركان الصوم.
 - ٤_ يفصل شروط الصوم.
 - هـ يفرق بين أركان الصوم ومستحباته.
- ٦- يميز مبطلات الصوم والآثار المترتبة على كل منها.
- ٧- يقارن بين الكفارة الواجبة بالوطء والكفارة الواجبة بتأخير القضاء.
 - ٨ يحدد الأيام التي يحرم صومها.
 - ٩_ يناقش مرخصات الفطر.
- ١- يستنتج من النصوص الشرعية أحكام (الحامل، والمرضع، والكبير، والمريض، والمسافر) في الصوم.
 - ١١ _ يفصل أحكام صيام التطوع وأيامه.
 - ١٢ يُعرف الاعتكاف.
 - ١٣ ـ يستنتج حكم الاعتكاف من النصوص الشرعية.
 - ١٤_ يميز أركان الاعتكاف.
 - ١٥ يحدد مطلات الاعتكاف.
 - ١٦ ـ يشعر بأهمية الصيام في الترابط بين أفراد المجتمع.
 - ١٧ ـ يقدر دور الصيام في صحة الأبدان.
 - ١٨ يصوم رمضان بطريقة صحيحة.

كتُابُ الصَّوْم

كتاب الصوم

التعريف:

الصوم في اللغة: مطلق الإمساك، وفي الشرع: عبارة عن إمساكٍ مخصوص ـ وهو الإمساك عن المفطرات الثلاث (۱) ـ بصفة مخصوصة ـ وهو قصد التقرب ـ مِن شخص مخصوص ـ وهو المسلم ـ بصفة مخصوصة ـ وهي الطهارة عن الحيض والنفاس ـ في زمان مخصوص ـ وهو بياض النهار؛ من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس ـ .

حكم صوم رمضان ودليله:

وهو فريضة مُحكَمة، يكفر جاحدُها، ويَفسُق تاركُها، ثبتت فرضيته بالكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهُرَ فَلْيَصُمُّ ۚ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ الشَّهُرَ فَلْيَصُمُّ ۖ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ الشَّهُرَ فَلْيَصُمُّ أَلْقَالُهُ ﴾ (٢) ، وبالسُّنة: وهو ما مر من الحديث في كتاب الصلاة (٤) ، وقوله عليه الصلاة والسلام: «صوموا شهركم»، وعليه إجماع الأمة.

وسبب وجوبه: الشهر؛ لإضافته إليه، يقال: صوم رمضان، ولِتكرُّره بتكرار الشهر، وكل يوم سببُ وجوب صومِه.

⁽١) الأكل والشرب والعلاقة بين الرجل وزوجته.

⁽٢) سورة البقرة . الآية: ١٨٥.

⁽٣) سورة البقرة . الآية: ١٨٣.

⁽٤) حديث: «بني الإسلام على خمس».

صَوْمُ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بَالِغِ أَدَاءً وَقَضَاءً، وَصَوْمُ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَاتِ وَاجِبٌ، وَمَا سِوَاهُ نَفْلٌ، وَصَوْمُ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّام التَّشْرِيقِ حَرَامٌ،

أنواع الصيام وشروط وجوبه:

1- قال: (صوم رمضان فريضة على كل مسلم، عاقلٍ، بالغ، أداءً وقضاءً) أما الفرضية: فَلِمَا ذَكَرْنا من الأدلة. وأما الإسلام فظاهر: والعقل والبلوغ: لأن الصبي والمجنون غيرُ مخاطبين، وأما أداءً: فلقوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهُرَ فَلَيصُم مُهُ ﴾ (١)، وأما قضاء: فلقوله تعالى: ﴿ فَعِدَّةُ مِن أَسَيَامٍ أُخَرُ ﴾ (١)، أي: فليصم عدة من أيام أخر.

٢ قال: (وصوم النذر والكفارات واجب) أما النذر: فلقوله تعالى:
 ﴿ وَلْـيُوفُواْ نُذُورَهُمُ ﴾ (⁽¹⁾)، وقوله عليه الصلاة والسلام: «فِ بنذرك» (⁽¹⁾)، وأما الكفارات: فلِمَا يأتي فيها إن شاء اللَّه تعالى.

٣ قال: (وما سواه نفل) لأن النفل في اللغة: مطلق الزيادة، وفي الشرع: الزيادة على الفرائض والواجبات.

٤- قال: (وصوم العيدين، وأيام التشريق، حرام) لرواية عقبة بن عامر، قال: «نهي رسول الله عليه الصلاة والسلام رسول الله عن صوم يوم النحر، وأيام التشريق (٥)»، وقال عليه الصلاة والسلام في أيام مِنى: «إنها أيام أكلٍ، وشُربٍ، وبِعال (٢)»، ويوم الفطر مأمور بإفطاره، وفي صومه مخالفة الأمر، ومخالفة الاسم، وعلى ذلك الإجماع.

⁽١) سورة البقرة . الآية: ١٨٥.

⁽٢) سورة البقرة . الآية: ١٨٥.

⁽٣) سورة الحج. الآية: ٢٩.

⁽٤) متفق عليه.

⁽٥) أيام التشريق: هي الأيام الثلاثة التي تعقب يوم النحر، وهي حادي عشر، وثاني عشر، وثالث عشر من ذي الحجة

⁽٦) رواه الطبراني والدار قطني. والبعال: مواقعة النساء.

٢١٢﴾ الصف الأول الثانوى

وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَالنَّذْرِ الْمُعَيَّنِ يَجُوزُ بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ وَإِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، وَبِمُطْلَقِ النَّيَّةِ، وَبِنِيَّةِ النَّفْلِ.

وقت النية في صوم رمضان والنذر المعين، وحكمها:

قال: (وصوم رمضان، والنذر المعيَّن، يجوز بنيةٍ مِن الليل، وإلى نصف النهار، وبمطلق النية، وبنية النفل).

اعلم أن النية شرط في الصوم، وهو: أن يَعلَم بقلبه أنه يصوم، ولا يخلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان، وليست النية باللسان شرطًا، ولا خلاف في أول وقتها، وهو غروب الشمس. واختلفوا في آخِرِه على ما نبينه إن شاء اللَّه تعالى. وقال زفر: النية في صوم رمضان ليست بشرط للصحيح المقيم؛ لأن الزمان متعين لصوم الفرض في حقه؛ حتى لا يجوز غيره، فمتى حصل فيه إمساكٌ وَقَعَ عن فرض رمضان؛ لعدم مزاحمة غيره، ولنا: أنه عبادة، فلا يجوز إلا بالنية، كسائر العبادات، ولقوله عليه الصلاة والسلام: "إنها الأعمال بالنيات» (() ولِما مرّ في الصلاة، ولأن الإمساك قد يكون للعادة، أو لعدم الاشتهاء، أو للمرض، أو للرياضة، ويكون للعبادة، فلا يتعين بها إلا بالنية. كالقيام إلى الصلاة، وروى القدوري عن الكرخي أنه أنكر هذا القول عن زفر، وقال: إنها مذهبه أنه يكفيه نيةٌ واحدة؛ كقول مالك، ووجهه: أن صوم الشهر عبادة واحدة، لأن السبب واحد، وهو شهود جزء من الشهر، فصار كركعات الصلاة. وجوابه: أن النية شرط لكل يوم؛ لأن صوم كل يوم عبادة على حِدة.

وأما جواز الصوم بالنية إلى نصف النهار: لِمَا رَوَى ابنُ عباس: «أن الناس أصبحوا يوم الشك، فقدِم أعرابي، وشَهِد برؤية الهلال، فقال عليه الصلاة والسلام: أتشهد أن لا إله إلا اللَّه وأني رسول اللَّه؟ فقال: نعم، فقال عليه الصلاة والسلام: اللَّه أكبر، يكفي المسلمين أحدهم، فصام وأمر بالصيام، وأمر مناديًا فنادى: «ألا مَن أَكَلَ

⁽١) متفق عليه.

فلا يأكل بقية يومه، ومَن لم يأكل فليَصُم» (١) أمر بالصوم، وأنه يقتضي القدرة على الصوم الشرعي؛ لأنه على أبيان الأحكام الشرعية، وآمرًا بها، ولو شُرِطَت النية مِن الليل لما كان قادرًا عليه، فدلَّ على عدم اشتراطها وما يروى من الأحاديث في نفي الصوم إلا بالتبييت فمحمولة على نفي الفضيلة توفيقا بينها وبين ما روينا، وأما جوازه بمطلق النية، وبنية النفل: لما روي عن علي، وعائشة أنها كانا يصومان يوم الشك، ويقولان: «لأنْ نصوم يومًا مِن شعبان، أحب إلينا مِن أن نفطر يومًا مِن رمضان»، وكان صومها بنية النفل؛ لأنه لا يجوز بنية الفرض، فلولا وقوعه عن رمضان - لو ظهر اليوم من رمضان - لما كان لاحترازهما فائدة، ولأن الزمان متعين لصوم الفرض؛ حتى لا يقع فيه غيره بالإجماع، فمتى حصل أصل النية كفى لوقوع الإمساك قربة، فيقع عن رمضان؛ لعدم المزاحمة، والأفضل: الصوم بنية معينة مبيئة بينة؛ للخروج عن الخلاف، قال: (والنفل يجوز بنية مِن النهار) لحديث عائشة قالت: «كان رسول الله هي إذا أصبح دخل على نسائه، وقال: هل عندكن شيء؟ فإن قلن: لا، قال إذا لصائم» (١).

قال: (ويجوز صومُ رمضان بنيةِ واجبِ آخر) لَمَا مَرَّ في مطلَق النية، ونية النفل.

قال: (وباقي الصوم لا يجوز إلا بنية معيَّنة من الليل) لأن الوقت يَصلُح له ولغيره، فيحتاج إلى التعيين والتبييت؛ قطعا للمزاحمة.

⁽١) رواه الطبراني في الكبير.

⁽٢) رواه مسلم.

٢١٤ الصف الأول الثانوي

وَالْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ فِي رَمَضَانَ إِنْ نَوَى وَاجِبًا آخَرَ وَقَعَ عَنْهُ (سم ف) وَإِلَّا وَقَعَ عَنْ رَمَضَانَ.

وَوَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَهُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ مَعَ النَّيَّةِ بِشَرْطِ الطَّهَارَةِ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ:

قال: (والمريض والمسافر في رمضان إن نوى واجبًا آخر، وقع عنه وإلا وقع عن رمضان)، وقالا: يقع عن رمضان فيها؛ لأن الرخصة لاحتمال تضرره وعجزه، فإذا صام انتفي ذلك، فصار كالصحيح المقيم، وله: أن الشارع رخَّص له ليصرفه إلى ما هو الأهم عنده من الصوم أو الفطر، فصار كشعبان في حق غيره، فليًّا نوى واجبًا آخر عَلِمنا أنه الأهم عنده، فيقع عنه.

قال: (ووقت الصوم: مِن طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس) لقوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُرُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِمِنَ الْفَجْرِ ﴾ (() قال أبو عبيد: الخيط الأبيض: الصبح الصادق، أباح الأكل والشرب إلى طلوع الفجر، فيحرم عنده، وأما آخره: فلقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿ إِذَا أَقْبَلَ الليلُ من ههنا، وأدبر النهار مِن ههنا، أفطر الصائم، أكل أو لم يأكل ﴾ (٢)

شروط الصحة:

قال: (وهو الإمساك عن الأكل، والشرب، والجماع، مع النية، بشرط الطهارة عن الحيض والنفاس) لِمَا تقدم أن الصوم هو الإمساك لغة، زِدنا عليه النية؛ ليقع قُربة على ما قَدَّمناه، والطهارة من الحيض والنفاس؛ ليتحقق الأداء في حق المرأة، وتمامه ما مر في الحيض، والنية: أن يعلم بقلبه أنه يصوم، وقد مر.

⁽١) سورة البقرة. الآية: ١٨٧.

⁽٢) متفق عليه.

وَيَجِبُ أَنْ يَلْتَمِسَ النَّاسُ الْهِلَالَ فِي التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ وَقْتَ الْغُرُوبِ، فَإِنْ رَأَوْهُ صَامُوا، وَإِنْ كُانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةُ غَيْمٍ أَوْ خُبَارٍ رَأَوْهُ صَامُوا، وَإِنْ كُانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةُ غَيْمٍ أَوْ خُبَارٍ أَوْهُ صَامُوا، وَإِنْ كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ غَيْمٍ أَوْ خُبَارٍ أَوْ فَكَ أَوْ نَحْوِهِمَا مِمَّا يَمْنَعُ الرُّوْيَةَ قُبِلَ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ، والرجل وَالْمَرْأَةُ فِي فَلِكَ سَوَاءٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا شَهَادَةُ جَمْعِ يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ،

ما يثبت به هلال رمضان:

قال: (ويجب أن يلتمس الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب) وهو المأثور عنه عليه الصلاة والسلام، وعن السلف (فإن رأوه: صاموا، وإن غُمَّ عليهم: أكملوه ثلاثين يومًا) لقوله عليه الصلاة والسلام: "صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غُمَّ عليكم فعدوا شعبان ثلاثين يومًا"، ولأن الشهر كان ثابتًا، فلا يزول إلا بدليل، وهو الرؤية، أو إكمال العِدَّة، وهكذا الحكم في كل شهر.

قال: (وإن كان بالسهاء علةُ غيم، أو غبار، أو نحوهما مما يَمنع الرؤية: قُبِلَ شهادة الواحد العَدْل، والرجل والمرأة في ذلك سواء) أما الواحد: فلِمَا تقدم من حديث الأعرابي، ولأنه أمر ديني فيُقبَل قولُ الواحد؛ كرواية الأخبار، والإخبار عن نجاسة الماء وطهارته، ولا يشترط فيه لفظ الشهادة، وأما العدالة: فلأنه مِن أخبار الديانات، فتُشتَرط العدالة كسائر الأمور الدينية.

قال: (فإن رَدَّ القاضي شهادته، صام) لأنه رآه، فإن أفطر قضى؛ لوجوب الأداء، ولا كفارة عليه؛ لمكان الشبهة، ولا يفطر آخِر الشهر إلا مع الناس احتياطًا، ولو أفطر: لا كفارة عليه؛ عملًا باعتقاده.

قال: (وإن لم يكن بالسهاء علة لم تُقبَل إلا شهادة جَمْع يَقَعُ العِلم بخبرهم) وهو مُفَوَّضٌ إلى رأي الإمام من غير تقدير، هو الصحيح، وهذا لأن المَطَالِع متحدة، والموانع مرتفعة، والأبصار صحيحة، والهِمَم في الرؤية متقاربة، فلا يجوز أن يختص بالرؤية

⁽١) متفق عليه.

البعض القليل. وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يكتفى بشهادة الاثنين، كها في سائر الحقوق.

ولو جاء رجلٌ مِن خارج المصر، وشَهِد به، تُقبَل، وكذا إذا كان على مكان مرتفع في البلد؛ كالمنارة ونحوها؛ لأن الرؤية تختلف باختلاف صفاء الهواء وكدورته، وباختلاف ارتفاع المكان وهبوطه، ولِمَا تقدم من حديث الأعرابي.

اختلاف المطالع:

قال: (فإذا ثبت في بلدٍ لَزِمَ جميعَ الناس، ولا اعتبار باختلاف المطالع) وهكذا ذكره قاضيخان أن قال: هو ظاهر الرواية، ونَقَلَه عن شمس الأئمة السرخسي، وقيل: يختلف باختلاف المطالع، وذكر في الفتاوى الحُسَامية: إذا صام أهلُ مصرٍ ثلاثين يومًا برؤيةٍ، وأهلُ مصرٍ آخر تسعة وعشرين يومًا برؤية، فعليهم قضاء يوم، إن كان بين المحرين قُربٌ بحيث تتحد المطالع، وإن كانت بعيدة بحيث تختلف، لا يلزم أحد المصرين حُكم الآخر، وذكر في «المنتقى» عن أبي يوسف: يجب عليهم قضاء يوم، مِن غير تفصيل. وعن ابن عباس في مثله: لهم ما لهم، ولنا ما لنا. وعن عائشة عن أبي يوم يُفطر جماعتُهم، وأضحى كل بلدة يوم يُضحِي جماعتُهم».

صيام يوم الشك:

قال: (ولا يُصام يوم الشك إلا تطوعًا) لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يُصام اليوم الذي يُشَكُ فيه أنه من رمضان إلا تطوعًا» (٢) وهو الذي يُشَكُ فيه أنه من رمضان أو شعبان، وذلك بأن يتحدث الناس بالرؤية ولا يثبت.

⁽١) أحد كبار فقهاء الحنفية واسمه: حسن بِن منصور بن أبي القاسم.

⁽٢) قال الزيلعي في نصب الراية: غريب جدًّا.

وَيُلْتَمَسُ هِلَالُ شَوَّالٍ فِي التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَنْ رَآهُ وَحْدَهُ لَا يُفْطِرُ، فَإِنْ أَفْطَرَ قَضَاهُ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ قُبِلَ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا عِلَةٌ فَجَمْعٌ كَثِيرٌ، وَذُو الْحِجَّةِ كَشَوَّالٍ.

قال: (ويلتمس هلال شوال في التاسع والعشرين من رمضان، فمَن رآه وحدَه لا يفطر) أخذًا بالاحتياط في العبادة (فإن أفطر: قضاه، ولا كفارة عليه) لما بَيَّنًا.

قال: (فإن كان بالسهاء علة قُبِل شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين) لأنها شهادة تعَلَّق بها حقُّ الأدمي، فصارت كالشهادة على حقوق الآدميين، بخلاف رمضان، لأنه أمر ديني لا يتعلق به حق الآدمي، على أن مبنى الكل على الاحتياط، وهو فيها قلناه (وإن لم يكن بها عِلَّة: فَجَمْعٌ كثير) لِمَا بَيَّنَا، وعن أبي حنيفة: شهادة رجلين، كها في سائر الحقوق.

قال: (وذو الحجة كشوال) لِمَا يتعلق به مِن حقوق الآدمي؛ من الأضاحي، وغيره، وإذا رؤي هلال رمضان أو شوال نهارًا، قبل الزوال أو بعده، فهو لِلَّيلة الآتية.

واختلف العلماء في يوم الشك: هل صومه أفضل، أو الفطر؟

قالوا: إن كان صام شعبان أو وافَق صومًا كان يصومُه، فصومه أفضل، وإن لم يكن كذلك: قال محمد بن سلمة: الفطر أفضل؛ بناء على الحديث، وقال نصير بن يحيى: الصوم أفضل؛ لما روَينا عن علي، وعائشة.

وعن أبي يوسف _ وهو المختار _: أن المفتي يصوم هو وخاصته، ويفتي العامة بالتلوُّم (١) إلى ما قبل الزوال؛ لاحتمال ثبوت الشهر، وبعد ذلك لا صوم، وهو يمكنه الصوم على وجه يخرج من الكراهة، ولا كذلك العامة.

* * *

⁽۱) التلوم: الانتظار. (۲۱۸) الثانوي

فُصْلُ

فصل في أحكام الصيام

ما يوجب القضاء والكفارة:

قال: (ومَن جامَع، أو جُومِع في أحد السبيلين عامدًا، أو أكل، أو شرب عامدًا، غذاء أو دواء، وهو صائم في رمضان: عليه القضاء والكفارة مثل المُظَاهر) ولا خلاف في وجوب القضاء ووجوب الكفارة بالجماع؛ للإجماع، ولقوله على للأعرابي حين قال: واقعتُ أهلي في نهار رمضان متعمدًا: «أعتِق رقبة»، ولقوله على المُظاهر»(١).

وأما المرأة: فيجب عليها إذا كانت مطاوِعة؛ لعموم الحديث الثاني (٢)، ولأن هذا الفِعل يقوم بها، فيجب عليها ما يجب عليه كالغُسل والحد، وإن كانت مُكرَهة: لا كفارة عليها، كما في النسيان؛ لاستوائهما في الحُكم بالحدث، ولو أكرهت زوجَها فجامَعَها: يجب عليهما، وعن محمد: لا كفارة عليه؛ للإكراه، ولو علمت بطلوع الفجر دونه، وكتمته عنه حتى جامَعَها، فالكفارة عليها خاصة.

وأما وجوبها بالأكل والشرب بالغذاء والدواء: فللحديث المتقدم "، وهذا قد أفطر، وروى أبو داود: «أن رجلا جاء إلى رسول اللَّه عَلَى فقال: شربْتُ في رمضان، فقال عَلَى: مِن غير سفرٍ ولا مرض؟ قال: نعم، فقال له: اعتِق رقبة "، وهذا نصُّ في الباب.

⁽١) قال الزيلعي في نصب الراية: حديث غريب بهذا اللفظ.

⁽٢) وهو قوله ﷺ: " (من أفطر في نهار رمضان ... الحديث».

⁽٣) وهو قوله عليه: «من أفطر في نهار رمضان ... الحديث».

⁽٤) أخرجه أبو داود.

وَإِنْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ السَّبِيلَيْنِ، أَوْ قَبَّلَ، أَوْ لَمَسَ فَأَنْزَلَ، أَوِ احْتَقَنَ، أَوِ اسْتَعَطَ، أَوْ أَقْطَرَ فِي أُذُنِهِ،

وعن على الله قال: «إنها الكفارة في الأكل والشرب والجماع».

أمور تسقط الكفارة:

فإن حاضت المرأة، أو مَرِض الرجل مرضًا يبيح له الفِطر: سقطت الكفارة، لأنه تَبيَّن أن صوم ذلك اليوم لم يكن مستحَقًّا عليه صومُه، والكفارة إنها تجب بإفساد صوم مستحَقًّ عليه، بخلاف السفر؛ لأن الكفارة وجبت حقًّا للَّه _ تعالى _ ، فلا يقدر على إبطالها، بخلاف الحيض والمرض؛ لأنه ليس مِنه، ولو سُوفِرَ به مُكرَها: لا يسقط أيضًا.

وقال زُفر: يسقط؛ كالمرض والحيض، وجوابُه أنه حصل مِن غير صاحب الحق، فلا يُجعَل عذرًا، بخلاف المرض والحيض.

ما يوجب القضاء لا غير:

قال: (وإن جامع فيها دون السبيلين، أو قبّل، أو لمس فأنزل، أو احتقن، أو استعط (۱) أو أقطر في أذنه، أو استقاء مِلء فيه، أو تسحر يظنه ليلا والفجر طالع، أو أفطر يظنه ليلا والشمس طالعة، فعليه القضاء لا غير) أما الجهاع فيها دون السبيلين، والإنزال باللمس والقبلة: فلِقضاء إحدى الشهوتين، وأنه ينافي الصوم، ولا تجب الكفارة لتَمكنُ النقصان في قضاء الشهوة، والاحتياط في الصوم والإيجاب؛ لكونه عبادة، وفي الكفارات الدرء؛ لأنها مِن الحدود.

وأما الاحتقان، والاستعاط، والإقطار في الأذن: فلوصول المفطر إلى الداخل، وهو: ما فيه مصلحة البدن مِن الغذاء أو الدواء. قال عليه الصلاة والسلام: «الفطر عما دخل»(٢)، ولو أقطر الماء في أُذُنه: لا يُفطر؛ لعدم الصورة والمعنى، بخلاف الدُّهن؛

⁽١) السعوط: دواء يوضع في الأنف، واستعط: أي وضع في أنفه دواء ونحوه فوصل إلى الداخل. (٢) أخرجه البخاري تعليقًا، والبيهقي موصولاً.

٢٢٠ الصف الأول الثانوي

أَوِ اسْتَقَاءَ (م ز) مِلْءَ فِيهِ، أَوْ تَسَحَّرَ يَظُنُّهُ لَيْلًا وَالْفَجْرُ طَالِعٌ، أَوْ أَفْطَرَ يَظُنُّهُ لَيْلًا وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ لَا غَيْرُ، وَإِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا،

لوجوده معنى، وهو إصلاح الدماغ. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يفسد الصوم في الجائفة والآمة، لأن الشرط عندهما: الوصول مِن منفَذٍ أصليٍ، ولعدم التيقن بالوصول؛ لاحتمال ضِيق المَنفَذ وانسداده بالدواء، وصار كاليابس.

قال: (أو استقاء (م ز) ملء فيه، أو تسحر يظنه ليلا والفجر طالع، أو أفطر يظنه ليلا والشمس طالعة فعليه القضاء لا غير)، وأما إذا استقاء مِلء فيه: فلقوله عليه الصلاة والسلام: «مَن قاء فلا قضاء عليه، ومن استقاء فعليه القضاء» (۱) ، روي ذلك عن عِكرمة مرفوعًا وموقوفًا، وعند محمد وزفر: يفسده وإن لم يملأ الفم، ولم يفصل بينهما في ظاهر الرواية؛ لإطلاق الحديث، والصحيح الفصل، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، لأن ما دون ملء الفم تَبعٌ للرِّيق، كما لو تَجَشَّأ، ولا كذلك مِلء الفم.

وأما إذا تسحر يظننه ليلًا، والفجر طالع، أو أفطر يظننه ليلًا والشمسُ طالعةٌ: فإنها يفطر لفوات الركن، وهو الإمساك، ولا كفارة؛ لقيام العذر، وهو عدم التعمد. والكفارة على الجاني.

ما لا يوجب شيئًا:

قال: (وإن أكل، أو شرب، أو جامع ناسيًا، أو نام فاحتلم، أو نظر إلى امرأة فأنزل، أو ادَّهن، أو اكتحل، أو قبَّل، أو اغتاب، أو غَلبَه القيء، أو أقطر في إحليله ()، أو دخل حلقه غبارٌ أو ذُباب، أو أصبح جُنُبًا، لم يفطر). أما الأكل، والشرب، والجهاع ناسيًا: فالقياس أن يفطر؛ لوجود المنافي، وجه الاستحسان: قوله عليه الصلاة والسلام للذي أكل وشرب ناسيًا وهو صائم: «تم على صومك؛ إنها أطعمك ربك وسقاك» ()، وفي رواية: «أنت ضيف الله»، فإن ظن ذلك يفطره فأكل متعمدًا، فعليه القضاء دون الكفارة؛

⁽١) أخرجه أصحاب السنن الأربعة.

⁽٢) الإحليل: مَخرَج البول.

⁽٣) متفق عليه.

أَوْ نَامَ فَاحْتَلَمَ، أَوْ نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ فَأَنْزَلَ أَوِ ادَّهَنَ أَوِ اكْتَحَلَ، أَوْ قَبَّلَ، أَوِ اغْتَابَ، أَوْ غَلَبَهُ الْقَيْءُ، أَوْ دَخَلَ حَلْقَهُ غُبَارٌ أَوْ ذُبَابٌ، أَوْ أَصْبَحَ جُنْبًا لَمْ يُفْطِرْ،

لأنه ظُنُّ في موضع الظن، وهو القياس، فكان شُبهة. وعن محمد: إن بَلَغَه الحديث ثم أكل معتمدًا، فعليه الكفارة؛ لأنه لا شُبهة؛ حيث أمره على الإتمام. ورَوى الحسن عن أبي حنيفة: لا كفارة عليه؛ لأنه خبرُ واحدٍ لا يوجب العلم.

وأما إذا نام فاحتلم: لقوله عليه الصلاة والسلام: «ثلاثٌ لا يفطرن الصائم: القيء، والحجامة، والاحتلام»(١)، ولأنه لا صُنْع له في ذلك، فكان أبلغ مِن الناسي.

وأما الدهن: فإنه يُستعمل ظاهرَ البدن كالاغتسال.

وأما الكحل: فَلِمَا رَوَى أبو رافع، أنه عليه الصلاة والسلام دعا بمكحلةِ إثمِدٍ في رمضان، فاكتحل وهو صائم.

وأما القُبلة: فَلِمَا رَوَت عائشةُ، أنه عليه الصلاة والسلام كان يُقَبِّل وهو صائم.

وأما الغِيبة: فلعدم وجود المفطِر صورة ومعنى، فإنْ ظَنَّ أن ذلك يُفطر، فأكل متعمدًا، فعليه القضاء والكفارة، بَلَغَه الحديث أو لم يَبلُغه؛ لأن كون الغِيبة غير مفطرة قَلَّما يشتبه على أحدٍ؛ لكونه على مقتضى القياس، ولأن العلماء أجمعوا على أن الغيبة لا تفطر، ولا اعتبار بالحديث في مقابلة الإجماع.

وأما إذا غَلَبَه القيء: فَلِمَا تقدم من الحديث.

وأما دخول الغُبار والذباب: فلأنه لا يمكن الاحتراز عنه.

وأما إذا أصبح جُنبًا: فَلِمَا رَوَت عائشةُ، أن النبي عَلَيْ كان يُصبح جُنبًا مِن غير احتلام وهو صائم، ولأن اللَّه ـ تعالى ـ أباح المباشرة جميع الليل بقوله: ﴿ فَأَلْكَنَ بَكِشِرُوهُنَّ ﴾ ```، ومِن ضرورتِه وقوع الغُسل بعد الصبح.

⁽١) رواه الترمذي والبيهقي من حديث أبي سعيد الخدري. (٢) سورة البقرة. الآية: ١٨٧.

۲۲۲ >>> الصف الأول الثانوى

وَإِنِ ابْتَلَعَ طَعَامًا بَيْنَ أَسْنَانِهِ مِثْلَ الْحُمُّصَةِ أَفْطَرَ وَإِلَّا فَلَا، وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ مَضْغُ الْعِلْكِ وَالذَّوْقُ وَالْقُبْلَةُ إِنْ لَمْ يَأْمَنْ عَلَى نَفْسِهِ.

قال: (وإن ابتلع طعامًا بين أسنانه مثل الحُمُّصَة، أفطر، وإلا فلا) لأن ما بين الأسنان لا يُستطاع الامتناع عنه إذا كان قليلًا؛ فإنه تَبَع لرِيقِه، بخلاف الكثير، وهو قدر الحمصة؛ لأنه لا يبقى مثل ذلك عادة، فلا تعم به البلوى، فيمكن الاحتراز عنه.

ما يُكره للصائم:

قال: (ويُكره للصائم مَضغُ العِلْكِ^(۱)، والذَّوق، والقُبلة إن لم يَأْمَن على نفسه) أما مَضْغ العلك: لِمَا فيه مِن تعريض صومه للفساد، وهذا في العلك الملتصق بعضه ببعض، أما إذا كان غير مُلتَئِم، فإنه يفطر، لأنه لا يلتئم إلا بانفصال أجزاءٍ تنقطع منه، وذلك مفسِد للصوم.

وأما الذوق: لأنه لا يَأمن أن يدخل إلى جوفه.

وأما القُبلة: لِمَا روي أن شابًا سأل رسول اللَّه عَلَيْ عن القُبلة للصائم، فَمَنعَه، وسأله شيخٌ فأَذِنَ له، فقال الشاب: إنَّ دِيني ودِينه واحد، قال: نعم، ولكن الشيخ يملك نفسه، ولأنه إذا لم يأمن على نفسه ربما وقع في الجِماع، فيفسد صومه، وتجب الكفارة، وذلك مكروه، والمباشَرة كالقُبلة.

ويكره للمرأة مَضغ الطعام لصبيِّها؛ لِمَا فيه مِن تعريض الصوم للفساد، فإن لم يكن لها منه بُدُّ، فلا بأس؛ لأنه لمَّا جاز لها الإفطار إذا خيف عليه، فَلأَن يجوز لها المضغ أولى.

* * *

⁽١) العلك: ضَرْبٌ مِن صمغ الشجر؛ كاللبان، يُمضَغ فلا يذوب.

فَصْلُ

وَمَنْ خَافَ الْمَرَضَ أَوْ زِيَادَتَهُ أَفْطَرَ، وَالْمُسَافِرُ صَوْمُهُ أَفْضَلُ، وَلَوْ أَفْطَرَ جَازَ، فَإِنْ مَاتَا عَلَى حَالِهِمَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ صَحَّ وَأَقَامَ ثُمَّ مَاتَا لَزِمَهُمَا الْقَضَاءُ بِقَدْرِهِ، وَيُوصِيَانِ بِالْإِطْعَامِ عَنْهُمَا لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا كَالْفِطْرَةِ،

فصل في صوم المريض والمسافر

قال: (ومَن خاف المَرضَ، أو زيادَتَه: أفطر) لقوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَةٌ مِنْ أَيّتَامٍ أُخَرَ ﴾ (١) معناه: فأفطر، فعدة من أيام أُخَر؛ لأن المَرض والسفر لا يوجبان القضاء (والمُسافر صومُه أفضل) لأنه عزيمة، والأخذ بالعزيمة أفضل، وقال عليه الصلاة والسلام: «المسافر إذا أفطر رخصة، وإن صام فهو أفضل» (ولو أفطر، جاز) لِمَا تَلُوْنا، ولو أنشأ السفرَ في رمضان، جاز بالإجماع، وإن سافر بعد طلوع الفجر لا يفطر ذلك اليوم؛ لأنه لَزِمَه صومُه؛ إذ هو مقيم، فلا يبطله باختياره، فإن أفطر: فعليه القضاء والكفارة، بخلاف ما إذا مَرِضَ؛ لأن العُذر جاء مِن قِبَلِ صاحب الحق.

قال: (فإن ماتا على حالِما، لا شيء عليها) لأنه تعالى أوجَبَ عليها صيام عِدَّة مِن أيام أُخَر، ولم يُدرِكاها، ولأن المرض والسفر لَّا كانا عُذرًا في إسقاط الأداء دفعًا للحرج. فَلأَن يكون الموتُ عذرًا في إسقاط القضاء أولى، قال: (وإن صَحَّا وأقاما ثم ماتا، لَزِمَهُما القضاء بقَدرِه) لأنها بذلك القدر أدركا عِدَّةً مِن أيام أُخَر. قال: (ويُوصيان بالإطعام عنها لكل يوم مسكينًا، كالفِطْرة) لأنه وَجَبَ عليها صومُه بإدراك العِدَّة، وإن لم يوصيا: لم يجب على الورثة الإطعام؛ لأنها عبادة، فلا تؤدى إلا بأمرِه، وإن فعلوا جاز، ويكون له ثواب ذلك.

⁽١) سورة البقرة. الآية: ١٨٤.

٢٢٤ الصف الأول الثانوى

وَالْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ إِذَا خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَوْ نَفْسَيْهِمَا أَفْطَرَتَا وَقَضَتَا لَا غَيْرُ، وَالشَّيْخُ النَّيْرِ وَالشَّيْخُ اللَّيْهِ وَاللَّيْمِ اللَّيْمِ اللَّيْمِ اللَّيْمِ اللَّيْمِ اللَّيْمِ اللَّيْمِ اللَّيْمِ اللَّيْمِ اللَّيْمِ وَمَنْ جُنَّ الشَّهْرَ كُلَّهُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَغْمِي عَلَيْهِ رَمَضَانَ كُلَّهُ قَضَاهُ، وَيَلْزَمُ صَوْمُ النَّفْلِ إِللَّيْرُوعِ (ف) أَدَاءً وَقَضَاءً،

صوم المرضع والحامل:

قال: (والحامل والمُرضِع إذا خافتا على ولَدَيهما أو نفسَيهما أفطرتا وقضتا لا غير) قياسًا على المريض، والجامِعُ: دفع الحرج والضرر (والشيخ الذي لا يقدر على الصيام يُفطِر ويُطعِم) لأنه عاجز، ولا يُرجى له القضاء، فانتقل فرضُه إلى الإطعام، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِيرَ نَ يُطِيقُونَهُ مُ اللَّهُ اللهِ يطيقونه.

مسائل:

قال: (ومَن جُنَّ الشهر كله فلا قضاء عليه) لأنه لَمْ يشهد الشهر، وهو السبب؛ لأنه غير مخاطَب، ولهذا يصير موليًا عليه.

قال: (وإن أفاق بعضَه، قضى ما فاته) لأنه شهد الشهر؛ لأن المراد مِن قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ ﴾ (٢) ، شُهودَ بعضه، لأنه لو أراد شهودَ كلِّه لَوَقَع الصوم بعده، وأنه خلاف الإجماع. قال: (وإن أُغمى عليه رمضان كله قَضَاه) لأنه مَرَضٌ يُضعِف القُوى ولا يزيل العقل، ولهذا لا يصير موليًا عليه، فكان مخاطبًا، فيقضيه كالمريض، ألا ترى أنه على كان معصومًا عن الجنون، قال تعالى: ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِكَ بِمَجْنُونِ ﴾ (٣) وقد أغمى عليه في مرضه.

قال: (ويلزَمُ صومُ النفلِ بالشروع، أداء وقضاء) وقد مَرَّ وجهه في الصلاة.

⁽١) سورة البقرة. الآية: ١٨٤.

⁽٢) سورة البقرة. الآية: ١٨٥.

⁽٣) سورة القلم . الآية: ٢.

وَإِذَا طَهُرَتِ الْحَائِضُ، أَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي بَعْضِ النَّهَارِ أَمْسَكَ بَقِيَّتَهُ، وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ تَابَعَ وَإِنْ شَاءَ فَرَّقَ، فَإِنْ جَاءَ رَمَضَانُ آخَرُ صَامَهُ ثُمَّ قَضَى الْأَوَّلَ لَا غَيْرُ، وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمَيِ الْعِيدِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ لَزِمَهُ وَيُفْطِرُ وَيَقْضِى،

قال: (وإذا طَهُرَت الحائض، أو قَدِمَ المسافرُ، أو بَلَغَ الصبيُ، أو أسلَمَ الكافرُ في بعض النهار، أَمسَك بقيته) ولا يجب صوم ذلك اليوم على الصبي والكافر، ولو صاموه لم يُجزِهم؛ لانعدام الأهلية في أوَّله، والأداء لا يتجزى، إلا في المسافر إذا قَدِمَ قبل نصف النهار ونوى، جاز صومُه؛ لأنه أهْلُ في أوَّله. وأما إمساك بقية يومِه؛ لئلا يتهمه الناس، والتحرز عن مواضع التهم واجب. قال على الله عنه عنه عنه عنه الله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التُهم».

قال: (وقضاء رمضان: إن شاء تَابَع، وإن شاء فَرَّق) لأن قوله تعالى: ﴿فَعِلَةُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (١)، لم يشرط فيه التتابع، وهو أفضل؛ مسارعةً إلى إسقاط الفرض.

قال: (فإن جاء رمضان آخر صامَه) لأنه وقته (ثم قضى الأول لا غير) لأن جميع السنة وقت القضاء إلا الأيام الخمسة (٢)، ولا يجب عليه إلا القضاء، لأن النص لم يوجب شيئًا آخر.

نذر الصوم أيام العيد أو التشريق:

قال: (ومَن نَذَرَ صومَ يومَي العيد، وأيام التشريق، لَزِمَه، ويفطر، ويقضي) لأنه نَذَرَ بقُربة، وهو الصوم، وأضافها إلى وقت مشروع فيه تلك القُربة، فيلزم، كالنذر بالصلاة في الوقت المكروه، وليس النذر معصية، إنها المعصية أداء الصوم فيها، والدليل على

⁽١) سورة البقرة. الآية: ١٨٤.

⁽٢) المراد بها هنا: العيدان وأيام التشريق الثلاثة.

٢٢٦﴾ الصف الأول الثانوي

وَلَوْ صَامَهَا أَجْزَأَهُ.

الشرعية قوله على الله الله الله الله تصوموا في هذه الأيام، نهى عن الصوم الشرعي والصوم يقتضي القدرة، فيصح النذر إلا أنه منهي عنه، فقلنا إنه يفطر فيها، تحرزًا عن ارتكاب النهي ويقضى ليخرج عما وجب عليه، قال: (لو صامها أجزأه) لأنه أداة كما التزمه.

ولو قال: للَّه عليَّ أن أصوم هذه السنة؛ أفطر العيدين وأيام التشريق، وقضاها؛ لِمَا بَيَّنَاه، وكذا لو نَذَر سَنَةً متتابِعة، ولو نَذَر سَنَةً بغير عينها؛ يلزم صوم اثني عشر شهرًا متفرِّقة؛ لأن السَّنَة المُنكَّرة اسم لأيام معدودة، فلم يكن مضافًا إلى رمضان، وفي المعيَّنَةِ إضافة إلى كل شهر منها، فلم تصح الإضافة إلى رمضان، فلا يجب قضاؤه، واللَّه أعلم.



ناك الاعتكاف

الِاعْتِكَافُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَلَا يَجُوزُ أَقَلَّ مِنْ يَوْم، وَهَذَا فِي الْوَاجِبِ وَهُوَ الْمَنْذُورُ باتِّفَاقِ أَصْحَابِنَا،

باب الاعتكاف

التعريف:

وهو في اللغة: المقام والاحتباس، قال تعالى: ﴿ سَوَآءُ ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِّ ﴾ (١٠). وفي الشرع: عبارة عن المُقام في مكان مخصوص وهو المسجد ـ بأوصافٍ مخصوصة ـ من النية، والصوم واللبث في المسجد، وغيرِهما ـ على ما يأتي إن شاء اللَّه.

حكمه ودليله:

قال: (الاعتكاف سنة مؤكدة) لأن النبي ﷺ واظَبَ عليه، وروى أبو هريرة، وعائشة على: «أنه على كان يعتكف العَشْرَ الأواخر مِن رمضان، منذ قَدِمَ المدينة، إلى أن توفاه اللَّه تعالى»، وعن الزُّهري: «أنه عليه الصلاة والسلام ما ترك الاعتكاف حتى قُبض»، وهو مِن أشرف الأعمال، إذا كان عن إخلاص. قال عطاء: مَثَلُ المعتكِفِ كرجلٍ له حاجةٌ إلى عظيم، فيجلس على بابه ويقول: لا أَبْرَحُ حتى تقضي حاجتي، فكذلك المعتكِف، يجلس في بيت اللَّه ويقول: لا أبرحُ حتى يُغفَر لي.

مدته

قال: (ولا يجوز أقل من يوم، وهذا في الواجب، وهو المنذور باتفاق أصحابنا) لأن الصُّومَ مِن شرطِه، ولا صوم أقل مِن يوم، فلا اعتكاف أقلُّ مِن يوم، ضرورةً. وكذلك النفل عند أبي حنيفة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا اعتكاف إلا بألصوم» (")،

⁽١) سورة الحج . الآية: ٢٥. (٢) رواه الدار قطني.

وَهُوَ اللَّبْثُ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ مَعَ الصَّوْمِ وَالنَّيَّةِ، وَالْمَرْأَةُ تَعْتَكِفُ فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا، وَيُشْتَرَطُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ،

رَوَتُه عائشة ﷺ. وعن أبي يوسف: يجوز أكثر النهار؛ اعتبارًا للأكثر بالكل. وعن محمد: ساعة، لأن مبنى النفل على المُسامحة، ألا تَرى أنه يجوز التطوع قاعدًا مع القدرة على القيام، ولا كذلك الواجب.

كيفيته

قال: (وهو اللُّبْثُ في مسجدِ جماعةٍ مع الصوم والنية) أما اللُّبث: فأنَّه يُنبئ عنه.

وأما كونه في مسجِدِ جماعة؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِي ٱلْمَسَحِدِ ﴾ (١)، وقال حذيفة: سمعتُ رسولَ اللَّه ﷺ يقول: «كل مسجِد له إمام ومؤذِّن، فإنه يُعتكف فيه»، وقال حذيفة: «لا اعتكاف إلا في مسجِدِ جماعةٍ» (١)، ولأن المعتكِف ينتظر الصلاة، فيختص بمكان تؤدَّى فيه الجماعة، فكلم كان المسجد أعظم، فالاعتكاف فيه أفضل.

وأما الصوم: فَلِمَا تقدم، ولِمَا روي أنه عليه الصلاة والسلام: ما اعتكف إلا صائمًا، واللّه تعالى شَرَعَه بقوله: ﴿ وَأَنتُمْ عَلَكُفُونَ فِي ٱلْمَسَاجِدِ ﴾ (٣)، ولم يُبَيِّن كيفيتَه، فكان فِعْلُ النبي ﷺ بيانًا له؛ لأنه لو جاز بغير صوم لَبَيَّنَه عليه الصلاة والسلام قولًا أو فِعْلًا، ولم يُنقَل، فدلَّ على أنه غير جائز.

وأما النية: فلأنه عبادة، فلابد مِن النية؛ لِمَا تقدم.

قال: (والمرأة تعتكف في مسجد بيتها) وهو الموضع الذي أعدَّته للصلاة (ويُشتَرَط في حقها ما يُشتَرَط في حق الرجل في المسجد) لأنَّ الرَّجُلَ لمَّا كان اعتكافُه في موضع صلاتِه، وكانت صلاتُها في بيتها أفضل، كان اعتكافها فيه أفضل، قال ﷺ:

⁽١) سورة البقرة. الآية: ١٨٧.

⁽٢) رواه الدار قطني.

⁽٣) سورة البقرة. اللَّاية: ١٨٧.

وَلَا يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكَفِهِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوِ الْجُمُعَةِ، فَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ عُذْرٍ سَاعَةً (سم) فَسَدَ، .

«صلاة المرأة في تخدعها(١) أفضل مِن صلاتها في مسجد بيتِها، وصلاتُها في مسجدِ بيتِها أفضل مِن صلاتِها في صَحن دارِها، وصلاتُها في صَحنِ دارِها أفضل مِن صلاتها في مسجد حيِّها، وبيوتهن خير لهن لو كن يعلمن» (٢٠)، ولو اعتكفت في المسجد جاز؛ لوجود شر ائطه، ويُكرَه؛ لما رَوَينا.

ما يستحب وما يكره منه وما يبطله:

قال: (ولا يَخْرُج مِن مُعتكَفِه إلا لحاجةِ الإنسانِ، أو الجمعة) لمِّا روي عن عائشة: أن النبي ﷺ ما كان يخرُجُ مِن مُعتكفِه إلا لحاجة الإنسان، والحاجة: بولٌ، أو غائطٌ، أو غُسلُ جنابةٍ. وأنه لابد مِن وقوعها، ولا يمكن قضاؤها في المسجد، فكان مستثنى ضرورة.

وأما الجمعة: فلأنها مِن أهمِّ الحوائج، ولابد مِن وقوعِها، ولأن الاعتكاف تَقَرُّبُ إلى الله _ تعالى _ بترك المعاصى، وتَرك الجمعة معصية، فينافيه، ويَخرُج قدرَ ما يمكنه أداء السنة قبلها. وقيل: قَدْرَ سِتِّ ركعات، ويعنى تحية المسجد أيضًا، ويصلى بعدَها أربعًا أو سِتًّا، ولو أطال المُكث، جاز، إلا أن الأولى: العَودُ إلى مُعتكفِه؛ لأنه عَقَدَه فيه، فلا يؤديه في موضعين. قال: (فإن خَرَجَ لِغَير عُذر ساعةً، فَسَدَ) لوجود المنافي. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يَفْسَد حتى يكون أكثر النهار؛ اعتبارًا بالأكثر، ويكون أكله، وشربُه، وبيعُه، وشراؤه، وزواجُه، ورَجعَتُه بالمسجد، لأنه يحتاج إلى هذه الأشغال، ويمكِن قضاؤها في المسجد، ولأنه عليه الصلاة والسلام لم يَكُن له مأوى إلا المسجد، وكان يأكل ويشرب ويتحدث، والبيع والشراء حديثٌ، لكن يكره إحضار السَّلَع للمسجد؛ لما فيه مِن شَغْل المسجدِ بها.

⁽١) مخدع المرأة: مكان بيتوتتها. (٢) أخرجه أبو داود وابن خزيمة.

[⟨]۲۳۰⟩ الصف الأول الثانوى

وَيُكْرَهُ لَهُ الصَّمْتُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوَطْءُ وَدَوَاعِيهِ، فَإِنْ جَامَعَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا بَطَلَ، وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَتْهُ بِلَيَالِيهَا مُتَتَابِعَةً، وَلَوْ نَوَى النَّهَارَ خَاصَّةً

قال: (ويُكرَه له الصَّمت) لأنه مِن فِعلِ المجوس، وقد نَهي ﷺ عن صومِ الصمت. قال: (ولا يتكلم إلا بخير) لأنه يُكرَه لغير المعتكِف، وفي غير المسجد، فالمعتكفُ في المسجد أولى.

قال: (ويَحرُم عليه الوطء ودواعيه) لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُبَشِرُوهُ مَنَ وَأَنتُمْ عَلَكِفُونَ فِي الْمَسَحِدِ اللهِ اللهِ اللهِ مَن محظورات الاعتكاف، فيحرُم الوطء، وكذا دواعيه؛ وهو: اللَّمسُ، والقُبلةُ، والمباشرة؛ كما في الحج، بخلاف الصوم؛ لأن الإمساك رُكنُه، فلا يتعدى إلى الدواعي.

قال: (فإن جامَعَ ليلًا أو نهارًا، عامدًا أو ناسيًا، بطل) لِمَا بَيَّنَا أنه من محظوراته، فيفسد كالإحرام، وكذا إذا أنزل بقُبْلةٍ، أو لمس؛ لوجود معنى الجهاع.

قال: (ومَن أُوجَبَ على نفسِه اعتكافَ أيامٍ، لَزِمَتْه بلياليها متتابِعة) لأنَّ ذِكْرَ جَمْعِ مِن الأيام يَنتَظِمُ ما بإزائِها مِنَ اللَّيالي، كما في قصة زكريا ﷺ؛ قال تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَامٍ ﴾ (٢)، وقال: ﴿ثَلَاثَ لَيَـالٍ ﴾ (٣)، والقصة واحدة، ويقال: ما رأيتُكَ منذ أيام، ويريد الليالي أيضًا.

وأما التتابع: فإن الاعتكاف يَصِحُّ ليلًا ونهارًا، فكان الأصلُ فيه التتابُعُ، كما في الأيمان والإجارات، بخلاف الصوم إذا التزم أيامًا؛ حيث لا يلزمه التتابع؛ لأن الأصل فيه التفريق؛ لأن الليل ليس محلَّا للصوم، فلا يلزمه إلا أن يَشْر طَه (ولو نوى النهار خاصة،

⁽١) سورة البقرة. الآية: ١٨٧.

⁽٢) سورة آل عمران. الآية: ٤١.

⁽٣) سورة مريم. الآية: ١٠.

صُدِّقَ، وَيَلْزَمُ بِالشُّرُوعِ.

صَدَقَ) لأنه نَوَى حقيقة كلامِه، لأن اليومَ عبارةٌ عن بياضِ النهارِ. قال (ويَلزَمُ بالشروعِ) عند أبي حنيفة؛ خلافًا لهما؛ بناء على أنه لا يجوز عنده إلا بالصوم، فلا يجوز أقل مِن يوم، وعندهما: يجوز، وقد بَيَّنَاه.

* * *

أسئلة

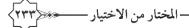
س ١: عرف الصوم. وبيِّن سَبَبَ وجوبه وحكمه، واذكر دليله من القرآن والسنة. ثم بين حكم جاحده. وعلى من يجب الصيام؟

س٢: بين حكم ما يأتى:

- (أ) صوم يوم العيد وأيام التشريق.
- (ب) النية في صيام رمضان والنذر المعين .
- (ج) صوم النفل صوم المريض والمسافر.
 - (د) ثبت الهلال في بلد دون بلد.
 - (هـ) صوم يوم الشك.
- (و) كان بالسماء علة في آخر شعبان أو في آخر رمضان.

س۳: اذكر حكم ما يأتي:

- (أ) جامع أو جومع في أحد السبيلين عامدًا في نهار رمضان.
- (ب) جامع فيما دون السبيلين أو أقطر في أذنه أو ابتلع حديدًا.
- (جـ) أكل أو شرب ناسيًا أو نظر إلى امرأة فأنزل أو دخل حلقه غبار.
 - (د) ابتلع طعامًا بين أسنانه وكان أكثر أو أقل من الحمصة.
 - (هـ) قبّل أو ذاق طعامًا ـ خاف المرض أو زيادته.
 - (و) مرض في رمضان ثم صح أو سافر فأقام.
 - (ز) حامل أو مرضع خافتا على نفسيهما أو ولديهما.
- (ح) جُن الشهر كله أو أفاق بعضه _ طهرت الحائض أوالمسافر أو أسلم الكافر في بعض النهار.



(ط) نذر صوم يوم العيد وأيام التشريق.

س٤: عرف الاعتكاف واذكر حكمه ومدته، ثم بين مكان الاعتكاف للرجل والمرأة. وهل يخرج المعتكف من معتكفه؟ وما الذي يحرم على المعتكف؟ وهل الاعتكاف ليلًا ونهارًا؟

米米米

الأهداف التعليمية لكتاب الحج

يتوقع من الطالب بعد دراسة الموضوعات الفقهية المضمنة في كتاب الحج أن:

- ١ يُعرِّف الحج لغة وشرعًا.
 - ٢ يعلل لمشروعية الحج.
- ٣- يبين شروط وجوب الحج.
- ٤_ يشرح شروط صحة الحج.
- ٥ يميز الشروط الخاصة بالنساء.
- ٦- يستدل على المواقيت الزمانية والمكانية.
 - ٧- يقارن بين أركان الحج وأركان العمرة.
- ٨ يشرح أركان الحج وواجباته شرحًا مفصلًا.
 - ٩_ يفصل سنن الحج.
 - ١٠ يتعرف ما يحرم على المحرم.
 - ١١ ـ يوضح ما يجب على من ارتكب محظورًا.
- ١٢ يفصل القول في حكم من ترك ركنًا أو واجبًا أو سنة من الحج.
 - ١٣ يقدر دور الحج في دعم الترابط بين المسلمين.
 - ١٤ يستشعر قيمة المساواة.
 - ١٥ يعتمر بطريقة صحيحة.

كتَابُ الْحَجِّ

.....

كتاب الحج

التعريف:

وهو في اللغة: القصدُ إلى الشيء المُعَظَّم.

وفي الشرع: قصدُ موضِع مخصوصٍ _ وهو البيت _ بصفة مخصوصة، في وقت مخصوص، بشرائط مخصوصة.

حكمه ودليله وسبيه:

وهو فريضة مُحْكَمَة، يكفُّرُ جاحدُها، وهو أحد أركان الإسلام، ثبتت فرضيتُه بالكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلِلَهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيِّتِ ﴾ (() والسنة: وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «أبني الإسلام على خمسٍ ومنها حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا... الحديث» (() وقوله: «... وحجوا بيت ربكم» (() وعليه انعقد الإجماع.

وسبب وجوبه: البيت؛ لإضافته إليه، ولهذا لا يتكرر؛ لأن البيت لا يتكرر، ويجب على الفور؛ قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ مَلَكَ زادًا يُبَلِّغُه إلى بيتِ اللَّه _ تعالى _ ولم يحج، فلا عليه أن يموت يهوديًّا أو نصر انيًّا» (ث)، وعن أبي حنيفة ما يدل عليه، فإنه قال: مَن كان عنده ما يحج به، ويريد التزوُّج، يبدأ بالحج.

⁽١) سورة آل عمران. الآية: ٩٧.

⁽٢) متفق عليه.

⁽٣) أخرجه الطبراني.

⁽٤) أخرجه الترمذي.

٢٣٦ الصف الأول الثانوى

وَهُوَ فَرِيضَةُ الْعُمْرِ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرِّ عَاقِلِ بَالِغ صَحِيحٍ قَادِرٍ عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، وَنَفَقَةِ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ فَاضِلًا عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى حِينِ يَعُودُ وَيَكُونُ الطَّرِيقُ أَمْنًا،

قال: (وهو فريضة العُمر، ولا يجب إلا مرةً واحدةً) لِمَا رُوِي أنه لمَّا نَزَلَ قوله تعالى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى ٱلنّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ (١)، قال رجُلٌ: «يا رسول اللَّه! أني كل عام؟ قال: لا، بل مرة واحدة (٢)، ولأن السبب هو البيت، ولا يتكرر، وعلى ذلك الإجماع.

شروط وجوبه:

قال: (على كلِّ مسلِم، حُرِّ، عاقِل، بالِغ، صحيح، قادرٍ على الزَّاد والرَّاحِلة، ونفقةِ ذهابِه وإيابه، فاضلًا عن حوائِجِه الأصلية، ونفقةِ عياله إلى حين يعود، ويكون الطريق آمنًا) أما الإسلام فظاهر.

أما العقل، والبلوغ: فلأنها شرطٌ لصحةِ التكليف، لِمَا مَرَّ مِن الحديث.

وأما الصحة: فلأنه لا قُدرَة دونها، والخلاف في الأعمى كما تقدم في الجمعة، وقيل: عندهما لا يجب عليه الحج، لأن البذل في القياد غالبٌ في الجمعة، نادرٌ في الحج.

وأما القدرة على الزَّادِ، والرَّاحِلةِ، ونفقةِ ذهابِه وإيابِه، فلا استطاعة دونها. وسُئل عليه الصلاة والسلام عن الاستطاعة، فقال: «الزاد والراحلة» (أ)، وهكذا فَسَرَه ابنُ عباس أن وأما كونه فاضلًا عن الحوائج الأصلية: فلأنها مقدَّمة على حقوق اللَّه تعالى، وكذا عن نفقة عياله؛ لأنها مُستَحَقَّة لهم، وحقوقُهم مقدَّمة على حقوق اللَّه _ تعالى _ لِفَقرهم وغناه، وكذا فاضلًا عن قضاء ديونه؛ لِمَا بينًا، وعن أبي يوسف: ونفقته شهرًا بعد عودته إلى وطنه، ولابد مِن أمن الطريق؛ لأنه لا يقدر على الوصول إلى المقصود دونه،

⁽١) سورة آل عمران. الآية: ٩٧.

⁽٢) أخرجه أحمد في مسنده والدار قطني في سننه والحاكم في المستدرك.

⁽٣) رواه الدار قطني والحاكم والبيهقي."

⁽٤) يحل محل الراحلة وسائل المواصلات في العصر الحديث.

وَلَا تَحُجُّ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِزَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ إِذَا كَانَ سَفَرًا، وَنَفَقَةُ الْمَحْرَمِ عَلَيْهَا، وَتَحُجُّ مَعَهُ حَجَّةَ الْإِسْلَام بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا.

وَوَقْتُهُ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ دِي الْحِجَّةِ، وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ عَلَيْهَا وَيَجُوزُ.

وأهلُ مكة ومَن حولها، يجب عليهم إذا قدروا بغير راحلة؛ لقدرتهم على الأداء بدون المشقة.

قال: (ولا تحج المرأة إلا بزوج، أو مَحْرَمٍ إذا كان سَفَرًا) لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يَحِلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام فها فوقها، إلا ومعها زوجُها، أو ذو رَحِمٍ مَحَرَمٍ منها»، وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تحج المرأة إلا ومعها زوجُها، أو ذو رحم محرم منها» (المَحْرَم: كُلُّ مَن لا يَحِل له نكاحُها على التأبيد؛ لقرابة، أو رضاع، أو صهرية، ولابد فيه مِن العقل، والبلوغ؛ لِعَجز الصبي والمجنون عن الحِفظ.

قال: (ونفقة المَحْرم عليها) لأنه محبوسٌ لَجِقِها، قال (وتحج معه حجة الإسلام بغير إذن زوجها) لأن حَقَّ الزوج لا يظهر مع الفرائض؛ كالصوم والصلاة.

مواقيته الزمانية والمكانية:

قال: (ووقتُه: شوال، وذو القعدة، وعَشْر ذي الحجة) لقوله تعالى: ﴿ اَلْحَجُّ أَشَهُرُ مَعَلُومَتُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ اللهُ وَيُكرَه تقديم الإحرام عليها، ويجوز) أما الكراهية: فَلِمَا فيه مِن تَعَرُّضِ الإحرام للفساد بطول المدة، وأما الجواز: فلأنه شرط للدخول في أفعال الحج عندنا. وتَقَدُّمُ الشرط على الوقت يجوز.

⁽١) متفق عليه.

⁽٢) سورة البقرة. الآية: ١٩٧.

٢٣٨ الصف الأول الثانوى

وَالْمَوَاقِيتُ: لِلْعِرَاقِيِّينَ ذَاتُ عِرْقٍ، وَلِلشَّامِيِّينَ الْجُحْفَةُ، وَلِلْمَدَنِيِّينَ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَلِلْمَدَنِيِّينَ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَلِلْمَدَنِيِّينَ يَلَمْلَمُ، وَإِنْ قُدِّمَ الْإِحْرَامُ عَلَيْهَا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَا يَجُوزَ لِلنَّاجُدِيِّينَ قَرْنُ، وَلِلْيَمَنِيِّينَ يَلَمْلَمُ، وَإِنْ قُدِّمَ الْإِحْرَامُ عَلَيْهَا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَا يَجُوزَ لِلْآفَاقِيِّ أَنْ يَتَجَاوَزَهَا إِلَّا مُحْرِمًا إِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ،

قال: (والمواقيت: للعراقيين ذاتُ عِرق، وللشاميين: الجُحْفة، وللمدنيين: ذو الحُليفة، وللنجديين: قَرَنٌ، ولليمنيين: يَلَمْلَمْ) (() ويقال: أَلْلَمْ؛ لأنه عَنِي وَقَت هذه المواقيت، وقال: «هن لأَهلِهِن، ولمن مَرَّ بهن مِن غير أهلهن مِنَ أراد الحج أو العمرة» (رواه ابنُ عباس، فلو أراد المدني دخولَ مكة مِن جهة العراق؛ فميقاته ذاتُ عِرق، وكذا في سائر المواقيت، ومَنْ قَصَدَ مكة مِن طريقٍ غير مسلوكِ: أحرم إذا حاذى الميقات (وإن قَدَّمَ الإحرامَ عليها، فهو أفضل) لقوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَ وَٱلْعُمْرَةَ ﴾ (آ)، قال علي، وابنُ مسعود: «وإتمامها أن يُحرِم بها من دويرة أهله» (أ)، ولأنه أشق على النَّفْس، فكان أفضل، قال أبو حنيفة: الإحرامُ مِن مِصْرِه أفضل، إذا ملك نفسه في إحرامِه.

وجوب الإحرام قبل الميقات:

قال: (ولا يجوز للآفاقي (٥) أن يتجاوزها إلا مُحرِمًا إذا أراد دخول مكة) سواء دخلها حاجًا، أو معتمرًا، أو تاجرًا؛ لأن فائدة التأقيت هذا؛ لأنه يجوز تقديم الإحرام عليها بالاتفاق. وقال عليه الصلاة والسلام: «لا يتجاوز أحدٌ الميقات إلا مُحرِمًا» (٦) كان داخِلَ الميقات، فله أن يدخل مكة بغير إحرام لحاجته، لأنه يتكرر دخولُه لحوائِجِه، فيُحرَج في ذلك، فصار كالمكي إذا خَرَجَ ثم دَخَل، بخلاف ما إذا دَخَل للحج؛ لأنه

⁽١) أِسماء الأماكن التي لا يجوز لمن يريد الحج أو العمرة من أهل الآفاق أن يتجاوزها إلا مُحْرِمًا.

⁽٢) أخرجه البخاري.

⁽٣) سورة البقرة. الأية: ١٩٦.

⁽٤) أخرجه البيهقي.

⁽٥) الآفاقي: نسبة إلى الآفاق، وهي النواحي، الواحد: أُفُق ـ بضم الهمزة والفاء ـ، والصحيح في هذه النسبة أن يقال: «أفقي»،وإنما نسبه الفقهاء إلى الجمع لأن الآفاق صار كالعلم، وفي الاصطلاح! يطلق على من كان خارج المواقيت المكانية للإحرام.

⁽٦) رواه ابن أبي شيبة والطبراني.

فَإِنْ جَاوَزَهَا الْآفَاقِيُّ بِغَيْرِ إِحْرَام فَعَلَيْهِ شَاةٌ، فَإِنْ عَادَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ سَقَطَ الدَّمُ، وَإِنْ أَحْرَمَ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ مُلَبِيًّا سَقَطَ أَيْضًا (سم ز)، وَلَوْ عَادَ بَعْدَ مَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ وَشَرَعَ فِي الطَّوَافِ لَمْ يَسْقُطْ، وَإِنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ لَا يُرِيدُ دُخُولَ مَكَّةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَشَرَعَ فِي الطَّوَافِ لَمْ يَسْقُطْ، وَإِنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ لَا يُرِيدُ دُخُولَ مَكَّةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فميقاته فِي الْحَجِّ الْحَرَمُ، وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فميقاته فِي الْحَجِّ الْحَرَمُ، وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلُّ.

لا يتكرر؛ فإنه لا يكون في السَّنَة إلا مَرَّة، فلا يُحرَج، وكذا لآداء العمرة؛ لأنه التَزَمَها لنفسه.

قال: (فإن جاوَزَها بغير إحرام، فعليه شاة) لأنه منهيٌ عنه؛ لِمَا مَرَّ مِن الحديث قال: (فإن عاد فأحرم منه، سقط الدم، وإن أحرم بحجة أو عمرة ثم عاد إليه مُلبَيًا، سقط أيضًا) عند أبي حنيفة، وعندهما: يسقط بمجرد العَوْد، وعند زفر: لا يسقط وإن لبيّي، لأن الجناية قد تقررت، فلا ترتفع بالعَوْد، ولنا: أنه استدرك الفائت قبل تَقرُّرِ الجناية بالشروع في أفعال الحج، فيسقط الدم، قال: (ولو عاد بعد ما استلم الحجر، وشرَعَ في الطواف، لم يسقط) بالاتفاق؛ لأنه لم يَعُد على حكم الابتداء، وكذلك إن عاد بعد الوقوف؛ لِمَا بَيَنًا.

قال: (وإن جاوز الميقات لا يريد دخول مكة، فلا شيء عليه) لأنه إنها وَجَبَ عليه الإحرامُ لتعظيم مكة ـ شَرَّ فها اللَّه تعالى ـ، وما قبلها مِن القُرى والبساتين غيرُ واجبِ المتعظيم، وإذا جاوزَ الميقاتَ صار هو وصاحب المنزل سواء، فله دخول مكة بغير إحرام لِمَا مَرَّ.

قال: (ومَن كان داخلَ الميقاتِ: فميقاتُه الحِل) الذي بين الميقات وبين الحَرَم لأنه أحرم مِن دُوَيرة أهلِه.

وهي في الحِل، فإذا أحرم بالحَجِّ مِن الحَرَم، يقع نوعُ سفر، وأما العمرة: فلأن النبي عَلَيْهُ أَمَرَ عبدَ الرحمن أخا عائشة أن يعتمر بها من التنعيم، وهو في الحِلِّ، ولأن أداء العُمرة بمكة، فيخرج إلى الحل؛ ليقع نوعُ سَفَرٍ أيضًا، ولو أحرم بها مِن أي موضِعٍ شاء مِن الحِلِّ، جاز، إلا أن التنعيم أفضل؛ لِمَا روينا.

* * *

وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُقَلِّمَ أَظْفَارَهُ، وَيَقُصَّ شَارِبَهُ، وَيَحْلِقَ عَانَتَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ أَوْ يَغْتَسِلُ وَهُوَ أَفْضَلُ، وَيَلْبَسُ إِزَارًا وَرِدَاءً جَدِيدَيْنِ أَبْيضَيْنِ وَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَوْ لَبَسَ ثَوْبًا وَاحِدًا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ جَازَ، وَيَتَطَيَّبُ إِنْ وَجَدَ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ لَبِسَ ثَوْبًا وَاحِدًا يَسْتُرُهُ لِي وَتَقَبَّلُهُ مِنِّي، وَإِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ أَجْزَأَهُ، ثُمَّ يُلَبِّي عَقِيبَ صَلَاتِهِ. إِنَّ يَا لُمُ مَنِّي مَوْلِي وَتَقَبَّلُهُ مِنِّي، وَإِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ أَجْزَأَهُ، ثُمَّ يُلَبِّي عَقِيبَ صَلَاتِهِ.

فصل فيما يستحب فعله قبل الإحرام

قال: (وإذا أراد أن يُحرِمَ يُستَحَب له أن يُقلِّم أظفاره، ويَقُصَّ شاربَه، ويحلق عانته) وهو المتوارث، ولأنه أنظف للبدن، فكان أحسن (ثم يتوضأ، أو يغتسل، وهو أفضل) لأنه ﷺ اغتسل، ولأن المراد منه التنظيف، والغُسل أبلغ، ولو اكتفى بالوضوء جاز؛ كما في الجمعة، وتَغتسلُ الحائضُ أيضًا؛ لما ذكرنا أنه للتنظيف (ويلبس إزارًا، ورداءً، جديدَين، أبيضَين، وهو أفضل) لأنه لابد مِن ستر العورة، ودفع الحَرِّ والبرد، والنبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ اتَّزَرَ وارتدى عند إحرامِه، والجديدان أقرب إلى النظافة. وقال عليه الصلاة والسلام: «خيرُ ثيابِكم البيض»(١) (ولو لَبس ثوبًا واحدًا يسترُ عورته جاز) لحصول المقصود (ويتطيب، إن وجد) قالت عائشة: «كنت أَطَيِّب رسولَ اللَّه ﷺ لإحرامه قبل أن يُحرِم»، وقال محمد: لا يتطيبُ بها يبقى بعد الإحرام؛ لأنه كالمستعمِل له بعد الإحرام، وجوابه: ما روي عن عائشة أنها قالت: «فكأني أنظر إلى وَبيص (٢) الطِّيب مِن مَفرق رسول اللَّه عَلَيْ بعد ثلاثةٍ مِن إحرامه»، والممنوع التطيب قصدًا، وهذا تابعٌ لا حكم له، وصار كما إذا حَلَقَ، أو قَلَّم أظفاره ثم أحرم. قال: (ويصلي ركعتين) لأنه عَلَيْ صلَّى ركعتين بذي الْحُلَيفة، عند إحرامه (ويقول: اللهم إني أريد الحج، فَيَسِّره لي، وتَقَبَّله مني) لأنه أفعالٌ متعددة المشقة، يأتي بها في أماكن متباينة، في أوقات مختلفة، فيسألُ الله التيسير عليه (وإن نوى بقلبه، أجزأه) لحصول المقصود، والأول أولى، والأخرس يحرِّك لسانَه، ولو نَوَى مطلَق الحج: يقع عن الفرض؛

⁽١) أخرجه ابن ماجه في سننه.

⁽٢) الوبيص: البريق.

^{\(\}bar{Y} \)
\(\bar{Y} \)
\(\bar{Y}

وَالتَّلْبِيَةُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ.

فَإِذَا نَوَى وَلَبَّى فَقَدْ أَحْرَمَ، فَلْيَتَّقِ الرَّفَثَ وَالْفُسُوقَ وَالْجِدَالَ، وَلَا يَلْبَسُ قَمِيصًا وَلَا سَرَاوِيلَ، وَلَا عِمَامَةً، وَلَا قَلَنْسُوةً، وَلَا قِبَاءً، وَلَا خُفَّيْنِ،

ترجيحًا لجانبِه، وهو الظاهر مِن حالِهِ؛ لأن العاقِلَ لا يحتمل المشاقَّ العظيمةَ، وإخراجَ الأموالِ، إلا لإسقاط الفرض إذا كان عليه، وإن نوى التطوعَ وَقَعَ تطوعًا؛ إذ لا دِلالة مع التصريح (ثم يلبي عقيب صلاته) وإن شاء: إذا اسْتَوتْ به راحلتُه، والأول أفضل.

قال: (والتلبيةُ: لَبَيْكَ اللهم لبيك، لبَيْك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك)، ويرفعُ صوتَه بالتلبية، وقال عليه الصلاة والسلام: «أفضل الحج: العج، والثج» (١) فالعج: رفعُ الصوت بالتلبية، والثّج: إسالةُ دم الذبائح، ولا يُخِلُّ بشيء مِن هذه الكلمات؛ لأنها منقولة باتفاق الرواة، وإن زاد، جاز؛ بأن يقول: لبيك وسَعْدَيك، والخيرُ كُلُّه في يديك، لَبَيك إله الحَلق، غَفَّار الذنوب، إلى غير ذلك مما جاء عن الصحابة والتابعين، وهي مَرَّة شَرْطٌ، والزيادةُ سنة، ويكون بتركها مسيئًا.

ما يُحرُم على المحرم:

قال: (فإذا نوى ولبَّى، فقد أحرَمَ) لأنه أتى بالنية والذِّكر، كما في الصلاة، فيدخل في الإحرام (فلْيَتَّقِ الرَّفَثَ، والفُسوقَ، والجِدال) لقوله تعالى: ﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوفَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحِدَالَ فِي الْحَبِيَّ ﴾ (٢)، والمراد: النهي عن هذه الأشياء، نقلًا، وإجماعًا، فالرفث: الجِماع، وقيل: دواعيه، وقيل: ذِكْرُ الجِماع بحَضْرَة النساء، وقيل: الكلام القبيح، والفُسوق: المعاصي، وهي حرامٌ، وفي الإحرام أشدُّ، والجِدال: المُخاصَمة، قال: (ولا يُلبَس قميصًا، ولا سراويل، ولا عِمامة، ولا قلنسوة، ولا قباء، ولا خُقَين) لأنه عليه المُنسَ

⁽١) رواه الترمذي وابن ماجه.

⁽٢) سورة البقرة. الآية: ١٩٧.

وَلَا يَحْلِقُ شَيْئًا مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مُعَصْفَرًا وَنَحْوِهِ، وَلَا يُغَطِّي رَأْسَهُ وَلَا يَخْسِلُ رَأْسَهُ وَلَا لِحْيَتَهُ بِالْخَطْمِيِّ، وَلَا يَدَّهِنُ،

نهى أن يَلبس المُحرِمُ هذه الأشياء، فإن لم يجد إزارًا، فَتَقَ سراويلَه فاتَّزَر به، وإن لم يجد رداءً، شَقَ قميصَه فارتدى به، وإن لم يجِد نعلَين، يَقطَع الخفين أسفلَ الكعبين؛ لأن هذه الأشياء تَخرُجُ عن لِبْسِ المَخيط، وهو الذي يقدر عليه، والتكليف بحسب الطاقة. وقد قال عليه الصلاة والسلام في آخر الحديث: «إلا أن لا يجد النعلين، فيقطع الخفين أسفل مِن الكعبين» (۱)، وإن ألقى على كتفيه قباء جاز، ما لم يُدخِل يديه في كُمّه؛ لأنه حامِلٌ لا لابِس، قال (ولا يحلق شيئًا مِن شَعر رأسِه وجَسَدِه) لقوله تعالى: ﴿ وَلا عَلَيْهُ الْمُدَى عَلِمُهُ الشَّعَثِ، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «الحَاجُ؛ الشعِث، التَّفِل» (۱)، الشَّعَثُ: الانتشار، ومرادُه: انتشارُ شعر الحاج، فلا يجمعه بالتسريح، والدُّهن، والتغطية، ونحوه، والتَّفْل بالسكون: الرائحة الكريمة، والتَفْل بالسكون: الرائحة الكريمة، والتَفِل: الذي تَرَكَ استعالَ الطِّيبِ، فتكرُه رائحتُه، والمُحرِمُ كذلك.

قال: (ولا يلبس ثوبًا معصفَرًا، ونحوه) لأنه طيب؛ حتى لو كان غِسِّيلًا، لا تفوح رائحتُه، لا بأس به (ولا يُغَطِّي رأسَه) لقوله عليه الصلاة والسلام: «إحرام الرَّجُل في رأسِه» (أ) (ولا وجهَه) بطريق الأولى، ولأنه لَّا حَرُمَ على المرأة تغطيةُ الوجه، وفي كشفِه فتنة، كان الرجل بطريق الأولى.

قال: (ولا يتطيب، ولا يغسل رأسَه ولا لحيته، بالخطمى (٥)، ولا يدهن) لأن في ذلك كلِّه إزالةُ الشعث.

⁽١) رواه البخاري بمعناه.

⁽٢) سِورة البقرة. الآية: ١٩٦.

⁽٣) أخرجه الترمذي وابن ماجه.

⁽٤) رواه البيهقي والدار قطني في سننه.

⁽٥) الخطمي: نبّت طيب الراّئحة يغسل به يعمل عمل الصابون .

٢٤٤ كس الصف الأول الثانوى

وَلَا يَقْتُلُ صَيْدَ الْبَرِّ، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ لَهُ قَتْلُ الْبَرَاغِيثِ وَالْبَقِّ وَالْبَقِّ وَالْبَقِّ وَالْفَأْرَةِ وَالنَّابِ وَالْغَرَابِ وَالْحِدَأَةِ وَسَائِرِ السِّبَاعِ إِذَا صَالَتْ عَلَيْهِ، وَلَا يَقْطَعُ شَجَرَ الْحَرَمِ،

قال: (ولا يقتل صيد البر، ولا يُشير إليه، ولا يَدُلُّ عليه) لقوله تعالى: ﴿ لَانَقَنْلُواْ الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ اللهِ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمَّتُمْ حُرُماً ﴾ (١)، ولقوله تعالى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمَّتُمْ حُرُماً ﴾ (١)، ولَل وَيَعْ مَا لَكُمْ مُون فَسَالُوا رسول روي أن أبا قتادة صاد حِمارًا وحشيًا وهو حلال، وأصحابه مُحْرِمون، فسألوا رسول الله عَيْدَ عن أكلِه، فقال: هل أَشَرْتُم؟ هل دَلَلْتُم؟ قالوا: «لا، قال: إذًا فكُلوا» (٣).

ما يجوز للمحرم:

قال: (ويجوز له قتل البراغيث، والبَقّ، والذباب، والحية، والعقرب، والفأرة، والذئب، والغراب، والحدأة، وسائر السباع إذا صالَت عليه) أما البراغيث، والذباب: فلأنها ليست بصيد، ولا متولدة منه. وأما الحية، والعقرب، والفأر، والنئب، والغراب، والحدأة: لقوله عليه الصلاة والسلام: «خُمْسٌ مِن الفَواسق يُقتَلن في الحِلِّ والحَرَم: الحدأة، والحية، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور» (٥)، وفي بعض الروايات زاد «الغراب»، وذكر في رواية «الذئب»، قالوا: وهو المراد بالكلب العقور؛ إذ هو في معناه، والغراب، وهو الذي يأكل الجِيف، ولأن هذه الأشياء تَبدأ بالأذى. وأما السِّباع إذا صَالَت: فلأنه لَـاً أذِنَ الشرعُ في قتل الخمس الفواسق احتمال الأذى، فلأن يأذن في قتْل ما تحقق منه الأذى كان أولى.

قال: (ولا يَقطع شَجَر الحَرَم) للحديث؛ ولأنه محظور على الحلال، فالمُحرِم أولى.

⁽١) سورة المائدة. الآية: ٩٥.

⁽٢) سورة المائدة. الآية: ٩٦.

⁽٣) أخرجه النسائي في سننه، وابن خزيمة في صحيحه بمعناه: العقور.

⁽٤) الصيال هو: الهجوم والاعتلاء.

⁽٥) رواه البخاري، والعقور: هو الذي يفترس ويعض.

وَيَجُوزُ لَهُ ذَبْحُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالدَّجَاجِ وَالْبَطِّ الْأَهْلِيِّ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَدُخُلَ الْحَمَّامَ، وَيَشْتَظِلَّ بِالْبَيْتِ، وَيَشُدَّ فِي وَسَطِهِ الْهِمْيَانَ، وَيُقَاتِلَ عَدُوَّهُ، وَيُكْثِرَ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ، وَكُلَّمَا عَلَا شَرَفًا أَوْ هَبَطَ وَادِيًا أَوْ لَقِيَ رَكْبًا وَبِالْأَسْحَارِ.

قال: ويجوز له صيد السمك لقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَنَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ. ﴾ ('')، (ويجوز له ذبح الإبل، والبقر، والغنم، والدجاج، والبط الأهلي) لأنها ليست بصيود؛ لإمكان أخذِها مِن غير معالجة؛ لكونها غير متوحشة، قال: (ويجوز له أن يغتسل، ويَدخل الحَيَّام) لأنه يحتاج إلى الاغتسال للجنابة وغيرها، وقد اغتسل عمر وهو مُحرِم. قال: (ويستظل بالبيت ويَشُدُّ في وسطه الهَمَيان '') لأنه ليس بلبس، وهو يحتاج إليه لحفظ النفقة (ويقاتل عدوَّه) لِمَا تقدم (ويُكثِر مِن التلبية: عقبَ الصلوات، وكُلَّما عَلا شُرُفًا، أو هَبَطَ واديًا، أو لقي رَكْبًا، وبالأسحار) هو المأثور عن الصحابة.

* * *

⁽١) سورة المائدة. الآية: ٩٦.

⁽٢) كيس توضع فيه النقود، يشد على وسط الحاج.

فَصْلُ

وَلَا يَضُرُّهُ لَيْلًا دَخَلَ مَكَّةَ أَوْ نَهَارًا كَغَيْرِهَا مِنَ الْبِلَادِ، فَإِذَا دَخَلَهَا ابْتَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، فَإِذَا عَايَنَ الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ، وَابْتَدَأَ بِالْحَجِرِ الْأَسْوَدِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ كَالصَّلَاةِ، وَيُقَبِّلُهُ إِنِ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِي مُسْلِمًا،

فصل في أفعال الحج

دخول مكة:

قال: (ولا يَضُرُّه ليلًا دَخَلَ مكة أو نهارًا، كغيرها مِن البلاد، فإذا دَخَلَها ابتدأ بالمسجد) لأن البيت فيه، والمقصود زيارته، ويُستحب أن يدخل من باب بني شيبة؛ اقتداء بفعله على ويستحب أن يقول عند دخولها: اللهم هذا حَرَمُك ومَأْمَنُك، قُلتَ وقولُك الحق: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ عَامِنًا ﴾ (() اللهم فَحَرِّم لَحمي ودمي على النار، وقِني عذابَك يوم تَبعَثُ عِبادَك. ويدخلُ المسجدَ حافيًا؛ إلا أن يَستَضِرَّ، ويقول عند دخوله: بسم الله، وعلى مِلَّة رسول الله، الحمد لله الذي بَلَّغني بيتَه الحرام، اللهم افتح لي أبوابَ معاصيك، وجَنبني العمل بها.

قال: (فإذا عاين البيتَ كَبَّر وهَلَّل) ويُستحب أن يقول: «اللَّه أكبر، اللَّه أكبر، اللهم أنت السلام، ومنك السلام، حَيِّنا ربنا بالسلام، وأدخلنا دار السلام، اللهم زِدْ بيتك هذا تشريفًا ومهابة وتعظيمًا، اللهم تَقَبَّل توبتي، وأقِلني عشرتي، واغفِر لي خطيئتي، يا حنان يا منان» (وابتدأ بالحجر الأسود، فاستَقْبَلَه وكبَّر) هكذا فَعَلَ عَيِّ لمَّا دَخَلَ المسجد (ويرفع يديه كالصلاة) لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تُرفَع الأيدي إلا في سَبْعِ مواطن» (")، وعَدَّمنها استلام الحَجَر (ويُقبَله إن استطاع، مِن غير أن يؤذي مسلمًا،)

⁽١) سورة آل عمران. الآية: ٩٧.

⁽٢) أخرجه الطبرأني في المعجم الكبير.

أَوْ يَسْتَلِمُهُ أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الِاسْتِلَامِ، ثُمَّ يَطُوفُ طَوَافَ الْقُدُومِ، وَهُوَ سُنَّةُ لِلْآفَاقِيِّ، فَيَبْدَأُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى جِهَةِ بَابِ الْكَعْبَةِ، وَقَدِ اضْطَبَعَ رِدَاءَهُ، فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشُوَاطٍ وَرَاءَ الْحَطِيمِ، يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولِ، ثُمَّ يَمْشِي عَلَى هِينَتِهِ، وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ، وَيَخْتِمُ الطَّوَافَ بِالِاسْتِلَام،

(أو يستلمه) وهو أن يلمسه بكَفِّه، أو يلمسه شيئًا بيده، ثم يُقَبِّله، أو يحاذيه (أو يشير إليه إن لم يَقدِر على الاستلام)، والنبي عَلَيْ قبَّل الحجرَ الأسود، وقال لعمر: إنك رجل أيّد: أي قوي. فلا تزاحم الناس على الحَجَر، ولكن إن وجدتَ فُرجَة فاسْتَلِمْه، وإلا فاستَقْبِلْه، وهَلِّل وكَبِّر، وروي أنه عليه الصلاة والسلام طاف على راحِلَته، واستلم الأركان (١) مححنه (١)».

طواف القدوم:

قال: (ثم يطوف طوافَ القُدوم) ويسمى: طواف التحية (وهو سنة للآفاقي) قال عليه الصلاة والسلام: «مَن أتى البيتَ فليحيِّه بالطواف» ولفظة «التحية» تنافي الوجوب، ولا قدومَ لأهل مكة، فلا يُسَنُّ فِي حقِّهم.

ويقول عند افتتاح الطواف: «سبحان اللَّه، والحمد للَّه، ولا إله إلا اللَّه، والله أكبر، اللهم أعِذْنِي من أهوال يوم القيامة»، (فيبدأ مِن الحَجَر، إلى جِهة باب الكعبة، وقد اضطبع رداءَه) والاضطباع: إخراج طَرَفِ الرِّداء مِن تَحتِ الإبط الأيمن، وإلقاؤه على عاتقه الأيسر، (فيطوف سبعة أشواط وراء الحطيم، يَرْمُل في الثلاثة الأُول، ثم يمشي على هينته، ويستلم الحجر كُلَّها مَرَّ به، ويَختِم الطواف بالاستلام) هكذا نُقِل نُسُكُه على ها والحَطِيم: موضِعٌ مبنيٌ دون البيت؛ مِن الرُّكن العراقي إلى الركن الشامي. سُمِّي بذلك لأنه حُطِمَ مِنَ البيت: أي كُسِر، وفيه نُصِبَ المِيزاب، وهو الحِجْر؛ لأنه حُجِرَ مِن البيت: أي مُنِعَ، وبينه وبين البيت فُرجة مِن الجانبين، فلو دَخَل فيها في طوافه لم يُجزه؛ لأنه مِن البيت.

⁽١) المراد بالأركان: الحجر الأسود.

⁽٢) المحجن: عود معوج الرأس، والمراد هنا عصا النبي على.

ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي مَقَام إِبْرَاهِيمَ، أَوْ حَيْثُ تَيَسَّرَ لَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَيَصْعَدُّ عَلَيْهِ، وَيَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَ وَيُكَبِّرُ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيُهَلِّلُ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَيَدْعُو بِحَاجَتِهِ،

قال عليه الصلاة والسلام: «الحَطيم مِن البيت»، فيُعيد الطواف، فإن أعادَه على الحطيم وحدَه أجزأه؛ لأنه تم طوافه، والأَوْلى أن يُعيدَه على البيت أيضًا؛ ليؤدِّيه على الوجه الأحسن والأكمل، ويَخرُج به عن خلاف بعض الفقهاء، والرَّمَل: هَزُّ الكتفين؛ كالتَّبَخْتُرِ، وسبَّبُه: إظهارُ الجَلَد للمشركين؛ حيث قالوا عن الصحابة: أَوْهَنتْهُم حُمَّى يثرب، فقال عليه الصلاة والسلام: «رَحِمَ اللَّه امْرءًا أظهر مِن نفسِه جَلَدًا»(١) وزال السببُ وبَقِيَ الحُكم إلى يومِنا، وبه التوارُث، قال: (ثم يصلى ركعتين في مقام إبراهيم، أو حيث تَيَسَّر له من المسجد) وهي واجبة؛ قال عليه الصلاة والسلام: «لِيُصَلِّ الطائفُ لكل أسبوع ركعتين»، وقيل في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِ عَمَ مُصَلِّ ﴾ (٢): إنها ركعتا الطواف، ويقول عقيبها: «اللهم هذا مقام العائِذ بك من النار، فاغفر لي ذنوبي، إنك أنت الغفور الرحيم» (ثم يَسْتَلِم الحَجَرَ) لأنه عليه الصلاة والسلام استَلَمَه بعد الركعتين.

السعى بين الصفا والمروة:

قال: (ويخرج إلى الصفا) من أي باب شاء، والأولى: أن يَخرُج مِن باب بني مخزوم؛ اتباعًا للنبي على الله ولأنه أقرب إلى الصفا. وهو الذي يُسَمَّى اليوم «باب الصفا» (فيصعد عليه، ويستقبل البيت، ويكبِّر، ويرفع يديه، ويُهَلِّل، ويُصَلِّي على النبي عَيْدٌ ويدعو بحاجته) هكذا فَعَلَ عَيْدٌ، ولأن الدعاء عقيب الثناء والصلاة أقرب إلى الإجابة، فيُقَدَّمان عليه.

⁽١) رواه الطبراني بلفظ «رحم الله امراً أراهم اليوم من نفسه قوة». (٢) سورة البقرة. الآية: ١٢٥.

ثُمَّ يَنْحَطُّ نَحْوَ الْمَرْوَةِ عَلَى هِينَتِهِ، فَإِذَا بَلَغَ الْمِيلَ الْأَخْضَرَ سَعَى حَتَى يُجَاوِزَ الْمِيلَ الْآخْضَرَ سَعَى حَتَى يُجَاوِزَ الْمِيلَ الْآخْرَ، ثُمَّ يَمْشِي إِلَى الْفَرْوَةِ فَيَفْعَلُ كَالصَّفَا وَهَذَا شَوْطٌ، يَسْعَى سَبْعَةَ أَشُواطٍ يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ،

قال: (ثم ينحَط نحو المروة، على هينته، فإذا بَلَغ الميلَ الأخضر، سعى حتى يجاوز الميل الآخر، ثم يمشى إلى المروة، فيفعل كالصفا) هكذا فَعَلَ عليه الصلاة والسلام، (وهذا شَوط، يَسعَى سبعةَ أشواطٍ) كما وَصَفْنا (يبدأ بالصَّفَا، ويَختِم بالمروة) فالمشي مِن الصفا إلى المروة شوط، والعودة مِن المروة إلى الصفا شوط آخر، ثم السعى بين الصفا والمروة واجبٌ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «كُتِبَ عليكم السعى فاسعوا»(١٠)، وأنه خبر آحاد، فلا يوجب الركنية، فقلنا بالوجوب، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطِّوَفَ بِهِمَا ﴾ (١)، ينفي الركنية أيضًا، والأفضل: تَرْكُ السَّعي حتى يأتي به عقيب طواف الزيارة؛ لأن السعي واجبُّ، وإنها شُرِعَ مرة واحدة، وطواف القدوم سُنَّة، ولا يجعل الواجب تَبَعًا للسنة، وإنها رخص في ذلك: لأن يوم النحر يوم اشتغال بالذبح والرمي وغيره، فربها لا يتفرغ للسعي، ويستحب أن يقول عند خروجه إلى الصفا: «بسم اللُّه، والصلاة على رسول اللَّه ﷺ، اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وأدخلني فيها»، ويقول على الصفا: «اللَّه أكبر اللَّه أكبر، لا إله إلا اللَّه، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيى ويميت، وهو حى لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا اللَّه، ولا نَعْبُد إلا إيَّاه، مُخلصين له الدِّين، ولو كره الكافرون، لا إله إلا اللَّه، أَهْلُ التكبير والتحميد والتهليل، لا إله إلا اللَّه وحده، أنجز وَعْدَه، ونَصَرَ عبدَه، وهَزَمَ الأحزاب وحدَه، فله الملك وله الحمد»، ويسأل حوائجَه، فإذا نزل مِن الصفا قال: «اللهم يَسِّر لِيَ اليُسرى، وجَنِّبني العُسرى، واغفر لي في الآخرة والأولى»،

⁽١) رواه أحمد بلفظ «اسعوا، فإن الله كتب عليكم السعي».

⁽٢) سُورة البقرة. الآية: ١٥٨.

٢٥٠ الصف الأول الثانوى

ثُمَّ يُقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَامًا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ مَا شَاءَ، ثُمَ يَخْرُجُ غَدَاةَ التَّرْوِيَةِ إِلَى مِنًى فَيَبِيتُ بِهَا حَتَّى يُصَلِّي الْفَجْرَيَوْمَ عَرَفَةَ، ثُمَ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ تَوَضَّأً أَوِ بِهَا حَتَّى يُصَلِّي الْفَهْرِ، وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، ...

ويقول في السعي: «ربِّ اغفِر وارحم، وتجاوَز عَمَّا تعلَم، إنك أنت الأعز الأكرم»، ويقول ويستكثر من قول: «سبحان اللَّه، والحمد للَّه، ولا إله إلا اللَّه، واللَّه أكبر»، ويقول على المروة مثل الصفا.

قال: (ثم يُقيم بمكة حَرامًا، يطوف بالبيت ما شاء) لأنه عبادة، وهو أفضل مِن الصلاة، وخصوصًا للآفاقي، ويصلي لكل طوافٍ ركعتين، ولا يسعى بعده؛ لِمَا بَيَّنَّاه.

يوم التروية، اليوم الثامن:

قال: (ثم يَخرُج غداة التروية) وهو ثامن ذي الحجة، (إلى مِنَى) فيَنزِل بقرب مسجد الخِيف (فيبيتُ بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة) فيصلي بمِنَى الظُّهرَ، والعصر، والمغرب، والعشاء، والفجر. هكذا فَعَلَ جبريل بإبراهيم ومحمد _ عَليْهِمَا الصلاة والسلام _، وهو المنقول مِنْ نُسُكِ رسول اللَّه ﷺ، وهذه البيتوتة سُنَّة، ولو بات بمكة وصَلَّى هذه الصلوات بها، جاز؛ لأنه نسك بمنى هذا اليوم، وقد أساء؛ لمخالفته السُّنَّة، ويقول عند نزوله بمِنَى: اللهم هذه مِنَى، وهي مما مَننْتَ بها علينا مِن المناسك، فامنُنْ على عبادِك الصالحين.

اليوم التاسع:

قال: (ثم يتوجَّه إلى عرفات) اقتداءً بفِعلِه عليه الصلاة والسلام، ولأنه يحتاج إلى أداء فرض الوقوف بها في هذا اليوم، وينزل بها حيث شاء (فإذا زالت الشمسُ: تَوَضَّأ أو اغتسل)؛ لأنه يومُ جَمْع، فيُستَحَب له الغُسل، وقيل: هو سنة (فإن صَلَّى مع الإمام: صَلَّى الظهرَ والعصرَ بأذان وإقامتين في وقت الظهر) فقد تواتر النقلُ عن رسول اللَّه

وَإِنْ صَلَّى وَحْدَهُ صَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ فِي وَقْتِهَا (سم)، ثُمَّ يَقِفُ رَاكِبًا رَافِعًا يَدَيْهِ بَسْطًا يَحْمَدُ اللَّهَ، وَيُشْلُهُ وَيُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ _ وَيَسْأَلُ حَوَائِجَهُ، وَعَرَفَاتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةَ،

عَلَيْ بِالْجَمْعِ بِينها، ورَوَى جابرُ: بأذانٍ وإقامتَين، وهو أن يؤذِّن ويقيم للظهر، ثم يقيم للعصر؛ لأنها تؤدَّى في غيرِ وقتِها، فيُقيمُ إعلامًا لهم؛ لأنه لو لم يُقِمْ ربها ظنوا أنه يتطوع، فلا يَشرَعون مع الإمام. ولا يتطوع بين الصَّلاتين؛ لأن العصر إنها قُدِّمَت ليتفرغ إلى الوقوف، فالتطوعُ بينها يُخِلُّ به.

قال: (وإن صَلَّى وحْدَه صَلَّى كُلَّ واحدةٍ في وقتها) وقال أبو يوسف ومحمد: يَجمعُ بينها المنفرد؛ لأن جوازَه ليتفرغ للوقوف، ويمتد وقتُه، والكل في ذلك سواء. ولأبي حنيفة: أن تقديمَ العَصْرِ على خِلاف الأصل، لأن الأصل أداءُ كلِّ صلاةٍ في وقتها، ولكن خالفناه فيها وَرَدَ به الشرع، وهو الإمام في الصلاتين، والإحرام بالحج قبل الزوال، وفيها عَدَاه بقيَ على الأصل.

الركن الأول: الوقوف بعرفة:

قال: (ثم يقفُ راكبًا، رافعًا يدَيْه بسطًا، يَحمَد اللَّه، ويُثنى عليه، ويُصَلِّي على نبيه _عليه الصلاة والسلام _، ويَسأل حوائِجَه) والأفضلُ: أن يَتَوجَّه عقيب صلاة العصر مع الإمام، فَيَقِفُ بالموقِف، مستقبِلَ القبلة، قريبًا مِن جَبَلِ الرَّحمة؛ لأنه عَيْقِ راح عقيب صلاة العصر إلى الموقِف، ووقف على راجِلتِه، مستقبِلَ القبلة، يدعو، باسطًا يديه كالمُستَطْعِم المِسكين، رواه ابن عباس، ويُقدِّم الثناء، والحمد، والصلاة على النبي عَيْق كما تقدم، وإن وقفَ قائبًا، أو قاعدًا، جاز، والأول أفضل، ويُلبِّي في الموقِف ساعةً بعد ساعة؛ لأنه عليه الصلاة والسلام مازال يُلبِّي حتى أتى جَمْرة العَقَبة.

قال: (وعرفاتُ كُلُّها موقِف، إلا بطن عُرَنَة)؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «عرفات كُلُّها موقف، وارتَفِعوا عن بَطْن عُرَنَة»(١).

⁽١) أخرجه الطبراني.

وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنَ الْغَدِ، فَمَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَتَحَلَّلُ مِنَ الْإِحْرَامِ وَيَقْضِي الْحَجَّ،

قال: (وَوَقَتُ الوقوفِ: مِن زوال الشمس، إلى طلوعِ الفجر الثاني مِن الغد)؛ لأنه عليه الصلاة والسلام وَقَفَ بعد الزوال. وقال عليه الصلاة والسلام: «الحج عرفة»؛ فَمَن وَقَفَ بها ليلًا أو نهارًا، فقد تَمَّ حجُّه. ومَن فاته عرفة بليلٍ، فقد فاته الحج، فَلْيُحِلِّ بعُمرة، وعليه الحج مِن قابل، وإن وَقَفَ ساعةً بعد الزوال ثم أفاض، أَجزَأَه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَن وَقَفَ ساعة بعرفة، مِن ليلٍ أو نهارٍ، فقد تم حجُّه» (۱۱) ولأن الرُّكن: أصلُ الوقوفِ، وامتدادُه إلى غروبِ الشمس واجبُّ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «امَكُثوا على مشاعِرِكُم؛ فإنكم على إرثٍ مِن إرثِ أبيكم إبراهيم صلوات والسلام: «امُرَ بالمُكث، وإنه للوجوب.

قال: (فَمَن فاته الوقوفُ) في هذا الوقت (فقد فاته الحَجُّ، فيطوف ويسعى، ويتحلل من الإحرام، ويقضي الحج) لِمَا رَوَيْنا.

الإكثار من الدعاء والذكر في يوم عرفة:

واعلم أن الأحاديث كثيرةٌ في فضيلة يوم عرفة، وإجابة الدعاء فيه؛ فينبغي أن تجتهد فيه بالدعاء، وتدعو بكل دعاء تَحفظه، وإن لم تَقْدِر على الجفظ: فاقرأ المكتوب، ويستحب أن يقرأ عقيب صلاتِه: الفاتحة، والإخلاص عشر مرات، ويقول: لا إله إلا اللّه، وحده لا شريك له، له المُلك، وله الحَمد، يحيى ويُميت، وهو حَيُّ لا يموت، بِيَدِه الخير، وهو على كل شيء قدير، سبحان اللّه، والحمد للّه، ولا إله إلا اللّه، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا باللّه العلي العظيم، يا رفيع الدرجات، يا مُنزِّل البَركات، يا فاطِرَ الأرضِ والسهاوات، ضَجَّت لك الأصوات بِصُنوف اللَّغات، تسألُك الحاجات، حاجتي أن ترجَمَني في دار البلاء، إذا نسيني أهلُ الدنيا، أسألك أن تُوفَقَني لِمَا افترضتَ حاجتي أن ترجَمَني في دار البلاء، إذا نسيني أهلُ الدنيا، أسألك أن تُوفَقَني لِمَا افترضتَ

⁽١) رِواه أحمدِ وأصحابِ السنن بلفظ آخر.

⁽٢) أخرجه أبو داود في سننه.

فإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفَاضَ مَعَ الْإِمَامِ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ،

عليَّ، وتُعِينَنِي على طاعتِك، وأداءِ حقِّك، وقضاءِ المناسك التي أَرَيتَها خليلَك إبراهيم، ودَلَلْتَ عليها محمدًا حبيبك، اللَّهُم: لكل متضرِّع إليك إجابة، ولكل مسكين لديك رأفة، وقد جئتُك متضَرِّعًا إليك، مِسكينًا لديك، فاقض حاجتي، واغفِر ذُنوبي، ولا تجعلني مِن أَخْيَب وَفْدِك، وقد قُلتَ وأنت لا تُخلف الميعاد: ﴿ اَدْعُونِي ٓ أَسْتَجِبْ ولجميع المسلمين والمسلمات، برحمتك يا أرحم الراحمين.

الإفاضة إلى المزدلفة (ليلة العاشر):

قال: (فإذا غَرُّبَت الشمسُ: أفاضَ مع الإمام إلى المزدلفة) لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن أهلَ الشِّرْك كانوا يَدفَعون مِن عرفةً إذا صارت الشمسُ على رؤوس الجبال مثلَ عائم الرجال، وأنا أدفَعُ بعد غروب الشمس؛ مخالفة لهم»(٢)، ويمشي على هينته، كذا فعل رسولُ اللَّه ﷺ في ذلك اليوم، وقال: «يا أيها الناس! عليكُم بالسكينةِ»(٣)، ويستحبُّ أن يقول عند غروبِها قبل الإفاضة: «اللهم لا تجعله آخرَ العَهْدِ بهذا الموقِف، وارزُقَنيه ما أبقَيْتَني، واجعلني اليوم مُفلِحًا، مرحومًا، مستجَابًا دُعائي، مغفورًا ذنوبي، يا أرحم الراحمين». وينبغي أن يَدفَعَ مع الإمام، ولا يتقدم عليه، إلا إذا تأخر الإمامُ عَن غُروبِ الشمس؛ فيَدفع الناسُ قبلَه؛ لدخول الوقت. ولو مَكَثَ بعد الغروب وإفاضَةِ الإمام قليلًا خَوْفَ الزَّحَةِ، جاز، هكذا فَعَلَت عائشةُ، وينبغي أن يُكثِرَ مِنَ الاستغفارِ. قال اللَّه تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَكَاضَ ٱلنَّكَاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾''.

⁽١) سورة غافر. الآية: ٦٠.

⁽٢) رواه الحاكم بمعناه.

⁽٣) أخرجه البخاري في صحيحه. (٤) سورة البقرة. الآية: ١٩٩.

إ٢٥٤ ﴾ الصف الأول الثانوي

وَيَأْخُذُ الْحِمَارَ مِنَ الطَّرِيقِ سَبْعِينَ حَصَاةً كَالْبَاقِلَّاءِ، وَلَا يُصَلِّي الْمَغْرِبَ حَتَّى يَأْتِي الْمُزْدَلِفَةَ فَيُصَلِّيهَا الْفَجْرَ بِغَلَسٍ، ثُمَّ الْمُزْدَلِفَةَ فَيُصَلِّيها الْفَجْرَ بِغَلَسٍ، ثُمَّ يَقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَام،

جَمعُ الجمار:

قال: (ويانحُذُ الجِهَارَ مِن الطريق سبعينَ حصاة؛ كالباقِلاء ((). ولا يصلي المغرب حتى يأتي المزدلفة، فيصلِّيها مع العِشاء بأذان وإقامة) أما تأخير المغرب: فلحديث أسامة بن زيد؛ قال: «كنتُ رَدِيفَ (() رسولِ اللَّه عَلَى مِن عرفات إلى المزدلفة، فنزل بالشَّعب، وقَضَى حاجتَه، ولم يسبغ الوضوء، فقلت: يا رسول اللَّه! الصلاة؟ فقال: الصلاة ليست هنا، الصلاة أمامَك (() وأما الجَمْعُ بينهما بأذان وإقامة: فلرواية جابرٍ، أن النبي عَلَى فَعَلَ كذلك، ولأن العِشاء في وقتها؛ فلا حاجة إلى الإعلام بوقتها، بخلاف العَصر يوم عرفة. ولا يتطوع بينهما؛ لأنه يقطع الجَمْعَ. فإن تَطَوَّع، أو اشتغل بشيء العصر يوم عرفة. ولا يتطوع بينهما؛ لأنه يقطع الجَمْعَ. فإن تَطَوَّع، أو اشتغل بشيء آخر، أعاد الإقامة؛ لأنه انقطع حكم الإقامة الأُولَى. ولو صَلَّى المغربَ في الطريق، أو بعرفة، لم يُجْزِه. وقال أبو يوسف: يجزيه؛ لأنه صلاها في وقتها. ولنا: ما تقدم مِن أو بعرفة، لم يُجْزِه. وقال أبو يوسف: يجزيه؛ لأنه صلاها في وقتها. ولنا: ما تقدم مِن أسامة. ويقضيها ما لم يطلع الفجر. فإذا طلكع الفجر: فلا قضاء؛ لأنه عليه الصلاة وقت الجَمْع، وينبغي أن ينزِل بقُرب الجبل الذي عليه الميقدة (ا)؛ لأنه عليه الصلاة والسلام وقف هناك (ويبيت بها) وهي سُنَة.

أفعال اليوم العاشر (يوم النحر):

١- قال: (ثم يصلي الفجر بِغَلَسٍ (°)) كذا روى ابن مسعود، عن النبي على وليتفرغ للوقوف والدعاء (ثم يقف بالمشعر الحرام) ويدعو ويجتهد في الدعاء كما مر

⁽١) نبات عُشبيٌّ، حَوليٌّ، مِن الفصيلة القرنية، تؤكل قرونه مطبوخة، وكذلك بذوره (الفول).

⁽٢) يعني أركبُّ خلف رسول الله ﷺ على الدابة.

⁽٣) رواه أحمد في مسنده بلفظ آخر.

⁽٤) هُو الموضع الذي كانت توقد فيه النيران في الجاهلية على جبل قُزَح ليهتدى بها، يقال لها: كانون آدم، وهو موقف قريش في الجاهلية؛ إذ كانت لا تقف بعرفة.

⁽٥) الغلس: ظلمة آخِر اللَّيل، ويقال: غَلَّسَ بالصلاة: إذا صلاها في الغلس.

بعرفة. ويستحب أن يقول إذا نزل بها: اللهم هذه مزدلفة وجُمْع (١٠)، أسألك أن ترزقني جوامِعَ الخير، واجعلني مِمَّن سَألَك فأعطيتَه، ودَعَاك فأجبتَه، وتَوَكَّل عليك فكفيتَه، وآمَنَ بك فَهَدَيتَه، وإذا فَرَغَ مِن الصلاتين يقول: «اللَّهم حَرِّم لِّحمي، وشَعري، ودَمي، وعَظْمي، وجميعَ جوارحي على النار، يا أرحم الراحمين، ويسأل اللَّه ـ تعالى ـ إرضاءَ الْخُصوم؛ فإن اللَّه _ تعالى _ وَعَدَ ذلك لَمِن طَلَبَه في هذه الليلة، ويستحب أن يقف بعد صلاة الفجر مع الإمام ويدعو، قال اللَّه تعالى: ﴿فَأَذَكُرُواْ اللَّهَ عِنْدَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۗ ﴾ (٢)، ويُستحب أن يكبِّر، ويُهَلِّلَ، ويُلَبِّي، ويقول: اللهم أنت خير مطلوبٍ، وخير مَرغوب إليه، إلهي! لِكُلِّ وفدٍ جائزةٌ وقِرَى، فاجعل اللهم جائزتي وقرايَ في هذا المَقام: أن تتقبل توبتي، وتتجاوز عن خطيئتي؛ وتَجمَع على الهُدَى أمري، وتجعل اليقينَ مِن الدنيا هَمِّي، اللهم ارحمني وأُجِرْني مِن النار، وأُوسِع عَلَيَّ الرِّزق الحلال، اللهم لا تجعله آخرَ العهد بهذا الموقِف، وارزُقَنيه أبدًا ما أحيَيْتني، برحمتك يا أرحم الراحمين. قال: (والمزدلفة كلها موقِف، إلا وادي محْسِر ") لقوله عليه: «المزدلفة كلها موقِف، **إلا وادي م**حِسِر»^(٤).

٢ رمي جمرة العقبة: قال: (ثم يتوجه إلى مِنَى قبل طلوع الشمس) كذا فَعَلَ ﷺ،
 ويمشي بالسَّكينة. فإذا بلغ بَطنَ عِمْسِر: أُسرَعَ مقدار رميةِ حَجَر، ماشيًا كان

⁽١) يوم جمع: يطلق على يوم عرفة، وأيام جمع هي: أيام منى، وهي الثلاثة التي تلي يوم عرفة. (٢) سورة البقرة. الآية: ١٩٨.

⁽٣) محسر: موضع عن يسار المزدلفة، قيل: هو الذي هلك فيه أصحاب الفيل.

⁽٤) أخرجه مالك في الموطأ بلفظ «المزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر».

٢٥٦ الصف الأول الثانوى

أو راكبًا، هكذا فَعَلَه عليه الصلاة والسلام فإذا وَصَلَ إلى مِنَى (فيبتدئ بجَمْرة العقبة، يرميها بِسَبْع حَصَيات مِن بطن الوادي، يُكَبِّر مع كلِّ حصاة، ولا يقف عندها. ويَقطع التلبيةَ مع أُوَّلِ حَصاةً) لِمَا رَوَى جابرٌ، أن النبي ﷺ لَّا أَتَى مِنَى، لم يُعَرِّج إلى شيء حتى رَمَى جمرةَ العَقَبة بِسَبع حَصَيات. وقَطَعَ التلبية عند أول حصاةٍ رَمَاها، وكَبَّر مع كلِّ حصاة، ثم نَحَرَ، ثم حَلَقَ رأسه، ثم أتى مكة، فطاف بالبيت، ويرمي مِن بطن الوادي، مِن أَسْفَل إلى أعلى، ويَجعَل مِنَى عَن يمينه، والكعبةَ عَن يسارِه، ويَقِف حيث يَرَى موضعَ الحَصاة، هكذا نُقِلَ عنه عليه الصلاة والسلام، وهو مِثْل حَصَى الخذف(''). قال عليه الصلاة والسلام للفَضْل بنِ العباس، غداة يوم النحر: «ائتِني بِسَبْع حَصَيات مثل حصى الخذف، فأتاه بهِنَّ، فَجَعَل يُقَلِّبهُنَّ، ويقول: بِمِثلِهِن، بمثلهن، لا تغلو »(١)، والخَذْفُ: أن يضع الحصاة على رأس السَّبَّابة، ويضع إبهامه عليها، ثم يرمي بها. واختلفوا في مقدارها، والمختار: قدر الباقلاء (٣)، ولو رمى بحجرٍ أكبرَ أو أصغر، جاز؛ لحصول الرمي، ويقول عند الرمي: بسم اللَّه، واللَّه أكبر، رغمًا للشيطان وحِزبه، ويجوز الرمي بكل ما كان مِن جِنس الأرض. ولا يجوز بها ليس من جنسها. وعَدَدُ حصى الجِمار: سبعون، وجمرةُ العقبة يوم النحر: سبعة، وثلاثة أيام منى؛ كل يوم ثلاث جمرات؛ بإحدى وعشرين. وقد استَحَبَّ بعضهُم غَسْلَ الحَصى؛ ليكون طاهرًا بيقين.

⁽١) الخذف: حَصَى الرمي، والمراد: الحصى الصِّغار، لكنه أطلق على الرمى مجازًا.

⁽٢) أخرجه البيهقي في سننه بمعناه.

⁽٣) الباقلاء: نبات أخضّر مثل اللوبيا والفول.

ثُمَّ يَذْبَحُ إِنْ شَاءَ، ثُمَّ يُقَصِّرُ أَوْ يَحْلِقُ وَهُوَ أَفْضَلُ، وَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءً إِلَّا النِّسَاءَ، ثُمَّ يَمْشِي إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ مِنْ غَدِهِ،

٣ الذبح، والحلق أو التقصير: قال: (ثم يَذبَحُ إِن شاء) لأنه مسافِرٌ، وهو مُفْرِد، ولا وجوب عليه (ثم يُقصِّر، أو يَحلِق، وهو أفضل) قال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ أَوَّلَ نُسُكِنا في يومنا هذا: أن نرمي، ثم نذبح، ثم نحلِق» (()، ولأن الحَلْقُ مِن محظورات الإحرام، فيؤخَّر عن الذبح، والحَلْقُ أفضل؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «يغفر الله للمحلقِين، قيل: يا رسول الله! وللمقصرين؟ فقال: يغفِرُ الله للمحلقِين، قالها ثلاثًا، ثم قال: وللمُقصِّرين» (()، وإن لم يَكُن على رأسِه شعرٌ: أَجْرَى المُوسَى على رأسِه؛ تشبيهًا بالحَلْق، كالتشبيه بالصوم عند العجز عن الصوم، والسُّنَة: حَلْقُ الجميع، فإن نَقصَ مِنْ ذلك فقد أساء؛ للخالفة السنة، ولا يجوز أقل مِن الرُّبع، ونظيرُه: مَسْحُ الرأسِ في الوضوء، في الاختلاف والدلائل (()، والتقصير: أن يأخُذَ مِن رؤوس شَعرِه، وأقلُه: مِقدار الأنملة، ويستحب أن يَدفِنَ الشَّعْر. قال اللَّه تعالى: ﴿أَلَرَ بَعَملِ ٱلأَرْضَ كِفَاتًا (ا) المُناعل فاجعل في بكل شعرةٍ نورًا يوم القيامة، يا أرحم الراحين. (وحَلَّ له كُلُّ شيء ألا النساء) لقوله عليه الصلاة والسلام: «حَلَّ له كُلُّ شيء إلا النساء) لقوله عليه الصلاة والسلام: «حَلَّ له كُلُّ شيء إلا النساء) لقوله عليه الصلاة والسلام: «حَلَّ له كُلُّ شيء إلا النساء) لقوله عليه الصلاة والسلام: «حَلَّ له كُلُّ شيء إلا النساء) لقوله عليه الصلاة والسلام: «حَلَّ له كُلُّ شيء إلا النساء)

٤- الركن الثاني للحج: طواف الزيارة أو الإفاضة، وقته، وصفته، وحكم المبيت بمنى: قال: (ثم يمشي إلى مكة، فيطوف طواف الزيارة مِن يومِه، أو مِن غَدِه،

⁽١) أخرجه الخمسة عن أنس.

⁽٢) أخرجه مسلم بلفظ (دعاً للمحلقين ثلاثًا وللمقصرين مرة).

⁽٣) يعنى اختلاف العلماء وأدلتهم هناك، هي نفسها هنا.

⁽٤) سورة المرسلات. الآيتان: ٢٥، ٢٦.

⁽٥) أخرجه الدار قطني.

أو بَعدَه، وهو رُكنُّ، إن تَركَه، أو أربعة أشواطٍ مِنه؛ بَقِيَ مُحرِمًا حتى يطوفها. وصِفَتُه: أن يطوف بالبيت سبعة أشواطٍ، لا رَمَل فيها، ولا سَعيَ بعدَها، وإن لم يكن طاف للقدوم: رَمَلَ وسَعَى، وحَلَّ له النساء) ويسمى أيضًا: «طواف الإفاضة».

والأفضل: أن يطوفَه أوَّل أيامِ النَّحْر؛ لأنه عليه الصلاة والسلام «لَّارَمَى جمرة العقبة؛ ذَبَحَ، وحَلَقَ، ومَشَى إلى مكة فطاف للزيارة، ثم عاد إلى مِنَى فَصَلَّى بها الظهر». ووقت الطواف: أيام النحر. قال اللَّه تعالى: ﴿ فَكُلُواْمِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَايِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ (()، ثم قال: ﴿ وَلَيَطُوفُواْ بِالْبِيتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ (()، جَعَلَ وقتَها واحدًا، فلو أَخَّره عنها: لَزِمَه شاة، وكذا إذا أَخَّر الحَلْق عنها، أو أَخَّر الرَّمي. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يلزمه؛ لأنه استدرك ما فاته، وله: حديث ابن مسعود: «مَن قَدَّم نُسُكًا على نُسُكِ، فعليه دم (())، ولأن ما هو مؤقت بالزمان. ما هو مؤقت بالزمان.

وهو ركن؛ لأنه المراد بقوله تعالى: ﴿ وَلْـ يَطَّوَّفُوا ﴾ فكان فرضًا، فإن تَركه، أو أربعة أشواطٍ منه، بقي مُحرِمًا حتى يطوفَها. أما إذا تركه: فَلِمَا بَيَّنَا أنه ركن. وأما إذا ترك أربعة أشواط: فهو الأكثر، وللأكثر حُكم الكل. فكأنّه لم يَطُفُ أصلًا، ولا رَمَلَ فيه، ولا سَعيَ بعده إن كان أتى بها في طواف القدوم؛ لأنها شُرِعَا مرة واحدة، وإن لم

⁽١) سورة الحج. الآية: ٢٨.

⁽٢) سورة الحج. الآية: ٢٩.

⁽٣) رواه ابن أبى شيبة.

فَإِذَا كَانَ الْيَوْمُ الثَّانِي مِنْ أَيَّام النَّحْرِ رَمَى الْجِمَارَ الثَّلَاثَ بَعْدَ الزَّوَالِ يَرْمِيهَا بِسَبْع حَصَيَاتٍ ثُمَّ يَقِفُ عِنْدَهَا مَعَ النَّاسِ مُسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةِ،

يكن فَعَلَهُما: أتى بهما في هذا الطواف، وقَد بَيَّنَّاه، وحَلَّ له النساء؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا طُفتُم بالبيت، حللن لكم»، ولأنه أتى بها عليه مِن فرائضِ الحج التي عَقَدَ لها الإحرام، ويطوف على قدميه؛ حتى لو طاف راكبًا أو محمولًا لغير عذر، أعاد ما دام بمكة، وإن خَرَجَ مِن غير إعادة، فعليه دم، وإن كان بعذرٍ، فلا شيء عليه. وما روي أنه عليه الصلاة والسلام طاف راكبًا، محمولٌ على العُذْر حالَةَ الكِبَرِ.

وكذا التيامُن واجبُّ، وهو: أن يأخذ في الطواف عن يمينه مِن باب الكعبة، حتى لو طاف مَنكوسًا(١)، أو أكثره: أعاد مادام بمكة، فإن لم يُعِد: فعليه دَمٌ، فإذا طاف للزيار ا عاد إلى مِنَى فبات بها لياليها، والمبيت بها سنة؛ لِفِعْل النبي عَلَيْ.

رمى الجمرات الثلاث (اليوم الحادي عشر):

قال: (فإذا كان اليوم الثاني مِن أيام النحر) وهو حادي عَشَرَ الشهر، ويُسمَّى: يوم القَرِّ؛ لأنهم يَقِرُّون فيه بِمِنَى (رَمَى الجِهار (٢) الثلاث بعد الزوال) يبتدئ بالتي تلي مسجد الخِيف (٣) (يرميها بسبع حَصَيات، ثم يقف عندها مع الناس مستَقْبِلَ الكعبة) يرفع يديه حذاء منكبيه بَسْطًا، يذكر اللَّه تعالى، ويُثنى عليه، ويهلِّل، ويكبِّر، ويصلَّى على النبي ﷺ، ويدعو اللَّه بحاجته. وعن أبي يوسف، أنه يقول: اللهم اجعله حَجًّا مبرورًا، وذنبًا مغفورًا، اللهم إليك أَفَضْتُ، ومِن عذابك أشفقتُ، وإليك رَغِبتُ، ومنك رهبتُ، فاقبل نُسُكي، وعَظِّم أجري، وارحم تَضَرُّعي، واقبَل توبتي، واستَجِب دعوتي، وأعطني سُؤْلي. ثم يأتي الجمْرة الوسطى، فيفعل كذلك، ثم يأتي جمرة العقبة، فيرميها، ولا يقف عندها. ولو لم يقف عند الجمرتين: لا شيء عليه؛ لأنه للدعاء.

⁽١) التنكيس هو: القلب بأن يجعل الحجر عن يمينه ويمضى على يساره.

⁽٢) الجمار: جمّع جمرة، وهي الحجارة مثل الحصى. (٣) مسجد الخيف بمنى، والخيف: ما انحدر عن غلظ الجبل، وارتفع عن مسيل الماء.

وَكَذَلِكَ يَرْمِيهَا فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِنَ النَّحْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَكَذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ إِنْ أَقَامَ، وَإِنْ نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ سَقَطَ عَنْهُ رَمْيُ الْيَوْمِ الرَّابِعِ، فَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ وَيُقِيمُ بِهَا،نزَلَ بِالْأَبْطَحِ وَلَوْ سَاعَةً، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ وَيُقِيمُ بِهَا،

اليوم الثاني عشر وما بعده:

قال: (وكذلك يرميها في اليوم الثالث مِن أيام النحر بعد الزوال) كما وصفنا (وكذلك في اليوم الرابع إن أقام) وجميع ما ذكرنا مِن صفة الرَّمْي، والوقوف، والدعاء؛ مرويٌ في حديث جابر عن النبي ﷺ.

قال: (وإنْ نَفَر إلى مكة في اليوم الثالث، سقط عنه رمي اليوم الرابع) ولا شيء عليه؛ لقوله تعالى: ﴿ فَمَن تَعَجَّلُ فِي يَوْمَيْنِ فَكَرَ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (١) والأفضل أن يَقِفَ عليه؛ لقوله تعالى: ﴿ فَمَن تَعَجَّلُ فِي يَوْمَيْنِ فَكَرَ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (١) والأفضل أن يَقِف حتى يرمي اليوم الرابع قبل الزوال، جاز. وقالا: لا يجوز؛ لأن وقته بعد الزوال كها في اليومين الأوَّلَين، وهو مروي عن عمر الله ولا بي حنيفة: أنه لمَّا جاز تَرْكُ الرمي أصلًا، فلأنْ يجوز تقديمُه أولى، وهو مروي عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس

قال: (فإذا نَفَرَ إلى مكة، نزل بالأبطح ولو ساعة) وهو المُحَصِّب (٢) وهو سنة ولأنه عليه الصلاة والسلام نَزَلَ به قَصدًا، وهو نسك. وكذا روي عن عمر (ثم يدخل مكة، ويُقيمُ بها) ويُكثِر فيها مِن أفعال الخير؛ كالطواف، والصلاة، والصدقة، والتلاوة، وذِكرِ اللَّه تعالى. ويجتنبُ حديثَ الفُحْشِ، ومالا يعنيه. ففي الحديث النبوي: (إن الحسنة فيه تضاعَف إلى مائة ألف، وكذلك السيئة»، ولهذا كرة أبو حنيفة المجاورة؛ خوفًا مِن الوقوع فيها لا يجوز، فيتضاعف عليه العقاب بِتَضَاعُفِ السيئات، حتى لو كان ممَّن يثق مِن نفسه ويملكها عمَّا لا ينبغي من الأفعال والأقوال، فالمجاورة أفضل بالإجماع.

⁽١) سِورة البقرة. الآية: ٣٠٣.

⁽٢) الْمُخَصَّبُ: مَوْضِّعٌ بِمَكَّةَ عَلَى طَرِيقِ مِنَّى وَيُسَمَّى الْبَطْحَاءَ وَالْمُحَصَّبُ أَيْضًا مَرْمَى الْجِمَارِ بِمِنَّى.

المختار من الاختيار ٢٦١>

فَإِذَا أَرَادَ الْعَوْدَ إِلَى أَهْلِهِ طَافَ طَوَافَ الصَّدَرِ، وَهُوَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ لَا رَمَلَ فِيهَا وَلَا سَعْيَ، وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْآفَاقِيِّ، ثُمَّ يَأْتِي زَمْزَمَ يَسْتَقِي بِنَفْسِهِ وَيَشْرَبُ إِنْ قَدَرَ، ثُمَّ يَأْتِي بَابَ الْكَعْبَةِ وَيُقَبِّلُ الْعَتَبَةَ، ثُمَّ يَأْتِي الْمُلْتَزَمَ، فَيُلْصِقُ بَطْنَهُ بِالْبَيْتِ وَيَضَعُ خَدَّهُ يَأْتِي بَابَ الْكَعْبَةِ وَيُقَبِّلُ الْعَتَبَةَ، ثُمَّ يَأْتِي الْمُلْتَزَمَ، فَيُلْصِقُ بَطْنَهُ بِالْبَيْتِ وَيَضَعُ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَيْهِ وَيَتَشَبَّثُ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، وَيَجْتَهِدُ فِي الدُّعَاءِ وَيَبْكِي وَيَرْجِعُ الْقَهْقَرَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ،

طواف الوداع:

قال: (فإذا أراد العَوْدَ إلى أَهلِه: طاف طوافَ الصَّدْر) ويُسمى «طواف الوداع»؛ لأنه يصدر عن البيت ويُودِّعه (وهو سبعة أشواط، لا رَمَلَ فيها ولا سعي) لِمَا بَيَّنَا.

قال: (وهو واجبٌ على الآفاقي) لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَن حَجَّ هذا البيت، فليكُن آخِرَ عَهْدِه به الطوافُ» (۱) بخلاف المَكِّي؛ فإنه لا يصدر عنه، ولا يودِّعه (ثم يليكُن آخِرَ عَهْدِه به الطوافُ» ويشرب إن قَدَرَ) فهو أفضل؛ لِمَا روي «أنه عليه الصلاة والسلام أتى زمزم، ونزع بنفسه دلوًا، فشَرِبَ، ثم أَفْرَغَ ماءَ الدلو عليه»، ويستحب أن يتنفَّسَ في الشُرب ثلاثَ مَرَّات، وينظر إلى البيت في كل مرة، ويقول: بسم الله، والحمد لله، والصلاة على رسول الله. ويقول في المرة الأخيرة: اللهم إني أسألك رزقًا واسعًا، وعِليًا نافعًا، وشفاءً مِن كلِّ داء وسِقَم، يا أرحم الراحمين، ثم يَمسَح به وجهه ورأسَه، ويَصُبُ عليه إنْ تَيَسَّر له.

قال: (ثم يأتي بابَ الكعبة، ويُقبِّلُ العَتبة) لِمَا فيه مِن زيادة التضرع (ثم يأتي الملتزَم) وهو بين الباب والحَجَر الأسود (فيُلصِق بطنَه بالبيت، ويضع خَدَّه الأيمن عليه، ويتشبث بأَسْتارِ الكعبة) كالمتعلِّق بطرفِ ثوبِ مولاه، يستغيثُه في أمرٍ عظيم (ويجتهد في الدعاء) فإنه موضع إجابة الدعاء؛ جاء به الأثر (ويبكي) أو يتباكى؛ فإنه مِن علامة القبول (ويرجع القهقرى حتى يخرج مِن المسجد) ليكون نَظرُه إلى الكعبة،

⁽١) رواه البخاري ومسلم.

٢٦٢﴾ الصف الأول الثانوى

وَإِذَا لَمْ يَدْخُلِ الْمُحْرِمُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَةَ وَوَقَفَ بِهَا سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ، وَمَنِ اجْتَازَ بِعَرَفَةَ نَائِمًا أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ أَوْ لَا يَعْلَمُ بِهَا أَجْزَأَهُ عَنِ الْوُقُوفِ. وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ، إِلَّا أَنَّهَا تَكْشِفُ وَجْهَهَا دُونَ رَأْسِهَا، وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ، وَلَا تَرْمُلُ وَلَا تَسْعَى، وَتُقَصِّرُ وَلَا تَحْلِقُ، وَتَلْبَسُ الْمَخِيطَ وَلَا تَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ رِجَالُ،

ويُستحب أن يقول عند الوداع: اللهم هذا بيتُك الذي جعلتَه مباركًا وهدى للعالمين، فيه آيات بيِّنات مقام إبراهيم، ومَن دَخَله كان آمنًا، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، اللهم فكما هدَيتنا لذلك فَتَقَبَّله مِنَّا، ولا تجعله آخِرَ العهد مِن بيتِك الحرام، وارزقني العَوْدَ حتى ترضى عني، برحتك يا أرحم الراحمين.

مسائل متفرقة:

قال: (وإذا لم يَدخُل المُحرِمُ مكة، وتَوجَه إلى عرفة، ووقف بها) على الوجه الذي بَيْنَاه (سَقَطَ عنه طواف القدوم) لأنه شَرَعَ في أفعال الحج، فيجب عليه الإتيان بسائر أفعاله على وجه الترتيب. ولا دَمَ عليه؛ لأنه سُنة، فلا يجب بِتَرْكِها شيء.

قال: (ومَن اجتاز بِعَرَفة نائيًا، أو مُغمى عليه، أو لا يَعلم بها؛ أجزأه عن الوقوف) لوجود الركن، وهو الوقوف. ولإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام: «مَن وَقَفَ بعرفة فقد تَمَّ حجه»(١).

قال: (والمرأةُ كالرجل) لأن النصَّ يعُمُّهُما (إلا أنها تكشِفُ وجهَهَا دون رأسِها) لقوله عليه الصلاة والسلام: "إحرامُ المرأةِ في وجهِها" (ولا ترفع صوتَها بالتلبية) خوفًا مِن الفِتنة (ولا تَرمُل، ولا تسعى) لأن مبنى أمرها على الستر، وفي ذلك احتمال الكشف (وتُقصِّر ولا تَحلِق) لأنه عليه الصلاة والسلام نَهَى النساءَ عن الحَلْقِ، وأَمَرهُنَّ بالتقصير (وتَلبِسُ المَخيط) لأن في تركِهِ خوفَ كَشْفِ العورة (ولا تَستَلِم الحَجر إذا كان هناك رجال) لأنها ممنوعة عن مُماسَتِهم.

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ «من وقف بعرفة فقد أدرك الحج».

⁽٢) أخرجه البيهقي في سننه.

وَلَوْ حَاضَتْ عِنْدَ الْإِحْرَامِ اغْتَسَلَتْ وَأَحْرَمَتْ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَطُوفُ، وَإِنْ حَاضَتْ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَطَوَافِ الرِّيَارَةِ عَادَتْ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا لِطَوَافِ الصَّدَرِ.

قال: (ولو حاضت عند الإحرام: اغتسلت وأحْرَمَت) لِمَا مرَّ في الرجل (إلا أنها لا تطوف) لأن الطواف في المسجد، وهي ممنوعة مِن دخول المسجد (وإن حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة، عادت، ولا شيء عليها لِطَوَاف الصدر) لأنه عليه الصلاة والسلام رَخَّص للحُيَّض في طواف الصدر.

فَصْلُ

الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ، وَهِيَ: الْإِحْرَامُ، وَالطَّوَافُ، وَالسَّعْيُ، ثُمَّ يَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ، وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ، وَتُكْرَهُ يَوْمَيْ عَرَفَةَ وَالنَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ فِي أَوَّلِ الطَّوَافِ.

فصل في العمرة

حكمها:

قال: (العُمرةُ سنة) وينبغي أن يأتي بها عقيب الفراغ مِن أفعالِ الحج؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنه يزيد في العمر والرزق، وينفيان المذنوب كما يَنفي الكِيْرُ خَبَثَ الحديد» (١)، وقال عليه الصلاة والسلام: «الحج جهادٌ، والعمر تطوع» أن وأنه نَصُّ في الباب، والآية محمولة على وجوب الإتمام، وذلك يكون بعد الشروع، ونحن نقول بوجوب الإتمام بعد الشروع، ولا حُجَّة فيها على الوجوب ابتداء.

كيفيتها:

قال: (وهي: الإحرام، والطواف، والسعي، ثم يَحْلِق أو يُقَصِّر) للتحليل، هكذا فَعَلَه عَلَيْ فِي حَجَّة الوداع.

وقتها:

قال: (وهي جائزةٌ في جميع السَّنة) لأنها غيرُ مؤقَّتة بوقت (وتُكره يومي عرفة، والنحر، وأيام التشريق) منقول عن عائشة. والظاهر أنه سماعٌ من النبي على ولأن عليه في هذه الأيام باقي أفعال الحج، فلو اشتغل بالعُمْرة ربها اشتغل عنها، فتفوت، ولو أدَّاها فيها، جاز مع الكراهة؛ كصلاة التطوع في الأوقات الخمسة المكروهة.

قال: (ويَقطع التلبيةَ في أول الطواف) لأنه عليه الصلاة والسلام قَطَعَها لمَّا السلام الحجر، واللَّه أعلم.

⁽١) رواه أحمد في مسنده بمعناه.

⁽٢) رواه ابن ماجة في سننه.

بَابُ التَّمَتُّع

وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ. وَصِفَتُهُ: أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَطُوفَ وَيَسْعَى، وَيَحْلِقَ أَوْ يُقَصِّرَ وَقَدْ حَلَّ، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ، وَيَفْعَلَ كَالْمُفْرِدِ،

باب التمتع

عفته:

وهو الجَمْعُ بين أفعالِ العُمرةِ والحج، في أشهر الحج، في سَنَةٍ واحدة، بإحرامين؛ بتقديم أفعال العمرة مِن غير أن يُلِمَّ بأهلِه إلمامًا صحيحًا، حتى لو أحرَمَ قبل أشهر الحج، وأتى بأفعال العمرة في أشهر الحج؛ كان متمتعًا، ولو طاف طواف العُمرة قبل أشهر الحج أو أكثرَه، لم يكن متمتعًا، والإلمامُ الصحيحُ: أن يعود إلى أهلِه بعد أفعال العُمرة حَلالًا.

قال: (وهو أفضل مِن الإفراد) وعن أبي حنيفة: أن الإفراد أفضل، لأن المُفْرِدَ يَقَعُ سَفَرُه للحج، والمتمتع للعمرة. وجه الظاهر: أن سفر المتمتع يقع للحج أيضًا، وتَخَلُّلُ العُمْرِة بينها لا يَمنَع وقوعَه للحج؛ كتخلُّل التنفل بين السعي والجمعة، ولأن المتمتِّعَ يجمع بين نُسُكَينِ مِن غير أن يُلِمَّ بأهلِه حلالًا. ويجب فيه الدم؛ شُكرًا لله تعالى، ولا كذلك المُفرد.

قال: (وصِفَتُه: أن يُحِرِمَ بعُمرةٍ في أشْهُرِ الحج، ويطوف ويسعى) كها بَيَّنَا (ويَحلِق أو يُقَصِّر، وقد حَلَّ) فهذه أفعال العمرة كها بينا.

قال: (ثم يُحرِمُ بالحَجِّ يوم التروية (١٠)، وقبلَه أفضل) يعني مِن الحَرَم؛ لأنه في معنى المكي (ويفعلُ كالمُفرِد) في طواف الزيارة.

⁽١) هو يوم الثامن من شهر ذي الحجة.

٢٦٦ الصف الأول الثانوى

وَيَرْمُلَ وَيَسْعَى، وَعَلَيْهِ دَمُ التَّمَتُّعِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامِ آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلَوْ صَامَهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَهُوَ مُحْرِمٌ جَازَ، وَسَبْعَةً إِذَا فَرَغَ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ، فَإِنْ لَمْ يَصُمِ الثَّلاثَةَ لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا الدَّمُ (ف)،

(ويَرْمُل، ويسعى) لأنه أول طواف أتى به (وعليه دمُ التمتع) لقوله تعالى: ﴿ فَنَ تَمَنَّعَ بِٱلْمُهْرَةِ إِلَى لَفْحَجَ فَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيُ ﴾ (١).

قال: (فإن لم يجد: صامَ ثلاثةَ أيام، آخِرُها يوم عرفة)؛ لقوله تعالى: ﴿ فَنَ لَمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ""، والمراد: وقت الحج (ولو صامها قبل ذلك وهو مُحرِمٌ، جاز) لأنها في وقت الحج.

قال: (فإن لم يَصُم الثلاثة، لم يجزه إلا الدم) كذا روي عن عمر، وابنه، وابن عباس ولا تُقضَى؛ لأنها بَدَلُ، ولا بَدَلَ للبَدَلِ، ولأن الأَبدَالَ لا تُنصَب قياسًا، ولا يجوز صومُها أيامَ النَّحْرِ؛ لأنها وَجَبَت كاملةً. فلا تتأدَّى بالناقص، وإذا لم يَصُمْ الثلاثة، لم يَصُمْ السبعة، لأن العَشْر وجَبَتْ بدلًا عن التحلل، وقد فاتت بفوات البعض، فيجب الهَدي، فإن لم يَقدِر على الهدى: تَحَلَّل، وعليه دمان: دم التمتع، ودم لِتَحَلُّلِه قبل الهدي.

⁽١) سورة البقرة. الآية: ١٩٦.

⁽٢) سورة البقرة. الآية: ١٩٦.

وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَسُوقَ الْهَدْيَ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ وَسَاقَ وَفَعَلَ مَا ذَكَرْنَا وَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَا يَتَحَلَّلُ مِنْ عُمْرَتِهِ، وَيُحْرِمُ بِالْحَجِّ، فَإِذَا حَلَقَ يَوْمَ النَّحْرِ حَلَّ مِنَ الْإِحْرَامَيْن وَذَبَحَ دَمَ التَّمَتُّع، وَلَيْسَ لِأَهْل مَكَّةَ وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمِيقَاتِ تَمْتُّعٌ وَلَا قِرَانٌ، . وَإِنْ عَادَ الْمُتَمَتّعُ إِلَى أَهْلِهِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيَ بَطَلَ تَمَتُّعُهُ، وَإِنْ سَاقَ لَمْ يَبْطُلْ (م).

سَوْق الهدى:

قال: (وإن شاء أن يَسوقَ الهَدْي، أُحرَمَ بالعمرة، وساقَ، وفَعَلَ ما ذَكَرْنا، وهو أفضل) لأنه عليه الصلاة والسلام فَعَلَ كذلك، ولَما فيه من المُسارَعَة، وزيادةِ المشقة، قال: (ولا يَتَحَلَّل مِن عُمرَته) لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ لَمْ يَسُقْ الهدي فليُحِل، وليجعلها عمرة، ومَن ساقَ، فلا يُجِل حتى ينحر مَعَنا»(١)، رَوَتُه حفصةُ عَقَال: (ويُحرِم بالحج) كما تقدم (فإذا حَلَقَ يومَ النَّحر، حَلَّ مِن الإحرامَين) لأنه مُحَلِّلُ، فَيَتَحَلَّل به عنهما (وذَبَحَ دَمَ التمتع) لَمَا مَرَّ.

> قال: (وليس لأهل مكة ومَن كان داخلَ الميقات تَمَتُّعُ، ولا قِران) لقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنُ أَهْ لُهُ، حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴿ ﴿ (٢).

قال: (وإن عاد المتمتِّعُ إلى أهلِهِ بعد العُمْرَة، ولم يكن ساقَ الهَدْيَ، بَطَلَ مَّتُّعُه) لأنه أَلَمَّ بأهله إلمامًا صحيحًا، فانقطع حُكْمُ السَّفَر الأول (وإن ساق، لم يَبْطُل) وقال محمد: يبطُل أيضًا؛ لأنه أتى بالحجِّ والعُمْرة في سَفْرَتَين حقيقة. ولهما: أنه لم يَصِحّ إلمامُه؛ لبَقاء إحرامِه، فكان حُكمُ السفر الأول باقيًا، وصار كأنه بمكة، فقد أتى بِها في سَفَرِ واحدٍ حُكْمًا.

⁽١) رواه البيهقي في سننه بمعناه. (٢) سورة البقرة. الآية: ١٩٦.

٢٦٨ >>> الصف الأول الثانوى

بَابُ الْقرَان

وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ (ف). وَصِفَتُهُ: أَنْ يُهِلَّ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا مِنَ الْمِيقَاتِ؛ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهُمَا لِي وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي، فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ لِيقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسُّوفُ لِلْقُدُومِ،للْعُمْرَةِ وَسَعَى، ثُمَّ يَشْرَعُ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ فَيَطُوفُ لِلْقُدُومِ،

باب القران

وهو الجمع بين العمرة والحج، بإحرام واحِدٍ، في سَفْرَةٍ واحِدَةٍ.

قال: (وهو أفضل مِن التمتُّع) لقوله عليه الصلاة والسلام: «أتاني آتٍ مِن رَبِّي وأنا بالعَقيق؛ فقال: صَلِّ في هذا الوادي المبارَك ركعتين، وقُلْ: لبيك بحجة وعُمرة معًا»(۱) معًا»(۱) وقال عليه الصلاة والسلام: «يا آل محمد! أَهِلُّوا بحجة وعُمرةٍ مَعًا»(۱) ولأنه أَشَى؛ لكونه أَدْوَمُ إحرامًا، وأسرَعُ إلى العبادة، وفيه جَمْعُ بين النُّسُكَيْنِ.

قال: (وصِفَتُه: أن يُمِلَّ بالحج والعمرة معًا مِن الميقات) لأن القِران يُنبِئ عن الجَمْع (ويقول: اللهم إني أُريدُ الحجَّ والعُمرةَ، فَيَسِّرْهُما لي، وتَقَبَّلْهُما مِنِّي) لِمَا تقدَّم. وكذا إذا أدخل حجةً على عُمرةٍ قَبْلَ أن يطوف لها أربعةَ أشواطٍ؛ لِتَحَقُّقِ الجَمْع.

قال: (فإذا دخل مكة، طافَ للعُمْرة، وسَعَى) على ما بَيَّنَاه (ثم يَشْرَعُ في أفعال الحج، فيطوف للقُدومِ) لقوله تعالى: ﴿ فَنَ تَمَنَّعَ بِٱلْعُبْرَةِ إِلَى ٱلْحَجَ ﴾ (")، جَعَلَ الحج نهايةً للعُمْرة، والترتيبُ إن فاتَ في الإحرامِ لم يَفُتْ في حقِّ الأفعال، فيأتي بأفعال الحَجّ، كها بيننَّا في المُفرِد، ولا يَحْلِق بعد أفعال العمرة؛ لأنه جِنايةٌ على إحرامِ الحج، ويَحْلِقُ يَومَ النَّحر كالمُفرد.

⁽١) أخرجه أبو داود وابن ماجه.

⁽٢) أخرجه الطحاوي عن أم سلمة.

⁽٣) سورة البقرة. الآية: ٩٦٦.

فَإِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ذَبَحَ دَمَ الْقِرَانِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ كَالْمُتَمَتِّعِ، وَإِذَا لَمْ يَدُخُلِ الْقَارِنُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ بَطَلَ قِرَانُهُ، وَسَقَطَ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِرَفْضِهَا، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الْعُمْرَةِ.

(فإذا رَمَى جمرةَ العقبةِ يومَ النَّحْرِ، ذَبَحَ دَمَ القِران، فإن لم يَجِد، صام كالمُتَمتِّع) وقد بَيَنَّاه. وإن طاف القارِنُ طوافين، وسَعَى سَعْيَيْن أجزأه؛ لأنه أَدَّى ما عليه، وقد أساء؛ لمخالفتِه السُّنَّة، ولا شيء عليه؛ لأن طوافَ القُدُومِ سُنَّةُ، وتَرْكُه لا يوجِبُ شيئًا، فَتَقَدُّمُه على السعي أولى. وتأخير السعي بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم، فكذا الاشتغال بالطواف.

قال: (وإذا لم يَدخُل القارِنُ مكة، وتَوجَّه إلى عرفات، وَوَقَفَ بها، بطل قِرَانُه) لأنه عَجزَ عن تقديم أفعال العُمْرَة، كها هو المشروع في القِران. ولا يصيرُ رافِضًا بالتوجُّه حتى يقف. وهو الأصح عند أبي حنيفة، بخلاف مُصَلِّي الظهرَ يومَ الجمعةِ؛ حيث تَبْطُل بمجرد السعي؛ لأنه مأمورٌ ثَمَّ بالسعي بعد الظهر، وههنا منهي عن التوجُّه إلى عرفة قبل أداء العُمرة، فافترقا. قال: (وسَقَطَ عنه دَمُ القِران) لأنه لمَ يُوفَّق لأداء النُّسُكَين (وعليه دمٌ لِرَفضها) لأنه رَفَضَ إحرامَه قبل أداء أفعال المُتعة (وعليه قضاءُ العمرة) لِشُرُوعِه فيها.

فصل في زيارة قبر النبي عَيْكَيْدُ

مناسبة ذكر هذا الفصل:

ولَمَّا جرت العادة أن الحُجَّاج إذا فَرَغوا مِن مناسِكِهم، وقَفَلُوا عن المسجد الحرام، قَصَدوا المدينة زائرين قبر النبي عَلَيْ إذ هي مِن أفضل المندوبات والمستحبات، بل تقرُّبُ مِن درجة الواجبات؛ فإنه عليه حَرَّضَ عليها، وبالغَ في النَّدب إليها، فقال: «مَن وَجَدَ سَعَة ولم يَزُرني فقد جَفاني» (()) وقال عليه الصلاة والسلام: «مَن زار قبري وجبت له شفاعتي» (()) وقال عليه الصلاة والسلام: «مَن زارني بعد مماتي، فكأنها زارني في حياتي» (()) ، إلى غير ذلك من الأحاديث، ثم لمَّا رأيتُ أكْثَرَ الناسِ غافِلين عن آدابها ومستحباتها، جاهلين بفروعِها وجُزئياتها، أحببتُ أن أذكرَ فيها فصلاً عَقِبَ المناسِك مِن هذا الكتاب، أذكر فيه نُبَذًا مِن الآداب، فأقول:

١- ينبغي لَن قَصَدَ زيارةَ قبرِ النبي عَلَيْ أَن يُكثِرَ الصلاةَ عليه؛ فقد جاء في الحديث أنه يبلغه، ويَصِلُ إليه.

فإذا عَايَن حِيطانَ المدينةِ يُصَلِّى عليه، ويقول: «اللهم هذا حَرَمُ نبيِّك، فاجعله وقايةً لي مِن النار، وأمانًا مِن العذاب وسوءِ الحساب».

٢- ويغتسل قبل الدخول، أو بعده إن أمكنك، ويتطيب، ويلبس أحسن ثيابه؛ فهو أقرب إلى التعظيم.

⁽١) رواه الدار قطنى بلفظ: «من وجد سعة ولم يفد إليَّ فقد جفاني».

⁽٢) رواه الدار قطني.

⁽٣) رواه الدار قطني.

- ٣ ويدخُلها متواضعًا؛ عليه السكينة والوَقَار، ويقول: «بسم اللَّه، وعلى مِلَّة رسول اللَّه ﷺ ﴿ وَقُل رَّبِ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقِ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقِ وَاجْعَل لِي مِن لَّدُنكَ سُلُطُننَا نَصِيرًا ﴾ (١) ، اللهم صَلِّ على محمد، وعلى آل محمد، واغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتِك وفضلك».
- ٤- ثم يدخُل المسجد فيصلِّي عند مِنبره عِي ركعتين، يقف بحيث يكون عمودُ المنبر بحذاء منكبه الأيمن؛ فهو موقفه عِي وهو بَين قبره ومِنبَره. قال عليه الصلاة والسلام: «بين قبري ومنبري روضة مِن رياض الجنة، ومنبري على حوضي» (١)، ثم يسجد شكرًا للَّه ـ تعالى ـ على ما وَفَقه، ويدعو بها يُحِب.
- منه قدرَ ثلاثة أذرع أو أربعة، ولا يدنو منه أكثرَ مِن ذلك، ولا يضع يدَه على منه قدرَ ثلاثة أذرع أو أربعة، ولا يدنو منه أكثرَ مِن ذلك، ولا يَضَع يدَه على جدار التُّربة؛ فهو أَهيَبُ وأَعْظَمُ للحُرمة، ويقفُ كها يقفُ في الصلاة، ويمثل صورتَه الكريمةَ البهيَّة عَلَيْ كأنه نائمٌ في لحُدِه، عالمٌ به، يسمعُ كلامَه، قال عَلَيْ: «مَن صَلَّى عَلِيَّ عند قبري سَمِعْتُه» "، وفي الخبر: «أنه وُكِّلَ بقبره مَلَكُ يُبلِّغه سلامَ مَن سَلَّم عليه مِن أُمَّتِه»، ويقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا نبي الله، السلام عليك يا صَفِيَّ الله، السلام عليك يا حبيبَ الله، السلام عليك يا نبيَّ الرحمة، السلامُ عليك يا شفيع الأُمَّة، السلامُ عليك يا سيد المرسلين، السلام عليك يا خاتَم النبيَّيِّن، السلام عليك يا مُزَّمِّل، السلامُ عليك وعلى أهل يا مُدَّرَر، السلام عليك يا محمد، السلام عليك يا أحمد، السلام عليك وعلى أهل يا نبيتك الطيِّين الطاهرين، الذين أَذْهَبَ اللَّهُ عنهم الرِّجسَ وطَهَرَهُم تطهيرًا، بيتك الطيِّين الطاهرين، الذين أَذْهَبَ اللَّهُ عنهم الرِّجسَ وطَهَرَهُم تطهيرًا،

⁽١) سورة الإسراء. الآية: ٨٠.

⁽٢) رواه البخاري.

⁽٣) رواه البيهقي.

جَزَاكَ اللهُ عَنَّا أَفْضَلَ ما جَزَى نبيًا عن قومِه، ورسولًا عن أُمَّتِه، أشهدُ أنك قد بلَّغْتَ الرِّسالة، وأَدَّيتَ الأمانة، ونَصَحْتَ الأُمَّة، وأُوضَحْتَ الحُجَّة، وجاهدتَ في سبيلِ الله، وقاتَلتَ على دين اللَّه حتى أتاكَ اليقينُ، فصَلَّى اللهُ على روحِك وجَسَدِك وقَبرِك، صلاة دائمةً إلى يوم الدين، يا رسول اللَّه نحنُ وَفْدُك، وزُوَّارُ قَبْرِك، جئناك مِن بلادٍ شاسعة، ونَواح بعيدة، قاصدين قضاءَ حقِّك، والنَّظَرَ إلى مآثِرِك، والتيامُنَ بزيارتِك، والاستشفاعَ بَك إلى ربِّنا، فإنَّ الخطايا قَد قَصَمَت ظهورَنا، والأوزارَ قد أثْقَلَت كواهِلَنا، وأنت الشافِعُ المُشَفَّع، الموعودُ بالشفاعةِ والمقام المحمود، وقد قال اللَّه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَأَسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابُ الَّحِيمًا ﴾(١)، وقد جِئناك ظالمين لأنفسِنا، مستغفِرين لذنوبنا، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّك، واسأَلُه أَن يُميتَنَا على سُنَّتِك، وأَن يَحِشُرَنا فِي زُمَرَتِك، وأن يورِدْنا حوضك، وأن يَسقينا بكأسِك، غير خزايا ولا نادِمين، الشفاعة الشفاعة يا رسول الله، يقولها ثلاثا: ﴿ رَبُّنَا آغَفِرْ لَنَا وَ لِإِخْوَانِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلِّإِيمَانِ ﴾ (٧)، ويُبَلِّغه سلامَ مَن أوصاه، فيقول: السلامُ عليك يا رسول اللَّه مِن فلانٍ ابن فُلان، يستشفعُ بِك إلى ربِّك، فاشفع له ولجميع المسلمين، ثم يَقفُ عند رجهِه، مُستَدبِرَ القبلة، ويُصَلِّي عليه

ويتحوَّلُ قَدرَ ذِراع، حتى يجاذي رأسَ الصِّدِّيق هُ ويقول: السلامُ عليك يا خليفة رسول الله، السلامُ عليك يا صاحبَ رسولِ الله في الغار، السلام عليك يا رفيقَه في الأسفار، السلام عليكَ يا أمينَه على الأسرار، جزاك اللَّه عَنَّا أفضلَ ما جازى إماماً عن أُمَّة نبيِّه، ولقد خَلَفْتَه بأحسنِ خَلَف، وسَلَكْتَ طريقَه ومِنهاجَه خيرَ مَسلك،

⁽١) سورة النساء. الآية: ٦٤.

⁽٢) سورة الحشر. الآية: ١٠.

وقاتلتَ أهلَ الرِّدَّة والبِدَع، ومَهَّدْتَ الإسلام، ووصَلتَ الأرحامَ، ولم تَزَل قائلًا الحقَّ، ناصرًا لأهلِه حتى أتاك اليقينُ، فالسلامُ عليك ورحمة اللَّه وبركاته، اللهم أَمِتْنَا على حُبِّه، ولا تُخَيِّب سعيَنا في زيارتِه، برحمتك يا كريم.

ثم يتحول حتى يُحاذى قبرَ عمر على فيقول: السلامُ عليك يا أمير المؤمنين، السلامُ عليك يا مُظهِرَ الإسلام، السلامُ عليك يا مُكسِّرَ الأصنام، جزاك اللَّه عَنَّا أفضلَ الجزاء، ورضيَ عَمَّن استَخْلَفَك، فَلَقَد نصرتَ الإسلامَ والمسلمين حَيًّا ومَيِّتًا، فَكَفَلْتَ الأيتامَ، ووَصَلْتَ الأرحامَ، وقويَ بك الإسلامُ، وكُنتَ للمسلمين إمامًا مَرضِيًّا، وهاديًا مَهْدِيًّا، جَمَعتَ شملَهم، وأغنيتَ فقيرَهم، وجبَرتَ كسرَهُم، فالسلامُ عليكَ ورحمةُ اللَّه وبركاتُه.

ثم يرجعُ قَدرَ نصفَ ذراع، فيقول: السلامُ عليكُما يا ضَجيعَي رسولَ اللهِ، ورفيقَيه ووزيرَيه ومُشيرَيه والمعاونينَ له على القيام في الدِّين، والقائِمين بعدَه بمصالِحِ المسلمين، جزاكُما اللَّه أحسنَ جزاء، جِئناكُما نتوسَّلُ بكما إلى رسول اللَّه لِيَشفَع لنا، ونَسأَلُ ربَّنا أن يَقْبَل سعيَنا، ويُحييَنَا على مِلَّتِه، ويُميتنا عليها، ويَحشُرَنا في زُمرَتِه، ثم يدعو لنفسِه، ولوالِدَيه، ولَين أوصاه بالدعاء، ولجميع المسلمين.

ثم يقف عند رأسِه ﷺ كالأولى، ويقول: اللهم إنك قلت وقولُك الحَقُّ: ﴿ وَلَوَ اللَّهُ مَ اللَّهُ مَ اللَّهُ مَ اللَّهُ مَ اللَّهُ مَ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللّهَ وَاسْتَغْفِينَ المَرك، مستشْفِعِينَ بنبيتك اللّهَ تَوَابَا رَّحِيمًا ﴾ (()، وقد جِئناكَ سامِعِين قولَك، طائعين أمرَك، مستشْفِعِينَ بنبيتك إليك: ﴿ رَبَّنَا أَغْفِرُ لَنَا وَلِإِخْوَنِنَا ٱلّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَنِ ﴾ (()، ﴿ رَبَّنَا ءَالِنَا فِي

⁽١) سورة النساء. الآية: ٦٤.

⁽٢) سورة الحشر. الآية: ١٠.

٢٧٤ الصف الأول الثانوى

اَلدُّنْكَ حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ (()، ﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُوكَ ﴾ (()، إلى آخر السورة. ويَزِيد في ذلك ما شاء، وينقص ما شاء. ويَدعو بها يحضُره مِن الدعاء، ويوَفَّقْ له إن شاء اللَّه تعالى.

- ٦- ثم يأتي أسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه، وهي بين القبر والمنبر، ويُصلِّ ركعتين، ويتوب إلى الله تعالى، ويدعو بها شاء.
- ٧- ثم يأتي الروضة، وهي كالحوض المربع، وفيها يصلى أمامُ الموضِعِ اليوم، فيصلي فيها ما تَيسَّر له، ويدعو، ويُكثِر مِن التسبيح والثناء على اللَّه _ تعالى _ والاستغفار.
- ٨- ثم يأتي المنبر، فيضع يدَه على الرُّمانة التي كان رسول اللَّه عَلَيْ يضع يدَه عليها إذا خَطَب؛ ليناله بَرَكةُ الرسول عَلَيْ، ويُصلِّي عليه، ويسأل الله ما شاء، ويَعوذ برحمتِه مِن سَخَطِه وغَضبِه، ثم يأتي الاسطوانة الحنَّانة، وهي التي فيها بقيةُ الجِذْع الذي حَنَّ إلى النبي عَلَيْ حين تَرَكه وخَطَبَ على المِنْبَر، فَنَزَلَ عَلَيْ فيها فاحتَضَنَه، فَسَكَنَ ").
- ٩ و يجتهدُ أن يحيى ليله مُدَّة مُقامِه؛ بقراءة القرآن، وذِكْر اللَّه ـ تعالى ـ ، والدعاء
 عند المِنْبَر والقبر وبينها سرًا وجهرًا.
- ١- ويُستحب أن يَخرُج بعد زيارته عَلَيْ إلى البقيع، فيأتي المَساهِدَ والمَزَارات؛ خصوصًا قبرَ سيِّدِ الشهداء حمزة على، ويزور في البقيع قُبَّة العباس، وفيها معه الحسنُ بنُ على، وزين العابدين، وابنه محمد الباقر، وابنه جعفر الصادق، وفيه

⁽١) سورة البقرة. الآية: ٢٠١.

⁽٢) سورة الصافات. الآية: ١٨٠.

⁽٣) أخرجه ابن ماجه في سننه.

أميرُ المؤمنين عثمانُ، وفيه إبراهيمُ؛ ابن النبي عَلَيْهُ، وجماعةٌ مِن أزواج النبي عَلَيْهُ، وعَمَّتُه صفية، وكثيرٌ مِن الصحابة والتابعين عَلَيْ في مسجد فاطمة عَلَيْهُ بالبقيع.

11- ويُستحَب أن يزور شهداء أُحُد يومَ الخميس، ويقول: سلامٌ عليكم بها صبرتم؛ فنعم عقبي الدار، سلامٌ عليكم دارَ قومٍ مؤمنين، وإنّا إن شاء اللهُ بكم لاحِقُون، ويقرأ آيةَ الكرسي، وسورةَ الإخلاص.

ويُستَحَبُّ أن يأتي مسجد قِباء يوم السبت، كذا وَرَدَ عنه عليه الصلاة والسلام، ويدعو: يا صريخ المستصرِخِين، يا غِيَاثَ المستغيثِين، يا مُفَرِّجَ كروب المكروبِين، يا مُجيبَ دعوة المضطرين، صَلِّ على محمدٍ وآلِه، واكشِف كَرْبِي وحَزْنِي؛ كما كَشَفْتَ عن رسولِك حَزْنَه وكَرْبَه في هذا المقام، يا حنَّان، يا منَّان، يا كثيرَ المعروف، يا دائمَ الإحسان، يا أرحمَ الراحمين.

أسئلة

س ١: عرف الحج واذكر سبب وجوبه ودليله وحكمه ووقته وأركانه.

س ٢: بين المواقيت الزمانية والمكانية لجميع الحجاج ثم اذكر حكم ما يأتى:

(قدم الإحرام على الميقات _ جاوز الآفاقي الميقات بدون إحرام)

س٣: ما الذي يستحب فعله قبل الإحرام؟ وما صيغة التلبية؟

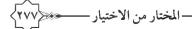
س ٤: اذكر حكم ما يأتى:

- (أ) قتل محرم صيد البر.
- (ب) غطى رأسه _ قتل ذبابا أو حية أو عقربًا.
- (ج) قطع شجر الحرم ـ صاد السمك أو ذبح الإبل والدجاج.
 - (د) اغتسل أو استظل بالبيت.
 - (هـ) غطت المرأة رأسها وكشفت وجهها.
 - (و) رفعت صوتها بالتلبية.
 - (ز) جاءتها الدورة عند الإحرام.
 - (ح) حاضت بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة.

س٥: ما حكم العمرة؟ وما المقصود بالتمتع؟ وما صفته؟ وهل لأهل مكة أو من كان داخل الميقات تمتعٌ أو قرانٌ؟

س٦: ما القران؟ وما صفته؟ ومتى يبطل؟

س٧: ما حكم زيارة قبر النبي على الله وما آداب الزيارة؟



الأهداف التعليمية لكتاب الكراهة

يتوقع من الطالب بعد دراسة الموضوعات الفقهية المضمنة في كتاب الكراهة أن:

- ١_ يحدد المقصود بالمكروه عند الحنفية.
 - ٢_ يفصل أحكام النظر عند الحنفية.
- ٣ يوضح الأحكام المتعلقة باستعمال الحرير والذهب.
 - ٤_ يبين معنى الاحتكار وشرطه وحكمه ومدته.
 - ٥_ يحدد حكم التسعير.
 - ٦- يبين أحكام المسابقة.
 - ٧_ يبين أنواع الكلام وأحكامه.
 - ٨ يحترم قيمة العمل والاجتهاد.
 - ٩_ يطلب العلم بجد واجتهاد.
 - ١٠ ينفر من الاستماع إلى الملاهى المحرمة.
 - ١١- يلتزم بآداب الدعاءعند دعائه.

كتَابُ الْكَرَاهَة

الْمَكْرُوهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ حَرَامٌ، وَعِنْدَهُمَا هُوَ إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبُ.

كتاب الكراهة

مضمون الباب:

وفيه بيان ما يُكرَه مِن الأفعالِ وما لا يُكرَه، وسُمِّيَ بالكراهة: لأن بيانَ المكروهِ أَهَمُّ؛ لوجوبِ الاحترازِ عنه، والقدوري سمَّاهُ في «مختصره» و «شرحه»: «الحظرَ والإباحة» وهو صحيحٌ؛ لأن الحَظْر: المَنعُ، والإباحة: الإطلاقُ، وفيه بيان ما مَنعَ مِنه الشرعُ وما أباحه، وسمَّاه بعضهم: «الاستحسان»؛ لأن فيه بيانَ ما حسَّنه الشرعُ وقبَّحه، ولَفْظَةُ الاستحسان أحسنُ، أو لأن أكثرَ مسائِلِه استحسانٌ؛ لا مجال للقياسِ فيها، وبعضُهُم يسميه: «كتاب الزهد والورع»؛ لأن فيه كثيرًا مِن المسائل أَطلَقَها الشَرعُ، والزُّهدُ والوَرعُ في تَركِها.

المراد بالمكروه:

قال: (المكروه عند محمد: حرام) إلا أنه لمَّا لَمْ يَجِد فيه نَصَّا؛ لم يُطلِق عليه الحُرمة (وعندهما: هو إلى الحرام أقرب) لِتَعارُضِ الأدلة فيه، وتغليب جانِبِ الحُرْمَة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «ما اجتمع الحرامُ والحلالُ، إلا وَقَد غَلَبَ الحرامُ الحلالَ» (۱۰) وقالوا: معناه: دليلُ الحِلِّ ودليلُ الحُرمةِ.

-المختار من الاختيار ----

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه موقوفًا على ابن مسعود.، والبيهقي.

وَالنَّظَرُ إِلَى الْعَوْرَةِ حَرَامٌ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ كَالطَّبِيبِ وَالْخَاتِنِ وَالْخَافِضَةِ وَالْقَابِلَةِ، وَقَدْ بَيَّنَا الْعَوْرَةَ فِي الصَّلَاةِ؛

النظر إلى العورة:

قال: (والنظرُ إلى العورة حرامٌ، إلا عند الضرورة؛ كالطبيب، والخاتِنِ (')، والخافِضَةِ (')، والقابِلَةِ (')، وقد بَيَّنَا العورة) في كتاب (الصلاة) والأصلُ في ذلك: قوله تعالى: ﴿ قُل لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحَفَظُواْ فُرُوجَهُمْ (')، وقوله تعالى: ﴿ وَقُل لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّضَى مِنْ أَبْصَرُهِمْ وَيَحَفَظُن فُرُوجَهُنَ (')، معناه: يسترونها مِن الانكشافِ؛ لئلا ينظر إليها الغيرُ؛ نقلًا عن المفسِّرين، وقال عليه الصلاة والسلام: «ملعونٌ مَن نظرَ إلى سَوأَةِ أَخِيه»، فأما حالة الضرورة: فالضروراتِ تُبيحُ المحظورات؛ ألا تَرَى أن اللهُ أباحَ شُربَ الخَمْرِ، وأَكُلَ الميتةِ ولحم الخنزيرِ ومالِ الغيرِ حالة المخمصة، وما إذا غُصَّ (')، وهذا لأن أحوال الضروراتِ مُستثناةٌ، قال تعالى: ﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمُ وَاللّهِ وَاللّهُ اللّهُ وَقَالَ : ﴿ لَا يُكُلُّ اللّهُ وَسَعَهَا ﴾ (() وفي اعتبارِ حالةِ الضرورةِ حَرَجٌ وتكليفُ ما ليس في الوُسْعِ، ولأن هذه الأفعال مأمورٌ بها، فعند الضرورةِ حَرَجٌ وتكليفُ ما ليس في الوُسْع، ولأن هذه الأفعال مأمورٌ بها، فعند بعضهم: هي واجبة، وعند البعض: سنة مؤكَّدة، ولا يُمكِن فعلُها إلا بالنظر إلى محالًا، ويلزَم منه الإباحةُ ضرورةً، وينبغي للطبيبِ فكان الأمرُ بها أمرًا بالنظر إلى محالًا، ويلزَم منه الإباحةُ ضرورةً، وينبغي للطبيبِ فكان الأمرُ مراأةُ مداواتِها؛ لأنَّ نظر المرأةِ إلى المرأةِ أَخَفُّ مِن نَظَرِ الرَّجُلِ إليها، لأنَّها أَبعَدُ،

⁽١) الذي يقوم بطهارة الصبيان.

⁽٢) التي تقوم على طهارة الإناث.

⁽٣) التي تقوم بتوليد المرأة (الداية).

⁽٤) سورة النور. الآية: ٣٠.

⁽٥) سورة النور. الآية: ٣١.

⁽٦) غُصَّ: وقف الطعام في حلقه.

⁽٧) سورة الحج. الآية: ٨٧.

⁽٨) سورة البقرة. الآية: ٢٨٦.

[﴿]٢٨٠ الصف الأول الثانوى

وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ إِلَّا الْعَوْرَةَ، وَتَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ، وَيَنْظُرُ مِنْ زَوْجَتِهِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهَا،

مِن الفِتنةِ، فإذا لم يكن مِنه بُدُّ: فلْيَغُضَّ بصرَه ما استطاع؛ تَحَرُّزًا عن النَّظَرِ بقدر الإمكان وكذلك تَفْعَلُ المرأةُ عند النَّظَرِ إلى الفَرْجِ عند الولادة، وتَعَرُّفِ البَكارَة، ألا يُرى أنه يجوز النظرُ إليه لِتَحَمُّلِ الشهادةِ على الزنا، ولا ضرورة؟ فهذا أولى، والعورةُ في الرُّكبَةِ أَخَفُّ، فكاشِفُها يُنكر عليه بِرِفقٍ، ثم الفخذ، وكاشِفُه يُعَنَّف على ذلك، ثم السَّوأة، فيؤدَّب كاشفُها.

نظر الرجل إلى الرجل، ونظر المرأة إلى المرأة وإلى الرجل:

قال: (وينظر الرَّجُلُ مِن الرَّجُلِ إلى جميع بَدَنِه، إلا العورة)؛ لأن المنهيَ عنه: النظر إلى العورة، دون غيرها، وعليه الإجماع، وقد قَبَّلَ أبو هريرة سُرَّةَ الحسنِ بن علي على وقال: «هذا موضِعٌ قَبَّلَه رسولُ اللَّه عليه الصلاة والسلام»، ولأن الرِّجالَ يمشون في الطريق بإزارٍ في جميع الأزمان، مِن غيرِ نكيرٍ، فَدَلَّ على جوازِ النظرِ إلى الأبدان.

قال: (وتنظر المرأةُ من المرأةِ والرَّجُلِ إلى ما يَنظُرُ الرجلُ مِنَ الرَّجُلِ) أما المرأة إلى المرأة: فلانعدام الشهوة، وللضرورة في الحَيَّامات وغيرها.

وأما نَظَرُها إلى الرَّجُلِ: فلاستوائِهِما في إباحةِ النظر إلى ما ليس بعورة، ولأن الرِّجال يَمشون بين الناس بإزارٍ واحدٍ. فإذا خافت الشهوة، أو غَلَبَ على ظنِّها: لا تنظر؛ احترازًا عن الفتنة، وكلُّ ما جاز النظر إليه، جاز مَسُّه؛ لاستوائِهِما في الحكم، إلا إذا خافت الشهوة.

ما يباح للرجل من زوجته:

قال: (وينظرُ مِن زوجتِه إلى جميع بَدَنها) وكذا يحل له مَشُها، والاستمتاعُ بها في الفرج وما دونه؛ قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ خَنفِظُونَ ﴾ إلى قوله سبحانه:

وَيَنْظُرُ مِنْ فَوَاتِ مَحَارِمِهِ إِلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ وَالصَّدْرِ وَالسَّاقَيْنِ وَالْعَضُدَيْنِ وَالشَّعْرِ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَمَسَّ مَا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَيْهِ إِذَا أَمِنَ الشَّهْوَةَ،

﴿ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ (''، وقال عليه الصلاة والسلام: «غُضٌ بَصَرَك، إلا عن زوجتِك» (۲).

النظر إلى المحارم:

قال: (وينظرُ مِن ذواتِ محارِمِه، إلى الوجه، والرأس، والصدر، والساقين، والعضدين، والشَّعر). والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَاظَهَرَ والعضدين، والشَّعر). والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَاظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (""، والمراد: موضعُ الزينة؛ لأن النَّظَر إلى نفسِ الثيابِ، والحُيلي، والكُحْلِ، وأنواع الزينةِ، حلالٌ للأجانِبِ والأقاربِ، فكان المرادُ: مواضِعَ الزينةِ؛ بطريق حذفِ المضافِ، ويستوي في ذلك المَحْرَمِيَّة بالنَّسَبِ، والرَّضاعِ، والمصاهرة؛ لأن الحُرمَة مؤبَّدةٌ في الكُلِّ، فيستوين في إباحة النظر والمسِّ.

ما يباح مسه من المحارم:

قال: (ولا بأس بأن يَمَسَّ ما يجوز النظر إليه إذا أَمِنَ الشهوة) لأن المُسافَرة مَعَهُن حلالٌ بالنصِّ، ويُحتاجُ في السفر إلى مَسِّهِنَّ في الإركاب والإنزال، وعن النبي عَلَيْ أنه كان إذا قَدِمَ مِن مغازيه قبَّل رأسَ فاطمة، وعن أبي بكر هُ أنه قبَّلَ رأسَ عائشة، ومحمدُ بن الحنفيَّة كان يُقبِّلُ رأسَ أُمِّه، ولأنَّ المَحْرَم لمَّا كان لا يَشتهي عادةً؛ حَلَّت معه مَحَلَّ الرِّجال، ولا ينبغي أن يَفعَل شيئًا مِن ذلك إذا خاف الشهوة، أو غلبت على ظنّه، بل ينبغي أن يَغضَ بصرَه، فإنَّ مَنْ رَتَعَ حول الحِمَى يوشِكُ أن يقعَ فيه.

قال عليه الصلاة والسلام: «دَعْ ما يَريبُك إلى ما لا يَريبُك» ('' ولا يجوز النظرُ مِن هؤلاء إلى ما بين السُّرَّةِ حتى يجاوِزَ الرُّكبَة؛ لأنه عورة، ولا إلى الظَّهْرِ والبَطن؛

⁽١) سورة المؤمنون. الآيتان: ٥، ٦.

⁽٢) أخرجه أصحاب السنن بلفظ «غض بصرك إلا عن أمتك وامرأتك».

⁽٣) سورة النور. الأية: ٣١.

⁽٤) أخرجه الترمذي وأحمد وابن حبان وغيرهم.

٢٨٢ الصف الأول الثانوى

وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْحُرَّةِ الْأَجْنَبِيَّةِ إِلَّا إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ إِنْ لَمْ يَخَفِ الشَّهْوَةَ، فَإِنْ خَافَ الشَّهْوَةَ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلْحَاكِمِ وَالشَّاهِدِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمَسَّ ذَلِكَ وَإِنْ أَمِنَ الشَّهْوَةَ، ...

لأن حُكمَ الظّهارِ إنها يثبُت لتشبيهه بظهر الأم، فلولا حُرمَةُ ظهرِها لمَا ثبتت حُرمَةُ الزوجيةِ، كما إذا شَبَهها بيدِها ورِجلِها، وإذا ثبتت حُرمَةُ الظّهر فالبطنُ أولى؛ لأن الشهوة فيها أكثرُ، فكانت أولى بالتحريم، ولأن ذلك ليس موضعَ الزينةِ.

نَظَرُ الرَّجُلِ إلى الأجنبية ومسها:

قال: (ولا ينظر إلى الحُرَّةِ الأجنبيةِ إلا إلى الوجه والكفين، إن لم يَخف الشهوة) وعن أبي حنيفة: أنه زاد القدم؛ لأن في ذلك ضرورةً للأخذ والإعطاء، ومعرفة وجهها عند المعامَلة مع الأجانب لإقامة معاشها ومعادها؛ لعدم مَن يقوم بأسبابِ معاشها. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبَدِينَ وَيِنْتَهُنَّ إِلّا مَا ظَهَرَ مِنْها آ ﴾ "، قال عامَّةُ والأصل فيه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبَدِينَ وَيِنْتَهُنَّ إِلّا مَا ظَهَرَ مِنْها آ ﴾ "، قال عامَّةُ الصحابة: الكُحل، والخاتم، والمراد: موضعها؛ لِمَا بَيَنَّا، وموضعهُ ا: الوجه، واليد، وأما القدم: فروي أنه ليس بعورة مطلقًا؛ لأنها تحتاج إلى المشي، فتبدو، ولأن الشهوة في الوجه واليد أكثر، فلأنْ يَكَلَّ النظرُ إلى القَدَمِ كان أولى، وفي روايةٍ: القدمُ عورةٌ في حقّ النظر، دون الصلاة، قال: (فإن خاف الشهوة: لا يجوز، إلا للحاكم والشاهِد) لما فيه مِن الضرورة إلى معرفيها لِتَحَمُّل الشهادة، والحكم عليها، قال: (ولا يجوز أن يَمَسَّ ذلك وإن أَمِنَ الشهوة) لأن المَسَّ أغلظُ مِن النظرِ، فإنَّ الشهوة بالمسِّ أكثرُ، فإن كانت عجوزًا لا تُشتَهى، أو كان شيخًا لا يشتهي، فلا بأس بمصافحتها؛ لِمَا رُوي عن أبي بكر ﷺ: «أنه كان يصافِحُ العجائِز»، وعبد اللَّه بن الزبير استأجَرَ عجوزًا ثُمِّرُ أليها؛ فكانت تغمزُه، وتُفكِّل رأسه. والصغيرةُ التي لا تُشتَهي لا بأس بمسًها والنظرِ إليها؛ فكانت قمزُه، وتُفكِّل رأسه. والصغيرةُ التي لا تُشتَهي لا بأس بمسًها والنظرِ إليها؛ لعدم خوفِ الفِتَة.

⁽١) سورة النور . الآية: ٣١.

وَلَا بَأْسَ بِتَقْبِيلِ يَدِ الْعَالِمِ وَالسُّلْطَانِ الْعَادِلِ.

ومَن أراد أن يتزوجَ امرأةً: يجوزُ له النظرُ إليها، وإن خاف أن يشتهي؛ لقوله عليه الصلاة والسلام للمُغِيرة، وقد أراد أن يتزوج امرأة: «انظر إليها؛ فإنه أحرى أن يُؤدَم بينكما».

(ولا بأس بتقبيل يَدِ العالِم، والسلطان العادل) لأن الصحابة على كانوا يُقبِّلون أطراف رسول اللَّه على وعن سفيان بن عيينة، أنه قال: «تقبيلُ يدِ العالِم، والسلطانِ العادِلِ سُنَّةٌ، فقام عبدُ اللَّه بنُ المبارَك وقبَّل رأسَه»(().

⁽١) أخرجه البيهقى فى سننه. ٢٨٤

وَيَحِلُّ لِلنِّسَاءَ لُبْسُ الْحَرِيرِ وَلَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ إِلَّا مِقْدَارُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ كَالْعَلَمِ وَلَا بَاْسَ (سم) بِتَوَسُّدِهِ وَافْتِرَاشِهِ،

فصل (في الحرير والذهب)

ما يُحل من الحرير الخالص:

قال: (ويَجِلُّ للنساءِ لبس الحرير، ولا يحل للرجال إلا مقدار أربع أصابع كالعَلَم) لِمَا روي عن علي هُ، أن رسول اللَّه هُ أَخَذَ حريرةً بشهاله، وذَهَبًا بيمينه، ثم رفع بها يديه، وقال: «إن هذين حرامٌ على ذكور أمتي، حِلَّ لإناثها» (()، وعن عمر هُ أنه قال: «حَرَّمَ رسولُ اللَّه هُ لبس الحريرِ على الرجال، إلا ما كان هكذا، وهكذا، وذكر أصبعَين، وثلاثًا، وأربعًا»، ورُوي «أنه عليه الصلاة والسلام نهي عن لبس الحرير إلا موضع أصبَعَين، أو ثلاثة، أو أربعة، وأراد به الأعلام» (()، «وأهدى المقوقِسُ مَلِكُ الإسكندرية لرسول اللَّه هُ جُبَّةً أطرافُها من ديباج، فلبسها» (()، ولأن الناسَ اعتادوا لبس الثياب وعليها الأعلام في سائر الأزمان، والمعنى فيه: أنه تَبعُ للثوب، فلا حُكمَ له، قال: (ولا بأس بِتَوسُّدِه وافتراشِه) وكذا ستر الحرير وتعليقه على الباب، وقالا: يُكرَه؛ لِعِموم النهي؛ ولأنه مِن زِيِّ الأعاجم، وقد نُهِيَ عنه. وله: أن النهي وَرَدَ في اللبس، وهذا دونَه، فلا يُلحَق به، ولأن القليلَ مِن اللبس حلالٌ، وهو العَلَم، فكذا القليل مِن اللبس علالٌ، وهو العَلَم، فكذا القليل مِن الاستعال؛ حتى لا يجوز جعلُه وِثَارا (انا بالإجماع. وعن ابن عباس: أنه كان القليل مِن الاستعال؛ حتى لا يجوز جعلُه وِثَارا الله استخفافٌ به، فصار كالتصاوير على البساط؛ فإنه يجوز الجلوس عليه، ولا يجوز لبس التصاوير.

⁽١) رواه أبو داود والنسائي.

⁽۲) رواه مسلم.

 ⁽٣) أخرجه الطبراني في الكبير.

⁽٤) الثوب الذي يُلبَس فوق الثياب ليستدفأ به.

⁽٥) المرفقة: المخدة وفي المعجم ما يرتفق به ويتكأ.

وَيَجُوزُ لِلنِّسَاءَ التَّحَلِّي بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ إِلَّا الْخَاتَمُ وَالْمِنْطَقَةُ وَحِلْيَةُ السَّيْفِ مِنَ الْفِضَّةِ وَكِتَابَةُ الثَّوْبِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَشَدُّ الْأَسْنَانِ بِالْفِضَّةِ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ.

التحلي بالذهب والفضة:

قال (ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة، ولا يجوز للرجال) لِمَا سَبَقَ من الحديث (إلا الحاتم، والمنطقة (أ، وحلية السيف مِن الفضة، وكتابة الثوب من ذهب أو فضة، وشد الأسنان بالفضة) أما الحاتم، والمنطقة، وحلية السيف: فبالإجماع، والنبي عليه الصلاة والسلام كان له خاتمٌ مِن فِضَّة، نَقْشُه: محمد رسول اللَّه، ونهى عليه الصلاة والسلام عن التَّخَتُّم بالذهب.

استعمال الذهب والفضة في الأواني وغيرها:

قال: (ولا يجوز استعمال آنية الذهب والفضة) قال عليه الصلاة والسلام: «مَن شَرِبَ في إناءِ ذهبٍ أو فضةٍ، فكأنما يُجَرجِرُ في بطنه نارَ جهنم» ("، وعلى هذا: المِجْمَرة")، والملعقة، والمدهن، والميل ("، والمكحلة، والمرآة، ونحو ذلك. والنصوص وإن وردت في الشُّربِ؛ فالباقي في معناه؛ لاستوائِهم في الاستعمال، والجامع: أنه زِيُ المتكبرين، وتَنعُّمُ المُترفين، وأنه منهي عنه، فيعم الكل (ويستوي فيه الرجال والنساء) لعموم النهي، وعليه الإجماع.

⁽١) الحزام.

⁽٢) أخرجه النسائي والدار قطني وغيرهما.

⁽٣) المبخرة.

⁽٤) ما يُجعَل به الكحل في العين.

٢٨٦ الصف الأول الثانوى

تدريب

س١: لم سمّى الباب بالحظر والإباحة أو الاستحسان؟

س٢: ما المراد بالكراهة عند علماء المذهب؟

س٣: ما حكم النظر إلى العورة؟ مع التوجيه والاستدلال.

س٤: بين حكم ما يأتي مع التعليل:

- (أ) نظر الطبيب إلى عورة المرأة.
 - (ب) نظر الرجل إلى بدن الرجل.
 - (ج) نظر المرأة إلى بدن المرأة.
- (د) نظر الرجل إلى محارمه ما يباح له وما يحرم.

س٥: بين صحة أو خطأ العبارات الآتية مصححًا الخطأ منها معللًا ومستدلًا.

- (أ) لا بأس بأن يمس ما يجوز النظر إليه إذا أمن الشهوة.
 - (ب) لا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل.

س٦: أكمل مما بين القوسين مع التوجيه لما تختار:

(أ) لبس خاتم الفضة لمن يحتاج إليه.....

(مباح_مكروه_سنة)

(ب) شد الأسنان بالذهب.....

(جائز عند أبي حنيفة ـ جائز عند الصاحبين ـ حرام إجماعًا)

فَصْلٌ في الاحتكار

وَيُكْرَهُ فِي أَقْوَاتِ الْآدَمِيِّنَ وَالْبَهَائِمِ فِي مَوْضِعِ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ،

فصل في الاحتكار

تعريفه وحكمه:

وهو مصدر احتكرتُ الشيء: إذا جمعتُه وحبستُه. والاسم: الحُكرة بضم الحاء.

قال: (ويُكرَه في أقوات الآدميين والبهائم، في موضع يضر بأهلِه) والأصل في ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَكَادِ بِظُلْمِ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيعِ ﴾ (١)، قال عمر على: «لا تحتكروا الطعام بمكة؛ فإنه إلحادٌ»(١)، وما رَوَى ابنُ عمر عن النبي عليه الصلاة والسلام، أنه قال: «الجالِبُ مرزوقٌ، والمحتكر محرومٌ»(٣)، وفي رواية: ملعونٌ، وعنه عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «من احتكر طعامًا أربعين يومًا، فقد برئ مِن الله، وبرئ اللَّهُ منه»، ورَوَى أبو أَمامة الباهلي: «أن النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ نهى أن يُحتكر الطعام»، ورورى عمر عن النبي _ عليه الصلاة والسلام _ أنه قال: «مَن احتكر على المسلمين طعامَهم، ضَرَبَه اللَّهُ بِالْجُذَام ('')، والإفلاس»(')، ولأن فيه تضييقًا على الناس، فلا يجوز.

والاحتكار: أن يبتاعَ طعامًا مِن المِصر (')، أو مِن مكانِ يجلب طعامه إلى المِصر، ويحبسه إلى وقت الغلاء.

⁽١) سورة الحج. الآية: ٢٥. (٢) رواه الأزرقي في أخبار مكة.

⁽٣) أخرجه ابن ماجه.

⁽٤) الجذام: علَّة في البدن تتآكل معها الأطراف.

⁽٥) أخرجه ابن ماجه.

⁽٦) المصر: البلد الكبير، الذي يقام فيه الدور ، والأسواق ، والمدارس ، وغيرها من المرافق العامة.

۲۸۸ >>> الصف الأول الثانوى

وَلَا احْتِكَارَ فِي غَلَّةِ ضَيْعَتِهِ وَمَا جَلَبَهُ (سم)؛ وَإِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حَالُ الْمُحْتَكِرِ يَأْمُرُهُ بِبَيْعِ مَا يَفْضُلُ عَنْ قُوتِهِ وَعِيَالِهِ، فَإِنِ امْتَنَعَ بَاعَ عَلَيْهِ؛

وشرطُهُ: أن يكون مِصْرًا يَضُرُّ به الاحتكار؛ لأنه تَعَلَّق به حقُّ العامة، وشَرَط بعضُهُم الشراءَ في غيرِ وقتِ الغلاء وينتظر زيادة الغلاء، والكل مكروه.

والحاصل: أنه يُشترط أن يُضِرَّ بأهل تلك المدينة، فإن لم يُضِرِّ بأهلِهِ، فليس بمحتكِرٍ ؟ لأنه حَبَسَ مِلْكَه، ولا ضرر فيه بغيره، وعلى هذا التفصيل: تَلَقِّي الجلب''، لأنه عليه الصلاة والسلام نَهَى عنه''

قال: (ولا احتكار في غَلَّةِ ضَيعَتِه، وما جَلَبَه) أي مِن مكانٍ بعيدٍ مِن المصر، أو ما زَرَعَه؛ لأن له أن لا يَجلِبَ ولا يَزرَع، فله أن لا يبيع، وقال أبو يوسف: يُكرَه فيها جَلَبَه أيضًا؛ لعموم النهي.

وقال محمد: يُكرَه إذا اشتراه من موضع يُجلَب مِنه إلى المِصر في الغالب؛ لِتَعَلَّقِ حقِّ العامة به، وما لا فلا. قال: (وإذا رُفِعَ إلى القاضي حالُ المحتكر: يأمره ببيع ما يَفضُل عن قُوتِه وعِياله، فإنْ امتنَع: باع عليه) لأنه في مقدار قُوتِه، وعياله، غيرُ محتكر، ويَترُكُ قُوتَهم على اعتبارِ السَّعَةِ، وقيل: إذا رُفِعَ إليه أَوَّلَ مرةٍ نهاه عن الاحتكار، فإن رُفِعَ إليه ثانيًا حَبسَه وعَزَّرَه بها يَرَى؛ زجرًا له، ودفعًا للضَّرَر عن الناس.

التسعير على الناس:

قال محمد: أُجبِرُ المحتَكرِين على بَيْعِ ما احتكروا، ولا أُسَعِّر، ويقال له: بعْ كما يبيعُ الناس، وبزيادةٍ يُتغَابَنُ في مِثلِها، ولا أترُكه يبيعُ بأكثر. والأصل في ذلك: ما روي

⁽١) تلقي الجلب: هو أن يأتي تجار ببضاعة إلى البلد فيقابله أهلها خارج البلد ويشترون منهم السلعة ثم يبيعونها إلى أهل البلد بسعر مرتفع أو يعلمونهم بالسعر فيزيدونه على أهل البلد وهو مكروه إما لضرر التجار أو لضرر أهل البلد.

⁽٢) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

وَلَا يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يُسَعِّرَ عَلَى النَّاسِ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى أَرْبَابُ الطَّعَامِ تَعَدِّيًا فَاحِشًا فِي الْقِيمَةِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ بِمَشُورَةِ أَهْلِ الْخِبْرَةِ بِهِ؛

«أن السِّعرَ غلا بالمدينة، فقالوا: يا رسول اللَّه! لو سَعَّرتَ؟ فقال: إن اللَّهَ هو المُسَعِّر» (''، ولأن التسعير تقديرُ الثمن، وأنه نوعُ حَجْر.

وقول محمد: أُجِبِرهُم على البيع، يحتمل وجهين: إما لِمَا فيه مِن المصلحة العامَّة، أو بناءً على قولهما في الحَجْر ('').

قال: (ولا ينبغي للسلطان أن يُسَعِّر على الناس) لِمَا بَيَّنَا. قال: (إلا أن يتعدى أربابُ الطَّعامِ تعديًا فاحشًا في القيمة، فلا بأس بذلك، بمشورة أهلِ الخِبرة به) لأن فيه صيانة حقوق المسلمين عن الضياع، وقد قال أصحابُنا: إذا خاف الإمامُ على أهلِ مِصرِ الضياعَ والهلاك، أَخَذَ الطعامَ مِن المُحتكِرِين وفَرَّقَه عليهم، فإذا وَجَدُوا: رَدُّوا مِثلَه، وليس هذا حَجْرًا، وإنها هو للضرورة، كها في المخمصة "".

ولو سَعَّر السلطانُ على الخَبَّازين الخُبزَ، فاشترى رجُل منهم بذلك السعر، والخَبَّازُ يَخافُ إِن نَقَصَه ضربَه السلطان، لا يحل أكلُه؛ لأنه في معنى المُكرَه، وينبغي أن يقول له: بعني بها تُحِب؛ ليَصِحَّ البَيْعُ، ولو اتَّفَق أهلُ بَلَدٍ على سِعْر الخُبز واللحم، وشاع بينهم، فَدَفَعَ رجلٌ إلى رَجُلٍ منهم درهمًا ليُعطِيَه، فأعطاه أقلَّ مِن ذلك، والمشتري لا يعلم، رَجَعَ عليه بالنقصان مِن الثمن؛ لأنه ما رَضِيَ إلا بسِعر البلد.

وقال أبو يوسف: الاحتكار في كلِّ ما يضر بالعامة؛ نظرًا إلى أصْلِ الضَّرر.

وقال محمد: الاحتكارُ في أقواتِ الآدميين؛ كالتمر، والجِنطة، والشعير، وأقوات البهائم؛ نظرًا إلى الضرر المقصود.

⁽١) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

⁽٢) الحَجر في اللَّغة: المنع، وشرعًا: المنع عن أشياء مخصوصة، بأوصاف مخصوصة، والمصنف يشير إلى الخلاف بين الإمام وصاحبيه في مشروعية الحجر على السفيه، كما سيأتي في كتاب الحجر. (٣) المخمصة: المحاعة.

وَيُقْبَلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ قَوْلُ الْفَاسِقِ، وَلَا يُقْبَلُ فِي الدِّيَانَاتِ إِلَّا قَوْلُ الْعَدْلِ، ذَكَرًا أَوْ أُنْفَى؛ وَيُقْبَلُ فِي الدِّيَانَاتِ إِلَّا قَوْلُ الْعَدْلِ، ذَكَرًا أَوْ أُنْفَى؛ وَيُقْبَلُ فِي الْهَدِيَّةِ وَالْإِذْنِ قَوْلُ الصَّبِيِّ.

مدة الاحتكار:

واختلفوا في مدة الاحتكار، قيل: أقلها أربعون يومًا؛ كما ورد في الحديث، وما دون ذلك فليس باحتكار؛ لعدم الضرر بالمدة القصيرة، وقيل: أقلَّه شهر؛ لأن ما دونه عاجِل، ثم قيل: يأثم بنفس الاحتكار وإن قَلَّت المدة، وإنها بيانُ المُدَّةِ لبيان أحكامِ الدنيا.

قبول خبر الفاسق في المعاملات:

قال: (ويُقبَل في المعاملات قولُ الفاسق) لأنها يَكثُر وجودُها مِن الناس، فلو شَرَطْنا العدالةَ حُرِجَ الناسُ في ذلك، وما في الدِّين مِن حَرَج، فيُقبَل قولُ الواحِدِ؛ عدلًا كان أو فاسقًا، ذَكرًا أو أُنثَى، مسلمًا أو كافرًا؛ دفعًا للحرج.

قال: (ولا يُقبَل في الديانات إلا قول العَدْلِ؛ ذكرًا أو أنثى) لأن الصِّدق فيه راجحٌ؛ باعتبارِ عقلِهِ ودينِه، سِيَّا فيما لا يَجلِبُ له نفعًا، ولا يَدفَع عنه ضررًا، بخلاف المعاملات؛ فإنه لا مُقام له في دارِنا إلا بالمُعاملة، ولا مُعامَلة إلا بقبولِ قولِه، ولا كذلك الديانات.

والمعاملاتُ: كالإِخبارِ بالذبيحةِ، والوَكالة، والهِبة، والهدية، والإِذن، ونحو ذلك. والديانات: كالإِخبار بجهة القِبلة، وطهارةِ الماء.

قال: (ويُقبَل في الهديَّة، والإذنِ، قولُ الصبيِّ) للحاجة إلى ذلك، وعليه الناسُ مِن لَدُن الصدر الأول إلى يومِنا.

فَصْلُ

تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَى الْأَقْدَامِ وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْإِبِلِ وَبِالرَّمْيِ، فَإِنْ شُرِطَ فِيهِ جُعْلٌ مِنْ أَحِدِ الْجَانِبَيْنِ أَوْ مِنْ ثَالِثٍ لِأَسْبَقِهِمَا فَهُوَ جَائِزٌ،

فصل في المسابقة

المسابقات الرياضية:

قال: (تجوز المسابقةُ على الأقدام، والخَيْل، والبغال، والحمير، والإبل، وبالرمي) والأصل فيه: حديثُ أبي هريرة أن النبي على قال: «لا سَبْقَ إلا في خُفّ، أو نَصْلٍ، أو حافِرٍ» (() والمرادُ بالحُفّ: الإبل، وبالنَّصْلِ: الرمي، وبالحافر: الفرس، والبغال، والحار،عن الزهري قال: «كانت المسابقةُ بين أصحابِ رسول اللَّه على في الحَيل، والأرجُلِ»، ولأنه مما يُحتَاجُ إليه في الجهاد للكرِّ والفرِّ، وكُلُّ ما هو مِن أسبابِ الجهادِ فَتَعَلَّمُه مندوبُ إليه، وكانت «العضباء» ناقةُ رسولِ اللَّه على لا تُسبق، فجاء أعرابيٌ على قعودٍ فَسَبقَها، فَشَقَّ ذلك على المسلمين، قال عليه الصلاة والسلام: «ما رَفَعَ اللَّه شيئًا إلا وَضَعَه» (())، وفي الحديث: «تسابَقَ رسولُ اللَّه على وأبو بكر، وعمر، فسَبَقَ رسولُ اللَّه على وأبو بكر، وعمر، فسَبَقَ رسولُ اللَّه على المسلمين، وعن النبي على الاتحضر وعمر، فسَبَقَ رسولُ اللَّه على وأبو بكر، وثلَّثَ عمر»، وعن النبي على المسابقة. الملائكة شيئًا مِن الملاهي؛ سوى النِّصال، والرِّهان» (()) أي: الرمي، والمسابقة.

جوائز المسابقات:

قال: (فإن شُرِطَ فيه جُعْلٌ مِن أحد الجانبين، أو مِن ثالِثٍ لأَسبَقِهِما، فهو جائز) وذلك مثل أن يقول أحدُهما لصاحِبِه: إن سَبَقْتَني أعطيتُك كذا، وإن سبقتُك لا آخُذُ

⁽١) رواه أبو داود.

⁽٢) أخرجه البخاري بمعناه.

⁽٣) أخرجه الطبراني في الكبير.

٢٩٢ ﴾ الصف الأول الثانوى

وَإِنْ شُرِطَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَهُوَ قِمَارٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مُحَلِّلٌ بِفَرَسٍ كُفْءٍ لِفَرَسَيْهِمَا يُتَوَهَّمُ سَبْقُهُ لَهُ يَعْطِهِمَا، وَفِيمَا بَيْنَهُمَا أَيُّهُمَا يُتَوَهَّمُ سَبْقُهُ لَهُ يُعْطِهِمَا، وَفِيمَا بَيْنَهُمَا أَيُّهُمَا يُتَوَهَّمُ سَبْقُهُ لَمْ يُعْطِهِمَا، وَفِيمَا بَيْنَهُمَا أَيُّهُمَا سَبَقَاهُ لَمْ يُعْطِهِمَا، وَفِيمَا بَيْنَهُمَا أَيُّهُمَا سَبَقَ أَخَذَ مِنْ صَاحِبِهِ، وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ إِذَا اخْتَلَفَ فَقِيهَانِ فِي مَسْأَلَةٍ وَأَرَادَا الرُّجُوعَ إِلَى شَيْخ وَجَعَلَا عَلَى ذَلِكَ جُعْلًا.

مِنكَ شيئًا، أو يقول الحاكم لجماعةِ فرسانٍ: مَن سَبَقَ منكم، فله كذا، وإن سُبِقَ؛ لا شيء عليه، أو يقولُ لجماعةِ الرُّماة: مَنْ أصابَ الهدف، له كذا، وإنها جاز في هذين الوجْهين؛ لأَنه تحريضٌ على تعليمِ آلةِ الحَرْبِ والجهاد، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «المؤمنون عند شروطهم»(۱)، وفي القياس: لا يجوز؛ لأنه تعليقُ المالِ بالخطر.

(وإن شُرِطَ من الجانبين؛ فهو قِهار) وأنه حرامٌ (إلا أن يكون بينها مُحَلِّل؛ بِفَرَسِ كَفَء لِفَرَسَيهها، يُتوَهَّم سَبْقُه لهما، إن سَبَقَهُما أخذ مِنْهُما، وإن سَبَقَاه لمَ يُعطِهما، وفيها بينهما: أيُّهُما سَبَقَ، أَخَذَ مِن صاحِبِه) وإنها جاز ذلك: لأنه بالمُحَلِّل خَرَجَ عن أن يكون قِهارًا، فيجوز لِمَا ذَكَرْنا، وقيل في المحلِّل: أن يكون إن سَبقاه أعطاهُما، وإن سَبقَهُما لم يأخذ منهُما، وهو جائزٌ أيضًا لمَا ذَكَرْنا، ولو لم يكن فَرَسُ المُحلِّل مِثلَهُما، لا يجوز؛ لأنه لا فائدة في إدخاله بينهما، فلا يخرُجُ مِن أن يكون قِهارًا.

المسابقات العلمية:

قال: (وعلى هذا التفصيل: إذا اختلف فقيهان في مسألة، وأرادا الرجوع إلى شيخ، وجَعَلا على ذلك جُعلًا)؛ لأنَّه لمَّا جاز في الأفراس يجوز هنا للحثِّ على الجَهدِ في طلب العلم؛ لأن الدين يقوم بالعلم، كما يقوم بالجهاد.

والمسابقةُ بالخيل للرياضة مالم يُتْعِبهَا مندوبٌ إليه، وكذلك على الأقدام، والرمي، قال على الله على الأقدام، والرمي، قال على الله و تعالى و يُدخِلُ بالسّهم الواحِدِ الجنةَ ثلاثَةً: صانِعَه، ومُنبَله، والرامي به "``،

ورَكضُ الدابةِ بِتَكَلُّفٍ للعَرض على المشتري، مكروهٌ؛ لأنه يُغرِّرُ بالمشتري.

⁽١) أخرجه البخاري.

⁽٢) رواه عقبة بن عامر الجُهَني.

وَوَلِيمَةُ الْعُرْسِ سُنَّةُ، وَيَنْبَغِي لِمَنْ دُعِيَ أَنْ يُجِيبَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَثِمَ، وَلَا يَرْفَعُ مِنْهَا شَيْئًا، وَلَا يُعْطِي سَائِلًا إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا؛

وفي الحديث: «تُضرَب الدابةُ على النّفار، ولا تُضرَب على العِثار»؛ فإن العِثار يكونُ مِن سوء إمساكِ الراكِبِ اللجام، والنّفار: مِن سوء خُلُقِ الدَّابة، فتؤدَّب على ذلك، وعن عمر في أنه كتَبَ إلى سعدِ بن أبي وقاص: «لا تخصِين فرسًا، ولا تجرين فرسًا» (() ومعناه: أن صهيلَ الفَرَسِ يُرهِب العدو، والخصي يمنعُه، لا أنه حرام؛ لأنهم تعارَفو مِن لَدُن رسول اللَّه على إلى يومِنا مِن غيرِ نكيرٍ، ويجوز شراء الخصي مِن الخيلِ، وركوبُه بالاتفاق، ومعنى النهى الثاني ((): إجراء الفرس فوق ما يتحمله.

الوليمة ، وحكمها ، وأدابها:

قال: (ووليمة العُرس سُنة) قديمةٌ، وفيها مثوبَةٌ عظيمة، قال عليه الصلاة والسلام: «أَوْلِم ولو بشاة» (٢٠)، وهي إذا بنى الرَّجُلُ بامرأتِه؛ أَنْ يدعو الجيران، والأقرباء، والأصدقاء، ويَذبَح لهم، ويَصنَع لهم طعامًا.

قال: (وينبغي لَن دُعِي أن يُجيب، فإن لم يَفْعَل؛ أَثِم) لقوله ﷺ: «مَنْ لَمْ يُجِب الله عوة، فقد عصى الله ورسوله» (أن فإن كان صائمًا أجاب ودَعَا، وإن لم يكن صائمًا، أكل ودَعَا، وإن لم يأكل؛ أثِم وجَفَا؛ لأنه استَهزَأ بالمُضِيف، وقال ﷺ: «لو دُعِيتُ إلى كُراع (الله كَبُعْتُ الله على سائِلًا إلا بإذن صاحِبِها) كُراع (الله في الأكل دون الرَّفْع والإعطاء.

⁽١) رواه البيهقي في السنن الكبرى.

⁽٢) في قول عمر السابق: ولا تجرين فرسًا.

⁽٣) أخّرجه البخاري.

⁽٤) متفقّ عليه.

⁽٥) الكراع: مادون الكعبين من الدواب، وقيل: كراع كل شئ أطرافه. والمراد: كراع الشاة.

⁽٦) أخرجه البخاري.

٢٩٤ ﴾ الصف الأول الثانوي

وَمَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ عَلَيْهَا لَهُوُّ إِنْ عَلِمَ بِهِ لَا يُجِيبُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى حَضَرَ إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْمَائِدَةِ لَا يَقْعُدُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَائِدَةِ لَا يَقْعُدُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَائِدَةِ لَا يَقْعُدُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَائِدَةِ، فَإِنْ كَانَ اللَّهُوُ عَلَى الْمَائِدَةِ، فَإِنْ كَانَ مُقْتَدًى بِهِ لَا يَقْعُدُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقْتَدًى بِهِ فَلَا بَأْسَ بِالْقُعُودِ.

قال: (ومن دُعِي إلى وليمة عليها لهوٌ؛ إن عَلِمَ به، لا يُجيب) لأنه لم يلزَمْه حَقُّ الإجابة.

قال: (وإن لم يَعلَم حتى حَضَر: إن كان يقدر على مَنْعِهِم فَعَلَ) لأنه نهيٌ عن منكر (وإن لم يَقدِر: فإن كان اللهو على المائدة؛ لا يَقْعُد) لأن استماع اللهو حرامٌ، والإجابة سُنَّة، والامتناعُ عن الحرام أولى مِن الإتيان بالسنة (وإن لم يكن على المائدة: فإن كان مُقتَدَى به، لا يَقْعُد) لأن فيه شَيْنَ الدِّين، وفتحَ بابِ المعصيةِ على المسلمين، وما روي عن أبي حنيفة أنه قال: ابتُليتُ بهذا مرةً فَصَبَرتُ، كان قبلَ أن يصير مُقتَدى به (وإن لم يكن مقتدى به: فلا بأس بالقعود) وصار كتشييع الجنازة إذا كان معها نياحة، لا يَترُك للتشييع والصلاة عليها لمَا عِندها من النياحة، كذا هنا.

* * *

الأهداف التعليمية لكتاب الأضحية

يتوقع من الطالب بعد دراسة الموضوعات الفقهية المضمنة في كتاب الأضحية أن:

- ١_ يعرف الأضحية لغة وشرعًا.
- ٢ يتعرف المقصود بالذبح وحكمه.
- ٣ يحدد طريقة الذبح الشرعية وشروطه وآدابه.
 - ٤_ يلتزم آداب الذبح عند ذكاة الحيوان.
- ٥ يستشعر رحمة الشريعة الإسلامية ويسرها وسماحتها.
 - ٦- يفصل القول في المقصود بالأضحية.
 - ٧ يستنتج حكمة مشروعية الأضحية.
 - ٨ـ يستعرض أحكام الأضحية.

※ ※ ※

كِتَابُ الْأُضْعِيَةِ

وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرِّ مُقِيمٍ مُوسِرٍ،

كتاب الأضحية

تعريفها:

وهي بضم الهمزة وكسرها: اسم لِمَا يُذبَح أيامَ النَّحر، بنية القُربة للَّه تعالى، وكذلك الضحية _ بفتح الضاد، وكسرها _ ، ويقال أيضًا: أُضحاة. قال على الضاد، وكسرها _ ، ويقال أيضًا: أُضحاة. قال علم أُضحاة، وعَتيرة (۱) (۱) فالأَضحاة: ما يُذبَح أيام النحر، وهي مِن أضحى يُضْحِي، إذا دَخَل في الضُّحَى؛ لأنها تُذبَح وقت الضحى، فسمي الواجبُ باسم وقتِه؛ كصدقة الفطر، والصلوات الخمس.

على من تجب؟

قال: (وهي واجبة على كلِّ مسلِم، حُرِّ، مقيم، مُوسِر) أما الوجوب: فَمَذْهبُ أصحابِنا. ورُوِيَ عن أبي يوسف أنها سُنَّة، وذَكَرَ الطَّحاوي: أنها واجبة عند أبي حنيفة، سنة عندهما، والدليل على كونها سنة: قوله ﷺ: «ثلاثٌ كُتِبَت عَلَى ولم تُكتَب عليكم: الوتر، والضحى، والأضحى»، وفي رواية: «وهي لكم سنة»، وعن أبي بكر، وعمر أنها كانا لا يضَحِّيان مخافَة أن يَراها الناسُ واجبةً، ولأنها لو وَجَبَت لوَجَبَت على المسافر؛ كصدقة الفطر، والزكاة؛ إذ الواجبات المالية لا تأثير للسفر فيها، ودليلُ الوجوب: قوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرُ ﴾ (")، أَمَرَ بنَحرٍ مقرونٍ بالصلاة، وما ذلك الإ الأضحية، وقوله ﷺ: «ضَحُّوا، فإنها سنة أبيكم إبراهيم» (أ)، أمرٌ، وأنه للوجوب.

⁽١) العتيرة: ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ويسمونها الرجبية أيضاً.

⁽٢) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم.

⁽٣) سورة الكوثر. الآية: ٢.

⁽٤) أخرجه أحمد.

وقوله ﷺ: «مَن وَجَدَ سَعَةً ولم يُضَحِّ، فلا يَقرَبَنَّ مُصَلانًا»(''، عَلَّق الوعيدَ بترك الأضحية، وأنه يَدُلّ على الوجوب؛ وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «ولَمْ تُكتب عليكم»، قلنا: نفي الكِتابةِ نفي الفرضيَّة؛ لأن المراد مِن الكتابة: الفرض، قال اللَّه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَنَا مَّوْقُوتًا ﴾ (''، أي: فرضًا مؤقتًا، ولذلك تُسمَّى الصلوات المفروضات مكتوبة، فكان النَّصُّ ينفي الفرضية، ونحن نقول به، إنها الكلام في نفي الوجوب، وقوله: «وهي لكم سنة» أي ثَبَتَ وجوبُها بالسنة؛ لَمَا ذَكَرْنا مِن التعارُض في تأويل الآية، وما وجب بالسنة يطلق عليه اسمُ السُّنَن، وهو كثيرُ النظيرِ، وأبو بكر، وعمر، كانا فقيرَين، فخافا أن يظُنُّها الناسُ واجبةً على الفقراء، على أنها مسألةٌ مختلفةٌ بين الصحابة، ولا احتجاج بقول البعض على البعض، والترجيحُ لنا، ولأن ما ذكرناه موجِب، وما ذَكروه نافٍ، والمُوجِبُ راجحٌ، وتمامُه عُرِفَ في الأصول، وإنها لم تجب على المسافِر: لأنها اختصت بأسباب شَقَّ على المسافر تحصيلُها، وتفوت بمضي الوقت، فلم تجب، كالجمعة، بخلاف الفِطر، والزكاة؛ حيث لا تفوت بالوقت، ويجوز فيها التأخيرُ، ودَفْعُ القيمةِ، وغيرُ ذلك. وعن علي على الساعلى الساعلى المسافِرِ جمعةٌ، ولا أضحية»، واختصاصها بالمسلِم: لأنها عبادةٌ وقُربة، وبالمقيم: لمَّا مَرَّ، ويستوي فيه المقيمُ بالأمصار، والقُرى، والبوادي؛ لأنه مقيمٌ، وبالغِنَى: لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صدقة إلا عن ظَهْر غِنَى»(")، والمراد: الغِنَى المشروطُ لوجوب صدقة الفطر، وأما أولاده الصغار: فَرَوَى الحسنُ عن أبي حنيفة، أنه يجب عليه أن يُضَحِّى عن أولاده الصِّغار؛ كصَدَقَةِ الفِطر، وعنه: لا تجب؛ لأنها قُربة تَحْضَة، والقُربة لا تُتَحَمَّل بسبب الغير، بخلاف صدقة الفطر؛ فإنها مئونةٌ، وسبَبُها، رأسٌ يَمُونُه ويلى

⁽١) أخرجه أحمد وابن ماجه.

⁽٢) سورة النساء. الآية: ١٠٣.

⁽٣) أخرجه البخاري.

وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ شَاةٌ. وَإِنِ اشْتَرَكَ سَبْعَةٌ فِي بَقَرَةٍ أَوْ بَدَنَةٍ جَازَ إِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ وَيُرِيدُونَهَا، وَلَوِ اشْتَرَى بَقَرَةً لِلْأُضْحِيَةِ ثُمَّ أَشْرَكَ فِيهَا سِتَّةً أَجْزَأَهُ،

ما يجزئ من الأضحية.

قال: (ويجب على كل واحد شاة) لأنه أدنى الدم، كما قلنا في الهدايا.

قال: (وإن اشترك سبعةٌ في بقرةٍ، أو بَدَنَة، جاز إن كانوا مِن أهل القُربة) يعني مسلمين (ويريدونها) يعني يريدون القُربة، فإذا خَرَجَ البعضُ عن أن يكون قُربةً: خَرَجَ البعضُ عن أن يكون قُربةً: خَرَجَ الباقي، والأصل في جواز الشركة: ما رَوَى جابرُ، قال: «نَحَرْنا مع رسول اللَّه عَن سبعة، والبقرة عن سبعة» (۱)

وتُجزئ عن أقل مِن سبعة بطريق الأولى، ولا تُجزئ عن أكثر؛ لأن القياس ألا تجزئ الاعن واحد، لأنه إراقةٌ واحدةٌ، إلا أنّا تركنا القياس بها روينا، وأنه مقيّد بالسبعة، فلا يُزاد عليه، وتجوز البَدَنة بين اثنين نصفين؛ لأنه لمّا جاز ثلاثُ أَسْبَاع؛ فلأن يجوز ثلاثة ونصف أَوْلى، ولو كان لأحَدِهم أقلُ مِن السُّبع، لا يُجزِئه.

(ولو اشترى بقرةً للأضحية، ثم أَشْرَكَ فيها ستةً، أَجزَأَه) استحسانًا، والقياسُ: ألا يجوز، لأنه أَعَدَّها للقُربة، فلا يجوز بيعُها، وفي الشَّرِكة بيعُها.

وجْهُ الاستحسان: أن الحاجة مَاسَّة إلى ذلك؛ لأنه قد لا يَجِدُ إلا بقرة، ولا يجد شركاء، فيشتريها، ثم يطلب الشركاء بعد ذلك، فَجَوَّ زناه للحاجة، والأحسن: أن يَطلُب الشركاء قبل الشراء؛ لئلا يكونَ راجعًا عن القُربة. وعن أبي حنيفة: أنه يُكرَه ذلك بعد الشراء، قيل: لو أراد الاشتراك وقت الشراء، لا يُكره. وقيل: إن كان فقيرًا، لا يجوز؛ لأنه أوجَبَها بالشراء، فإن أشرك جاز، ويَضمن حصة الشركاء. وقيل: الغني إذا شارَكَ يتصدق بالثَّمَن؛ لأن ما زاد على السُّبع غيرُ واجبٍ عليه، وبالشراء قد أوجَبه على نفسِه، فيتصدق بثمَنِه.

⁽١) أخرجه مسلم.

وَيَقْتَسِمُونَ لَحْمَهَا بِالْوَزْنِ، وَتَخْتَصُّ بِالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَيُجْزِئُ فِيهَا مَا يُجْزِئُ فِي الْهَدْيِ، وَتَخْتَصُّ بِأَيَّامِ النَّحْرِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: عَاشِرُ ذِي الْحِجَّةِ وَحَادِي عَشَرِهِ وَثَانِي عَشَرِهِ أَفْضَلُهَا أَوَّلُهَا،

قال: (ويقتسمون لحمَها بالوزن) لأنه موزون، ولا يتقاسمونه جُزافًا، إلا أن يكون معه الأكارع، والجِلْد، فيجوز، كما قلنا في البيع. قال: (وتختص بالإبل، والبقر، والغنم) لِمَا مَرَّ في الهَدي. ولقول الصحابة: الضحايا مِن الإبل، والبقر، والغنم، وذلك اسمُ للكبارِ دون الصِّغار، قال: (ويُجزئ فيها ما يُجزئ في الهَدي) وهو الثنَّيُّ مِن الكل، وهو مِن الغنم: ما له سنة، ومن البقر: سنتان، ومِن الإبل: خمس سنين، ولا يجوز الجَذَع مِن الإبل، والبقر، والمعز؛ لَما رَوَى أبو بردة قال: «قلت: يا رسول اللَّه! ضحيتُ قبلَ الصلاة، وعندي عَتودٌ خير مِن شاتي لُم أفيُجزئ أن أضحي به؟ قال: يجزيك، ولا يجزئ أحدًا بعدك»، والعتود مِن المعز، كالجذع مِن الضأن، وهو الذي أتى عليه أكثرُ الحَوْل، وهو القياس في الضَّأن أيضًا، إلا أنَّا تركناه بقوله عَيَّذ: «نعم الأضحية الجذع مِن الضأن» (") ثم الاسمُ يتناولُ السالمِ منها، ولا يجوز المَعيب، والشَّقُ في الأُذُنِ، والوَسم: قليلٌ، لا اعتبار به، ويتَصَدَّق بجلالهِا وخِطامِها، ولا يُعطى أَجْرَ الجَزَّارِ منها.

وقتها:

قال: (وتختص بأيام النحر، وهي ثلاثة: عاشر ذي الحجة، وحادي عَشَرِه، وثاني عَشَرِه، أفضَلُها أَوَّهُا) لَما روي عن عمر، وعلي، وابن عباس، وابن عمر، وأبي عن عمر، وعلي، وابن عباس، وابن عمر، وأبي مشرِه، أفضَلُها أَوَّهُا» (")، وهذا لا يَهتَدي إليه العقل،

⁽١) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه.

⁽٢) روح المعاني.

٢٠٠ الصف الأول الثانوى

فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَذْبَحْ، فَإِنْ كَانَ فَقِيرًا وَقَدِ اشْتَرَاهَا تَصَدَّقَ بِهَا حَيَّةً، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا تَصَدَّقَ بِثَمَنِهَا اشْتَرَاهَا أَوْ لَا،

.....

فكان طَرِيقُه السمع، فكأنهم قالوه عن النبي على وأفضلُها أَوَّهُا؛ لِمَا روينا، ولكونه مُسارَعةً إلى الخير والقُربة، وأدناها آخِرُها؛ لِمَا فيه من التأخير عن فعل الخير، ويجوز ذبحُها في أيامِها ولياليها؛ لأن الأيام إذا ذُكِرَت بلفظِ الجَمْعِ فعل الخير، ويجوز ذبحُها في أيامِها ولياليها؛ لأن الأيام إذا ذُكِرَت بلفظِ الجَمْعِ ينتظم ما بإزائها مِن الليالي، كما في النذر؛ لِمَا عُرِفَ مِن قصة زكريا عليه السلام. قال: (فإن مَضَت ولم يَذبَح: فإن كان فقيرًا، وقد اشتراها، تَصَدَّق بها حَيَّة) لأنها غيرُ واجبةٍ على الفقير، فإذا اشتراها بِنِيَّة الأضحية تعيَّنت للوجوب، والإراقةُ إنها عُرِفَت قُربَةً في وقتٍ معلوم، وقد فات، فيتصدق بعينها (وإن كان غنيًا: تَصَدَّق بِثَمَنِها، اشتراها أو لا) لأنها واجبةٌ عليه، فإذا فات وقتُ القُربة في الأضحية تَصَدَّق بالشَّمَنِ؛ إخراجًا له عن العُهدة؛ كما قلنا في الجمعة إذا فات: تقضى الظهر، والفِديَةُ عند العجز عن الصوم؛ إخراجًا له عن العُهدة.

وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا بِطُلُوعِ الْفَجْرِ أَوَّلَ أَيَّامِ النَّحْرِ، إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْمِصْرِ لَا يُضَحُّونَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِهَا، وَيُطْعِمُ الْأَغْنِيَاءَ وَالْفُقَرَاءَ وَيَدَّخِرُ.

قال: (ويَدخُلُ وقتُها بطلوع الفجر أول أيام النحر، إلا أن أهل المِصْر لا يُضَحُّون قبلَ صلاةِ العيد) لقوله على: «مَنْ ذَبَحَ قبلَ الصلاة، فلْيُعِد ذبيحَتَه، ومَنْ ذَبَحَ بعد الصلاة، فقد تَمَّ نُسُكُه، وأصابَ سُنَّة المسلمين» (()، وقال على: «إن أوَّلَ نُسُكِنا في هذا السوم: الصلاة، ثم الأضحية» (()، وهذا الشَّرط في حَقِّ مَن تجب عليه الصلاة، أمَّا مَن لا تجب عليه _وهم أهل السَّواد (() فيجوز ذبحُه بعد طلوع الفجر، وهذا لأن العبادة لا يختلف وقتُها بالمِصر وعدمِه كسائر العبادات.

کیف توزع؟

قال (ويَأْكُلُ مِن لَحَمِها، ويُطعِم الأغنياء، والفقراء، ويَدَّخِر) لقوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْمِنْهَا وَالْمَعِمُواْ ٱلْمِالِيَ الْفَقِيرَ ﴾ (')، وقال ﷺ: «كنتُ نهيتُكم عن زيارة القبور، ألا فَزُورُوهَا، وكنت نهيتُكم عن ادِّخارِ لُحُوم الأضاحي، فكلوا وادَّخِروا» ('°)، وإنها يجوز أن يُطعِمَ الأغنياء: لأنه يجوز له الأكل، وهو غني، فكذا غيرُه، ويُستَحب ألا تَنقُص الصدقة عن الثَّلُث؛ لأن النصوصَ قسَّمَتها بين الأكل، والتَّصَدُّقِ والادِّخار، فيكونُ لِكُلِّ واحدٍ الثلث، وينتفع بجِلدها فيها يُفرَش وينام عليه، أو يعمل منه آلة تُستَعمل؛ ليكلِّ واحدٍ الثلث، والسفرة (آ)؛ لِمَا رُوي عن عائشة: اتَّخذَت مِن جِلدِ أضحيتها سِقاءً، كالمنخل، والغربال، ولا يشتري به ما لا يُنتَفَع به إلا بالاستهلاك؛

⁽١) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

⁽٢) أخرجه البخاري.

⁽٣) المقصود: أهل القرى التي لا تتوفر فيها شروط العيد.

⁽٤) سورة الحج. الآية: ٢٨.

⁽٥) أخرجه الترمذي.

⁽٦) ما يوضع فيه طعام السفر.

٣٠٢ الصف الأول الثانوى

ما يندب عند ذبح الأضحية وما يكره:

قال: (ويُكرَه أن يذبَحَها الكتابيُّ) لأنها عبادة، وإن ذَبَحَها جاز؛ لأنه مِن أهل التذكية، والأولى أن يذبَحَها بنفسِه إن كان يُحسِن الذَّبح؛ لأنها عبادة، فإذا فَعَلَها بنفسِه كان أفضل، كها في سائِر العبادات، والنبي عَيِيْ: "ضَحَّى بكبشين، أملحين، ينفسِه كان أفضل، كها في سائِر العبادات، والنبي عَيِيْ: "ضَحَّى بكبشين، وقال يذبَح ويُكبِّر، ويُسمِّى» رواه أنس (أ. وروى جابرٌ "أنه عَيْ ضَحَّى بكبشين، وقال حين وجَههُها: وجَهيَ للذي فَطرَ السهاواتِ والأرضِ حنيفًا مسلمًا، اللهم منكَ ولك، بسم الله الله أكبر (أنه وإن كان لا يُحسِنُ الذبحَ: فالأَوْلى أن يوليها غيرَه، ويُستَحَبُّ أن يَحضُرها إن لم يذبحها؛ لقوله عَيْ: "يا فاطمة بنت محمد! قومي فاشهدي ويُستَحَبُّ أن يَحضُرها إن لم يذبحها؛ لقوله عَيْ: "يا فاطمة بنت محمد! قومي فاشهدي أضحيتكِ؛ فإنه يُغفَر لكِ بأول قطرة تَقطُر مِن دَمِها إلى الأرض كلَّ ذنبٍ، أمَا أنه يُجاء أضحيتكِ؛ فإنه يُعفر لكِ بأول قطرة تَقطُر مِن دَمِها إلى الأرض كلَّ ذنبٍ، أمَا أنه يُجاء بدَمِها وخُمِها، فيوضَع في ميزانِك وسبعون ضِعْفًا» (أ)، قال أبو سعيد الخدري: يا نبيَّ بدَمِها وخُمِها، فيوضَع في ميزانِك وسبعون ضِعْفًا» (أنه قال أبو سعيد الخدري: يا نبيًّ الله! هذا لآلِ محمدٍ خاصَّة؛ فإنهم أهلٌ لِمَا خُصُوا به مِن الخير، أم لآلِ محمد، والمسلمين عامة؟ قال: (لآل محمد، وللمسلمين عامة).

⁽١) أخرجه البيهقي والحاكم في المستدرك.

⁽٢) أخرَجه أبو داوّد.

⁽٣) أخرجه أحمد.

⁽٤) أخرجه الطبراني والبيهقي وغيرهما.

وَلَوْ ذَبَحَ أُضْحِيَةَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ جَازَ (ز)، وَلَوْ غَلِطَا فَذَبَحَ كُلُّ وَاحِدِمِنْهُمَا أُضْحِيَةَ الْآخَرِ جَازَ، وَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أُضْحِيَتَهُ مِنْ صَاحِبِهِ مَذْبُوحَةً وَمَسْلُوخَةً وَلَا يُضَمِّنُهُ، فَإِنْ أَكَلَاهَا ثُمَّ عَلِمَا فَلْيَتَحَلَّلَا وَيُجْزِيهِمَا وَإِنْ تَشَاجَرَا ضَمِنَ كُلُّ لِصَاحِبِهِ قِيمَةَ لَحْمِهِ.

الخطأ في ذبح الأضحية:

(ولو ذَبَحَ أضحية غيرِه بغيرِ أمرِه، جاز) استحسانًا، ولا يجوز قياسًا، وهو قول زفر؛ لأنه ذَبَحَ شاة قصّاب ()، وإذا ضمن لا يجزيه عن الأضحية. وجْهُ الاستحسان: أنه للّا اشتراها للأضحية فقد تَعَيَّنَت للذّبح الضحية؛ حتى وَجَبَ عليه أن يُضَحِّي بها، فصار مستعينًا بكل مَن كان أهلًا للذبح على ذَبْحِها، آذِنًا له دلالةً، لأنه ربها يعجز عن إقامتها لِعَارِض يعرِضُ له، فصار كها إذا ذَبَحَ شاةً شَدَّ القَصَّابُ رِجلَها ليذبحها. وإن كان تفوتُه المباشَرة، وحضورُها؛ لكن يحصُل له تعجيلُ البرِّ، وحصولُ مقصودِه بالتضحية مما عَيَّنَه، فيرضى به ظاهرًا.

قال: (ولو غَلَطًا؛ فَذَبَح كلُّ واحِد منها أضحية الآخر، جاز) وفيه قياسٌ، واستحسانٌ؛ كما تقدم (ويَأْخُذُ كُلُّ واحد منها أضحيته مِن صاحِبِه مذبوحة ومسلوخة، ولا يضمنه) لأنه وكيلُه دلالةً، كما مر (فإن أكلاها ثم عَلِمًا؛ فليتحللا، ويجزيها) لأنه لو أَطعَمَ كُلُّ واحدٍ منهما صاحبَه ابتداء جاز، (وإن تشاجرا: ضَمِنَ كُلُّ لصاحِبِه قيمة لو أَطعَمَ كُلُّ واحدٍ منهما صاحبَه ابتداء بكان اللحمُ له، ومَن أتلف لحمَ أضحيةِ غيرِه لحمِه) لأن التضحية للَّ وقعَت لصاحِبِه كان اللحمُ له، ومَن أتلف لحمَ أضحيةِ غيرِه ضمِنَه، ثم يتصدق كُلُّ واحدٍ منهما بها أخذ من القيمة؛ لأنه بدل لحم الأضحية، فصار كما لو باع أضحيتَه والله أعلم.

⁽١) قصاب: جزار.

٢٠٤ الصف الأول الثانوى

تدريب

س ١: ما معنى الأضحية؟ ولم سميت بذلك؟

س٧: على من تجب الأضحية؟ وما دليل ذلك؟ وما الذي يجزىء منها؟

س٣: حدد أيام النحر للأضحية. وما الحكم إن مضت ولم يذبح؟

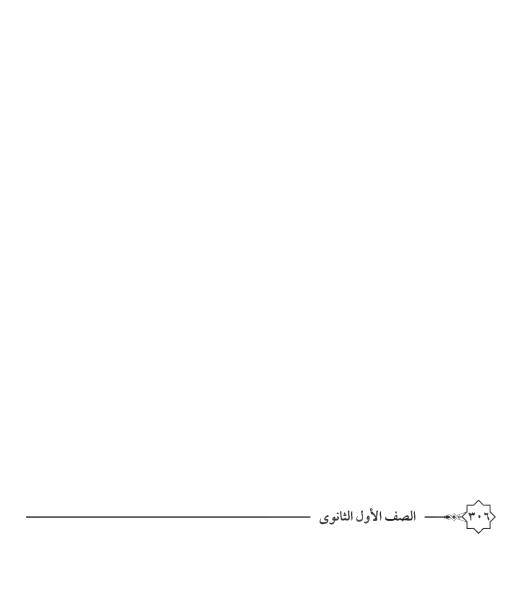
س٤: كيف تقسم الأضحية؟ وما المستحب فيها؟

س٥: ما الحكم فيها يأتي مع التوجيه:

(أ) ذبح كتابي أضحية مسلم.

(ب) ذبح أضحية غيره بغير أمره.

(ج) ذبح كل واحد أضحية الآخر وأكلا منها.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضيوع
٣	المقدمة
٤	الرموز الواردة بالكتاب:
٥	الأهداف العامة لكتاب الفقه بأجزائه الثلاثة
v	الأهداف التعليمية لكتاب الطهارة
١.	كِتَابُ الطَّهَارَةِ
١.	تعريف الطهارة والوضوء:
١.	سبب فرضية الوضوء:
١.	فرائض الوضوء:
11	رأي زفر في دخول المرفقين والكعبين في غَسل اليدين والرِّجلين:
11	القدر الواجب مسحه مِن الرأس:
١٢	سنن الوضوء:
14	مستحبات الوضوء:
1 ٤	أحكامٌ عامة:
10	فصل في نواقض الوضوء
١٧	حكم نقص الوضوء من مَسِّ المرأة، ومسِّ الذَّكر:
۱۷	حكم نقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة:
١٨	الشك في الطهارة:
١٩	فصل في الغُسُل
١٩	فرائض الغسل:
١٩	سُننُ الغُسل:
۲.	موجِباتُ الغُسل:
۲١	الأغسال المسنونة:
۲١	ما يجوز وما لا يجوز للمُحدِث والجُنُبِ والحائِضِ:
74	فصل في أنواع المياه التي يجوز بها التطهير، والتي لا يجوز
۲٥	متى يصير الماء مستعملاً؟:

الصفحة	الموضـــوع
77	حُكمُ الماءِ المستعمل:
**	فصلٌ في طَهارةِ جلودِ الميتة
**	ما يَطَّهُرُ وما لا يَطهُر مِن الجلودِ بالدِّباغ:
**	الأجزاء الطاهرة والأجزاء النجسة من الميتة:
47	فَصْلٌ
47	الأسآرُ وأنواعُها
47	الأسآر أربعة:
44	بَابُ التَّيَمُّم
44	تعريف التيُّمم، وسبب وجوبه، وشرط جوازه، ودليله:
44	تفصيل شروط جواز التيمم، وآلته:
4.5	شروط صحته:
40	التيمم يرفع الحدث الأصغر والأكبر:
40	كيفية التيمم:
47	التيمم قبل طُلب الماء، وقبل دخول الوقت:
47	واجد الماء بعد التيمم:
47	ما يباح للمتيمم من الصلوات، وما يستحب له قبل التيمم:
**	ما يباح له التيمم من الصلوات ما لا يباح مع وجود الماء
٣٧	نواقض التيمم:
**	حكم مَن كان معه ماء فنسيه وتَيَمَّمَ وصَلّى:
٣٨	هل يجب طلب الماء من الغير، أو شراؤه قبل التيمم:
	مَن قدر على استعمال الماء في بعض جسده، هل يجمع بين
٣٨	الوضوء والتيمم؟
٤٠	بَابُ الْمَسْجِ عَلَىٰ الْخُفَّيْنِ
٤٠	دليل جواز المسح على الخفين:
٤٠	مَن يجوز له المسح:

الصفحة	الموضيسوع
٤٠	شروط صحة المسح على الخفين:
٤١	مدة المسح، وكيفيته:
٤١	فروضه وسننه:
٤١	ما لا يجوز المسح عليه من الخِفاف:
٤٢	المسح على الجُرْمُوق والجَورب:
٤٢	نواقضه:
٤٣	حكم المسافرِ إذا أقام، والمقيم إذا سافر:
٤٣	مالا يُجوز المَسح عليه:
٤٤	المسح على الجبائر
٤٦	بَابُ الْحَيْضِ
٤٦	تعريف الحيض:
٤٦	أقل الحيض وأكثره:
٤٧	دم الاستحاضة:
٤٧	حكم دم الاستحاضة:
٤٧	ألوان دم الحيض:
٤٨	حكم دم الحيض:
٥٠	فصل في طهارة المُستحاضة و أصحاب الأعذار
٥٠	من هو المعذور:
٥١	إذا زاد الدم على عشرة أيام:
٥٢	فصل في أحكام النفاس
٥٢	التعريف:
٥٢	أقل النفاس وأكثره:
٥٢	متى يبدأ النفاس في ولادة التوأمين:
00	باب الأنجاس وتطهيرها
00	أنواع النجاسة، وضابطها عند الإمام وصاحبيه:

الصفحة	الموضيوع
٥٥	المقدار المانع من نوعي النجاسة:
07	أمثلة للنجاسة المغلظة والمخففة:
٥٧	كيفية تطهير النجاسات:
٦٠	فصل في إزالة النجاسة
٦,	ما يجوز وزالة النجاسة به:
٦٠	طهارة النجاسة المرئية:
٦١	طهارة النجاسة غير المرئية:
7.7	فصل في الاستنجاء
7.7	حكم الاستنجاء:
77	ما يجُوز الاستنجاء به وما لا يجوز:
74	آداب قضاء الحاجة:
٦٥	الأهداف التعليمية لكتاب الصلاة
7.	كتاب الصلاة
77	تعريف الصلاة:
٦٧	حكمها، ودليلها:
٦٨	مواقيتُ الصلاة:
٧١	فصل في الأوقات المستحبة في كل صلاة
٧٣	فصل في الأوقات التي تكره فيها الصلاة
V	الجمع بين الصلاتين:
٧٥	باب الأذان والإقامة
٧٥	تعريف الأذان وحكمه:
٧٥	صفة الأذان:
٧٦	صفة الإقامة:
٧٦	ما يؤذَّن له من الصلوات:
\v\	ما يختص به أذان الفجر:

الصفحة	الموضوع
VV	أحكام الأذان والإقامة:
۸۱	بَابُ مَا يُفْعَلُ قَبْلُ الصَّلَاةِ
۸۱	شروط صحة الصلاة:
۸۲	عورة الرجل والمرأة:
۸۳	اشتباه القبلة:
٨٥	بَابُ الْأَفْعَالِ فِي الصَّلَاةِ
٨٥	باب كيفية الصلاة
٨٥	صفة الصلاة:
٨٥	القيام في الصلاة وما يتعلق به من أحكام:
۸۸	الجهر والإسرار بالقراءة:
۸۹	الركوع وما يتعلق به من أحكام:
٩٠	السجود وما يتعلق به من أحكام:
9.4	ما تفترق فيه الركعة الأولى عن الثانية:
9.4	حكم تعديل الأركان (الطمأنينة) في الصلاة:
9.7	الجلوس للتشهد الأول وما يتعلق به من أحكام:
94	صيغة التشهد:
94	التشهد الأخير وما يتعلق به من أحكام:
90	فصل في القراءة في الصلاة
90	القدر المفروض والقدر الواجب من القراءة في الصلاة:
97	القدر المسنون من القراءة في الصلاة:
4∨ 4∨	فصل في الإمامة
97	الأولى بالإمامة:
٩٨	ما يندب فعله للإمام:
٩٨	مَن تكره إمامته:
٩٨	إمامة النساء والصبيان للرجال:

الصفحة	الموضيوع
99	ترتيب الصفوف:
1	حضور النساء للجماعات:
١	إمامة الضعيف لمن هو أقوى حالًا منه:
1.1	اقتداء المفترض بمن يصلي فرضًا آخر:
1.4	الفتح على الإمام:
1.4	فصل: فيما يكره للمصلى
1 = 7	فصل: فيما يَعرض للمصلي أثناء الصلاة
١٠٦	سبقُ الحدث أثناء الصلاة:
1 * 7	الجنون، والاحتلام، والإغماء:
١٠٨	فصل في قضاء الفوائت
١ ٠ ٨	مسقطات الترتيب بين الفوائت:
١٠٩	ما يُقضى من الصلوات وما لا يُقضى:
118	فصل في الوتر
118	حكمه ودليله:
118	كيفيته:
110	القنوتِ:
117	بَابُ النَّوَافِلِ
119	من أحكام النوافل:
119	متي يلزم التطوع؟
17.	الأفضل في السنن الليلية والنهارية:
17.	حكم القرآءة في النوافل:
١٢٢	فصل في أحكام التراويح
١٢٢	حكم صلاة التراويح:
١٢٢	کیفیتها:
174	حكم ختم القرآن في التراويح:
178	فصل في كيفية صلاة الكسوف والخسوف

الصفحة	الموضـــوع
١٧٤	كيفية صلاة الكسوف، ومن يصليها بالناس:
١٧٤	إذا لم يجد الناسُ مَن يصلي بهم:
178	يوا ما يعام الخسوف:
170	فصل في صلاة الاستسقاء
170	ما يُفعَل عند طلب السُقيا:
149	ك يفعل محد حدب السفي
179	ېب سېو د انسهو حکمه:
179	موضعه و کیفیته:
179	ما يوجب سجود السهو وما لا يوجبه:
14.	على يوجب سجود السهو وما لا يوجبه. حكم من سها أكثر من مرة:
14.	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
141	سهو الإمام والمؤتم والمسبوق: الفرق بين السهو عن القعدة الأولى والقعدة الأخيرة:
144	الشك في عدد الركعات:
144	السك في عدد الركات
144	ېب سېوږ اساروه حکمه:
144	متى يجب وعلى مَن؟
144	الله يجب وحمى الله الله ومواقعها:
1748	شرائطها:
145	تلاوة الإمام والمأموم وغيرهما آية السجدة:
145	صور من سجود التلاوة:
140	كيفيتها:
147	بَابُ صَلَاةِ الْمَريض
147	سببها، وكيفيتها:
147	حكم مَن قَدَرِ على القيام، وعَجَز عن الركوع والسجود:
177	متى يجوز تأخير الصلاة:
187	ما لا يجوز مِن الإيماء:

الصفحة	الموضيوع
144	مَن شَرَعَ في الصلاة على حالٍ ثم تغيّر حاله أثناء الصلاة:
۱۳۸	ما يجب قضاؤه مِن الصلوات على المُغمى عليه، وما لا يجب:
١٣٨	أحكام الصلاة في السفينة:
١٤١	بَابُ صَلَاةِ الْمسأَّفر
١٤١	ما يقصر من الصلوات وما لا يقصر:
١٤١	السفر الذي تتغير به الأحكام:
154	إلى متى يبقى على حكم السفر؟
1 £ £	اقتداء المسافر بالمقيم، والمقيم بالمسافر:
1 £ £	الترخص في سفر الطاعة وسفر المعصية:
١٤٦	بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ
١٤٦	حكمها:
١٤٦	على من تجب:
١٤٦	شروط صحتها:
154	ما يستحب في الخطبة:
١٤٨	حكم إقامة أكثر من جمعة في بلدٍ واحدٍ:
189	هل يجوز لمن لا تجب عليهم الجمعة أن يصلوا الجمعة؟
189	حكم مَن صَلَّى الظهر يوم الجمعة:
10.	ما يسن عند استماع الخطبة:
101	ما يستحب للإمام:
104	بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ
104	حكمها، وعلى مَنَ تجب:
104	شروط صحتها:
104	ما يُستحب يوم الفطر:
108	وقتها:
100	کیفیتها:
100	ما يُستحب يوم الأضحى:

الصفحة	الموضيوع
107	فصل في تكبيرات التشريق:
107	حكمه:"
107	وقت تكبيرات التشريق:
109	بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ
109	كيفيتها:
١٣١	بَابُ الْجَنَائِزِ
171	ما يُستحب فعله بالمُحتَضِر وبالميت:
١٦٢	فصل في غُسل الميت
١٦٤	فصل في تكفينه
١٦٤	صفة كفَّن الرجل:
170	صفة كفن المرأة:
١٦٦	فصل في الصلاة على الميت
١٦٦	حكمها:
١٦٦	أَوْلى الناس بالصلاة على الميت:
١٦٦	إذا دفن الميت من غير صلاة:
177	مكان وقوف الإمام في صلاة الجنازة:
177	كيفية صلاة الجنازة: "
179	فصل في دفنه
١٦٩	كيفية حِمله والسير به:
1 1 1	بَابُ الشَّهِيدِ
۱٧٤	الأهداف التعليمية لكتاب الزكاة
140	كِتَابُ الزَّكَاةِ
140	التعريف:
140	سبب وجوبها:
140	حكمها:
177	شروط وجوبها:

الصفحة	الموضـــوع
177	شروط الصحة:
١٧٨	زكاة المال الضِّمار:
١٧٨	ركاة المال المستفاد أثناء الحول:
149	بم تسقط؟
1 / 9	دفع القيمة:
14.	تعجيل الزكاة:
١٨٢	فصل في الامتناع عن أداء الزكاة
١٨٤	بَابُ زَكَاةِ السَّوَائِم
110	فصل في زكاة الإبل
١٨٦	فصل في زكاة البقر
١٨٧	فصل في زكاة الغنم
١٨٨	فصل في زكاة الخيل
١٨٩	لا زكاة في البغال والحمير:
197	بَابُ زَكَاةٍ ٱلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
197	وجوب الزكاة في الذهب والفضة:
194	نصاب الذهب والفضة:
194	زكاة عروض التجارة
190	بَابُ زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالثِّمَارِ
197	زكاة العسل:
191	بَابُ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ
191	دليل المشروعية:
191	أنواعهم سبعة:
۲.,	من لا تدفع لهم الزكاة:
7.7	مراتب الغني:
7.4	حكم دفع الزكاة إلى مَن ظنه من مصارفها:

الصفحة	الموضوع
7.4	حكم نقل الزكاة من بلد إلى بلد:
7.7	بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ
7.7	شروط الوجوب:
۲.٧	مقدارها:
7.7	متى تجب؟
۲۱.	الأهداف التعليمية لكتاب الصيام
711	كِتَابُ الصَّوْم
711	التعريف:
711	حكم صوم رمضان ودليله:
717	أنواع الصيام وشروط وجوبه:
714	وقت النية في صوم رمضان والنذر المعين، وحكمها:
710	شروط الصحة:
717	ما يثبت به هلال رمضان:
717	اختلاف المطالع:
717	صيام يوم الشك:
719	فصل في أحكام الصيام
719	ما يوجب القضاء والكفارة:
77.	ما يوجب القضاء لا غير:
771	ما لا يوجب شيئا:
774	ما يُكره للصائم:
377	فصل في صوم المريض والمسافر
770	صوم المرضع والحامل:
770	مسائل:
777	نذر الصوم أيام العيد أو التشريق:
777	بَابُ الْاعْتِكَافِ
777	التعريف:

الصفحة	الموضـــوع
777	حكمه ودليله:
777	مدته:
779	كيفيته:
74.	ما يستحب وما يكره منه وما يبطله:
740	الأهداف التعليمية لكتاب الحج
747	كِتَابُ الْحَجِّ
747	التعريف:
747	حكمه ودليله وسببه:
747	شروط وجوبه:
747	مواقيته الزمانية والمكانية:
749	وجوب الإحرام قبل الميقات:
727	فصل: فيما يستحب فعله قبل الإحرام
7 5 7	ما يَحْرُم على المحرِم:
720	ما يجوز للمحرم: أللمحرم: ما يجوز المحرم:
7 2 7	فصل: في أفعال الحج
7 2 7	دخول مكة:
7 & A	طواف القدوم:
7 £ 9	السعي بين الصفا والمروة:
701	يوم التروية، اليوم الثامن:
701	اليوم التاسع:
707	الركن الأول: الوقوف بعرفة:
404	الإكثار من الدعاء والذكر في يوم عرفة:
408	الإفاضة إلى المزدلفة (ليلة العاشر):
700	جَمعُ الحِمار:
700	أفعال اليوم العاشر (يوم النحر):
44.	رمى الجمرات الثلاث (اليوم الحادي عشر):

الصفحة	الموضــوع
771	اليوم الثاني عشر وما بعده:
777	طواف الوداع:طواف العداع:
774	مسائل متفرقة:م
770	فصل: في العمرة
770	حكمها:
770	كيفيتها:كيفيتها
770	وقتها:
777	وقتها. بَابُ التَّمَتُّعِ صفته:
477	صفته:
777	سَوْق الهدى:
479	بَابُّ الْقِرَانِ ۗ
771	فصل في زيارة قبر النبي عليه الله الله النبي الله الله الله الله الله الله الله الل
111	مناسبة ذِكر هذا الفصل:
YV A	الأهداف التعليمية لكتاب الكراهة
444	كِتَابُ الْكَرَاهَةِ
444	مضمون الباب:مضمون الباب
444	المراد بالمكروه:
YA •	النظر إلى العورة:النظر إلى العورة
111	نظر الرجل إلى الرجل، ونظر المرأة إلى المرأة وإلى الرجل:
111	ما يباح للرجل من زوجته:
717	النظر إلى المحارم:
717	ما يباح مسه من المحارم:
717	نَظَرُ الرَّ جُلِ إلى الأجنبية ومسها:
440	فصل (في الحرير والذهب)
440	ما يَحِل من الحرير الخالص:
7.7.7	التحلي بالذهب والفضة:

الصفحة	الموضوع
7.4.7	استعمال الذهب والفضة في الأواني وغيرها:
YAA	فَصْلٌ فِي الِاحْتِكَارِ
YAA	تعريفه وحكمه:
444	التسعير على الناس:
791	مدة الاحتكار:
791	قبول خبر الفاسق:
797	فصل في المسابقة
797	المسابقات الرياضية:
797	جوائز المسابقات:
797	الأهداف التعليمية لكتاب الأضحية
Y 9 V	كِتَابُ الْأُضْحِيَةِ
Y 9 V	تعريفها:
444	على من تجب؟
444	ما يجزئ من الأضحية:
۳.,	وقتها:
4.4	كيف توزع؟
4.4	ما يندب عند ذبح الأضحية وما يكره:
4.8	الخطأ في ذبح الأضحية:

